

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الطهارة

(باب التخلي عند قضاء الحاجة) حدثنا عبدالله بن مسلمة بن قعنب القعنبي (٢) ثنا (٣) عبدالعزيز يعني ابن محمد عن محمد

الحمد لله رب العالمين ، و العاقبة للفقين ، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين ، هذه العبارة في النسخة المكتوبة لمولانا أحمد على المحدث السهارقوري قبل كتاب الطهارة ، وفي النسخة المصرية، حدثنا أبو علي محمد بن عمرو اللؤلؤي حدثنا أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في المحرم سنة خمس و سبعين و مائتين ، و في المجتبائية و الكافورية: أخبرنا الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي قال : أنا الامام القاضي أبو عمرو القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قال : أنا أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي ، قال : ثنا أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في المحرم سنة خمس و سبعين و مائتين ، و ليس في النسخ القديمة شئ منها فقيها بسم الله الرحمن الرحيم [ كتاب الطهارة ] قال في القاموس : الطهر بالضم قبيض التجاسة ، طهر كنعصر وكرم فهو طاهر، وهكذا في لسان العرب وغيره من كتب اللغة ، و لم يقل أحد منهم أن طهر من باب ضرب ، يقول صاحب غاية المقصود : طهر من بابي قتل و ضرب صوابه من بابي قتل و كرم ، و لما كان ترتيب كتاب أبي داود - رحمه الله - على ترتيب السنن ، و كان ترتيب السنن على ترتيب الأبواب الفقهية قدم الطهارة (٤) لأنها شرط الصلاة التي هي أم العبادات و أهمها و عماد الدين .

(١) بمعنى المكتوب حقيقة و يطلق على ما يجمع شيئاً من الأبواب و الفصول ، و أجمل في العرف الشذى الكلام على التراجم . (٢) صفة لعبد الله .  
(٣) بحذف قال . (٤) و قدم الاستحباب لأنه سبب الوضوء و مقدم منه عادة .

[باب (١) التخلي] أى الدخول فى الخلوة والتباعد عن الناس أصله تغلو لأنه من الخلوة أبدل واؤه ياءً وكسر اللام لمناسبة الياء [عند قضاء الحاجة] أى حاجة التغوط [حدثنا (٢) عبد الله (٣) بن مسلة (٤) بن قعب القعني (٥)] أبو عبد الرحمن المدنى البصرى ثقة طاب وثقه العجلي وأبو حاتم وابن قانع مات ٢٢١ بمكة [ثنا (٦) عبد العزيز (٧) بن محمد] بن عبيد الدراوردى نسبة إلى دراورد قرية بخراسان وقال البخارى دراجورد بفارس كان جده منها وقال أحمد بن صالح: كان الدراوردى من أهل أصهان نزل المدينة فكان يقول للرجل إذا أراد أن يدخل «أندرون» فلقبه أهل المدينة الدراوردى وقيل: إنه من أندرابه ولهذا يقال الأندراوردى يوثقه مالك وقال أحمد: إذا حدث من كتابه فهو صحيح وإذا حدث من كتب الناس فهو وهم ، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ وعن ابن معين ثقة حجة ، وقال أبو زرعة سبى الحفظ فربما حدث من حفظه شيئاً فيخطئ ، قال النسائي: ليس بالقوى ، وفى موضع آخر ليس به بأس وقال ابن سعد ، كان ثقة كثير الحديث يغلط ، روى له البخارى مقروناً بغيره ، وقال العجلي: ثقة ، وقال الساجى: كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم أحد الاعلام توفى سنة ١٨٩ ، وفائدة إيراد لفظ يعنى دفع التوهم فى ذلك وغاية الاحتياط فانه لو قال عبد العزيز بن محمد من غير ذكر لفظ يعنى توهم بأن لفظ ابن محمد من قول أستاذه عبد الله بن مسلة وليس كذلك بل هو قول المصنف فزاد لفظ يعنى إيضاحاً بأن عبد الله بن مسلة لم يقل ابن محمد ، ولكن مراده هذا ، وهذا

- 
- (١) استعير من باب الدار لأنه يدخل منه فى البيت . (٢) ثم لافرق بين التحديث والأخبار عند الجمهور منهم الأربعة والنسائي وغيره اطلقوا التحديث وقيداو الأخبار بقراءة التليذ . (٣) فيه بحث حذف الألف عن اسم الأب والمجد واشكل بما فى التنزيل من لفظ عيسى بن مريم ويحاج بأن رسم القرآن مخصوص به . (٤) بفتح الميم وسكون السين . (٥) نسبة إلى جده . (٦) مخفف حدثنا . (٧) قال ابن رسلان ليس فى الرواة أحد اسمه عبد العزيز بن محمد غيره .

يعنى ابن عمرو عن أبى سلة عن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ كان إذا ذهب المذهب أبعد . حدثنا مسدد بن مسرهد

التوجيه (١) يجرى فى سائر المواضع من السند التى يزيد فيها لفظ يعنى [ عن محمد يعنى ابن عمرو ] بن علقمة بن وقاص الليثى أبو عبد الله المدنى أحد أئمة الحديث وقد تكلم فيه بعض المحدثين ، قال إبراهيم الجوزانى : ليس بالقوى ، و قال ابن سعد : كان كثير الحديث يستضعف ، روى له البخارى مقروناً بغيره ومسلم فى المتابعات وقائدة إيراد لفظ يعنى قد ذكرناها فيما تقدم [ عن أبى سلة (٢) ] بفتح اللام بن عبد الرحمن بن عوف القرشى الزهرى أحد الفقهاء السبعة اختلف فى اسمه مشهور بكنيته ثقة مكثر مات سنة ٩٤ و قيل ١٠٤ [ عن المغيرة بن شعبة (٣) ] بن أبى عامر بن مسعود بن المغتب الثقفى صحابى أسلم قبل عمرة الحديبية مات سنة ٥٠ [ أن النبي ﷺ كان إذا ذهب المذهب (٤) ] [ معناه إذا ذهب موضع الذهاب وهو موضع يتغوط فيه أو ذهب ذهاباً خاصاً لقضاء الحاجة ] أبعد [ أى عن أعين الناس فى الذهاب حتى لا يراه أحد ، فدل هذا الحديث وأمثاله على أن الأدب لمن يريد قضاء الحاجة أن يتباعد عن الناس حتى لا يرى شخصه ولا يسمع صوت ما يخرج منه من الريح وإن كان التستر يحصل بالقرب (٥) . ] حدثنا مسدد [ بن مسرهد ] بن مجرهد بن مسربل بن مغريل بن مرعيل بن

- (١) وهذا من دأب المحدثين صرح به النووى فى مقدمة شرحه وكذا فى مقدمة البذل .  
 (٢) توهم فيه شارح الترمذى سراج أحمد كما بسطه صاحب الغاية فقال هو منصور .  
 (٣) قال الدارقطنى اختلف فيه على عمرو فروى عنه هكذا وروى عنه عن أبى هريرة و الصواب حديث المغيرة . (٤) قال صاحب الغاية متعين فى الترمذى المصدر لأن لفظه « إذا أتى حاجته أبعد فى المذهب » . قلت واختر ابن رسلان فى شرحه الظرف إذ شرحه قوله « ذهب المذهب » المذهب هنا موضع قضاء الحاجة . وفى التقرير هو ظرف و يحتمل كونه مصدرأ على بعد كقوله أرسلها العراك .  
 (٥) ذكر ابن العربى فى العارضة ثلاثين أدباً للتخلى .

نا عيسى بن يونس ثنا إسماعيل بن عبد الملك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال إن النبي ﷺ كان إذا

مطربل بن أرندل بن سرندل بن غرندل بن ماسك بن مستورد الأسدي البصري أبو الحسن ثقة حافظ من العاشرة مات سنة ٢٢٨ ، ويقال اسمه عبد الملك بن عبدالعزيز ، ومن لطائف هذه الأسماء ما صرح به جماعة من شراح الصحيحين وغيرهما من أرباب الطبقات بأن هذه الأسماء إذا كتبت وعلقت على محوم كانت من أنفع الرق وجريت فكانت كذلك ، وقال عاصم : إنها رقية للعرب أى مع البسلة ، قاله أبو نعيم «حاشية قاموس» [ نا عيسى بن يونس ] بن أبي إسحاق السبيعي بفتح المهملة و كسر الموحدة أبو عمرو الكوفي سكن الشام ، أحد الأعلام ثقة مأمون من الثامنة مات سنة ١٩١ أو ١٨٧ [ ثنا إسماعيل بن عبد الملك ] بن أبي الصغير بالمهملة و الفاء مصغراً كما في التقريب والمغنى ، أو الصغير بمهملتين مصغراً كما في الخلاصة أبو عبد الملك الكوفي ثم المكي قال البخاري : يكتب حديثه تركه ابن مهدي وكان سيئ الحفظ ، ردى الفهم ، بقلب ما روى ، و قال ابن الجارود : ليس بالقوى ، و قال الساجي : ليس بذاك وقال ابن العمار : ضعيف ، وهكذا نقل جرحه عن غيرهم كما في «تهذيب التهذيب» [ عن أبي الزبير ] محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء الأسدي المكي مولى حكيم بن حزام القرشي الأسدي ، روى له مسلم و الترمذي و أبو داود و النسائي وابن ماجه و روى له البخاري متابعة تكلم فيه شعبة وقال الامام الشافعي - رحمه الله - أبو الزبير يحتاج إلى دطامة و هكذا تكلم فيه بعضهم ، و وثقه الجمهور ، قال يعلى بن عطاء : حدثنا أبو الزبير وكان أكل الناس عقلاً وأحفظهم ، وقال عطاء : وكان أبو الزبير أحفظنا للحديث ، وقال ابن معين والنسائي وغيرهما : ثقة وقال ابن المديني : أبو الزبير ثقة ثبت ، فالحاصل أنه اختلف في جرحه و تعديله لجرحه بعض المحدثين و وثقه الجمهور وكان مدلساً مات سنة ١٢٨ [ عن جابر بن عبد الله ] بن عمرو بن حرام بمهملة و راه الأنصاري الخزرجي ثم السلي بفتحين صحابي ابن صحابي و اختلفت



أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد ، ( باب الرجل يتبوأ لبوله ) حدثنا موسى بن إسماعيل نا حماد أنا أبو التياح

الروايات في شهوده بداراً وأحد ، ويقول: غزوت مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة ، أحد المكثرين عن النبي ﷺ ، وقد كف بصره في آخر عمره ، مات بالمدينة ، وهو ابن أربع وتسعين سنة ، هكذا قال الحافظ في تهذيب التهذيب والتقريب والامامة ، وهكذا صرح ابن الأثير في أسد الغابة ، فإنا قال صاحب غاية المقصود في شرحه عن أربع وسبعين سنة غلط حمله عن الخلاصة ، ولعله وقع الغلط في الخلاصة من الكاتب ، [ قال ] أى جابر [ إن النبي ﷺ كان إذا أراد البراز ] بالفتح اسم لقضاء (١) واسع ، وخطأ الخطابي الكسرة لأنه مبارزة في الحرب ، وقال الجوهرى بخلافه فجعله مشتركاً بينهما ، وقال الفيروز آبادى : وكسحاب اسم وكالكتاب الغائط ، ومعنى الحديث أنه ﷺ إذا أراد قضاء الحاجة [ انطلق ] في الصحراء وتبعد عن الناس [ حتى لا يراه أحد (٢) ] منهم ، وهذا إذا كان ﷺ في السفر وفي الصحراء وقبل بناء الكنف في البيوت ، وأما إذا كان في العمران فثبت أنه ﷺ كان يقضى حاجته في البيت كما رواه ابن عمر (٣) و يأتي في الرخصة في استقبال القبلة .

[ باب الرجل يتبوأ لبوله ] قال في القاموس بؤأ منزلاً وفيه أنزله كآبأه و المكان حله و أقام كآبأه به وتبوأ والمباءة المنزل ، وهكذا في غيره ، ومعناه (٤) يتخذ و يطلب لبوله مكاناً ليناً سهلاً منحدرأ ، كي لا يرجع البول إليه و لا يتطاير رشاشه

- (١) فكنوا به عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه بالخلاء لأنهم يتبرزون في الأمكنة الحالية من الناس « ابن رسلان » . (٢) قلت : الظاهر أن غرض المصنف بهذا الحديث بيان الإبعاد في الحديث السابق ، وأورد عليه بعض الطلبة فكان حقه أن يذكر هذا الحديث لا الأول ، وتكرر هذا الإيراد في السنين العديدة فكأنهم يأخذون عن الأول فالأول . (٣) و أيضاً لا يخالف ما سيأتى في حديث سباطة .  
(٤) و قال في التقرير والمعنى هناك على الطلب و التفحص له .

عليه [ حدثنا موسى بن إسماعيل ] المقرئ بكسر الميم و سكون النون وقمع القاف التبوذكى (١) البصرى الحافظ الحجة أحد الأعلام ، وقال ابن خراش : تكلم الناس فيه وهو صدوق مات ٢٢٣ . قال الحافظ في التريب : لا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه [ نا حماد (٢) ] بن سلمة بن دينار أبوسلمة البصرى ثقة عابد وتغير حفظه في آخره ، قال الحافظ : قال ابن حبان لم ينصف من جانب حديثه . واحتج في كتابه بأبي بكر بن عياش فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة كانوا يخطئون فإن زعم أن خطأه قد ~~كثر~~ حتى تغير فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً ثم قال الحافظ وقد عرض ابن حبان البخارى لمجانسته حديث حماد بن سلمة حيث يقول : لم ينصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح و عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، قال البيهقي هو أحمد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، فلذا تركه البخارى ، وأما مسلم فاجتهد فأخرج من حديثه عن ثابت ماسمعه منه قبل تغيره ، وماسوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجهما في الشواهد ، مات سنة ١٦٧ [ أنا أبو التياح ] بفتح المثناة والتحتانية الثقيلة يزيد بن حميد الضبعي بضم المعجمة وقمع الموحدة البصرى قال أحمد : ثقة ثبت ، مات سنة ١٢٨ [ حدثني شيخ ] و في مسند أحمد بن حنبل عن أبي التياح قال حدثني رجل أسود طويل قال جعل أبو التياح ينعت أنه قدم مع ابن عباس البصرة فكتب إلى أبي موسى أن رسول الله ﷺ كان يمشى قال إلى دمث في جنب

- (١) بفتح التاء نسب إليه ، لأنه اشترى بتبوك داراً فنسب إليه ، و قال : إني مولى بنى منقر إنما نزل دارى قوم من تبوك فسموني التبوكى ، كذا في ابن رسلان .
- (٢) قال السيوطى : إن موسى إذا أطلق حماداً أراد به ابن سلمة لأنه قليل الحديث عن ابن زيد حتى قيل إنه لم يرو عن حماد بن زيد إلا حديثاً واحداً فقط ، انتهى كذا في التقرير ، وكذا نقل ابن رسلان عن الذهلى وغيره ، وانظر رواية موسى عن حماد في السنن في باب من نام عن صلاة أو نسيها .

حدثني شيخ قال لما قدم عبد الله بن عباس البصرة فكان يحدث عن أبي موسى فكتب عبد الله الى أبي موسى

حافظ فبال ، ثم قال كان بنو إسرائيل إذا بال أحدهم فأصابه شئ من بوله يتبعه ققرضه بالمقارض ، وقال إذا أراد أحدكم أن يبول فليمد لبوله ، انتهى ، فهذا شيخ مجهول (١) لا يعرف اسمه ولاصفته [قال] أى الشيخ [لما قدم عبد الله بن عباس] بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس ابن عم رسول الله ﷺ ، أمه أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية ، ولد قبل الهجرة بثلاث ، وبنو هاشم بالشعب حين حصرت قريش بنى هاشم ، وإنه كان له عند وفاة النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة (٢) و ذكر خليفة أن علياً ولده البصرة فلم يزل ابن عباس على البصرة حتى قتل على ، مات بالطائف سنة ٦٨ [البصرة (٣)] فتح بانه أشهر من ضمه وكسره [فكان يحدث (٤)] قال الشارح على بن سليمان في درجات مرعاة الصعود: واسمه خمير الشأن ، إذ برواية البيهقي سمع أهل البصرة يتحدثون عن أبي موسى عن النبي ﷺ وليس بموجه بل الصواب أن اسم كان خمير راجع إلى عبدالله بن عباس ، أى كان ابن عباس يحدث بيناه المفعول بأحاديث يتحدثونه أهل البصرة عن أبي موسى ، والظاهر أن أبا موسى الأشعري لم يكن في ذلك الوقت موجوداً في البصرة فلما جاء البصرة ابن عباس وإياً عليها جعل أصحاب أبي موسى ، رضى الله عنه ، يتحدثونه بأحاديث تلقوها منه [عن أبي موسى] عبد الله بن قيس الأشعري مشهور باسمه وكنيته لم يهاجر إلى الحبشة على قول الأكثر ، قدم المدينة بعد فتح خيبر صادفت سفيته سقينة جعفر بن أبي طالب فقدموا جميعاً واستعمله النبي ﷺ على بعض اليمن واستعمله عمر على البصرة بعد الغيرة ثم استعمله عثمان على الكوفة وكان حسن الصوت بالقرآن واختلف في موته (١) و اختلف في قبول روايته قليل يقبل مطلقاً وقليل لا مطلقاً ، وقل فيه تفصيل كذا في التدريب . (٢) فهو أرجح ما قيل فيه ومافى الرياض المستطابة غلط جداً . (٣) و قد يحذف الباء مع الفتح والكسر وأنكر الزجاج الفتح مع الحذف وفي النسب قال بهرى بالفتح والكسر . (٤) وتوهم من قال بيناه الفاعل .

يسأله عن أشياء فكتب إليه أبو موسى أتى كنت مع رسول الله ﷺ ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دمشقاً في أصل جدار فبال ثم قال : إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله موضعاً . (باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء) حدثنا

من سنة ٤٢ إلى سنة ٥٣ ، واختلفوا في أنه مات بالكوفة أو بمكة [ فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء ] أى عن بعض الأحاديث التى حدثه أهل البصرة عن أبي موسى فهذا يدل على أن أبا موسى لم يكن ثمة ولو كان فى البصرة لما احتاج ابن عباس إلى الكتابة [ فكتب إليه (١) ] أى إلى ابن عباس [ أبو موسى ] فى جوابه و فيه [ إني كنت مع رسول الله ﷺ ذات يوم ] أى يوماً فلفظ ذات مقم زاده تأكيداً [ فأراد أن يبول فأتى دمشقاً (٢) ] ككتف على ما هو أشهر ، محلاً ليناً سهلاً لئلا يرتد عليه رشاشة البول [ فى أصل جدار فبال ] لعله جدار عادى لا يملكه أحد إذ يضر البول بأصل البناء وهو ﷺ لا يفعله بملك أحد إلا بأذنه أو قد قريباً منه حيث (٣) لا يصيبه البول أو علم (٤) برضا صاحبه (٥) قلت (٦) ويمكن أن يكون جدار دار تهم ويقى من جدرانه شئ [ ثم قال : إذا أراد أحدكم أن يبول

- (١) فيه جواز الرواية بالكتابة ، قال ابن رسلان هو الصحيح المشهور بين أهل العلم و هو عندهم فى المسند الموصول لكن بشرط أن يعرف المكتوب إليه خط الكاتب ، قال فى التدريب : ومنهم من شرط اللينة وهو ضعيف ، انتهى وسأأتى البسط (٢) بكسر الميم فتاء مثله وقيل كالحلف « ابن رسلان » (٣) فتجوز الراوى إذ عبره بأصل الجدار أو كان دمشقاً تشرب فيه البول فلم يضر الجدار ، ولا يقال إن فضلاته عليه السلام لما كانت طاهرة على ما هو التحقيق ولم يكن له رائحة كريهة فلا مانع منه لأنه عليه السلام كان يعامل أفعال المكلفين لتعليم الأمة والتشريع ، كذا فى التقرير . (٤) وما قال صاحب الدرجات فى توجيهه أنه تعالى أعطى كل ملكة لئله فكل من أقام فى الأرض فهو عارية له بعيد جداً . (٥) و هم يتبركون بوله . (٦) وقال الشوكانى : الحديث ضعيف .

مسدد بن مسرهد نا حماد بن زيد وعبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس بن مالك قال كان رسول الله ﷺ إذا

فليرتد لبولة موضعاً [ من الرود (١) ] وهو الطلب أى يطلب مكاناً ليناً للتلايرجع إليه رشاش بوله (٢) و مناسبة الحديث للترجمة ظاهرة [ باب ما يقول الرجل ] من الدعاء باسمه سبحانه و تعالى [ إذا دخل الخلاء (٣) ] أى إذا أراد دخول مكان الخلاء عند قضاء الحاجة [ حدثنا مسدد بن مسرهد نا حماد بن زيد ] بن درهم الأسدي أبو إسماعيل البصري ثقة ثبت قبيح ، مات سنة ١٧٩ وله ٨١ سنة [ وعبد الوارث ] بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري مولاهم أبو عبيدة التنودي البصري أحد الاعلام ثقة ثبت إلا أنه قدرى متعصب لعمر بن عبيد و كان حماد بن زيد ينهى المحدثين عن الخل عنه للقدر ، وقال يزيد بن زريع : من أتى مجلس عبد الوارث فلا يقربني ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب قال عبد الصمد : إنه لمكذوب على أبي و ما سمعت منه يقول قط في القدر وكلام عمرو بن عبيد ، مات سنة ١٨٠ [ عن عبد العزيز ] بن صبيب مصنفراً البناني بموحدة و نونين نسبة إلى بنانة بن سعد بن لؤي بن غالب ثم صار بنانة محلة بالبصرة لنزول هذه القبيلة بها ، مولاهم البصري الأعمى ثقة قال الحارثي وإنما قيل له البناني لأنه كان ينزل مسكة بنانة بالبصرة ، مات سنة ١٣٠ [ عن أنس بن مالك ] بن النضر الأنصاري التجارى الخورجى أبو حمزة خادم رسول الله ﷺ خدمه عشر سنين كناه رسول الله ﷺ أبا حمزة ببقلة كان يجتنبها أقام بعد النبي ﷺ المدينة ثم قطن البصرة ، ومات بها سنة ٩٠ أو بعدها ، قال علي بن المديني : كان آخر الصحابة

(١) قال ابن رسلان : اقتعال من الرياد . (٢) قال ابن رسلان وهذا أدب يجمع على استحبابه و يؤخذ منه أن الرشاش لا يعفو في الجسد و الثوب و هو مذهب الشافعي و صحيح النووي العفو للخرج ، وفي الدر المختار يعفو عندنا و إن كثر بإصابة الماء إلا في الماء فان طهارته أوكد . (٣) ممدوداً . الموضوع الحال ثم نقل إلى موضع قضاء الحاجة ، كذا في ابن رسلان وبسطه في عارضة الأحوذى .

دخل الخلا قال عن حماد قال اللهم انى أعوذ بك وقال عن عبد الوارث قال أعوذ بالله من الخبث والخبائث حدثنا

موتا بالبصرة له ألف ومائتان وستة وثمانون حديثاً [ قال ] أنس [ كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلا (١) ] أى إذا أراد دخول الخلا ، وفى شرح الأهرى (٢) قال الشيخ من يكره ذكر الله فى تلك الحالة يفصل ويقول أما فى الامكنة المعدة لذلك فيقول قبل دخولها وأما فى غيرها فيقوله فى أو ان الشروع كتشمير ثيابه مثلاً ، وهذا مذهب الجمهور وقالوا من نسي يستعذ بقلبه لا بلسانه و من يحجزه مطلقاً كما نقل عن مالك (٣) لا يحتاج إلى التفصيل - على قارى - [ قال (٤) عن حماد قال اللهم (٥) انى أعوذ بك وقال عن عبد الوارث قال أعوذ بالله ] حاصله أن مسدداً له أستاذان أحدهما حماد بن زيد والثانى عبد الوارث . فأراد أبو داود أن يبين ما وقع من الاختلاف فى لفظيهما فيقول قال مسدد فيما روى عن حماد قال رسول الله ﷺ بلفظ اللهم انى أعوذ بك وقال مسدد فيما روى عن عبد الوارث بلفظ قال أعوذ بالله [ من الخبث والخبائث (٦) ] العوذ الاتجاء و الخبث بضم باء (٧) جمع خيث والخبائث جمع خيثه يريد ذكور الشياطين وإنهم ، وقيل الخبث (٨) بسكون الباء هو

(١) يوضحه لفظ البخارى إذا أراد أن يدخل الخلا . ابن رسلان .

(٢) ذكره الحافظ فى الفتح . (٣) زويه قال النعمى وغيره كما بسطه ابن رسلان . (٤) أى مسدد . (٥) قال ابن رسلان يستحب أن يقدم التسمية لرواية على عند الترمذى ستر ما بين أعين الجن وعورات بنى آدم إلى آخر الحديث ، وقد روى فى هذا الحديث التسمية أيضاً من طريق عبد العزيز بن المختار ، وفى المعارضة : إنه ضعيف وقال الحافظ فى الفتح على شرط مسلم . (٦) وفى رواية الترمذى بالشك من الخبث والخبائث أو الخيث - ابن رسلان - (٧) وصححه ابن العربى فى المعارضة .

(٨) وبسطه صاحب الغاية وصححه جماعة كما قال ابن رسلان فتغليط الخطاى ليس فى محله وكذا أورد على تغليط الخطاى شارح العمدة فى أحكام الأحكام .

الحسن بن عمرو يعنى السدوسى قال أنا وكيع عن شعبة  
عن عبد العزيز هو ابن صهيب عن أنس بهذا الحديث  
قال اللهم إني أعوذ بك وقال شعبة وقال مرة أعوذ بالله

خلاف طيب الفعل من فجور ونحوه ، والحباث الأفعال المذمومة والخصال الرديئة  
خص الخلاء بالاستعاذة لكونه مثنة للوحدة وخلوه عن الذكر للقدرة ولذا يستغفر  
إذا خرج [ حدثنا الحسن بن عمرو يعنى السدوسى (١) ] البصرى صدوق ولم يصب  
الأزدى فى تضعيفه حيث ذكر فى الضعفاء الحسن بن عمرو السدوسى البصرى منكر  
الحديث ، مات سنة ٢٢٤ [ قال أنا وكيع ] بن الجراح بن ملىح الزواىى بضم  
الراء و الهزعة ثم مهملة أبو سفيان الكوفى ثقة حافظ ، قال حسين بن حبان عن  
ابن معين : كان وكيع يستقبل القبلة و يحفظ حديثه و يقوم الليل و يسرد الصوم  
و يفتى يقول أبى حنيفة مات سنة ١٩٦ أو ١٩٧ [عن شعبة] بن الحجاج بن الورد  
العتكى مولاهم أبو بسطام الواسطى ثم البصرى ثقة حافظ متقن كان الثورى قهال هو  
أمير المؤمنين فى الحديث ، قال الدار قطنى فى العلال : كان شعبة يخطئ فى أسماء الرجال  
كثيراً لتشاغله بحفظ المتن ، ولد سنة ٨٢ ومات سنة ١٦٠ ، قال البخارى فى تاريخه  
و هو أكبر من الثورى بعشر سنين [ عن عبد العزيز هو ابن صهيب عن أنس ]  
بن مالك [ بهذا الحديث ] أى المذكور سابقاً ولفظه : كان رسول الله ﷺ إذا دخل  
الخلاء [قال] ضمير الضاعل إما أن يرجع إلى شعبة فيكون تقدير العبارة : قال شعبة  
عن عبد العزيز [ اللهم إني أعوذ بك ] أو يرجع إلى عبد العزيز فيكون التقدير : قال  
شعبة : قال عبد العزيز مرة : اللهم ، و يحتمل أن يرجع إلى رسول الله ﷺ  
[ وقال شعبة وقال ] عبد العزيز [مرة] أخرى [ أعوذ بالله ] و هذا يدل على أن

(١) قال صاحب الغاية نسبة إلى سدوس اسم رجل والتفسير من المصنف

## و قال وهيب عن عبد العزيز فليتعوذ بالله . حدثنا عمرو

الأولى في الجملة الأولى أن يكون مرجع ضمير قال عبد العزيز أو شعبة [ و قال وهيب (١) ] بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري صاحب الكرايس ، قال معاوية بن صالح : قلت لابن معين من أثبت شيوخ البصريين ؟ قال وهيب ، وثقه أبو داؤد ، و قال العجلي : ثقة ثبت ، و قال أبو حاتم : ما أنقى حديثه ! لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء وهو ثقة ، و قال ابن سعد : كان قد سمع فذهب بصره وكان ثقة حجة ، و قال الآجري عن أبي داؤد : تغير وهيب بن خالد ، وكان ثقة ، و روى البخاري أنه مات سنة ١٦٥ ، وكان متقناً [ عن عبد العزيز ] بن صهيب ، هذا الذي ذكره إما أن يكون مروياً بالسند السابق ويحتمل أن يكون ذكره تعليقاً ، و لم نجد رواية وهيب في كتب الحديث .

وحاصل ما ذكره المؤلف في الحديثين أن عبد العزيز له أربعة أصحاب : حماد بن زيد وعبد الوارث في الرواية الأولى وشعبة و وهيب في الرواية الثانية ، والمراد بـان اختلاف ألفاظهم ، وتفصيل ذلك أن حماداً وعبد الوارث اختلفا ، فقال عبد الوارث عن عبد العزيز أعوذ بالله ، و قال حماد عنه : قال اللهم إني أعوذ بك ، و في الرواية الثانية روى شعبة عن عبد العزيز ، فرة وافق شعبة حماداً ، فقال اللهم إني أعوذ بك و مرة وافق عبد الوارث ، و هذا الاختلاف في لفظ التعوذ ، والاختلاف الثاني الذي يوم من هذا الكلام أن الاختلاف الواقع في الرواية الأولى بين حماد وعبد الوارث ، هو الاختلاف منهما لا من عبد العزيز ، وأما الاختلاف المروى عن شعبة فصريح في أنه اختلاف من عبد العزيز ، وأما لفظ وهيب فلم يوافق أحداً منهم بل لفظه [ فليتعوذ بالله ] بصيغة الأمر و هذا يدل على أن هذه رواية مستقلة غير الحديث الأول لم يرو فيها فعل النبي ﷺ بل فيها أمر بالتعوذ لمن أراد

(١) كتب في التقرير ذكره تعليقاً ولم يدر هل هو بالسند السابق أولاً .



بن مرزوق أنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن  
زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ قال إن هذه الحشوش

دخول الحلاء ، [ حدثنا عمرو (١) بن مرزوق ] الباهلي ثقة مثل عنه أحمد بن حنبل  
قال : ثقة مأمون قشنا على ما قيل فيه فلم نجد له أصلاً ، وعن ابن معين ثقة مأمون  
وحده جداً ، وقال أبو حاتم : كان ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث  
وقال سليمان بن حرب جاء بما ليس عندهم لحسنه : قال القواريري كان يحيى القطان  
لا يرضاه في الحديث ، وكان أبو الوليد يتكلم فيه ، وقال ابن المديني : أتركوا حديث  
العمرين : عمرو بن حكيم وعمرو بن مرزوق ، وقال ابن عمار الموصلي : ليس بشئ ،  
وقال العجلي : عمرو بن مرزوق بصرى ضعيف يحدث عن شعبة ليس بشئ ، وقال  
الحاكم عن الدارقطني : صدوق كثير الوهم ، وقال الحاكم : سبني الحفظ ، وذكره ابن  
حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ ، روى عنه البخاري مقروناً بآخر ، مات سنة  
٢٢٤ [ أنا شعبة (٢) عن قتادة ] بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري  
ثقة ثبت لكنته مدلس و روى بالقدر قاله يحيى بن معين يقال ولد أكمه مات سنة  
١١٧ ، [ عن النضر بن أنس ] بن مالك الأنصاري أبو مالك البصري ثقة ، مات  
سنة بضع ومائة [ عن زيد بن أرقم (٣) ] بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي صحابي  
مشهور غزا مع رسول الله ﷺ سبع عشرة غزوة وأول مشاهدته الخندق ، ونزل السكوة  
وشهد صفين مع علي وكان من خواصه ، قال خليفة : مات بالسكوة أيام المختار سنة

(١) قال ابن رسلان تزوج أكثر من ألف امرأة ، انتهى ، وكان في مجلسه  
عشرة آلاف رجل « تهذيب » .

(٢) ذكر ابن رسلان الكلام في سنده ولم تحصله ، نعم بين الترمذي الاضطراب فيه .

(٣) ذكر الترمذي في هذا الحديث الاضطراب الواسع وذكر شيئاً منه صاحب الناية  
أيضاً ، وفي التقرير ذكر أبو داود من طرقها ما ترجع عنده ولا اضطراب بعد التجميع .

## مختصرة فاذا أتى أحدكم الخلاء فليقل أعوذ بالله من الخبث والخبائث (باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة)

٦٦ (١) [ عن رسول الله ﷺ قال : إن هذه الخشوش ] بضم الخاء المهملة وشينين معجمتين المراد الكنف و مواضع قضاء الحاجة ، واحداها حش (٢) مثله ، وأصله جماعة نفل كثيف لأنهم كانوا يقضون حوائجهم إليها قبل أن تتخذ الكنف في البيوت [ مختصرة ] أى تحضرها الشياطين ولفظة هذه إشارة إلى ما هي كانت موجودة في الخارج في ذلك الوقت و المقصود بإيراد هذه الرواية بيان العلة للتعوذ [ فاذا أتى (٣) أحدكم الخلاء ] أى أراد إتيان الخلاء و قد تقدم الكلام فيه [ فليقل أعوذ بالله من الخبث و الخبائث .

[ باب كراهية (٤) استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ] القبلة ما يستقبل ويتوجه إليها ، والمراد بها هاهنا جهة الكعبة فكما أمر في الصلاة بالاستقبال إليها تعظيماً واحتراماً لها كذلك نهى عن استقبالها واستدبارها عند قضاء الحاجة احتراماً وتكرماً لها ، واختلف العلماء في ذلك على أقوال و مذاهب ، قال العيني في شرح البخارى : ثم اعلم أن حاصل ما للعلماء في ذلك أربعة مذاهب أحدها المنع المطلق (٥) وقد ذكرناه ، الثانى الجواز مطلقاً ، الثالث أنه لا يجوز الاستقبال فى الأبنية والصحراء ويجوز الاستدبار فيها وهو إحدى الروايتين عن أبى حنيفة - رحمه الله - الرابع أنه يحرم الاستقبال والاستدبار فى الصحراء دون البنايا وبه قال مالك و الشافعى و إسحاق و أحمد فى

(١) و فى الغاية سنة ٦٨ . (٢) و قال ابن رسلان و أصل الخش البستان .

(٣) أعم من لفظ الترمذى دخل ، قال ابن رسلان احتج بظايره جماعة فأباحوه فى الخلاء لحقيقة « أتى » . (٤) قلت و ظاهر صنع المصنف أن الاستقبال عنده مكروه مطلقاً ، مرخص ضرورة كما يدل عليه التويب وذكر فى العارضة المذاهب فيه .

(٥) وبه قال جماعة كما سيأتى فى الحديث .

## حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا أبو معاوية (١) عن الأعمش عن

رواية انتهى ، ثم ذكر العيني هاهنا ثلاثة مذاهب أخرى (٢) لا تطول الكلام بذكرها ،  
والحديث دليل على عدم جواز استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط سواء كان  
في الصحراء أو في البنيان وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، وبه قال أبو أيوب  
الأنصاري ومجاهد وإبراهيم النخعي والثوري وأبو ثور وأحمد في رواية ونسبه  
في البحر إلى الأكثر (٣) ذكره الشوكاني في النيل [ حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا أبو  
معاوية ] بضم الميم وألف بعد العين محمد بن خازم بمجمعتين التميمي السعدي مولا  
الكوفي الضرير عمي وهو صغير (٤) أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهيم في حديث  
غيره وقد رمى بالارجاء ، وقال يعقوب بن شيبة : كان من الثقات ، ربما دلس  
وكان يرى الارجاء ، وقال الأجرى عن أبي داود : كان مرجئاً ، وقال مرة :  
كان رئيس المرجئة بالكوفة ، وذكرها ابن حبان في الثقات ، وقال كان حافظاً  
مقتناً ولكنه كان مرجئاً خبيثاً ، مات سنة ١٩٥ وله اثنتان وثمانون سنة [ عن  
الأعمش ] سليمان بن مهران - الأسدي الكاهلي مولا محمد الكوفي ثقة حافظ لكتبه  
يدلس ، ولد يوم قتل الحسين - رضي الله تعالى عنه - ، ومات سنة ٤٧ أو سنة  
٤٨ (٥) [ عن إبراهيم (٦) ] بن يزيد بن قيس بن أسود النخعي بنون ومعجمة  
مفتوحتين أبو عمران الكوفي قال ابن معين مراسيل إبراهيم أحب إلى من مراسيل  
الشعبي ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، قال الحافظ أبو سعيد العلائي : هو مكثر من الإرسال

(١) وفي نسخة أخرى أبو معوذ غلط ، كذا في غاية المقصود . (٢) وذكر  
صاحب الغاية ثمانية مذاهب وكذا في الأوجز . (٣) قال ابن دقيق العيد : اختلفوا  
في العلة فقليل كشف العورة فيحرم الوطئ أيضاً ، وقيل خروج النجس فلا يدخل .  
(٤) ابن ثمان سنين . (٥) أي بعد المائة . (٦) نسبه ابن رسلان هكذا إبراهيم بن  
يزيد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع المعروف بالنخعي .

## إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان (١) قال قيل

و جماعة من الأئمة صحوا مراسله (٢) ، قال ابن المديني : لم يلق النخعي أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ، قلت له فائتته قال هذا لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم ، هو ضعيف و رواية سعيد عن أبي معشر ذكرها ابن حبان بسند صحيح إلى سعيد . أبي معشر أن إبراهيم حدثهم أنه دخل على عائشة فرأى عليها ثوباً أحمر ، وقال ابن معين : أدخل على عائشة - رضي الله عنها - وهو صغير و قموا عليه قوله لم يكن أبو هريرة فقيها ، قال الذهبي قلت : استقر الأمر على أن إبراهيم حجة ، مات سنة ٩٦ ، وهو ابن خمسين ، قلت : قول علي بن المديني ، إن إبراهيم لم يلق أحداً من الصحابة وكذا قول أبي حاتم لم يلق النخعي أحداً من الصحابة إلا عائشة ولم يسمع منها و أدرك أنساً ولم يسمع منه ، مات سنة ٩٦ ، وولادته سنة ٥٥ . عجيب لأنه ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وقال سمع المغيرة بن شعبة و أنس بن مالك و دخل على عائشة و كان مولده سنة خمسين ، ومات خمس أو ست و تسعين ، وقال الترمذي في كتاب العلل : حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر الكوفي نا سعيد بن عامر عن شعبة عن سليمان الأعشى ، قال قلت لإبراهيم النخعي أسند لي عن عبد الله بن مسعود فقال إبراهيم إذا حدثكم عن عبد الله فهو الذي سمعته وإذا قلت قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله ، انتهى ، وقد عرفت أنه ولد باعترافهم سنة خمس و خمسين و هو زمان جمع كثير و جم غفير من الصحابة في الكوفة و البصرة و مكة و المدينة وغيرها كابن أبي أوفى و ابن أنيس و أنس و أبي الطفيل و ابن الأسقع وغيرهم كثيرون بل أبو الطفيل و غيره ماتوا بعده بكثير فكيف لا يسمع منهم مع وجود كثير منهم ، والكوفة و غيرها ملوثة منهم ، و في مسند الخوارزمي تصريح بسأعه عن أنس بن مالك في فرضية طلب العلم فانكارهم

---

(١) من المعمرين . (٢) قال ابن القيم : كل من له ذوق في الحديث إذا قال إبراهيم قال عبد الله لا يترقب فيه .

له لقد علمكم نبيكم كل شئ حتى الخراة قال أجل لقد نهانا  
 ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول وأن لا نستنجى

سماعه عن الصحابة و لقاءه لا يعاب به [ عن عبد الرحمن بن يزيد ] بن قيس النخعي  
 أبو بكر السكوني وثقه ابن معين و ابن سعد و العجلي و الدارقطني ، مات أو قتل في  
 الجاهم سنة ٨٣ ، قال الدارقطني هو أخو الأسود و ابن أخى علقمة كلهم ثقات  
 [ عن سليمان ] الفارسي أبو عبد الله بن الاسلام ، ويقال له سليمان الخير أسلم عند  
 قدوم النبي ﷺ المدينة ، وتوفى في خلافة عثمان (١) - رضى الله عنه - سنة ٣٦ .  
 يقال إنه بلغ ثلاث مائة و خمسين سنة ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب : و قرأت  
 بخط أبي عبد الله الذهبي رجعت عن القول بأنه قارب ثلاث مائة أو زاد عليها  
 و تبين لى أنه ماجاوز الثمانين و لم يذكر مستنده في ذلك [ قال ] عبد الرحمن [ قيل  
 له ] [ أى لسلمان ، و القائلون (٢) كفار المدينة وهذا القول صدر منهم طعناً و تنقيصاً  
 ] لقد علمكم نبيكم كل شئ حتى الخراة [ بكسر الخاء (٣) و المد أدب التخل و القعود  
 للحاجة ، قال الخطابي : أكثرهم يفتنون الخاء ، و قال الجوهرى : بالفتح المصدر  
 و بالكسر الاسم [ قال ] أى سليمان [ أجل ] حرف إيجاب أى نعم يعلننا كل  
 شئ حتى الخراة أجاب على أسلوب الحكيم (٤) و لم يلتفت إلى استهزائهم [ لقد  
 نهانا (٥) ﷺ أن نستقبل القبلة (٦) بغائط (٧) أو بول وأن لا نستنجى (٨) لفظة

(١) بالمئات . (٢) قال ابن رسلان : رجل يهودى .

(٣) قال ابن رسلان هو الهيمية ، أما نفس الحدث فيحذف التاء و بكسر الخاء و فتحها .

(٤) يعنى نحن نحتاج إليه أيضاً فى أمور الدين لأدأب الخلا . « ابن رسلان » .

(٥) وهذا مستدل من قال إن التهى يختص بالاستقبال « غاية المقصود » ص ٣٤ .

(٦) قال ابن رسلان احتج به المانعون مطلقاً و هو قول أبى أيوب الأنصارى

و مجاهد و النخعي و الثورى و أبى ثور و أحمد فى رواية « ابن رسلان » .

(٧) أصله المظلم من الأرض ثم صار كناية عن الخارج عن الدبر « ابن رسلان ،

قالبا . بمعنى فى ، و أكثر الروايات بلفظ اللام . (٨) والاستنجاء مسح موضع النجس .

## باليين وأن لا يستنجى أحدا بأقل من ثلاثة أحجار

لا زائدة [باليين] أما النهي عن الاستنجاء باليين ، فقال النووي : وقد أجمع العلماء على أنه منهي عنه ثم الجمهور على أنه نهى تنزيه و أدب لا نهى تحريم ، و ذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام ، قال وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا ، ولا تعويل على إشارتهم انتهى ، و علة النهي عن الاستنجاء باليين احترامها [ وأن لا يستنجى أحدا بأقل من ثلاثة أحجار (١) ] لفظة لا هاهنا أيضاً زائدة وقد سقط عن بعض النسخ ، اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال : قال الشوكاني في النيل : و قد ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور إلى وجوب الاستنجاء و أنه يجب أن يكون بثلاثة أحجار أو ثلاث مسحات و إذا استنجى للقبل و الدبر و جب ستة (٢) مسحات لكل واحد ثلاث مسحات قالوا : والأفضل أن يكون بستة أحجار فإن اقتصر على حجر واحد له ستة أحرف أجزاء وذهب مالك وداود إلى أن الواجب الاقتصار ، فإن حصل بحجر أجزاء و هو وجه لبعض أصحاب الشافعي وذهب العترة و أبو حنيفة إلى أنه ليس بواجب ، انتهى ، فالنهي الذي ورد في هذا الحديث عند الحنفية محمول على أن في غالب الأحوال لا تحصل التتقية إلا بها ، و أما إذا حصلت التتقية بأقل منها أو كانت الحالة أنه لم يتلطف المحل بالنجاسة و لا يحتاج إلى الاستنجاء كما يشاهد في بعض الأحيان فينشد لو اكتفى على حجرين أو حجر أو لم يستنج أصلاً فالظاهر أنه لا يكره ذلك و نظير قولنا في عدم وجوب التثليث قول الشافعية في غسل الطيب عن الحرم فإنه عليه السلام قال في رجل جاءه وعليه جبة متضمنة بطيب : أما الطيب الذي بك فاعله ثلاث مرات ، قال النووي : إنما أمر بالثلاث

(١) قال ابن القصار ذكر الثلاثة باعتبار الأغلب فإن لم تحصل التتقية بها يحتاج إلى الزيادة وإن اكتفى بحجر له أحرف يجوز وبسطه ابن رسلان ، وقال ابن العربي في العارضة في الحديث ست مسائل . (٢) هكذا في الأصل والظاهر «ست» .

مبالغة في إزالة لونه وريحه والواجب الازالة، فإن حصلت بمرة كفته ولم يجب الزيادة انتهى، وقد أشيع الكلام في هذه المسألة العلامة العيني في شرحه على البخاري ذيل حديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسعود يقول: أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن أتبه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين و التمسث الثالثة فلم أجدها فأخذت روثه فأتيته بها فأخذ الحجرين و أتى الروثة وقال هذا ركس، قال العلامة العيني: قال الخطابي فيه إيجاب عدد الثلاثة في الاستنجاء إلى آخر ما نقل عن الخطابي ثم أجاب عنه بقوله، قلت: لا نسلم أن فيه إيجاب عدد الثلاث بل كان ذلك للاحتياط لأن التطهير في الواحد أو الاثنين لم يكن محققاً فلذلك نص على الثلاث لأن في الثلاث يحصل التطهر غالباً، ونحن نقول أيضاً إذا تحقق شخص أنه لا يظهر إلا بالثلاث يتعين عليه الثلاث و التعيين ليس لأجل التوقيت فيه وإنما هو للاقتضاء الحاصل فيه حتى إذا احتاج إلى رابع أو خامس و هلم جراً يتعين عليه ذلك على أن الحديث متروك الظاهر فإنه لو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف جاز بالإجماع، وقوله وليس في قوله فأخذ الحجرين دليل على أنه أقصر عليهما لجواز أن يكون بمحضرة ثالث فيكون قد استوفاهما عدداً ليس كذلك بل فيه دليل على ذلك لأنه لو كان الثلاث شرطاً لطلب الثالث لحيث لم يطلب دل على ما قلناه وتعليله بقوله لجواز أن يكون بمحضرة ثالث ممنوع لأن قعوده عليه الصلاة و السلام للغائط كان في مكان ليس فيه أحجار إذ لو كانت هناك أحجار لما قال له اتقى بثلاثة أحجار لأنه لا فائدة لطلب الأحجار وهي حاصلة له، و هذا معلوم بالضرورة، وقوله: و لو كان المقصد الانقاء فقطع للحلا اشتراط العدد عن الفائدة، قلنا: إن ذكر الثلاث لم يكن للاشتراط بل للاحتياط إلى آخر ما ذكرناه الآن، وقوله، ونظيرها عدة بالاقراء غير مسلم لأن العدد فيه شرط بنص القرآن و الحديث، و لم يعارضه نص آخر بخلاف العدد هاهنا، لأنه ورد: من فعل فقد أحسن و من لا فلا حرج، قلت أخرجه أبو داود في باب الاستنار في الحلاء، و ابن ماجة في باب الارتياح للغائط والبول، وأحمد أيضاً، قال الشوكاني:

## أويستنجى برجيع أو عظم . حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي

أخرجه ابن حبان و الحاكم و البيهقي ، و مداره على أبي سعيد الجبراني الحمصي وفيه اختلاف ، و قيل : إنه صحابي قال الحافظ ولا يصح ، و الراوى عنه حصين الجبراني و هو مجهول ، و قال أبو زرعة شيخ ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و ذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل ، انتهى ، قلت : وأيضاً يدل على ذلك ما أخرجه أبو داود في باب الاستنجاء بالأحجار عن عائشة - رضى الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال : إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فانها تجزى عنه ، قال الشوكاني روى أحمد و النسائي و أبو داود و الدارقطني وقال إسناده صحيح حسن فان العلة التي ذكرت في الحديث تدل على أنهم أمروا بالاستطابة بثلاثة أحجار لأن هذا العدد يكفي في غالب الأحوال لحصول الاتقاء وهذا هو الذي تقول به الحنفية و يقولون لمن أوجب ذلك : إن الحديث متروك الظاهر عندهم أيضاً فانه لو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف جاز عندهم ، فلم من هذا أن تثلث الأحجار عندهم غير واجب [ أو يستنجى برجيع ] كما مير عذرة (١) و روث سمى به إذ رجع عن كونه طعاماً أو علفاً [ أو عظم ] و الاستنجاء برجيع أو عظم يكره اتفاقاً إلا أن البعض قالوا لو استنجى برجيع أو عظم لا يطهر محل التجاسة لأنه ورد في رواية الدارقطني أنهما لا يطهران وعندنا يكره ذلك فلو استنجى بهما أحد يجوز ذلك مع الكراهة ، و حاصل البحث في ذلك أن عندهم قليل التجاسة وكثيرها يمنع الصلاة فاذا استنجى أحد بثلاثة أحجار أو بحجر واحد له ثلاثة أحرف يطهر محل الاستنجاء بذلك ، ولولم يستنج بثلاثة أحجار أو بحجر له ثلاثة أحرف لا يطهر محل الاستنجاء ، و إن حصلت التنقية بالكلية كما تحصل بثلاثة أحجار ، واستدلوا على هذا بمفهوم ذلك الحديث ، وقالوا لما وقع التخصيص بأن الروث والعظم لا يطهران فغيرهما من الحجر ،

(١) إن أريد به الآم فذاك وإن اختص بالروث فغذرة الانسان وغيره في حكمه .



## قال ثنا ابن المبارك عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم

والمدبر وما يلحقهما يظهران بشرط أن يبلغ العدد الثلاث ، وأما عندنا معشر الحنفية فلا استنجاء سواء كان بحجر أو مدر أو روث أو بعر أو عظم غير مطهر بل منق ومقلل للنجاسة ولهذا يبقى المحل بعد الاستنجاء نجساً ، ولكن الله سبحانه و تعالى لما رأى ضعفنا وعجزنا وأراد اليسر بنا عفا عنا ذلك القدر من النجس فإذا استنجى أحد بشئ منها يبقى المحل نجساً بعد الاستنجاء ، فإن بدن الانسان إذا تجس بنجاسة رطبة لا يتطهر إلا بالماء أو مافي معناه ، فكذا هذا المحل لا يتطهر إلا بالماء أو ما في معناه حتى لو أن الذى لم يستنج بالماء دخل فى الماء القليل أفسده ، فعلى هذا قوله عليه الصلاة والسلام : إنيها لا يظهران ، لا يخالف الحنفية فأنهم قائلون بأنهما لا يظهران كما أنهم قائلون بأن الحجر والمدبر أيضاً لا يظهران وأما الاستدلال بالمفهوم فلا يعتبر عندنا وجه كراهة الاستنجاء بالرجيع نجاسته وكراهة الاستنجاء بالعظم كونه زاد الجن كما ورد فى الأحاديث [ حدثنا عبد الله بن محمد ] بن علي بن نقي بنون وفاء مصغراً ، القضاى [ النقي ] أبو جعفر الحرانى الحافظ أحد الأئمة ثقة مأمون ، مات سنة ٢٣٤ ، [ قال ثنا ابن المبارك ] عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلى مولاهم أبو عبد الرحمن المروذى أحد الأئمة الأعلام و شيوخ الاسلام ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد ، ولد سنة ١١٨ ومات ١٨١ [ عن محمد بن عجلان ] القرشى أبو عبد الله المدنى أحد العلماء العاملين وثقه أحمد وابن معين وذكره البخارى فى الضعفاء قال فى ميزان الاعتدال : وقد تكلم المتأخرون من آئمتنا فى سوء حفظه ، قال يحيى القطان كان مضطرباً فى حديث نافع ، قال مالك بن أنس : لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء ولم يكن عالماً ، مكث ابن عجلان فى بطن أمه ثلاث سنين فشق بطنها لما ماتت و أخرج و قد نبتت أسنانه و كان عجلان مولى لفساطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد الشمس ، توفى سنة ١٤٨ [ عن القعقاع بن حكيم ] الكسافى المدنى

عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستطب يمينه و كان يأمر

قال أحمد : وابن معين ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات [ عن أبي صالح ] السمان الزيات اسمه ذكوان المدني ثقة ثبت وكان يجلب الزيت إلى الكوفة مولى جويرية بنت الأحس الغطفاني ، مات سنة ١٠١ [ عن أبي هريرة ] النوسي البجلي صاحب رسول الله ﷺ وحافظ الصحابة كناه أبا هريرة قيل لأجل مرة كان يحمل أولادها ، واختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً (١) توفي سنة ٥٧ وهو ابن ثمان وسبعين [ قال : قال رسول الله ﷺ : إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم ] كلام تأنيس كما أن الوالد يؤدب ولده (٢) كذلك أنا أعلمكم أمور دينكم و أؤدبكم بأداب الشرع [ فإذا أتى (٣) أحدكم ] أي أراد [ الغائط ] أي إتيان الغائط [ فلا يستقبل القبلة (٤) ] وقد تقدم الكلام عليه [ ولا يستدبرها ] قال العيني احتج أبو حنيفة - رحمه الله - بهذا الحديث على عدم جواز استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط سواء كان في الصحراء أو في البنيان أخذاً في ذلك بعموم الحديث انتهى (٥) و الرواية الثانية عن الامام الأعظم رحمه الله تعالى أن الاستدبار غير منهي عنها لحديث ابن عمر الآتي

(١) أشار النووي إلى خمسة و ثلاثين قولاً و اختلف في صرفه و منع الصرف أيضاً ذكر القولين القاري في المرقاة . (٢) قال ابن رسلان اختلفوا في أن التعليم مستحب أو واجب كما يجب عليه النظر في مآله ، وفيه دليل على أن حق الشيخ كحق الوالد بل أولى منه ولذا قالوا إن عقوبه لا يغفر بالتوبة . (٣) هو أعم من لفظ دخل فإنه يشمل الصحراء . ابن رسلان ، (٤) بكسر اللام على الجزم لأنه نهي . ابن رسلان ، (٥) وأجاب عنه ابن رسلان بثلاثة أجوبة أحسنها أن الغائط حقيقة في المكان الواسع و الثاني أن حقيقة الاستقبال يكون في الصحراء .

بثلاثة أحجار وينهى عن الروث و الرمة . حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن

قريباً قال لقد ارتقيت على ظهر اليت فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته ، قال الحلبي في شرحه الكبير على المنية : والصحيح الأول لأنه إذا تعارض قوله عليه السلام و فعله رجح القول لأن الفعل يحتمل الخصوص و العذر وغير ذلك ، وكذلك إذا تعارض المحرم والمليح رجح المحرم ، انتهى [ ولا يستطب يمينه (١) ] أى لا يستنج باليمنى [ وكان ] أى رسول الله ﷺ [ يأمر بثلاثة أحجار وينهى عن الروث (٢) ] بفتح الراء و مسكون الواو رجح ذات الحوافر [ والرمة ] جمع رميم و هو العظم البالى ، قال فى الجمع : ونهى عنه لاحتمال كونها نجسة مينة أو لأنها لا تقوم مقام الحجر للامتنها ، قلت : وقد وقع التصريح بعلة النهى عنه لأنها زاد إخوانكم من الجن وهى أولى بالبيان [ حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا سفيان (٣) ] بن عينة بن أبى عمران ميمون الهلالى مولام أبو محمد الأعور السكونى أحد أئمة الاسلام ، قال فى ميزان الاعتدال : أجمعت الأمة على الاحتجاج به وكان يدلس لكن المصود منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة ، و قال أحمد كنت أنا و ابن المدينى فذكرنا أثبت من يروى عن الزهري فقال على سفيان قتلنا أنا مالك فان مالكا أقل خطأ و ابن عينة يخطئ فى نحو من عشرين حديثاً عن الزهري ثم ذكرت ثمانية عشر منها ، قتلنا ما أخطأ فيه مالك لجاء بحديثين أو ثلاثة فرجعت فاذا ما أخطأ فيه سفيان أكثر من عشرين حديثاً ، قال أحمد و عند مالك عن الزهري نحو من

- (١) قال ابن رسلان الاستطابة و الاستحباب يكونان بالحجارة والماء و الاستحباب يكون بالحجارة فقط . (٢) و فى رواية البخارى ألقى الروثة و قال هذا ركس و كذا فى رواية الترمذى ، و أغرب النسائى فقال الركس طعام الجن . (٣) ذكر النووى فى سفيان ثلاثة أوجه ضم السين و الفتح و الكسر و الأول أشهر و فى عنه ضم العين و كسرهما .

## أبي أيوب رواية قال: إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة

ثلاث مائة حديث ، وكذا عند ابن عينة عنه نحو ثلاث مائة ، وروى محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عن يحيى بن سعيد القطان قال أشهد أن سفيان بن عينة اختلط سنة ١٩٧ فمن سمع منه فسمعه لا شئ ، قلت سمع منه فيها محمد بن عاصم و يغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع و أنا أستبعد هذا الكلام من القطان و أعدده غلطاً من ابن عمار مع أن يحيى تمتعت جداً في الرجال وسفيان ثقة مطلقاً ، انتهى ملخصاً ، ورد ذلك الاستبعاد الحافظ العسقلاني في تهذيب التهذيب و قال : و هذا الذي لا يتجه غيره لأن ابن عمار من الأئمة المتقين وما المانع أن يكون يحيى بن سعيد سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة و أعتمد قولهم و كانوا كثيراً و قد وجدت عن يحيى بن سعيد شيئاً يصلح أن يكون سبباً لما نقله عنه ابن عمار في حق ابن عينة و ذلك ما روى أبو سعد بن السمعاني في ذيل تاريخ بغداد أن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم ، قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : قلت لابن عينة : كنت تكتب الحديث و تحدث اليوم فزيد في إسناده و تنقص منه فقال عليك بالسماع الأول فاني قد سمعت ، و قد ذكر أبو معين الرازي أن هارون بن معروف قال له : إن ابن عينة تغير أمره بآخره و أن سليمان بن حرب قال له : إن ابن عينة أخطأ في عامة حديثه عن أيوب ، انتهى ملخصاً ، ولد سنة ١٠٧ و مات سنة ١٩٨ و له إحدى و تسعون سنة [ عن الزهري ] هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري أبو بكر المدني أحد الأئمة الأعلام و عالم الحجاز و الشام متفق على جلالته و إقامته ، قال في الميزان : محمد بن مسلم الزهري الحافظ الحجة كان يدلس في النادر ، قال الحافظ قال خليفة : ولد سنة ٥١٠ و قال يحيى بن بكير سنة ٥٦ ، و قال الواقدي سنة ٥٨ و كانت وفاته سنة ثلاث أو أربع و عشرين و مائة [ عن عطية بن يزيد ] الليثي ثم الجندعي بمضمومة و نون ساكنة فضم دال و بعين مهملة ، ثقة توفي سنة ١٠٥ أو

## بغاظ ولا بول و لكن شرقوا أو غربوا فقدمنا الشام

١٠٧ وهو ابن ثمانين سنة ، عن [ أبي أيوب ] هو خالد بن زيد بن كلب بن ثعلبة الأنصاري التجاري الخزرجي المدني شهد العقبة وشهد بدرأ وأحدأ والمشاهد كلها نزل عنده رسول الله ﷺ لما قدم المدينة حتى بنى بيوته ومسجده ولزم الجهاد بعد رسول الله ﷺ إلى أن توفي في غزاة القسطنطينية سنة ٥٢ ودفن إلى أصل حصن بالقسطنطينية وأهل الروم يستسقون به [ رواية ] أي عن النبي ﷺ هي من صيغ الرفع نصب مصدرأ بفعل حذف عنه أي رواه رواية ، قال الحافظ في شرح النخبة : ويلتحق بقوله حكما ما ورد بصيغة الكناية في موضع صيغ الصريحة بالنسبة إليه ﷺ كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث أو يرويه أو ينميه أو رواية أو يبلغ به أو رواه انتهى ف هذه صيغ الرفع حكما فالحديث الذي يقول التابعي فيه عن الصحابي من هذه الألفاظ يكون مرفوعا حكما [ قال ] أي رسول الله ﷺ [ إذا أتيتم الفاعل ] أراد به المعنى الحقيقي و هو المظهر من الأرض و منه قيل لموضع قضاء الحاجة لأن العادة أن يقضى في المنخفض من الأرض لأنه أستر له ثم اتسع حتى أطلق على النجو نفسه أي الخارج تسمية للحال باسم محله [ فلا تستقبلوا القبلة ببغاط (١) ولا بول ] والمراد بالفاظ هاهنا المعنى المجازي يعني الخارج المعروف و هو النجو فتقديره عند إخراج غاطظ أو بول ، أخرج هذا الحديث الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجة بألفاظ مختلفة ولكن الألفاظ التي في رواية أبي داود ومسلم متقاربة ، أما في رواية البخاري

(١) قال ابن رسلان ظاهره اختصاص النهي بخروج التجس في معناه دم الفصد والحجامة والحيض والفتى وغيرها أو المعنى الهى عن كشف العورة في حكمه الوطنى والاستعداد وغير ذلك ، وقال أيضاً بعد ذلك : ويجوز عندنا الاستقبال والاستدبار حالة الجماع في البنيان والصحراء بلا كراهة وبه قال أبو حنيفة وأحمد واختلف فيه على مالك ، انتهى ، وقال ابن العربي : العلة حرمة القبلة لحسة وجوه دون حرمة المصلين .

فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فكنا ننحرف عنها ونستغفر الله . حدثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا وهيب

ومسلم فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها فهذه الجملة الأخيرة سقط من رواية أبي داود فلا ندرى هذا اختصار من المصنف أو أحد من الرواة أو سقوط من الناسخ [ و لكن شرقوا (١) أو غربوا (٢) ] أى توجهوا إلى جهة المشرق و المغرب لتلا يقع استقبالكم و استدباركم إلى القبلة ، و هذا خطاب مختص لأهل المدينة ومن فى حكمهم من الساكنين فى جهة الشمال و الجنوب من الكعبة فأما من كانت قبلته إلى جهة الغرب أو الشرق فإنه ينحرف إلى الجنوب أو الشمال . [ قدمنا الشام (٣) ] أى غزاة ففتحناها [ فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة ] مراحيض بفتح الميم و الحاء المهملة و الصاد المعجمة كصايح جمع مراض (٤) كحراب أمكنة غسل و خلا ، و الظاهر أن قدوم أبي أيوب رضى الله عنه الشام كان عند فتح الشام وكانت المراحيض التى بنيت فيها من بناء الكفار النصارى الذين يسكنون فيها قبل فتح المسلمين فبنوها متوجهاً إلى جهة الكعبة ، و بعيد غاية البعد أن يكون بناؤها من المسلمين مستقبل الكعبة [ فكنا ننحرف عنها و نستغفر الله ] تعالى يعنى كنا نجلس (٥) مستقبل القبلة نسياناً على وفق بناء المراحيض ثم نثب على تلك الهيئة المكروهة فنحرف عنها ونستغفر الله تعالى (٦) عنها و تأويل الاستغفار لبأنى الكف فى غاية البعد [ حدثنا موسى

(١) هذا المذهب الثامن فى الاستقبال إذ قالوا إن المنع يختص بأهل المدينة .

(٢) بسط ابن رسلان فى صورة شرقوا أو غربوا . (٣) وفى رواية النسائى ومؤطا مالك بمصر فتأمل . (٤) أصله المقتل من قولهم رحضت الثوب ثم استعير للاستراح لأنه موضع غسل النجو . (٥) كذا قاله ابن دقيق العيد . (٦) فإن قيل السامى لا يأثم قلت : أهل الورع و المناصب العلية يستغفرون لمثل هذا . ابن رسلان ، و هل يجوز الاستناد إلى القبلة فليراجع إلى الأوجز و التعليق الممجد ، وقال ابن العربى فى العارضة هذا يحتمل ثلاثة أوجه .

قال ثنا عمرو بن يحيى عن أبي زيد عن معقل بن أبي معقل  
الأسدى قال : نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبليتين

بن إسماعيل قال ثنا وهيب [ بالتصغير ابن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري  
ثقة ثبت لكنه تغير قليلا بآخره ، مات سنة ١٦٥ ، و قيل بعدها ] قال ثنا عمرو  
بن يحيى [ هذان عبارة بن أبي الحسن الأنصارى المازنى (١) المدنى ثقة عند أكثر المحققين  
و قال عثمان الدارمى عن ابن معين : صحيح و ليس بالقوى ، مات ١٤٠ . قال فى  
تهذيب التهذيب : وقول المصنف : إنه ابن بنت عبد الله بن زيد وهم تبع فيه صاحب  
الكمال ، وسببه ما فى رواية مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه أن رجلا سأل عبد الله  
بن زيد وهو جد عمرو بن يحيى فظنوا أن الضمير يعود إلى عبد الله وليس كذلك  
بل إنما يعود إلى الرجل وهو عمرو بن أبي حسن عم يحيى و قيل له جد عمرو بن  
يحيى تجوزاً لأن العم صنو الأب ، فاقال صاحب غاية المقصود فى ترجمة عمرو بن يحيى  
سبط عبد الله بن زيد بن عاصم وهم غلط ، هذا من آفة التقليد وقلة تتبع الكتب وفقنا  
الله للصواب [ عن أبي زيد ] مولى بنى ثعلبة قيل اسمه الوليد ، قال ابن المدينى :  
ليس بالمعروف ، وقال فى التقريب مجهول [ عن معقل (٢) بن أبي معقل الأسدى ] خلفاً  
والأنصارى نسباً أو بالعكس ، ويقال له ابن أبي الهيثم ، ويقال معقل بن الهيثم ويقال معقل  
بن أم معقل صحابى له ولأبيه صحبة ، مات فى زمن معاوية رضى الله عنه [ قال ] أى معقل  
[ نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبليتين (٣) ] أى الكعبة وبيت المقدس [ يقول

(١) مازن بنى التجار قاله القارى فى المرقاة (٢) فتح الميم وكسر القاف فهما .  
(٣) و هو المذهب السابع من المذاهب الثمانية فى الباب و هو مذهب النخعي  
و غيره ، و به قال بعض الشافعية و نقل الخطابى الاجماع على جوازه إلى بيت  
المقدس ، انتهى ، و قال ابن رسلان : خلاف النخعي و غيره يرد من نقل  
الاجماع على جوازه وأجابوا عنه بجوابين : الأول : أنه كان حين كان قبلة لجمعهما  
الراوى فهذا تأويل أبي إسحاق المروزي وغيره ، والثانى : أنه يلزم الاستدبار ﷺ

يول أو غائط ، قال أبوداؤد وأبوزيد هو مولى بنى ثعلبة .  
حدثنا محمد بن يحيى بن فارس قال ثنا صفوان بن عيسى  
عن الحسن بن ذكوان عن مروان الأصفر قال رأيت ابن  
عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يول إليها

أو غائط [ فيحتمل أنه احترام لبيت المقدس مدة كونه قبة لنا أو لأن باستقباله  
نستدبر الكعبة لمن كان بنحو طيبة فليس النهى لحرمة المقدس وهو نهى تنزيه لا تحريم  
اتفاقا وقال أحد هو منسوخ بحديث ابن عمر [ قال أبو داؤد و أبو زيد هو مولى  
بنى ثعلبة ] . [ حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ] هو محمد بن يحيى (١) بن عبد الله بن  
خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي (٢) الحافظ أبو عبد الله النيسابورى الامام ثقة حافظ  
جليل مات سنة ٢٥٨ على الصحيح [ قال ثنا صفوان بن عيسى ] الزهرى أبو محمد  
البصرى القسام (٣) ثقة مات ١٩٨ [ عن الحسن بن ذكوان ] بفتح معجمة وسكون  
كاف أبو سلة البصرى صدوق يخطئ ، ضعفه كثير من المحدثين و روى بالتقدير زكوان  
يدلس [ عن مروان الأصفر ] أبو خلف البصرى يقال هو مروان بن خاقان وقيل  
سالم ثقة و ذكره ابن حبان فى الثقات [ قال ] أى مروان [ رأيت ابن عمر ] هو  
عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى أبو عبد الرحمن ولد بعد المبعث يسير واستغفر  
يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادة وكان  
من أشد الناس اتباعا للأثر ، مات سنة ٧٣ فى آخرها [ أناخ راحلته مستقبل (٤)

للكعبة ، وزعم ابن حزم أن النهى عن استقبال بيت المقدس لا يصح ، انتهى .

(١) و البخارى فى الصحيح تارة يقول محمد و مرة محمد بن عبد الله و مرة محمد

بن خالد « ابن رسلان » . (٢) نسبة إلى قبيلة ذهل بن ثعلبة « ابن رسلان » .

(٣) تولى البصرة سنة مائتين فى خلافة عبد الله بن هارون « ابن رسلان » .

(٤) بالنصب على الحال من المستتر « ابن رسلان » وما حكى العيني يدل على أنه جلس

مستقبل البيت المقدس قتأمل ، ونحو أبى داؤد أخرجه الحاكم والبيهقى .



فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن هذا قال بلى  
إنما نهى عن ذلك في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة  
شئ يسترك فلا بأس . (باب الرخصة في ذلك) حدثنا

القبلة ثم جلس [ أى ابن عمر ] يقول [إليها] أى متوجهاً إلى الراحة فكان متوجهاً  
بالبول إلى السبعة [ فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن هذا ] أى عن  
الاستقبال بالبول إلى القبلة [ قال ] أى ابن عمر [ بلى ] إنما نهى عن ذلك [ أى عن  
الاستقبال بالبول إلى القبلة [ في الفضاء ] أى الصحراء والأرض الواسعة ] فإذا كان  
بينك وبين القبلة شئ يسترك (١) فلا بأس [ قال الشوكاني في النيل : وقول ابن عمر  
يدل على أن النهى عن الاستقبال والاستدبار إنما هو في الصحراء مع عدم السائر  
و هو يصلح دليلاً لمن فرق بين الصحراء والبيان ولكنه لا يدل على المنع في الفضاء  
على كل حال ، كما ذهب إليه البعض بل مع عدم السائر ، وإنما قلنا بصلاحيته للاستدلال  
لأن قوله إنما نهى عن هذا في الفضاء يدل على أنه قد علم ذلك من رسول الله ﷺ  
و يحتمل أنه قال ذلك استناداً إلى الفعل الذى شاهده و رآه ، فكأنه لما رأى النبي  
في بيت حفصة مستديراً للقبلة فهم اختصاص النهى بالبيان فلا يكون هذا الفهم حجة  
ولا يصلح هذا القول للاستدلال به وأقل شئ الاحتمال فلا ينتهض لافادة المطلوب ،  
و أيضاً قال أخرجه أبو داود و سكت عنه و قد صح عنه أنه لا يسكت إلا عن  
ما هو صالح للاحتجاج وكذلك سكت عنه المنذرى و لم يتكلم عليه في تخرىج السنن  
و ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص و لم يتكلم عليه بشئ و ذكر في الفتح أنه أخرجه  
أبو داود و الحاكم بإسناد حسن ، قلت : سكوت المحدثين عليه وقول الحافظ : إسناده  
حسن ، عجيب ، فإن حسن بن ذكوان راوى الحديث ضعفه كثير من المحدثين فكيف  
يصلح للاحتجاج به ، فقد قال ابن معين وأبو حاتم : ضعيف ، وقال أبو حاتم والنسائي

(١) على قدر ثلثي ذراع كدابة أو كئيب رمل « ابن رسلان » .

عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمرو قال لقد ارتقيت على ظهر البيت فرأيت رسول الله ﷺ

أيضاً : ليس بالقوى ، قال يحيى بن معين صاحب الاوابد منكر الحديث وضعفه ، وقال ابن أبي الدنيا : ليس عندى بالقوى ، وقال الامام أحمد : أحاديثه أباطيل ، وقال عمرو بن علي كان يحيى يحدث عنه و ما رأيت عبد الرحمن حدث عنه قط .

[ باب الرخصة (١) في ذلك ] أى فى استقبال القبلة عند قضاء الحاجة [ حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك ] بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحى أبو عبد الله المدنى الفقيه أحد أعلام الاسلام وإمام دار الهجرة ، ولد سنة ٩٣ وتوفى سنة ١٧٩ ودفن بالبقيع [ عن يحيى بن سعد ] بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة الأنصارى التجارى ثقة ثبت ، مات سنة ١٤٣ [ عن محمد بن يحيى بن حبان ] بفتح المهملة وتشديد الموحدة ابن منقذ بن عمرو المازنى الأنصارى أبو عبد الله المدنى الفقيه ثقة مات ١٢١ [ عن عمه واسع بن حبان (٢) ] بن منقذ بن عمرو الأنصارى التجارى المازنى المدنى صحابى (٣) ابن صحابى ، وقيل من الطبقة الثانية من كبار التابعين ثقة [ عن عبد الله بن عمر ] بن الخطاب رضى الله عنهما [ قال ] عبد الله [ لقد ارتقيت ] أى صعدت [ على ظهر البيت ] وهو السقف أى على سقف بيت حفصة كما هو مصرح فى رواية مسلم ، و اختلفت الروايات فى هذا اللفظ فى بعضها على ظهر البيت ، وفى بعضها على ظهر بيت لنا ، وفى أخرى على ظهر بيتنا ، وفى بعضها بيت حفصة ، وطريق الجمع أن يقال أضاف البيت إلى نفسه على سبيل المجاز

(١) كأنه إشارة إلى الجمع بين الروايات . (٢) بفتح المهملة وتشديد الموحدة

يحتمل الصرف ومنه نظراً إلى اشتقاقه من حبن أو حب « ابن رسلان » .

(٣) وسيأتى على هامش « باب صفة وضوء النبي ﷺ » ما يدل على خلافه وفرق

بينهما الحافظ فى الاصابة .

## على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته . حدثنا محمد بن

إما لكونه بيت أخته أو أضافه إلى نفسه باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونه شقيقها وأضافه إلى حفصة لأنه البيت الذي أسكنها فيه رسول الله ﷺ ، كذا في النيل (١) [ فرأيت رسول الله ﷺ ] وهذه الرؤية كانت اتفاقاً من دون قصد منه ولا من الرسول ﷺ فلو كان يترتب على هذا الفعل حكم لعامة الناس لبنتيه لهم ، فإن الأحكام العامة لا بد من يأتها [ على لبنتين ] أى قاعداً (٢) على لبنتين بفتح اللام وكسر الباء الموحدة (٣) [ مستقبل بيت المقدس (٤) لحاجته ] أى لقضاء حاجته مستدير القبلة كما هو مصرح في رواية مسلم ، قال الشوكاني استدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار ورأى أنه ناسخ واعتقد الإباحة مطلقاً وبه احتج من خص عدم الجواز بالصحارى كما تقدم ومن خص المنع بالاستقبال دون الاستدبار بالصحارى والعمران ، ومن جوز الاستدبار في البنيان وهى أربعة مذاهب من المذاهب الثمانية التى تقدمت ، ولكنه لا ينبغي أن الدليل باعتبار المذاهب الثلاثة الأولى من هذه الأربعة أخص من الدعوى ، إلى آخره .

قلت هذا الحديث (٥) لا يدل على جواز (١) استدبار الكعبة فضلاً عن أن

(١) والبسط في الفتح . (٢) قال ابن رسلان : فيه ارتفاع الجالسين لقضاء الحاجة ولم أر أحداً ذكر هذا الأدب . (٣) هو ما يصنع من الطين ونحوه قبل أن يحترق . ابن رسلان ، (٤) فيه لفتان تشديد الدال بضم الميم وفتح القاف بمعنى المطهر من الأصنام وغيرها أو بخصفها بسكون القاف وفتح الميم مكان الطهارة بسطه ابن رسلان ، وقال من إضافة الموصوف إلى الصفة . (٥) وبسط ابن العربى في العارضة منع الاستقبال والاستدبار معاً ، ووجه بوجوه ، وجمع بينهما ابن قتيبة في مختلف الحديث بحمل البنيان والصحراء . (٦) قلت : لكن يؤيده حديث ابن ماجة حولوا مقعدى نحو الكعبة ، قال النووى في شرح مسلم : إسناده حسن ، وصححه ابن الهيثم في الفتح وبسط ابن القيم على حاشية أبى داود الكلام عليه .

## بشار قال حدثنا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعت

يستدل به على جواز استقبال الكعبة فإن الاستدلال به موقوف على أن يكون وقع ذلك بعد النهي و لم يثبت تأخره فلا يجوز أن يقال إن هذا الحديث ناسخ للنهي ، وغاية ما في الباب أنه لما لم يثبت التقدم والتأخر في النهي و وقوع هذا الفعل لزم أن يقال لئلهما وقعا في وقت واحد فيتعارضان ثم يترجح المحرم ، و الأولى في الجواب عنه ما قال الشوكاني أن فعله عليه السلام لا يعارض القول الخاص بنا كما تقرر في الأصول ويمكن أن يؤيد هذا بأن هذا الفعل الذي وقع عنه عليه السلام في الخلوة حيث أحب أن لا يطلع عليه أحد من أمته لا يكون تشريعاً للفعل بل يكون غرضاً بذاته الشريفة قطعاً وأيضاً يمكن أن يكون عليه السلام منبأ عن استقبال عين الكعبة الشريفة واستدبارها ويكون عليه السلام منحرفاً عن عينها مستدبراً جهتها وكانت الأمة ممنوعة عن استقبال الجهة واستدبارها ففهم ابن عمر رضي الله عنه أنه مستقبل بيت المقدس ومستدبر عن الكعبة والحديث لا يطابق الترجمة فإنه عقد الباب في جواز استقبال القبلة والحديث لا يدل عليها ، بل يدل على جواز استدبار الكعبة إلا أن يقال إنه لما كان حكم الاستقبال والاستدبار واحداً فلما ثبت جواز الاستدبار فهم منه جواز الاستقبال أيضاً [ حدثنا محمد بن بشار ] بن عثمان العبدى البصرى أبو بكر بندار ، قال الذهبي انعقد الاجماع بعد على الاحتجاج ببندار ، كذا في الخلاصة ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب : قال عبد الله بن محمد بن سيار سمعت عمرو بن علي يخلف أن بنداراً يكذب فيما يروى عن يحيى ، و قال عبد الله بن علي بن المدني : سمعت أبي و سأله عن حديث رواه بندار عن ابن مهدي إلى آخره ، فقال : هذا كذب و أنكراه أشد الإنكار ، وقال عبد الله بن الدورقي : كنا عند ابن معين وجرى ذكر بندار فرأيت يحيى لا يعبأ به و يستضعفه ، قال ورأيت القواريري لا يرضاه ، قال : كان صاحب همام ، قال الأزدي : بندار قد كتب عنه الناس و قبلوا و ليس قول يحيى والقواريري بما يجرحه ، ما وأيت أحداً ذكره إلا بخير وصدق ، قال البخاري وغيره : مات في

## محمد بن إسحاق يحدث عن أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر

رجب سنة ٢٥٢ [ قال ثنا وهب بن جرير ] بن حازم بن زيد الأزدي أبو العباس البصري الحافظ ثقة ، قال الحافظ في التهذيب : قال العجلي : بصرى تابعي ثقة كان عفان يتكلم فيه ، و قال ابن حبان : كان يخطئ ، و قال أحمد : ماروي وهب قط عن شعبة ، و قال العجلي : هاهنا قوم يحدثون عن شعبة ما رأيناهم عنده يعرض بوهب ، مات ٢٥٦ [ قال نا أبي ] و هو جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو الضر البصري ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام من قبل حفظه ، اختلط في آخر عمره ، لكن لم يحدث في اختلاطه (١) ، وثقه ابن معين إلا في قتادة ، و قال البخاري : ربما يهيم في الشيء ، مات ١٧٠ [ قال سمعت محمد بن إسحاق ] بن يسار أبو بكر أو أبو عبد الله المظلي المدني نزيل العراق إمام المغازی ، اختلف العلماء في جرحه وتعديله حتى قال يحيى بن كثير وغيره سمعنا شعبة يقول : ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث ، وقال النسائي وغيره : ليس بالقوى ، و قال الدارقطني لا يحتج به ، و قال سليمان التيمي : كذاب ، و قال وهيب : سمعت هشام بن عروة يقول : كذاب ، قال عبد الرحمن بن مهادي : كان يحيى بن سعيد الأنصاري و مالك يجرحان ابن إسحاق ، و قال يحيى بن آدم حدثنا ابن إدريس قال كنت عند مالك فقبل له إن ابن إسحاق يقول : اعرضوا علي علم مالك فاني يطاره فقال مالك : أنظروا إلى دجال من الدجاجة ، و قال وهيب : سألت مالكا عن ابن إسحاق فاتهمه ، و رمى بالتشيع و القدر ، مات سنة ١٥٠ أو بعدها [ يحدث ] أي محمد بن إسحاق [ عن أبان بن صالح ] بن عمير بن عبيد القرشي مولاهم ، وثقه ابن معين و العجلي و يعقوب بن شيبة و أبو زرعة و أبو حاتم ، و قال ابن عبد البر في التمهيد : حديث جابر ليس صحيحاً لأن أبان بن صالح ضعيف ، و قال ابن حزم في المحلى عقب هذا الحديث : أبان ليس بالمشهور ، انتهى ،

(١) لما اختلط حجبه ابنه « ابن رسلان » .

بن عبد الله قال نهى نبي الله ﷺ أن نستقبل القبلة بيول فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها . (باب كيف التكشف عند الحاجة ) حدثنا زهير بن حرب قال . نا وكيع عن

وهذه غفلة منها و خطأ تواردا عليه فلم يضعف أباناً هذا أحد قبلها [ عن مجاهد ]  
بن جبر بفتح الجيم و سكن الموحدة أبو الحجاج الخزرمي . ولام المكي القرني ثقة  
إمام في التفسير و في العلم و أجمعت الأمة على إمامة مجاهد و الاحتجاج به ، مات  
١٠٤ أو قبلها [ عن جابر بن عبد الله قال ] أي جابر [ نهى نبي الله ﷺ أن  
نستقبل القبلة بيول فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها ] استدل (١) بهذا الحديث  
من جوز استقبال القبلة والاستدبار قياساً على الاستقبال بالبول ، و اختلف العلماء في  
تصحيح هذا الحديث و تضعيفه فقال الشوكاني : حسنه الترمذي و نقل عن البخاري  
تصحيحه و حسنه أيضاً البزار و صحيحه أيضاً ابن السكن و توقف فيه النووي لنعنة  
ابن إسحاق و قد صرح بالتحديث في روايه أحمد و غيره وضعفه ابن عبد البر بإبان  
بن صالح القرشي ، قال الحافظ و هم في ذلك فانه ثقة بالاتفاق و ادعى ابن حزم  
أنه مجهول فغلط ، والجواب عن الاستدلال بهذا الحديث ما تقدم قبل وأجاب الحافظ  
بأنها حكاية فعل لا عموم لها فيحتمل أن يكون لعذر و أن يكون في بيان ، و مع  
هذا فقد ضعفه ابن القيم في تهذيب السنن و أتى يبحث طويل .

[ باب كيف (٢) التكشف ] أي التجرد عن الثوب [ عند الحاجة ] أي عند  
قضاء الحاجة [ حدثنا زهير بن حرب ] بن شداد أبو خيثمة النسائي نزيل بغداد

(١) قال ابن رسلان : الحق أنه ليس بناسخ لحديث النهي خلافاً لمن زعمه بل هو

محمول على بناء أو عذر ، و يهذين الاحتمالين يضعف الاحتجاج به .

(٢) و يوب عليه الترمذي الاستتار عند الحاجة ، و أنت خير بأن ترجمة المصنف

أوجه إلا أن يقال إن الاستتار أيضاً عام عن الناس و عن الجن فيكون في

هذا المعنى .

الأعمش عن رجل عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض قال أبو داود رواه عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس بن مالك وهو ضعيف (١) .

كان اسم جده اشتال فعرب شداد ، ثقة ثبت ، مات ٢٣٤ وهو ابن أربع وسبعين [ قال نا وكيع عن الأعمش عن رجل ] لم يسم الرجل ، قال في درجات مرقة الصعود : قال الضياء المقدسي قد سماه بعضهم القاسم بن محمد قال الخطابي هو بسنن البيهقي كذلك بطريق أحمد بن محمد بن رجاء المصيصي عن وكيع عن الأعمش عن قاسم بن محمد عن ابن عمر رضى الله عنه ، انتهى ، وكذلك قال الحافظ في التقریب وتهذيب التهذيب في باب المبهيات سليمان الأعمش عن رجل عن ابن عمر في قضاء الحاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ، قيل هو قاسم بن محمد ، انتهى ، فلا يوثق (٢) أنه غياث بن إبراهيم أحد الضعفاء ، وكيف يتوهم ذلك فإنه وقع في رواية الأعمش عن أنس وهذا رواية الأعمش عن ابن عمر فهذا بعيد جداً ليس عليه دليل ولا قرينة [ عن ابن عمر ] رضى الله عنه [ أن النبي ﷺ كان إذا أراد حاجة ] أى قضاءها [ لا يرفع (٣) ثوبه ] أى إزاره [ حتى يدنو ] أى يقرب [ من الأرض ] وهذا لأن النبي ﷺ نهى عن التعرى في الخلوة أيضاً ، وقال : فإله أحق أن يستحى منه من الناس ، وهذا يدل على أن جواز التعرى في الخلوة للضرورة فلا ينبغي أن يرفع ثوبه قبل الضرورة ، قال في درجات مرقة الصعود : و الظاهر أن ضمير يدنو إلى رسول الله ﷺ و قال والذي فيما بلغنى أنه للثوب [ قال أبو داود رواه عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس بن مالك وهو ضعيف ] الضمير يرجع إلى الحديث الذى

(١) وفي نسخة قال الرملى حدثنا أحمد بن الوليد ثنا عمرو بن عون ثنا عبد السلام .

(٢) كما قال صاحب الغاية تبعاً لابن القيم في تهذيب السنن . (٣) قال ابن رسلان :

هذا أدب مستحب بالاتفاق وليس بواجب ، وهل يستحب في البیان وجهان .

رواه عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس لا إلى عبد السلام بن حرب ، قال في درجات مرقاة الصعود : ولم يرد تضعيف عبد السلام لأنه حافظ ثقة من رجال الصحيحين بل تضعيف طريق من قال عن أنس لأن الأعمش لم يسمع عن أنس ، فله قال الترمذى : مرسل ، انتهى .

قلت : و عبد السلام بن حرب هذا ليس هو أخا زهير بن حرب المذكور في أول سند حديث الباب عن ابن عمر فإنه عبد السلام بن حرب بن سلمة النهدي أبو بكر السكوفي أصله بصرى ثقة حافظ و هو عند الكوفيين ثقة ثبت ، وأما زهير بن حرب المتقدم فهو زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة النسائي من العاشرة ، وهذه الرواية أخرجها الترمذى في سننه و قال : هكذا روى محمد بن ربيعة عن الأعمش عن أنس هذا الحديث و روى وكيع و الحناني عن الأعمش قال : قال ابن عمر : الحديث ، و كلا الحديثين مرسل ، انتهى ، و حاصل ما قال أبو داود أن هاهنا روايتين رواية عن الأعمش عن رجل عن ابن عمر ، و رواية عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس تضعف أبو داود رواية أنس بن مالك لأن هذه الرواية مرسلة ، فإن الأعمش (١) لم يلق أنس بن مالك و لا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ولم يحكم بضعف رواية ابن عمر ، لأن الأعمش لا يرويه عن ابن عمر بلا واسطة بل يرويها عن رجل عن ابن عمر ، فالظاهر أن الرجل المبهم عنده ثقة ، فلهذا لم يحكم بضعفها ، و لو كان الرجل المبهم عنده مجهولاً أو كان غياث بن إبراهيم أحد الكذابين لحكم بضعفه ، و أما الترمذى — رحمه الله تعالى — فإنه أخرج الروائين كليهما عن أنس و ابن عمر مرسلتين فلماذا قال في آخره : و كلا الحديثين مرسل فلم تصح عنده الروايتان ، و الله أعلم .

(١) كما قاله الترمذى ، و قال أبو نعيم الأصبهاني إنه رأى أنس بن مالك و ابن أبي أوفى ، و سمع عنهما ، قال المنذرى و الذى قال الترمذى : هو المشهور . ابن رسلان .



( باب كراهية الكلام عند الخلاء ) حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة ثنا ابن مهدي ثنا عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض قال حدثني أبو سعيد قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يخرج الرجلان يضربان

[ باب كراهية الكلام عند الخلاء ] أى عند قضاء الحاجة و غيرها فى الخلاء [ حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة ] هو عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريرى الجشمى مولاهم أبوسعبد البصرى هكذا ذكر كنيته الحافظ فى التقريب وتهذيب التهذيب وكذا ذكر كنيته البخارى فى التاريخ الصغير، وذكر فى الخلاصة أبوشعيب البصرى ولعله غلط من الناسخ ثقة ثبت ، مات ٢٣٥ [ ثنا ابن مهدي ] هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبرى ، وقيل الأزدي مولاهم أبوسعبد البصرى ثقة ثبت الحافظ الامام العلم حتى قال الشافعى : لا أعرف له نظيراً فى الدنيا ، مات سنة ١٩٨ وهو ابن ثلاث وستين سنة [ ثنا عكرمة بن عمار ] أبو عمار اليماني العجلي أصله من البصرة يغلط وفى روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، ذكره ابن حبان فى الثقات و وثقه الدارقطنى ، وكذا وثقه يعقوب بن شيبة والعجلي وابن معين ، وقال : ثقة ثبت ، وقال على بن المدينى : كان عكرمة عند أصحابنا ثقة ثبتاً مات سنة ١٥٩ بالبصرة [ عن يحيى بن أبي كثير ] الطائى مولاهم أبو نصر كتب فى التقريب وتهذيب التهذيب بنون و صاد مهملة لم ينقط عليها ، وأما فى الخلاصة فبضاد منقوط عليها ، و لعل النقطة غلط من الكاتب ، اليماني ثقة ثبت ، لكنّه يدلّس و يرسل ، قال فى الميزان : قال يحيى القطان مرسلات يحيى بن كثير شبه الريح ، وكذا فى تهذيب التهذيب ، قال أبو حاتم : لم يدرك أحداً من الصحابة إلا أنساً رآه رؤية ، مات سنة ١٣٢ وقيل قبلها [ عن هلال بن عياض ] وهو مرجوح و الراجع عياض بن هلال (١) وقيل ابن عبد الله وقيل ابن أبي زهير الأضارى ، قال الذهلى وأبو حاتم هلال بن عياض أشبه ، وقال ابن حبان

(١) ذكره البخارى فى تاريخه بالوجهين • ابن رسلان • .

الغائط كاشفين عن عورتها يتحدثان فإن الله عز وجل يمقت على ذلك . قال أبو داود لم يسنده إلا عكرمة بن

في الثقات ومن زعم أنه هلال بن عياض قد وهم ، وقال الحافظ في التقریب : مجهول من الثالثة ، تفرد يحيى بن أبي كثير بالرواية عنه [ قال حدثني أبو سعيد ] هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الحدرى الأنصارى له ولأبيه محبة ، استنصر يوم أحد ثم شهد ما بعدها (١) ، وروى السكيت مات بالمدينة سنة ثلاث أو ربيع أو خمس وستين [ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يخرج الرجلان (٢) يضربان الغائط ] قال في مجمع البحار (٣) ذهب يضرب الغائط والحلاء والأرض إذا ذهب لقضاء الحاجة ، فالمنى يقضيان الحاجة [ كاشفين (٤) عن عورتها ] حال من ضمير يضربان [ يتحدثان ] أى وهما يتحدثان (٥) [ فإن الله عز وجل يمقت ] المقت أشد بغض ، يعنى أن الله عز وجل يغضب [ على ذلك (٦) ] أى على كشف العورة (٧) عند آخر ، والتحدث فى تلك الحالة ، قال فى مجمع البحار : استدلوا به على كراهة الكلام عند التغوط ولا يدل المقت على الحرمة لحديث أبى الحلال الطلاق ويجوز التكلم بضرورة كاتخاذ الحرق والغرق وقتل حية ، وقال الشوكانى : الحديث معلول يدل على وجوب ستر العورة وترك الكلام ، فإن التعليل بمقت الله عز وجل يدل على حرمة الفعل المعلل ووجوب

(١) أول مشاهده الحديث .

(٢) ذكر الرجلين خرج مخرج الغالب وإلا فالمرأتان والمرأة والرجل أقبح من ذلك .

(٣) يقال ضرب الغائط إذا قضى حاجته و ضرب فى الغائط إذا سافر .

(٤) قال النووي : كذا ضبطناه فى كتب الحديث بالنصب على الحال . (٥) مع الكشف .

(٦) قال ابن رسلان : لأن الملكتين يغزلان عنه عند الحلاء فإذا تكلم أحوجهما إلى أن يعودا فيلعنانه ويستثنى منه إذا رأى الضرر مثلاً يسقط فى البئر .

(٧) قلت : والأوجه عندى على الكلام عند كشف العورة وإن لم يكن الكشف

عند الآخر فتأمل .

اجتنابه ، و قيل : إن الكلام في تلك الحالة مكروه فقط ، و القرينة الصارفة إلى معنى السكراهة الاجماع على أن الكلام غير محرم في هذه الحالة ، ذكره الامام المهدي في النيث ، فان صح الاجماع صالح للصرف عند القائل بحجته ، و لكنه يعد حمل النهي على السكراهة ربطه بتلك العلة انتهى ملخصاً .

قلت : لا يبعد حمل النهي على السكراهة لأن رسول الله ﷺ جعل الفعلين علة للقت فلا يلزم أن يكون كل واحد منهما علة مستقلة بل يجوز أن يكون المجموع من حيث المجموع علة أو أن يكون أحد الفعلين أو كل واحد منهما علة ، و قد اتفقت الأمة على أن التعرى و كشف العورة حرام ، و سبب لقت الله عز وجل (١) فضم إليه رسول الله ﷺ التحدث لزيادة الشناعة و القبح ، فعلى هذا لا يدل ربطه بالعلة على حرمة التحدث ، و أيضاً أخرج مسلم و النسائي عن عائشة رضی الله عنها قالت كنت أغتسل أنا و رسول الله ﷺ من إناء واحد فيبادرنى و أبادره حتى يقول: دعى لى و أقول أنا: دع لى ، هذا لفظ النسائي ، و أما لفظ مسلم قالت كنت أغتسل أنا و رسول الله ﷺ من إناء يبنى و بينه واحد فيبادرنى حتى أقول : دع لى ، و هذه الرواية تدل على التحدث و الكلام في حالة الغسل و هى حالة الكشف غالباً ، و هذه الرواية و إن كانت لا تدل صريحاً على التكشف و لا على التستر و لكن القرينة الظاهرة تدل على أن في هذه الحالة لم يكن بينهما حجاب و لا عليهما ثياب ، فانه ورد أن رسول الله ﷺ إذا اغتسل هو و عائشة رضی الله عنها يكون عندهما قليل من الماء فلو كان عليهما ثياب لا يكفيهما ذلك الماء القليل ، أخرج النسائي وغيره عن عائشة رضی الله عنها قالت كنت أغتسل أنا و رسول الله ﷺ من إناء واحد و هو قدر الفرق ، و الفرق مكيال بسبع ستة عشر رطلاً ، و هى اثنا عشر مداً و قد كانا هو ﷺ و عائشة رضی الله عنها ذوى جمة من الشعر و يبلغ في غسل

(١) و في مجمع الزوائد ( ج ٤ ص ٢٩٤ ) : مقته عز وجل على الزوجين ينظر أحدهما إلى عورة صاحبه .

## عمار . ( باب في الرجل يرد السلام وهو يبول ) حدثنا

الأيدي حتى إنه يغسل بالتراب و يبالغ في الاستنجاء ، فالذي يقتضيه الظاهر أنه لا يكون في هذه الحالة عليهما ثياب لأنه لو كان عليهما ثياب لا يكفيهما ذلك الماء القليل وينشف أكثره الثوب و لو سلم نظراً إلى كمال حياته عليه السلام كونهما متسترين في هذه الحالة فاحتمال التجرد عن الثوب لبيان الجواز غير مدفوع ويؤيده رواية أم هانئ رضي الله عنها ، أخرجه البخاري وغيره ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة تستره بثوب فسلمت فقال من هذه ؟ قلت أم هانئ ، الحديث . وهذا الحديث إن لم يكن فيه التصريح بعدم وجود الثوب عليه صلى الله عليه وسلم و لكن الاحتمال غير مدفوع ، وانفقت الأمة على جواز النظر إلى جميع بدن الزوجة والأمة للزوج والسيد وعكسه ، فلو سلم أنه صلى الله عليه وسلم داوم على التستر من أزواجه وماملكت يمينه يكون النظر من أحدهما إلى الآخر حراماً ، وأيضاً يؤيده ما رواه الشيخان من قصة موسى عليه السلام ، قال : فذهب مرة يقتل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه . قال : فجمع موسى عليه السلام بأثره يقول ثوبى حجر ثوبى حجر ، الحديث ، فتكلم حال كونه عارياً ولم يعاتبه الله تعالى على ذلك ، فان التعرى كان للضرورة و لم يكن بد منه (١) ، وأما التكلم فلم يكن مضطراً إليه ، فان قيل شرع من قبلنا ليس شرعنا ، قلنا قال الشوكاني : و الذى يظهر وجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم قص القصتين و لم يتعقب شيئاً منهما فدل على موافقتها لشرعنا فلو كان فيها شئ غير موافق لبينه ، انتهى ، فهذا يدل على أن هذا موافق لشرعنا ، فالخاصل أن حكم التكلم عند التعرى لا يزيد على الكراهة و لا يدخل في حد الحرمة و لا دليل يدل على حرمة [ قال أبو داود لم يسنده إلا عكرمة بن عمار ] يشير إلى أن هذا الحديث من طريق عكرمة بن عمار ضعيف لتفرد عكرمة في كونه مستنداً ، و لأن بعض الحفاظ ضعف حديث عكرمة هذا

(١) لكن يشكل عليه أن الحجر لما هرب صار بمنزلة السامع فكانت الصيحة أيضاً للضرورة طلباً منه لينزجر عن هربه .

عثمان و أبو بكر ابنا أبي شيبة قال ثنا عمر بن سعد عن  
سفيان عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال

عن يحيى بن أبي كثير قال في درجات مرقاة الصعود ، وقد أخرجه البيهقي بطريق  
الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ مرسلًا قال أبو حاتم : وهذا هو  
الصحيح ، ومالعة غلط ، انتهى ، قال الشوكاني ولا وجه للتضعيف بهذا فقد  
أخرج مسلم حديثه عن يحيى واستشهد بحديثه البخاري عن يحيى أيضاً (١) .

[ باب في الرجل يرد السلام و هو يول (٢) ] بتقدير حرف الاستفهام وفي  
نسخة أيرد السلام بذكر حرف الاستفهام ، وفي نسخة لا يرد السلام [ حدثنا عثمان  
و أبو بكر ابنا أبي شيبة ] أما عثمان فهو ابن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي  
أبو الحسن السكوني ثقة حافظ روى عنه البخاري و مسلم ، أنكر عليه أحمد أحاديث  
و كان يصحف في القرآن ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب : قال الدارقطني في كتاب  
التصنيف : حدثنا أبو القاسم بن كاس ثنا إبراهيم الخفاف ، قال قرأ علينا عثمان بن  
أبي شيبة في التفسير ، فلما جهزهم بمجاهم جعل السفينة في رحل أخيه ، فقل له إنما هو  
جعل السقاية في رحل أخيه ، قال أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم ، قال الدارقطني :  
وقيل إنه قرأ عليهم في التفسير « واتبعوا ماتلو الشياطين » بكسر الباء ، قال وحدثنا  
أحمد بن كامل ثنا الحسن بن حباب المقرئ أن عثمان بن أبي شيبة قرأ عليه في التفسير :  
ألم تركب فعل ربك بأحباب الفيل ، قالها ألم تركب فعل ، يعني كأول البقرة ، وقيل لا  
يحفظ القرآن ، مات سنة ٢٣٩ ، وأما أبو بكر بن أبي شيبة فهو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم  
بن عثمان العبسي الواسطي السكوني ثقة حافظ صاحب المصنف روى عنه البخاري و مسلم  
مات سنة ٢٣٥ قال أبو حاتم كان عثمان أكبر من أبي بكر [ قال ] أي عثمان وأبو بكر  
[ ثنا عمر بن سعد ] بن عبيد ، أبو داود الحفري بفتح المهملة والفاء نسبة إلى موضع  
(١) قال في غاية المقصود يوجد هذا في النسخ .

(٢) قال ابن العربي في العارضة ( ص ٢٤٤ ) فيه خمس مسائل .

## مر رجل على النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه

بالكوفة ثقة عابد ، مات ٢٠٣ [ عن سفيان (١) ] بن سعيد بن مسروق الثوري من ثور بن عبد منات أبو عبدالله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة وكان ربما دلس ، قال ابن معين : مرسلاته شبه الريح ، وكذا قال أبو داود ، توفي سنة ١٦١ و مولده سنة ٧٧ [ عن الضحاك بن عثمان ] بن عبدالله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي بكسر أوله و بالزاي أبو عثمان المدني القرشي صدوق بهم ، وثقه ابن معين و أبو داود و ابن سعد ، و قال أبو زرعة ليس بقوى ، و قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به و هو صدوق ، و قال ابن عبد البر كثير الخطأ ليس بحجة ، لئنه يحيى القطان ، مات بالمدينة سنة ١٥٣ [ عن نافع ] أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر أصابه ابن عمر في بعض مغازيه كان يقول : لقد من الله تعالى علينا بنافع ، ثقة ثبت فقيه مشهور لا يعرف له خطأ في جميع ما رواه ، قال البخاري أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ، مات سنة ١٢٠ [ عن ابن عمر ] أي عبدالله [ قال مر رجل على النبي ﷺ و هو يبول (٢) فسلم عليه فلم يرد عليه ] يعني لم يرد السلام عليه و لم يجبه و قد كان جواب السلام و رده واجبا ، فعلم من ذلك أن في هذه الحالة لا ينبغي أن يسلم عليه و لو سلم لا يستحق الجواب ، و قد صرح علماء الحنفية و غيرهم بكرامة السلام في مثل هذه الحالة ، قال في الدر المختار نظما :

سلامك مكروه على من ستمع      و من بعد ما أبدى يسن ويشرع  
مصل و تال ذاكر و محدث      خطيب و من يصغى إليهم ويسمع

(١) تقدم مذكره النووي أن في سفيان ثلاثة أوجه ، و الضم أشهر ، و كذا قال النووي في بيان الثوري .

(٢) اختلفت الروايات في أن السلام كان حال البول أو بعده ، بطله صاحب الغاية و سيأتي في البذل أيضاً ، كتب في التقرير أن رد السلام في حالة الاستنجاء بالحجر جائز — و في العرف الشدي عن مولانا محمد مظهر السهارقوري لا يجوز .

قال أبو داود وروى عن ابن عمر وغيره أن النبي ﷺ تيمم ثم رد على الرجل السلام . حدثنا محمد بن المثني ثنا عبد الأعلى

مكرر فقه جالس لقضائه      ومن بحثوا في الفقه دعمهم لينفخوا  
موذن أيضاً أو مقيم مدرس      كذا الأجنيات الفتيات أمنع  
لعاب شطرنج وشبه بخلقهم      ومن هو مع أهل له يتمتع  
ودع كافراً أيضاً ومكشوف عورة      ومن هو في حال التغوط أشنع

ووجه كراهة السلام نبيه ﷺ عن السلام في هذه الحالة كما في ابن ماجه عن جابر بن عبد الله أن رجلاً مر على النبي ﷺ وهو يقول فسلم عليه فقال له رسول الله ﷺ إذا رأيتني مثل هذه الحالة فلا تسلم علي فأنك إن فعلت ذلك لم أرد عليك ، ووجه كراهة الجواب في مثل هذه الأحوال ما قد مر من أن الكلام عند كشف العورة مكروه ، فكيف يذكر الله تعالى فانه يكون أشد كراهة ، فان قيل يخالفه ماورد أنه ﷺ يذكر الله تعالى على كل أحيانه ، قلنا : المراد من الأحيان حالة الطهارة والحدث لا حالة كشف العورة والحلاء ، والله تعالى أعلم [ قال أبو داود وروى عن ابن عمر وغيره ] هاتان تعليلتان وصلهما المؤلف في باب التيمم في الحضر ، و المراد من الغير أبو الجهم وابن عباس رضي الله عنهما [ أن النبي ﷺ تيمم (١) ثم رد (٢) على الرجل السلام ] لعل غرض المصنف بذكر هذا التعليق أنه ﷺ لم يرد على المسلم الجواب لأنه لم يكن على طهر فلما حصل له الطهر بالتيمم رد عليه السلام فيمكن أنه ﷺ اختار الأفضل فانه وإن كان رد السلام وذكر الله تعالى بعد الفراغ من البول جائزاً لكن الذكر على الطهر أفضل ، وأما قبل أن يفرغ من البول فكان رد السلام في تلك الحالة مكروهاً

(١) استدلل به البخارى على جواز التيمم في الحضر لمن خاف فوات الوقت ، و حجة لأحد القولين عن مالك في التيمم للجائز .

(٢) كتب في التقرير أن هذا تفضل منه عليه الصلاة والسلام والأفلا يجب الرد على من سلم عند التخلي وأخواته ، و قال ابن رسلان لا يستحق الجواب .

## ثنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن حنين بن المنذر أبي

و ما ورد أنه عليه السلام كان إذا خرج من الخلاء قال غفرانك أو قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى ، وطافاني . محمول على بيان الجواز أو يقال : إن هذه الأذكار مختصة بذلك الوقت [ حدثنا محمد بن المثني ] بن عبيد بن قيس العنزي بفتح العين و النون أبو موسى البصري المعروف بالزمن مشهور بكنيته و اسمه ، ثقة ثبت حافظ كان هو و بندار فرسي رهان ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب : قال صالح بن محمد صدوق اللهجة ، و كان في عقله شئ ، و قال النسائي لا بأس كان يغير في كتابه قال وقد سئل عمرو بن علي عنهما ، فقال : ثقتان يقبل منهما كل شئ إلا ما تكلم به أحدهما في الآخر ، ولد سنة ١٦٧ و مات سنة ٢٥٢ [ ثنا عبد الأعلى ] بن عبد الأعلى البصري السامي من بني سامة لؤي أبو محمد و يلقب أبا همام وثقة كثيرون ، وقال : محمد بن سعد لم يكن بالقوى ، وقال أحمد : كان يرى القدر ، و قال ابن حبان : كان متقناً في الحديث قديراً غير داعية إليه ، سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه ، و قال بندار : والله ما كان يدري أى رجله أطول ، مات ١٨٩ [ ثنا سعيد ] بن أبي عروبة بفتح العين واسمه مهران العدوى مولى بني عدى بن يشكر أبو النضر البصري ثقة حافظ ، له تصانيف لكنه كثير التدليس ، و اختلط و رمى بالقدر ، مات سنة ١٥٦ [ عن قتادة ] بن دعامة [ عن الحسن ] بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار بالتحانية والمهملة أبو سعيد الأنصاري مولاهم و أمه خيرة مولاة أم ثعلبة رضى الله عنها ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس مات سنة ١١٠ ، وقد قارب التسعين [ عن حنين ] بمهملة ثم معجمة مصغراً [ ابن المنذر ] بن حارث الرقاشي بتخفيف القاف و بالمعجمة [ أبي ساسان ] البصري بمهملتين وهو لقبه (١) و أبو محمد كنيته كان صاحب راية على يوم صفين ولا يعرف حنين غيره ، مات على رأس

(١) و بسيط صاحب الغاية نظرته من أنهم قد يلقبون بصورة الكنية .



ساسان عن المهاجر بن قنفذ أنه أتى النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ ثم اعتذر إليه فقال إني كرهت

المأة [ عن المهاجر (١) بن قنفذ ] بضم القاف و الفاء ، ابن عمير بن جدعان ، بضم الجيم و سكن المعجمة ، التيمي القرشي أسلم يوم فتح مكة استعمله عثمان على شرطته سكن البصرة ، و مات بها [ أنه أتى النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ (٢) ثم اعتذر إليه (٣) ] وهكذا في رواية النسائي وهو يبول و في رواية ابن ماجه و هو يتوضأ ، و هكذا في رواية أحمد بن حنبل في مسنده ، و في رواية لأحمد أن النبي ﷺ كان يبول أو قد بال ، قال الشيخ عبد الغني في انبجاح الحاجة : قوله : « وهو يتوضأ » : يحتمل أن يكون المراد من التوضي البول بطريق الاستعارة لأن الاستعارة بين السبب والمسبب وغيرهما من المناسبات ، والمناسبة هاهنا ظاهرة ، و على هذا فناسبة الحديث بالترجمة صريحة ، و أما إذا كانت المراد من التوضي الاستنجاء العرفي فتكون المناسبة بالاستنباط و هو أنه إذا سلم على الرجل و هو غير متوض و سعه تأخير رد السلام ففي حالة البول أولى ، انتهى .

فان قلت : قد ثبت عنه ﷺ من حديث عائشة رضي الله عنها أنه كان إذا خرج من الخلاء يقول غفرانك . أخرجه أبو داود و صححه الحاكم و أبو حاتم وابن خزيمة و ابن حبان . و عن أنس كان يقول إذا خرج من الخلاء الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، أخرجه ابن ماجه ، فهذا يدل على أن الدعاء بعد أن يخرج من الخلاء مندوب وحديث الباب يدل على كراهة ذكر الله عز وجل على غير طهارة قلت : قد ثبت عنه ﷺ أنه يذكر الله تعالى في كل أحيانه محدثاً و طاهراً ، وأيضاً أن ذكر الله تعالى بالطهارة أفضل ، و الذكر على نوعين : إما مختص بوقت أو غير

(١) قيل إنه لقب و اسمه عامر ، بسطه صاحب الغاية (٢) بمعناه اللغوي على ما حمل عليه الأساندة و بهم التأسي و يحتمل التعدد ، كذا في التقرير (٣) بسط ابن رسلان في الاعتذار .

أن أذكر الله تعالى ذكره إلا على طهر أو قال على طهارة  
(باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر) حدثنا  
محمد بن العلاء ثنا ابن أبي زائدة عن أبيه عن خالد بن

مختص به فالذكر المختص بالوقت يستحب أن يوق به في ذلك الوقت، سواء كان  
طاهراً أو محدثاً، فالأذكار التي وردت عقب الخروج من الحلاء مستحب إتيانها  
بذلك الوقت، فالأفضل فيه أن يأتي بها عقب الخروج من الحلاء وهو وقت الحدث  
ضرورة، وأما السلام فإنه ذكر غير مختص بوقت، فإذا سلم أحد لا يجب رده  
على الفور بل يجوز أن يؤخر الجواب إلى أن لا يفوت، فإذا تظاهر بالوضوء أو  
التييم ثم أجاب يكون آتياً بالجواب مع الأفضلية ولكن إذا خاف الفوت يردّه  
محدثاً، فعلى هذا الأفضل لهذا الذكر أن يكون على طهر فوضح الفرق (١) بين الذكرين  
وحصل التوفيق والحمد لله رب العالمين [ فقال إني كرهت أن أذكر الله تعالى ذكره  
إلا على طهر أو قال [ أى الراوى [ على طهارة ] أو للشك في لفظ طهر أو  
طهارة، ولعل المراد بالكراهة خلاف الأولى والأفضل، قال الخطابي: فيه دليل على  
أن السلام الذى يحى به الناس بعضهم بعضاً، اسم من أسمائه تعالى كما جاء مرفوعاً.

[ باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر ] هل يجوز ذلك [ حدثنا محمد  
بن العلاء ] بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي مشهور بكنيته ثقة حافظ أحد  
الأنبيات للكثيرين، مات سنة ٢٤٨ [ ثنا ابن أبي زائدة ] وهو يحى بن زكريا  
بن أبي زائدة الهمداني، بسكون الميم أبو سعيد الكوفي ثقة متقن حافظ نسب إلى  
جده لأن أبا زائدة جده وإنما أبوه زكريا بن أبي زائدة، مات سنة ١٨٣ وله ثلاث  
وستون سنة [ عن أبيه ] وهو زكريا بن أبي زائدة و اسم أبي زائدة خالد الهمداني

(١) أو يقال إنه شؤن و يقال لها في اصطلاح الصوفية البسط و القبض فان

أحوال الصوفية كلها مستنبطة من أحواله ﷺ :

مرار بار بشويم دهن ز مشك و گلاب هنوز نام تو گفتن کال بے ادبی ست

## سلسلة يعنى الفأفا عن البهى عن عروة عن عائشة قالت

الوادعى بكسر الدال المهملة ثم عين مهملة نسبة إلى وادعة بطن من همدان ، مولاهم أبو يحيى الكوفى ثقة و كان يدلس ، وسماعه من أبي إسحاق بآخره ، مات سنة ١٤٨ [ عن خالد بن سلمة ] بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومى الكوفى أبو سلمة ، ويقال أبو المقسم المعروف بالفأفا ، أضله مدنى روى بالارزاء والنصب ، قتل بواسط سنة ١٣٢ لما زال دولة بنى أمية ، قال محمد بن حميد عن جرير : كان الفأفا رأساً فى المرجئة و كان يفض علباً [ يعنى الفأفا (١) ] لقب يعرف به [ عن البهى ] بفتح الموحدة و كسر الهاء و تشديد التختانية مولى مصعب بن الزبير أبو محمد و البهى لقبه و اسمه عبد الله ، و يقال اسم أبيه يسار ، هكذا كتب بالمشاة التختانية و المهملة المحففة فى التقريب و تهذيب التهذيب ، و فى شرحى أبي داود : « غاية المقصود » و « عون المعبود » كتب بالمؤحدة و الشين المعجمة ولعله غلط من الناسخ ، صدوق يخطئ ، قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : ذكره ابن حبان فى الثقات .

قلت : قال ابن سعد : كان ثقة معروفاً بالحديث ، و قال ابن أبي حاتم فى العلل عن أبيه : لا يحتج بالبهى و هو مضطرب الحديث [ عن عروة ] بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى أبو عبد الله المدنى ثقة فقيه مشهور ، مات سنة ٩٤ ، و مولده فى أوائل (٢) خلافة عمر رضى الله عنه ، و أمه أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ، فهو ابن أخت عائشة رضى الله عنها [ عن عائشة ] بنت أبى بكر الصديق أم المؤمنين أفضه النساء مطلقاً تكنى أم عبد الله ، و أمها أم رومان ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس و تزوجها رسول الله ﷺ و هى بنت ست و قيل سبع و دخل بها و هى بنت تسع و قبض رسول الله ﷺ و هى بنت ثمانى عشرة سنة ، ماتت سنة ٥٧ ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان ودفنت بالبقيع [ قالت

(١) من يكثّر تلفظ الفاء بغير حاجة ، كذا فى الزرقانى وغيره

(٢) كذا فى التقريب ، و قيل فى أوائل خلافة عثمان ، كذا فى التقرير .

كان رسول الله ﷺ يذكر الله عز وجل على كل أحيانه.  
( باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء )  
حدثنا نصر بن علي عن أبي علي الحنفى عن همام عن ابن

كان رسول الله ﷺ يذكر الله عز وجل على كل أحيانه [ المراد من عموم الأحيان حالة التطهر و الحدث سواء كان الحدث أصغر أو أكبر إلا أن الأكبر يحجزه عن قراءة القرآن و أما الحدث الأصغر فلا يمنعه عن تلاوة القرآن و غيرها من الأذكار (١) و كذلك حالة كشف العورة كالجماع و قضاء الحاجة من البول و الغائط فإنه أيضاً لا يذكر الله تعالى فى تلك الأحوال بل لا يتكلم فيها مطلقاً إلا لبيان الجواز فى حالة كشف العورة فالذى ورد من الحديث فى الباب المتقدم الدال على كراهة ذكر الله تعالى يحمل على خلاف الأولى كما ذكرناه قبل و يمكن أن يكون المراد من ذكر الله عز وجل الذكر القابى و هو المعبر بالحضور حيث أن يكون عموم الأحيان شاملاً لجميع أحيانه لا يستثنى منه حين لأنه ﷺ كان دائم الذكر لا يتقطع ذكره القابى فى يقظة و لا نوم و لا فى وقت ما .

[ باب الخاتم يكون فيه ذكر الله ] أى يكون فيه النقوش الدالة على أفضاظ مدلولها ذكر الله تعالى [ يدخل به الخلاء ] بحذف حرف الاستفهام يعنى أيدخل به الخلاء أم لا [ حدثنا نصر بن علي ] بن نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهمي ثقة ثبت ، مات سنة ٢٥٠ [ عن أبي علي الحنفى ] عبيد الله بن عبد المجيد البصرى ذكره ابن حبان فى الثقات ، ووثقه العجلي والدار قطنى وابن قانع و ضعفه العقبلى ، و عن ابن معين أنه قال ليس بشئ ، مات سنة ٢٠٩ [ عن همام ] بن يحيى بن دينار العوزى بفتح المهملة و سكون الواو و كسر المعجمة ، مولاهم أبو عبد الله و أبوبكر البصرى ثقة ربما وهم ، قال الساجى : صدوق سبى الحفظ ، ما حدث عن كتابه فهو صالح ، و ما حدث عن حفظه فليس بشئ ، مات سنة ١٦٤ [ عن ابن

جريح عن الزهرى عن أنس قال كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه قال أبو داود هذا حديث منكر وإنما

جريح [ هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح الأموى مولا منسوب إلى جده أبو الوليد أو أبو خالد المكي ثقة ، فقيه فاضل أحد الأعلام ، وكان يدلس و يرسل ، مات سنة ١٥٠ ، قال الحافظ : قال المخراق عن مالك : كان ابن جريح حاطب ليل ، وعن ابن معين ليس بشئ فى الزهرى ، وقال الدار قطنى تجنب تدليس ابن جريح فإنه فيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح [عن الزهرى عن أنس] بن مالك [قال] أنس [كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء] أى أراد دخول الخلاء [وضع خاتمه] وفى رواية الترمذى (١) والنسائى نزع بدل وضع ، فعنى وضع خاتمه يعنى يزرع خاتمه من الاصبع ثم يضعه خارج الخلاء ولا يدخل الخلاء مع الخاتم ، وهذا لتعظيم (٢) اسم الله عز وجل ويدخل فيه كل ما كان فيه اسم الله تعالى من القرطاس والدرهم إذا كان فيه اسم الله تعالى بل إذا كان منقوشاً فيه الحروف ينبغى لمن دخل الخلاء أن يضعه قبل دخول الخلاء لأن الحروف مادة كلامه وأسمائه تعالى فلها أيضاً شرف وعظمة ، وكذلك عند الجماع والاستنجاء وغير ذلك من الحالات [قال أبو داود (٣) هذا حديث منكر] ولعل الحكم بكارته لأمرين ، الأول : ترك الوساطة بين ابن جريح والزهرى ، والثانى : تبديل المتن بمثن آخر ، [وإنما يعرف (٤) عن ابن جريح عن زياد بن سعد] بن عبد الرحمن الحراسانى نزول مكة ثم اليمن ثقة ثبت ، قال ابن عيينة : كان أثبت أصحاب الزهرى [عن الزهرى عن أنس أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق

(١) وكذا الحاكم وابن حبان « ابن رسلان » . (٢) لما كان عليه « محمد رسول الله » واختلف فى كيفيته وحل الكلام فيه كتاب الخاتم . (٣) وقال النسائى غير محفوظ ، وذكر الدار قطنى الاختلاف فيه وأشار إلى شذوذه (٤) قال المنذرى والمعروف عن أنس طرح خاتم الذهب ورد على أبى داود ، ورد ابن القيم على المنذرى .

يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه و الوهم فيه من همام ولم يروه إلا همام .

ثم ألقاه ، والوهم فيه من همام و لم يروه إلا همام ] و خالفه الترمذى ، وقال بعد تخريج هذه الرواية : هذا حديث حسن صحيح غريب ، و لعل الحق مع الترمذى لأن المنكر من الحديث ما كان فيه الراوى الضعيف بسوء حفظه أو جهالة أو نحو ذلك مخالفاً للفقوى فالراجح المعروف ومقابلة المنكر ، قال الحافظ في شرح النخبة : وإن وقعت المخالفة مع الضعف أى إن كان الراوى المخالف ضعيفاً بسوء حفظه أو جهالة أو نحو ذلك ، فالراجح يقال له المعروف و مقابلة المنكر ، و أيضاً قال الحافظ في موضع آخر من ذلك الكتاب ، و الثالث : المنكر على رأى من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة أى ما يكون الطعن فيه بسبب كثرة الغلط لا يكون منكراً إلا على رأى من لا يشترط في المنكر مخالفة الثقة الضعيف كما تقدم ، و أما من يشترط فيه ذلك فلا ، فقول أبى داؤد : « وهذا حديث منكراً » لا يكاد يصح على المذهبين لأن هماماً ثقة حافظ روى له الشيخان و احتجوا به فليس بضعيف و لا بمن يظعن بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الجهالة أو ظهور الفسق . فلا يكون حديثه منكراً على المذهبين ، نعم لو قال أبو داؤد وهذا حديث مدلس لكان له وجه لأن أصحاب ابن جريج رووا عن ابن جريج بزيادة واسطة بينه وبين الزهري وخالقهم همام لحذفه ، وقوله : « والوهم فيه من همام » مراده بذلك أن أصحاب ابن جريج أخرجوا بهذا السند أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه فغير همام و قلب هذا المتن بمن آخر ، وهو « كان النبي ﷺ إذا دخل الخلا وضع خاتمه » فهذا هو الوهم الذى وقع في الحديث من همام ، وهذا الدعوى أيضاً لا دليل عليه بل يمكن أن يكون هذان حديثين مختلفين مرويين بهذا السند كما قال في درجات مراقبة الصدود ، و لا مانع أن يكون هذا متناً آخر في ذلك المتن و قد مال إليه ابن حبان فصحيحهما معاً ، فلا علة له عندى إلا تدليس ابن جريج فان وجد عنه تصريحه

بالسمع فلا مانع من الحكم بصحته في تقديره ، انتهى .

و أما قول الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح غريب » ، فلعل حكمه بالصحة يكون مبنياً على أن يكون اللتان عند الترمذى بسنتين مختلفين ، و يكون اللتان الأول عنده بدون واسطة زياد بن سعد و لم يكن بين ابن جريج و الزهرى فى رواية ذلك اللتان واسطة و يكون اللتان الثانى مروياً بزيادة زياد بن سعد بين ابن جريج و الزهرى فيكون الحديثان عند الترمذى صحيحين بسنتين ، و يمكن أن يكون حكمه بالصحة مبنياً على أن لهذا الحديث شاهداً ، قال الشارح فى درجات مرقاة الصعود : أخرج البيهقي من طريق يحيى بن المتوكل البصرى عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس أن رسول الله ﷺ لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله فكان إذا دخل الحلاء وضعه ، وابن المتوكل هذا ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الحافظ فى التقریب : صدوق يخطئ ، وقال ابن معين : لا أعرفه ، فلما تماضت رواية همام برواية يحيى بن المتوكل و لعله عند الترمذى ثقة حكم بصحته ، نعم بشكل على هذا حكم الترمذى بأنه غريب ، اللهم إلا أن يقال إن حكم الصحة لغیره ، والغربة مبنية على الاختلاف فى يحيى بن المتوكل فعلى رأى من وثقه حكم بالصحة ، وأما على رأى من ضعفه كابن المدينى والنسائى وابن معين لحكم بالغربة لأن وجوده كالعدم ، و أما رواية ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن أنس أن النبى ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه فأكثرها المحدثون وقالوا هذا وهم من الزهرى إذ الذى ثبت من طريقه ﷺ خاتمته فأنما هو خاتم ذهب لا خاتم فضة و كان خاتم فضة عنده ﷺ إلى آخر عمره الشريف ، ثم عند أبى بكر كذلك ، ثم عند عمر كذلك ، ثم عند عثمان حتى سقط فى زمانه فى بئر أريس ، فهذا الوهم ليس من همام بل من الزهرى و لعل هماماً أراد أن يصحح الرواية التى أنكرها المحدثون بحمل الالقاه على إلقائه و وضعه عند قضاء الحاجة لا على الالقاه تحريماً له حتى يلزم الخلاف ، هذا ما حكاه مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه وشيخنا مولانا رشيد أحمد الكسكوهى رحمه الله عليه .

( باب الاستبراء<sup>(١)</sup> من البول ) حدثنا زهير بن حرب  
وهناد قالالا ثنا وكيع ثنا الأعمش قال سمعت مجاهدأ يحدث  
عن طاؤس عن ابن عباس قال مر النبي ﷺ على قبرين

[ باب (٢) الاستبراء من البول ] والاستبراء<sup>(٢)</sup> استنقاء الذكر عن البول، قال  
في المجمع: وكذلك الاستبراء الذي يذكر مع الاستنجاء في الطهارة وهو أن يستفرغ بقية  
البول و ينقى موضعه ويجراه حتى يبرئهما منه فاستبراء الذكر طلب براءة من بقية بول  
فيه بتحريكه و ثرؤه و ما أشبه<sup>(٣)</sup> ذلك حتى يعلم أنه لم يبق فيه شئ منه [ حدثنا  
زهير بن حرب و هناد ] بفتح الماء و تشديد النون ابن السرى بفتح مهملة و كسر  
راء خفيفة و شدة تحتانية ابن مصعب التميمي أبو السرى الكوفي ثقة ، ولد سنة ١٥٢  
و مات سنة ٢٤٣ [ قالالا ] أى زهير و هناد [ ثنا وكيع ثنا الأعمش قال سمعت  
مجاهدأ يحدث<sup>(٤)</sup> عن طاؤس ] بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحيرى مولاهم

(١) قال ابن عابدين : الاستبراء طلب البرأة بشئ من المشى أو التنحج أو النوم  
حتى يستيقن بزوال الأثر، و أما الاستنقاء فهو طلب النقاوة بأن يدلك المقعد  
بالأحجار أو بالأصبع عند الاستنجاء بالماء ، والاستنجاء استعمال الأحجار أو الماء  
هذا هو الأصح في تفسير هذه الثلاثة

(٢) و بوب الترمذى التشديد في البول (٣) لو أريد هذا المعنى تكون الترجمة  
شارحة، أى معنى يستزوه عند المصنف يستبرى\* وهو الاستنجاء بنحو الحجارة للبول.

(٤) كالحجارة فهذا الباب وما ورد فيه من الروايات كلها حجة على منكرى التقليد  
إذ قالوا: إن أخذ الحجارة بدعة ، لم يثبت ، ولم يعلم الجهلة أنه إتيان بالمأثور إذ  
الاستنزاه من البول واجب فإيخرج من البول و يتقاطر منه يجب الاستبراء منه  
لهذه الروايات، وأجاد الكلام فيه صاحب مظاهر حق والآثار المؤيدة لنا في المصنف  
لابن أبى شية والتلخيص الحيرى ، والاستنجاء من البول أيضاً واجب بثلاثة أحجار  
عند أحمد والشافعى وغيرهما لم يفرقوا بين السيلين في ذلك كما بسطه في المغنى.



فقال لهما يعذبان، وما يعذبان في كبير، أما هذا فكان لا يستنزّه من البول و أما هذا فكان يمشى بالنخيمة ثم دعا

الفارسي يقال اسمه ذكوان وطاؤس لقب ، ثقة فقيه فاضل ، مات ١٠٦ [عن ابن عباس] أى عبد الله [ قال مر النبي ﷺ على قبرين (١) ] اختلف هل هما كافران أو مسلمان كذا في درجات مرعاة الصعود (٢) [ فقال لهما (٣) يعذبان (٤) و ما يعذبان في كبير ] المراد بالكبير هاهنا فعل يشق تركه و إن كان كبيراً عند الله تعالى ، فعلى هذا يحصل التوافق (٥) بين الروايات [ أما هذا ] أى ذاك الرجل ، و أشار إلى أحد القبرين [ فكان لا يستنزّه من البول (٦) ] أى لا يستبرئ و لا يجتنب من ملاقة

﴿٥﴾ هكذا أخرجه البخارى و أخرج أيضاً برأوية منصور عن مجاهد عن ابن عباس بدون الوسطة ، قال الحافظ : ظاهره صحة الطريقتين ، و رجح الترمذى طريق الأعمش ،

(١) زاد ابن ماجه جديدين ، قال الحافظ لا يعرف اسمهما ولا أحدهما ، والظاهر أنه على عهد من الرواة سترأ عليهما . و ما حكى القرطبي في التذكرة و ضعفه عن بعضهم أن أحدهما سعد غلط جداً ، بسطه ابن رسلان ، (٢) و سأتى مفصلاً في الشرح (٣) الضمير إلى المقبورين كما يدل عليه لفظ قبرين أو إلى القبرين ، والمراد من فيهما «ابن رسلان» (٤) قال ابن العربي : فيه حجة لأهل السنة أن عذاب القبر حق ، ثم بسطه (٥) زاد في رواية للبخارى بلى إنه كبير ، قال ابن رسلان : زاد البخارى في الأدب بلى إنه لكبير ، فأما استدراك ، ولفظ ابن حبان يعذبان عذاباً شديداً في ذنب هين ، و قيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز كما جزم به البغوى و رجحه ابن دقيق العيد و جماعة ، و قيل ليس بكبير بمجرد بلى صار كبيراً بالمواظبة ، و قال ابن العربي الفرق بين الكبير و الصغير غامض (٦) قال ابن رسلان : لاحجة في عمومته لتجاسة الأيوال كلها لأن المراد به بول الانسان ، انتهى مختصراً ، وقال أيضاً : فيه حجة لمن قال القليل من البول و سائر التجاسات ★

بعسيب رطب فشقه باثنين ثم غرس على هذا واحداً  
وعلى هذا واحداً وقال لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا قال

البول أو لا يطهره ، وهذا الفعل وإن كان بظاهره غير كبير لكنه يؤدي إلى أمور  
كبيرة لأنه يتسبب (١) بطلان الصلاة [ وأما هذا ] أى ذاك الرجل الآخر وأشار  
إلى القبر الثاني [ فكان يمشى بالقيمة ] و هى نقل الحديث على جهة للفساد (٢)  
والشر ، ثم الحديث ينمى فهو تمام ، وهو من أقبح القبائح والاصرار المفهوم من لفظ  
كان يشعر بأنها كبيرة [ ثم دعا (٣) بعسيب رطب ] أى جريدة [فشقه باثنين ثم  
غرس (٤) ] أى غرز [ على هذا ] أى القبر [ واحداً وعلى هذا ] أى القبر (٥)  
الآخر [ واحداً وقال ] أى رسول الله ﷺ لعله (٦) [ يخفف عنهما ما لم ييبسا (٧) ]  
قال الحافظ فى فتح البارى : قال المازرى يحتمل أن يكون (٨) أوحى إليه أن العذاب  
يخفف عنهما هذه المدة ، انتهى . فعلى هذا لعل ما هنا للتعليل ، وقال الخطايب :  
هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء التداوى لأن فى الجريدة معنى يتخصه  
كالكثير و هو قول مالك و لم يخففوا فى شئ منه .

(١) وإليه مال القارى ، فانه قال مآله إلى عدم التحفظ عن البول المؤدى إلى بطلان  
الصلاة غالباً ، ويشكل عليه أنه لو كان كذلك لكان سبب التعذيب ترك الصلاة  
فلفش ، لم أجده فى الفتح والعين (٢) أما نقل ما فيه مصلحة أو إزالة مفسدة فهو  
مطلوب : « ابن رسلان » (٣) وفى حديث أحمد والطبرانى أن الذى أتى به أبو بكر  
رضى الله عنه « ابن رسلان » (٤) لفظ البخارى وضع وهو أعم « ابن رسلان »  
(٥) و روى ابن حبان من حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام مر بقبر  
فوقف عليه فقال اتوبى بجريدة فجعل أحدهما عند رأسه والآخر عند رجله و  
يحتمل أن تكون هذه قضية أخرى « ابن رسلان » (٦) الضمير للشأن « ابن رسلان »  
(٧) بسط ابن رسلان فى ضبطه و اختلاف الروايات فيه (٨) و افظ مسلم فى  
الحديث الطويل و أجيب شفاعتى أن يرفع ذلك عنهما ما لم ييبسا .

ولا أن في الرطب معنى ليس في اليابس ، وقال : وقد قيل : إن الملقى فيه أنه يسبح مادام رطباً فيحصل التخفيف ببركة التسييح (١) و على هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الأشجار وغيرها ، وكذلك فيما فيه بركة كالذكر وتلاوة القرآن من باب الأولى ، وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر عملاً بهذا الحديث قال الطرطوشي : لأن ذلك خاص ببركة يده ، وقال القاضي عياض : لأنه علل غرضهما على القبر بأمر مغيب و هو قوله لعبدان .

قلت : لا يلزم من كوننا لا نعلم أيعذب أم لا أن لا تنسب له في أمر يخفف عنه العذاب أن لو عذب كما لا يمنع كوننا لا ندرى أرحم أم لا ، أن ندعوله بالرحمة ، وليس في السباق ما يقطع أنه باشر الوضع يده الكريمة بل يحتمل أن يكون أمر به ، وقد تأسى بريدة بن الحصبب الصحابي بذلك فأوصى أن يوضع على قبره جريدتان كما سيأتى في الجائز من هذا الكتاب و هو أولى أن ينبع من غيره . انتهى

و أما الاختلاف الذى وقع في أنها كانا كافرين أو مسلمين فرجح الاحتمال الثانى الحافظ المسقلاى رحمه الله ، و قال : أما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنها كانا مسلمين ، ففي رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين ، و في حديث أبى أمامة عند أحمد أنه عليه السلام مر بالبيع (٢) فقال من دفنتم اليوم هاهنا ، فهنا يدل على أنها كانا مسلمين ، ويقوى كونهما مسلمين رواية أبى بكره عند أحمد والطبرانى بإسناد صحيح : يعذبان وما يعذبان فى كبير ، و : بلى وما يعذبان إلا فى العيبة و البول ، فهذا الحصر ينوب كونهما كافرين لأن الكافر و إن عذب على ترك أحكام الاسلام فانه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف ، قال وجزم ابن العطار في شرح العمدة (١) قال ابن عابدين صرح به جمع من الشافعية وهذا أولى مما حكاه بعض المالكية من أن التخفيف حصل ببركة يده الشريفة (٢) و فى رواية البخارى مر بمسائط من حيطان مكة أو المدينة ، و فى الافراد للدارقطنى أن المسائط كان لأم معشر الأنصارية ، « ابن رسلان » .

هناد يستتر مكان يستنزوه حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ

بأنهما كانا مسلمين ، وقال لا يجوز أن يقال لهما كانا كافرين لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما  
لتخفيف العذاب ولا ترجاء لهما ولو كان ذلك من خصائصه لينة يعني كما في قصة أبي طالب ،  
انتهى . [ قال هناد (١) يستتر (٢) مكان يستنزوه ] الغرض منه بيان اختلاف الالفاظ لزهير  
وهناد فان زهيراً قال لا يستنزوه بالنون و الزاء بعدها هاء ، وقال هناد لا يستتر بالثانيتين  
الفوقيتين فعنى ما روى هناد من لفظ يستتر يحتمل أن يكون معناه (٢) لا يستتر عن  
أعين الناس ، و الأولى أن يقال معنى لا يستتر أى لا يجعل بينه وبين البول سترأ  
حتى لا يصيبه البول ، فحينئذ يوافق هذا معنى ما روى زهير .

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير ] بن عبد الحميد بن قرط بضم القاف  
وسكون الراء بعدها مهملة ، الضبي الكوفي نزيل رى وقاضيا ثقة ، و قبل : كان في  
آخر عمره بهم من حفظه ، مات سنة ١٨٨ [ عن منصور ] بن المعتز بن عبد الله  
السلي أبو عتاب بمشاة ثقيلة ثم مؤحدة ، الكوفي ثقة ثبت أحد الأعلام المشاهير ، قال  
أبو حاتم متقن لا يخطئ ولا يدلس ، مات سنة ١٣٢ [ عن مجاهد عن ابن عباس  
عن النبي ﷺ بمعناه ] والغرض من نقل هذا السند بيان الاختلاف في رواية مجاهد  
فان الأعشى أدخل في روايته بين مجاهد و ابن عباس طائوساً و لم يذكر منصور بين

(١) أعلم أن تنصيص المؤلف على ذكر لفظ أحد الراويين تصرّح منه بأن اللفظ  
المذكور من قبل للراوى الثانى الذى لم يصرح بلفظه ، كذا في التقرير (٢) قال  
ابن العربى يروى هذا اللفظ بثلاثة أوجه يستتر ويستنزوه ويستبرى\* ثم بسط معانيه  
وأثبت بلفظ يستبرى\* ، الاستبراء للبول الذى بوب به أبو داود (٣) لكن بشكل  
عليه أن عدم التستر بنفسه كاف لكونه معذباً فاذن لا يحتاج إلى ذكر البول ،  
و الروايات بأسرها تدل على أن للبول مدخلا في العذاب فالصحيح المعنى الثانى  
واختاره ابن رسلان

بمعناه قال كان لا يستتر من بوله وقال أبو معاوية يستنزه.  
حدثنا مسدد ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا الأعمش عن زيد

بجاهد وبين ابن عباس أحداً ، و كذلك البخارى أخرجه الروایتين ، قال الحفاظ :  
روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد فأدخل بينه وبين ابن عباس طائوساً كما أخرجه  
المؤلف بعد قليل ، وإخراجه له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده فيحمل على أن مجاهداً  
سمعه عن طائوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس ، ويؤيده  
أن في سياقه عن طائوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس ، و صرح ابن  
جبان بصحة الطريقتين معاً ، انتهى

قلت : و على هذا يدل صنيع أبى داود و تخريجه إياهما بأن الطريقتين عنده  
صحيحان و لكن قال أبو عيسى الترمذى فى سننه : ورواية الأعمش أصح و استدل  
عليه بقوله سمعت أبا بكر محمد بن أبان يقول سمعت وكيعاً يقول : الأعمش أحفظ  
لاسناد إبراهيم من منصور ، وهذا يدل على أن روايه الأعمش أرجح عنده من رواية  
منصور عن مجاهد ولعل الحق مع المصنف و البخارى والجمهور ، والله أعلم .

ثم بعد ذلك ذكر الاختلاف الواقع فى قوله يستتر و يستنزه عن منصور و  
الأعمش كما ذكر ذلك الاختلاف فى روايتى زهير وهناد [قال] أى جرير [كان لا يستتر  
من بوله و قال أبو معاوية يستنزه ] ظاهر صنيع أبى داود يقتضى أن يكون رواية  
أبى معاوية و هو محمد بن غازم عن منصور ، و لكن ليس الأمر هكذا بل رواية  
أبى معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس كما يدل عليه رواية صحيح البخارى  
وغيره من كتب الصحاح ، فعلى هذا كان الأنسب للمصنف أن يذكره فى رواية وكيع  
عن الأعمش ، و يمكن أن يعتذر عنه أنه ذكره هاهنا ليقابل رواية جرير عن منصور  
و كونه برواية الأعمش كان غير خاف عند المحدثين و لكن وقع فى البخارى برواية  
أبى معاوية لفظ «فكان لا يستتر» مخالفاً لقول أبى داود ومسلم [ حدثنا مسدد ]

مسره [ ثنا عبد الواحد بن زياد ] العبدى مولاهم أبو بشر ، وقيل أبو عبيدة ثقة

بن وهب عن عبدالرحمن بن حسنة قال انطلقت أنا وعمر بن العاص إلى النبي ﷺ فخرج ومعه درقة ثم استتر بها ثم

وفي حديثه عن الأعمش وحده مقال ، مات سنة ١٧٩ (١) [ ثنا الأعمش عن زيد بن وهب ] الجهمي أبو سليمان الكوفي أسلم في حياة النبي ﷺ ورحل إليه مهاجراً فقبض وهو في الطريق فلم يدركه ، قال الحافظ في التهذيب : قال يعقوب بن سفيان : في حديثه خلل كثير ، و قال الحافظ في التقریب : لم يصب من قال : في حديثه خلل ، مات سنة ٩٠ أو بعدها [ عن عبدالرحمن (٢) بن حسنة ] وحسنة أمه فهو عبد الرحمن بن عبد الله بن مطاع بن عبد الله الغطريف صحابي أخو شرحبيل بن حسنة و أنكر العسكري تبعاً لابن أبي خيثمة أن يكون عبد الرحمن أخا شرحبيل [ قال ] أي عبد الرحمن [ انطلقت أنا وعمر بن العاص (٣) ] بن وائل السهمي الصحابي المشهور أسلم سنة ثمان قبل الفتح ، وقيل بين الحديبية وخيبر ، ولي امرأة مصر مرتين ، فالمة الأولى في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، و الثانية لمعاوية من صفر سنة ٣٨ إلى أن مات سنة ٤٣ و هو ابن تسعين سنة [ إلى النبي ﷺ ] و في رواية لأحمد قال كنت أنا وعمر بن العاص جالساً [ فخرج ] و في رواية لأحمد فخرج علينا و كذلك في رواية النسائي و ابن ماجه والظاهر من هذا السياق أنها كانا أسلما قبل ذلك [ و معه درقة (٤) ] الدرقة الخفيفة ، وأراد بها الترس من جلد ليس فيها خشب و لا عصب [ ثم استتر بها ] أي وضعها و جعلها ساتراً بينه و بين الناس [ ثم بال ] أي مستقبلاً إليها ، و في رواية لأحمد فوضعها ثم جلس فبال إليه و في أخرى

(١) و في النهاية سنة ١٧٦ هـ (٢) قال السيوطي في زهر الرق ليس له إلا هذا الحديث الواحد ، وقال ابن رسلان لم يرو عنه غير زيد (٣) اختلفوا في أنه باليه أو بمذنها ، قال القاري الأصح عدم ثبوت الياء إما تخفيفاً أو بناءً على أنه أجوف و رجح في التعليق المعجود وجود الياء و كذا في الزرقاني (٤) بفتحين ، ولفظ النسائي : في يده كهيئة الدرقة • ابن رسلان ،

بال فقلنا أنظروا إليه يبول كما تبول المرأة فسمع ذلك فقال  
ألم تعلموا مالتى صاحب بنى إسرائيل كانوا إذا أصابهم البول

له فاستتر بها فبال جالساً [ فقلنا ] و فى رواية لأحمد فقال بعض القوم ، وكذا فى  
رواية النسائي ، و فى رواية ابن ماجه فقال بعضهم ، فعلى هذه الروايات القتال لهذا  
الكلام الآتى بعض القوم لا هذان ، وأما ما ورد فى بعض الروايات لفظ فقلنا كما فى  
حديث الباب فنسبه إلى أنفسهم مجازاً [ أنظروا إليه ] أى إلى رسول الله ﷺ [ يبول  
كما تبول المرأة (١) ] و فى رواية لأحمد أيبول رسول الله ﷺ كما تبول المرأة يعنى  
يبول جالساً ، وكانت عادة العرب أنهم كانوا يبولون قائمين ، أو يبول مقسراً ، أو  
يكون وجهه الشبه كلا الأمرين معاً ، فإن كان هذا القول صدر منهما وهما كانا مسلمين  
محمديين فلا يكون على وجه الطعن و التنقيص ، بل على وجه التعجب على خلاف  
العادة المعروفة ، ولكن كان فى صورة الطعن والاعتراض ، قال العيني فى شرحه على  
البخارى : و هذا القول وقع منهما من غير قصد أو وقع بطريق التعجب أو بطريق  
الاستفسار عن هذا الفعل فلذلك قال عليه الصلاة والسلام ألم تعلموا الخ ، ولم يقلوا  
هذا القول بطريق الاستهزاء والاستخفاف لأن الصحابة براء من هذا ، انتهى . وإن  
كان صدر منهما وهما لم يسلموا إلى ذلك الوقت أو من غيرهما من بعض القوم من  
الكفار فيكون صدوره على وجه الطعن و الاعتراض [ فسمع ] أى رسول الله ﷺ  
ﷺ [ ذلك ] أى قولهم [ فقال ألم تعلموا ] وفى رواية لأحمد فجاءنا فقال أو ما علمتم ،  
وفى رواية له ويحك أما علمت ، و كذلك فى رواية ابن ماجه [ مالتى صاحب بنى  
إسرائيل (٢) ] و فى رواية لأحمد وكذا فى رواية النسائي وابن ماجه : ما أصاب  
صاحب بنى إسرائيل [ كانوا ] أى بنو إسرائيل [ إذا أصابهم البول قطعوا ما  
أصابه البول منهم ] و فى رواية لأحمد كانوا إذا أصابهم شق من البول قرضوه

(١) ولفظ ابن ماجه : وكان من شأن العرب البول قائماً « ابن رسلان » (٢) هو

يعقوب و خمسة من الأنبياء لهم اسمان « ابن رسلان » .

قطعوا ما أصابه البول منهم فنهأهم فعذب في قبره، قال أبو داؤد  
قال منصور عن أبي وائل عن أبي موسى في هذا الحديث  
قال جلد أحدهم، وقال عاصم عن أبي وائل عن أبي موسى

بالمقاريض، وهكذا في النسائي، وفي أخرى له: كان الرجل منهم إذا أصابه شئ من  
البول، والظاهر (١) أن المراد من الذي يصيبه البول هو الثوب وغيره، لا الجلد،  
و يكون معنى الحديث الذي وقع في أبي داؤد: وكانوا إذا أصابهم أى أصاب ثوبهم،  
بحذف المضاف أى ما كان يجوز لهم أن يطهروا أثوابهم بالماء. وكان التطهير في شرعهم  
بقطع المتجس، و أما قطع الجلد من النجاسة، فقال الشارح: لو صح حمله على  
ظاهره لؤدى إلى قطع كل أجسادهم إذ هذا أمر عادى متكرر الوقوع ولا أراه  
تعالى يكلف عباده بمثله وهو أرحم الراحمين فتكليف القتل أسهل شئ كلفوه [فنهأهم]  
أى صاحب بن إسرائيل [فعذب في قبره] و يحصل جوابه عليه السلام أن ما فعلته من  
البول جالساً لأجل التنزه من البول أو التستر بالدرة أمر شرعى كما كان قطع المتجس  
بالبول في بنى إسرائيل أمراً شرعياً، فكما عذب الناهى عن الأمر الشرعى الذى هو  
القطع كذلك الطاعن فيما على الأمر الشرعى ناه عنه فيستحق العذاب، والعجب من  
الغيبى فانه قال في شرحه على البخارى: وأراد بصاحب بن إسرائيل موسى عليه الصلاة  
والسلام، فان قلت كيف يترتب قوله فعذب على قوله فنهأهم؟ قلت: فيه حذف تقديره  
فنهأهم عن إصابة البول و لم ينتهوا فعذب الله تعالى، انتهى.

[ قال أبو داؤد قال منصور عن أبي وائل ] هو شقيق بن سلمة الأسدى  
الكوفى أدرك النبى ﷺ وقيل مخضرم، مولده سنة إحدى من الهجرة، ثقة لا يسأل  
عن مثله، مات بعد الجماجم سنة ٨٢، وقيل في خلافة عمر بن عبد العزيز [ عن  
أبي موسى في هذا الحديث ] أى حديث عبد الرحمن بن حسنة في قصة صاحب بن  
إسرائيل [قال] أى أبو موسى [جلد أحدهم] وهكذا في صحيح مسلم برواية جرير



## عن النبي ﷺ قال جسد أحدهم .

عن منصور عن أبي وائل جلد أحدهم ، و في البخارى برواية شعبة عن منصور عن أبي وائل ثوب أحدهم [ و قال عاصم ] ابن بهدلة ، وبهدلة اسم أبيه يقول أحمد و طائفة ، واسم أمه يقول كالفلاس ، وهو ابن أبي النجود بنون وجيم الأسدى الكوفى أحد السبعة القراء ثبت حجة في القراءة ، قال يحيى القطان ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته رديئى الحفظ ، وقال النسائى ليس بحافظ ، و قال أبو بكر البزار : و لم يكن بالحافظ و لا نعلم أحدا ترك حديثه على ذلك [ عن أبي وائل عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال جسد أحدهم ] غرض المصنف من هذا الكلام بيان الاختلاف في سند الحديث والمآل ، فرواية عبد الرحمن بن حسنة مرفوعة و قوله : « ألم تعلموا ما لى صاحب بنى إسرائيل ! كانوا إذا أصابهم البول قطعوا ما أصابهم البول منهم ، الحديث من قول رسول الله ﷺ ، و أيضاً فيها قطعوا ما أصابه ولم يذكر فيه الثوب ولا الجلد ولا الجسد ، ورواية منصور عن أبي وائل عن أبي موسى موقوفة عليه غير مرفوعة ، وفيها لفظ جلد أحدهم في رواية أبي داود و مسلم ، و في رواية البخارى ثوب أحدهم ، ورواية عاصم عن أبي وائل عن أبي موسى رفعه إلى النبي ﷺ بلفظ جسد أحدهم ، وتتبع رواية عاصم فلم أجد في كتب الحديث ذكر هاتين الروایتين تعليقا ، ولم يذكر السند ، وأخرج البخارى بسنده موصولا عن منصور عن أبي وائل قال : كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول ، ويقول : إن بنى إسرائيل كانوا إذا أصاب ثوب أحدهم قرضه ، قال الحافظ في شرحه على البخارى : وقع في مسلم ، جلد أحدهم (١) ، قال القرطبي مراده بالجلد ، واحد الجلود ، التى كانوا يلبسونها ، و حله بعضهم على ظاهره وزعم أنه من الاصر الذى حملوه ويؤيده رواية أبي داود ، ففيها كان إذا أصاب جسد أحدهم ، لكن رواية البخارى صريحة في الثياب ، فلعل بعضهم رواه بالمعنى ، انتهى .

(١) و كذا وقع لفظ الجلد في رواية عائشة في عذاب القبر عند النسائى .

( باب البول قائماً ) حدثنا حفص بن عمر و مسلم بن إبراهيم قالوا ثنا شعبة ح وثنا مسدد ثنا أبو عوانة وهذا لفظ حفص عن سليمان عن أبي وائل عن حذيفة قال أتى رسول الله ﷺ ساطئة قوم فبال قائماً ثم دعا بماء فمسح

[ باب البول قائماً ] أى هل يجوز أم لا [ حدثنا حفص بن عمر ] بن الحارث بن سبرة الأزدي النخعي بفتح النون والميم أبو عمرو الحوضي البصري وهو بها أشهر ، ثقة ثبت ، عيب بأخذ الأجرة على الحديث ، مات سنة ٢٢٥ [ و مسلم بن إبراهيم ] الأزدي الفراهيدي أبو عمرو البصري . ثقة مأمون مكثر عمى بآخره و هو أكبر شيخ لأبي داود ، مات سنة ٢٢٢ بالبصرة [ قالوا ثنا شعبة ح (١) ] وثنا مسدد ثنا أبو عوانة [ الوضاح بتشديد المعجمة ثم المهملة ابن عبد الله الشكري الواسطي البزاز، مشهور بكنيته كان من سبي جرجان مولى يزيد بن عطار، رأى الحسن و ابن سيرين ، قال ابن عبد البر أجمعوا على أنه ثقة ثبت فيما حدث من كتابه ، و قال إذا حدث من حفظه ربما غلط ، و قال ابن المديني : كان أبو عوانة في قتادة ضعيفاً لأنه كان قد ذهب كتابه ، و قال أبو طالب إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت ، وإذا حدث عن غير كتابه ربما وهم ، وقال أبو زرعة : ثقة إذا حدث من كتابه ، وقال أبو حاتم : كتبه صحيحة وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً ، وهو صدوق ثقة ، مات سنة ١٧٥ [ و هذا ] أى المذكور في الكتاب [ لفظ حفص ] دون مسلم و مسدد [ عن سليمان ] الأعمش و يجتمع عليه السندان [ عن أبي وائل عن حذيفة ] بن اليان و اسم اليان حصيب مصغراً ، و يقال حصن بكسر ثم سكن مهملة ، العيسى بالموحدة حليف الأنصار ، صحابي جليل من السابقين و أبوه صحابي أيضاً ، استشهد بأحد و مات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست و ثلاثين [ قال أتى رسول الله ﷺ ساطئة قوم ] بضم المهملة بعدها موحدة ، هى المذبة والكناسة (١) فيه ستة أقوال ، بسطت في مقدمة الأوجز .

تكون بفسناء الدور مرفقا لأهلها ، كذا قال الحافظ في الفتح ، و قال بعضهم  
 هي في الأصل قامة البيت ثم استعمل بمطرحها و ملقاها مجازاً ، ثم توسع واستعمل  
 في الفناء ، قاله القارى ، قال الحافظ : و إضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك  
 لأنها كانت بفساء دورهم للناس كلهم فأضيف إليهم لقربها منهم ، ولهذا قال عليه السلام  
 و بهذا يندفع إشكال من قال إن البول يوهن الجدار و فيه ضرر فكيف هذا من  
 النبي عليه السلام [ فبال قائماً ] اختلف العلماء في البول قائماً ، فأباحه سعيد بن المسيب و  
 عروة و أحد و آخرون ، وقال مالك : إن كان في مكان لا يتطاير عليه منه شئ  
 فلا بأس به و إلا فسكره ، وقال عامة العلماء : البول قائماً مكروه إلا لعذر ، و هي  
 كراهة تنزيه لا تحریم ، و هو مذهبنا الحنفية ، و أما الجواب عن التعارض الذى وقع  
 في الروايات الواردة في هذه المسألة ، فها روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت  
 من حدثكم أن رسول الله عليه السلام بال قائماً فلا تصدقوه ؟ ! فالجواب عنه أنه مستند  
 إلى علمها أو يكون ما بال قائماً يعنى في منزله و لا اطلاع لها على ما في الخارج ،  
 و يمكن أن يكون مرادها أنه عليه السلام ما كان معتاداً بالبول قائماً بل كان عادته الشريعة  
 البول قاعداً و ليس فيه نقي ما صدر منه لعذر ، و أما الأحاديث الأخر التي  
 وردت في هذا الباب من حديث بريدة و من حديث عمر فلا تخالف المذهب و لا  
 هذا الحديث الذى رواه أبو داود و غيره فلا حاجة إلى الجواب عنها ، ثم إن العلماء  
 تكلموا في سبب بوله عليه السلام قائماً ، فقال الشافعى (رحمه الله) إن العرب تستشفى لوجع  
 الصلب بالبول قائماً فزى أنه كان به إذ ذاك ، و قال القاضى البياض : إنما فعله  
 لشغله بأمر المسلمين فلعله طال عليه المجلس حتى حصره البول ولم يمكن التباعد كعادته ،  
 و قال بعضهم : إنه عليه السلام فعل ذلك (١) بياناً للجواز في هذه المرة ، و كان عادته

(١) قال ابن حبان لم يجد مكاناً للقمود ، و قيل لأن في القيام يؤمن من خروج  
 الريح بصوت ففعله لكونه قريباً من الديار ، وأخرج الحاكم وغيره عن أبي هريرة  
 أنه قال قائماً لجر في مأمنه ، و له صفة الحديث لكان فيه غم عن الكا لكذا ★

على خفيه ، قال أبوداؤد قال مسدد قال فذهبت أتباعد فدعاني حتى كنت عند عقبه (باب في الرجل يول بالليل في الاناء ثم يضعه عنده ) حدثنا محمد بن عيسى ثنا حجاج عن ابن جريج عن حكيمة بنت أميمة ابنة رقيقة

المستمرة البول قاعداً ، و قيل غير ذلك من الأعذار [ ثم دعا بما ] فجثته كما في البخارى [ فمسح على خفيه ] و يذكر بحث المسح على الخفين في موضعه إن شاء الله تعالى [ قال أبو داؤد قال مسدد ] غرض المصنف من هذا أن شيخه مسدداً ، له زيادة على حديث حفص بن عمر ، فإن المصنف قد صرح قبل أن الذى أخرجه هو لفظ حفص ثم ذكر زيادة مسدد بعد قوله : « سباطة قوم » [ فذهبت أتباعد ] لأجل أنه ظن أن عادة رسول الله ﷺ في قضاء الحاجة التباعد عن الناس [ فدعاني ] لأجل حصول التستر ، و لأجل بيان جواز قضاء حاجة البول عند الناس [ حتى كنت عند عقبه ] العقب بفتح العين المهملة و كسر القاف ، قال في القاموس : و ككتف مؤخر القدم .

[ باب في الرجل يول بالليل في الاناء ثم يضعه عنده ] عقد هذا الباب إشارة إلى أنه يجوز ذلك ، و إن ورد فيه رواية تدل على المنع [ حدثنا محمد بن عيسى ] بن نجيع أبو جعفر بن الطباع البغدادى نزيل أذنة ، قال السمعاني في الأنساب : وأذنة بفتح الألف والذال المعجمة وفي آخرها التون ، وهى مشاهير البلدان بساحل الشام عند طرسوس ، والنسبة أذنى ، ثقة فقيه (١) قال البخارى : مات ٢٢٤ [ ثنا حجاج ] بن محمد المصيصى بكسر ميم وشدة صاد مهملة أولى ، الأعور أبو محمد ترمذى الأصل نزل بغداد ثم المصيصة ، ثقة ثبت ولكنه اختلط فى آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته ،

★ ضعفه الدارقطنى والبيهقى ، و الأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز « ابن رسلان » قال أبو عوالة و ابن شاهين : إن البول قائماً منسوخ وبسطه صاحب الغاية .

(١) قيل كان يحفظ نحو أربعين ألف حديث « ابن رسلان » .

## عن أمها أنها قالت كان للنبي ﷺ قدح من عيدان تحت

و مات بها سنة ٢٠٦ (١) [ عن ابن جريج ] عبد الملك بن عبد العزيز عن حكيمة مصفراً [ بنت أميمة ] مصفراً [ ابنة رقيقة ] مصفراً ، ما تعرف ، و لكن قال الحافظ في التهذيب : ذكرهما ابن حبان في الثقات [ عن أمها ] و هي أميمة (٢) بنت رقيقة و بنت عبد الله بن يحمد التيمي صحابية ، و هي غير أميمة بنت رقيقة الثقفية تلك تابعة ، و رقيقة أم أميمة صحابية ، أخت خديجة بنت خويلد رضى الله تعالى عنها [ أنها ] أى أميمة [ قالت كان للنبي ﷺ قدح من عيدان ] بفتح مهملة و تحبة ، النخلة الطوال المتجردة من السعف من أعلاه إلى أسفله ، جمع عيدانة ، كذا في الجمع ، و في القاموس في لفظ عود والعيدان بالفتح الطوال من النخل واحدها بهاء ، ومنها كان قدح يقول فيه النبي ﷺ ، و في آخر الباب العبدانة أطول ما يكون من النخل يائية و اوية ، جمعه عيدان ، انتهى ، وقال السدهي في شرحه على النسائي : اختلف في ضبطه ، أهو بالكسر والسكون جمع عود ، أو بالفتح والسكون جمع عيدانة بالفتح ، و هي النخلة الطويلة المتجردة من السعف من أعلاه إلى أسفله ، و قبل الكسر أشهر رواية ، ورد بأنه خطأ معنى لأنه جمع عود وإذا اجتمعت الأعواد لا يتأتى منه قدح لحفظ الماء بخلاف من فتح العين ، فإن المراد حيثن قدح من خشب ، هذه صفة ينقر ليحفظ ما يجعل فيه ، قلت : والجمعية غير ظاهرة على الوجهين وإن حمل على الجنس يصح الوجهان : إلا أن يقال حمل عيدان بالفتح على الجنس أقرب لأنه مما فرق بينه و بين واحده بالناء و مثله يجئ للجنس بل قالوا إن أصله الجنس يستعمل في الجمع أيضاً فلا إشكال فيه بخلاف العيدان بالكسر ، جمع عود ، و أجاب بعضهم على تقدير الكسر بأنه جمع اعتباراً للأجزاء فارتفع الاشكال على الوجهين ثم قيل لا

(١) كذا في التهذيب وغيره من كتب الرجال وفي الغاية تبعاً للخلاصة سنة ١٨٦ هـ

(٢) و الحاصل أنهما اثنتان اختلفوا في توحيدهما و تثنيتهما ، بسطه الحافظ في

الاصابة ، و صاحب أسد الغاية أشد البسط .

## سريره يبول فيه بالليل .

يعارضه (١) ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه بول ، إما لأن المراد أن ذلك إذا طال مكثه و ما يجعل في الاناء لا يطول مكثه غالباً أو لأن المراد هناك كثرة النجاسة في البيت بخلاف ما في القدرح فإنه لا يحصل به النجاسة لمكان آخر ، انتهى ، [ تحت سريره (٢) ] أى موضوع تحته وفيه أن النوم على السرير لا ينافي (٣) الزهد [ يبول فيه بالليل (٤) ] رفقاً بنفسه أن يتعبها في القيام لذلك و تعلماً لأمته وليان الجواز ، قال في درجاة مرعاة الصعود : قال ولي الدين يعارضه ما رواه الطبراني بأوسطه بسند جيد عن عبد الله بن يزيد عنه عليه السلام قال لا ينقع بول في طست في البيت فان الملائكة لا تدخل بيتاً فيه بول متنع . والجواب عنها قد نقلنا قبل ، ويمكن

(١) قال صاحب الغاية لا يخالف أيضاً حديث أكرموا عمتكم النخلة، فان الحديث بطريقه ضعيف و إن صح فأكرامها سقيها وتلقيها ، فإذا انفصل و اتخذ قدحاً زال اسم النخلة و أيضاً بوله عليه السلام تشريف لها و إكرام (٢) يتخذونه خوفاً على أجسادهم « ابن رسلان » (٣) وأيضاً فيه دليل على أن السرير لو يفرش على النجس تصح الصلاة « ابن رسلان » قلت : لكن فضلاته عليه السلام طاهر فكيف الاستدلال ، والجواب أنه عليه الصلاة والسلام كان يعامل مع نفسه في هذه الأمور كعامل آحاد الأمة لأجل التعليم (٤) زاد في بعض الروايات بعد ذلك فبال فيه ليلة و وضع تحت سريره ثم افتدده فلم يجد فيه شيئاً فقال لامرأة يقال لها بركة ، كانت تخدمه ما فعل بالبول الذي كان في هذا القدرح ؟ فقالت يا رسول الله إني شربته ، و في رواية أخرى بعد ذلك صحبة يا أم يوسف وكانت تكنى أم يوسف فما مرضت قط حتى ماتت ، راجع إلى « شرح الشفاء » للقارى ، و « شرح المواهب اللدنية » و « عمدة القارى » و « تحفة المحتاج » و « التلخيص الحبير » و « تهذيب الأسماء واللغات » للنوى . قال الحافظ في الفتح : قد تكاثرت الأدلة على طهارة فضلاته ، و عد الأئمة ذلك من خصائصه عليه الصلاة والسلام فلا يلتفت إلى ما وقع في كتب كثيرة من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الأمر بين أئمتهم على القول بالطهارة .

( باب المواضع التي نهى عن البول فيها ) حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا إسماعيل بن جعفر عن العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال اتقوا اللاعنين

أن يحجب عنه أن بوله ﷺ بالليل في القدر كان في الابتداء ثم لما علم أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه بول منتقع تركه ، و الحديث ليس فيه دليل (١) على أن فعله ﷺ استمر إلى آخر عمره الشريف .

[ باب المواضع (٢) التي نهى عن البول فيها ، حدثنا قتيبة بن سعيد ] بن جميل بفتح الجيم ، ابن طريف الثقفى أبو رجاء البغلافى ، اسمه يحيى ، وقيل : على ، و قتيبة لقبه ، ثقة ثبت ، مات سنة ٢٤٠ [ ثنا إسماعيل بن جعفر ] بن أبى كثير الأنصارى الزرقى ، مولاهم أبو إسحاق القارى ثقة ثبت قدم بغداد فلم يزل بها حتى مات ، توفى سنة ١٨٠ [ عن العلامة بن عبد الرحمن ] بن يعقوب الحرقي بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ، أبو شبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة المدنى مولى الحرقة صدوق ربما وهم ، و قال الدورى عن ابن معين ليس حديثه بحجة ، و قال ابن أبى خيثمة عن ابن معين ليس بذلك لم يزل الناس يتوقون حديثه و وثقه بعضهم ، و قال الترمذى : هو ثقة عند أهل الحديث ، مات سنة ١٣٢ أو بعدها [ عن أبيه ] هو عبد الرحمن بن يعقوب الجهنى المدنى مولى الحرقة بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ، تابعى ثقة من أصحاب أبى هريرة . [ عن أبى هريرة أن النبي ﷺ قال اتقوا اللاعنين ] هو ثنية الفاعل ، فالفاعل إما بمعنى المفعول ، كدافع بمعنى مدفوق أو كالناصر و اللابن أى ذو التمر و اللابن أو الفاعل على حقيقته يعنى اللاعنين أنفسهم بالنسيب فأنهما

(١) إلا أن فى حديث مرض الوفاة : « ثم دعا بالطست لبول فيها ، الحديث ، إلا أن يقال إنه كان لعذر المرض ، كذا فى النسخة (٢) و لا يذهب عليك أنه ليس فى الحديثين ذكر البول فأثبت الترجمة بالقياس ، أو يقال الذى يتخلى أعم من البول و العائط ، نقله صاحب الغاية عن التوسط .

قالوا وما اللاعنان يارسول الله، قال ﷺ الذى يتخلى فى طريق الناس أو ظلمهم . حدثنا إسحاق بن سويد الرملى وعمر بن الخطاب أبو حفص وحديثه أتم أن سعيد بن الحكم حدثهم قال أنا نافع بن يزيد قال حدثني حيوه بن

يفعلان ما ينجر إلى اللعن أو اللعن اتقوا الفعلان اللعنين اللذين هما سبيل اللعن وحيث يشكّل الحبل و هو قوله الذى يتخلى فيحمل على المجاز [ قالوا و ما اللاعنان يا رسول الله قال ﷺ الذى يتخلى فى طريق الناس أو ظلمهم ] أى يتغوط فى محل يمر الناس فيه فيتأذون به ويستقذرونه وكذلك التغوط تحت شجرة أو غيرها يستظل الناس بظلها (١) فيتأذون به و المراد بالظل ما هنا ما اتخذته الناس (٢) مقبلاً و مناخاً ينزلونه فلا يحرم قضاء الحاجة بكل ظل إذ قد ﷺ تحت حائش نخيل ، و كذلك حكم ما كل يقصوده لزولهم .

[حدثنا إسحاق بن سويد الرملى] هو إسحاق بن إبراهيم بن سويد البلوى منسوب إلى بلى بن عمر أبو يعقوب الرملى ، و قد ينسب إلى جده ، ثقة ، مات سنة ٢٥٤ [ وعمر بن الخطاب أبو حفص ] السجستاني القشيري مصغراً نزيل الأهواز، صدوق مات سنة ٢٦٤ [ و حديثه ] أى عمر بن الخطاب [ أتم ] من حديث (٣) إسحاق بن سويد و فيه إشارة إلى أن بين روايتهما اختلافاً فى الجملة [ أن سعيد بن الحكم ] بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو محمد المصرى ثقة ثبت فقيه المعروف بابن أبي مريم ، مات سنة ٢٢٤ [حدثهم] أى إسحاق بن سويد و عمر بن الخطاب و غيرهما [ قال أنا نافع بن يزيد] الكلاعى بفتح الكاف واللام الخفيفة، أبو يزيد المصرى (١) و معناه الشجر المثمر و إن لم يستظل به ، قاله ابن رسلان (٢) ثم النهى تنزيهه ، و الظاهر التحريم لما فيه من إيذاء المسلمين ، بسطه ابن رسلان (٣) و لا يدري أن المذكور لفظ عمر فيكون المتروك أقصر أو لفظ إسحاق فيكون المذكور أقصر ، كذا فى التقرير .



شرح أن أبا سعيد الحميري حدثه عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله ﷺ اتقوا الملاعن الثلاثة، البراز في الموارد و قارعة الطريق و الظل .

يقال إنه مولى شرحبيل بن حسنة ، ثقة عابد ، مات سنة ١٦٨ [ قال حدثني حبة ] بفتح أوله وسكون التحتانية وفتح الواو [ ابن شريح ] مصغراً ابن صفوان بن مالك التجلي بمضمومة و يجوز فتحها و كسر جيم وسكون مثناة تحت فوحدة، منسوب إلى تيجب بن ثوبان أبو زرعة المصري ، ثقة ثبت فقيه عابد و كان مستجاب الدعوة ، يقال إن الحصاة تتحول في يده ثمرة بركة دعائه ، مات سنة ١٥٨ [ أن أبا سعيد الحميري ] شامى مجهول و روايته عن معاذ بن جبل مرسله قال أبو داؤد (١) : لم يسمع من معاذ ، وفي ميزان الاعتدال لا يدرى من هو [ حدثه ] أى حبة بن شريح [ عن معاذ بن جبل ] بن عمرو بن أوس أبى عبد الرحمن الأنصارى الخزرجى من أعيان الصحابة والامام المتقدم في علم الحلال والحرام شهد بدرأ و هو ابن إحدى وعشرين سنة ، مات في الشام (٢) سنة ١٨ [ قال قال رسول الله ﷺ اتقوا الملاعن ] وهى جمع ملعنة وهو الموضع الذى يكثر فيه اللعن على قضاء الحاجة فيه أى اتقوا مجالس اللعن لأن أصحابها يلعنهم المار على فعلهم القبيح ، أو لأنهم أفسدوا على الناس منفعتهم فكان ظلاماً وكل ظالم ملعون ، أو الملعنة أى الفعلة الموجبة لفاعلها اللعن أى اجتنبوا الفعلات التى توجب اللعن لفاعلها عادة كآثمة مظنة اللعن ، وقال زين العرب: جمع ملعن مصدر مبيعى أو اسم مكان فعلى تقدير كونه مصدراً معناه اتقوا اللعنات أى أسبابها أو المصدر بمعنى الفاعل أى الحاملات و الباعثات على اللعن فيصير نظير قوله اتقوا اللعنتين مع زيادة الثالث [ الثلاثة ] هكذا في النسخ ، و في نسخة الخطيب بلا تاء فهو أصح

(١) قال ابن رسلان لم يدر اسمه و لا يعرف بغير هذا الاسناد ، لكن الحديث صحيحه ابن السكن و الحاكم (٢) و قد استعمله عمر رضى الله عنه عليها بعد أبى عبيدة بن الجراح فات في عامه ذلك في طاعون عمواس ، ابن رسلان .

## ( باب في البول في المستحم ) حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل و الحسن بن علي قالنا ثنا عبد الرزاق قال أحمد قال

منه بناء لأنه مؤنث [ البراز في الموارد ] أى قضاء الحاجة فيها ، واحده موردة ،  
و هى طرق الماء أو منهل الماء الذى يرد عليه الناس من عين أو نهر ، و قيل : المراد  
بالموارد : الأماكن التى يأتونها الناس كالآبنة أى موضع ورود الناس للتحدث [ وقارة  
الطريق ] بقاف ، أى وسطه الذى يقرع الناس بأرجلهم وتدهقها وتمر عليها فهى فاعلة  
بمعنى المفعول ، والظل (١) أى ظل الشجر وغيره ، قال الشيخ ابن حجر : و الظل  
فى الصيف و مثله الشمس فى الشتاء ، أى فى موضع يستدفئ فيه الناس بها .

[ باب فى البول فى المستحم ] المستحم الذى يغتسل فيه بالحميم وهو الماء الحار ،  
والمراد هاهنا المقتسل مطلقاً ، و ليست هذه الترجمة فى بعض النسخ [ حدثنا أحمد بن  
محمد بن حنبل ] بن هلال بن أسد الشيباني المروزي ثم البغدادي أبو عبد الله خرجت  
به أمه من مرو وهى حامل فولدته ببغداد ، أحد الأئمة حافظ فقيه حجة مات سنة ٢٤١  
و له سبع و سبعون سنة [ و الحسن بن علي ] بن محمد الهذلي بمضمومة و فتح  
ذال معجمة أبو علي الحلال زويل مكة ثقة حافظ ، مات سنة ٢٤٢ [ قالنا ] أى  
أحمد و الحسن [ ثنا عبد الرزاق ] بن همام بن نافع الجبلى مولى أبي بكر الصنعاني  
ثقة حافظ مصنف عمى فى آخر عمره فتير ، و كان يتشيع و قد روى أحاديث فى  
المضايل لم يتابع عليها فهذا أعظم ما ذموه من روايته لهذه الأحاديث ، ولما رواه  
؟ مثالب غيرهم ، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : كان ممن يخطئ إذا حدث من  
حفظه على تشيع فيه ، قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : قال العباس العنبري لما قدم  
من صنعاء لقد تجشمت إلى عبد الرزاق و إنه لكذاب ، و الواقدي أصدق منه ،  
مات سنة ٢١١ : وله خمس وثمانون سنة [ قال أحمد ] شيخ المصنف [ قال ] عبد

(١) الظاهر أنها بالجر عطفاً على الموارد و ضبطهما بعضهم بالنصب ، فلا بد من  
التوجيه ، من التقرير مختصراً .

حدثنا معمر قال أخبرني أشعث وقال الحسن عن أشعث  
بن عبد الله عن الحسن عن عبد الله بن مغفل قال قال  
رسول الله ﷺ: لا يبولن أحدكم في مستحمه ثم يغتسل فيه

الرزاق [ حدثنا معمر ] بن راشد الأسدي الحداني بضم الحاء و تشديد الدال المهملة  
و في آخره نون بعد الألف ، هذه النسبة إلى حدان ، وهم الأزدي أبو عروة البصري  
سكن اليمن ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش و هشام بن عروة  
شيئاً ، وكذا فيما حدث به بالبصرة ، مات سنة ١٥٤ [ قال ] أى معمر [ أخبرني  
أشعث ] بن عبد الله بن جابر الحداني الأزدي أبو عبد الله البصري و قد ينسب إلى  
جده وهو الحلبي بضم المهملة و سكون الميم ، صدوق ، وقال ابن حبان: في الثقات،  
ما أراه سمع من أنس ، و قال العقيلي : في حديثه وهم ، وثقه النسائي وغيره و  
غرض (١) أبي داؤد من قوله : « قال أحد إلى آخره » ، بيان الاختلاف في السندين  
بأن رواية أحد فيها تصريح بالتحديث ورواية الحسن منقطة ، و بأن الأشعث في الثاني  
منتسب إلى أبيه دون الأول ، و مما يجب التنبيه عليه أن النسائي أخرج هذه الرواية  
في المجتبى فقال عن الأشعث بن عبد الملك ، فالظاهر أنه سهو من الكاتب كما يدل عليه  
كلام الذهبي في الميزان و الصحيح النسخة التي كتبت على الحاشية [ و قال الحسن ]  
أى الشيخ الثاني للمصنف [ عن أشعث بن عبد الله ] منسوباً إلى أبيه بلفظ عن ، أى  
قال الحسن حدثنا عبد الرزاق قال ثنا معمر عن أشعث بن عبد الله [ عن الحسن ]  
البصري [ عن عبد الله بن مغفل ] بمعجمة وفاء ثقيلة مفتوحين ابن عبد نهم بفتح النون  
و سكون الهاء أبو عبد الرحمن المزني صحابي بايع تحت الشجرة سكن المدينة ، مات  
بالبصرة سنة ٥٧ و قيل بعدها [ قال ] أى عبد الله [ قال رسول الله ﷺ ] لا  
يبولن أحدكم في مستحمه [ أى مقتله ] و في معناه المتوضأ [ ثم يغتسل فيه (٢) ]

(١) و ظاهر اللفاظ المصنف أن الفرق بينهما في ذكر معمر أيضاً ، فليفتش .  
(٢) قال ابن رسلان يجوز جزمه عطفاً على موضع يبولن ، ونصبه باضممار أن .

## قال أحمد ثم يتوضأ فان عامة الوسواس منه .

قال القارى : و الصواب أن النهى عن الجمع بدليل التعليل الآتى فى نفس الحديث و لأنه لو بال فى المستحم و لم يقتل فيه بأنه جملة مهجوراً من الاغتسال فيه أو اغتسل فيه ابتداء و لم يبل يجوز له ذلك [ قال أحمد ثم يتوضأ فيه ] و هذا بيان الاختلاف بين لفظي أحمد بن حنبل و الحسن فان أحمد قال ثم يتوضأ فيه ، و قال الحسن ثم يقتل فيه ، ثم اتفقا و قالوا [ فان عامة الوسواس منه (١) ] أى يحصل الوسواس من البول فى المستحم ثم الغسل فيه أو الوضوء ، قال ابن الملك : لأنه يصير ذلك الموضع نجساً يقع فى قلبه وسوسة بأنه هل أصابه منه رشاش أم لا ، وقال ابن حجر لأن ماء الطهارة حينئذ يصبب أرضه النجسة بالبول ثم يعود إليه فكره البول فيه لذلك ، ومن ثم لو كان أرضه بحيث لا يعود منه رشاش أو كان له منفذ بحيث لا يثبت فيه شئ من البول فيه لم يكره البول إذ لا يجر إلى وسواس لآمنه من عود الرشاش إليه فى الأول ويطهر أرضه فى الثانى بأذى ماء طهور يمر عليها ، ويؤيده ما نقله ابن ماجه فى سننه عن على بن محمد الطنافسى يقول : إنما هذا فى الحفيرة فأما اليوم فقتلتهم الجص و الصاروج و القير فاذا بال فأرسل عليه المساء لا بأس به وكذلك ما حكى الترمذى عن عبادة بن المبارك ، قال ابن المبارك : قدوس فى البول فى الغتسل إذا جرى فيه الماء (٢) فا قال صاحب غاية المقصود و تبعه صاحب عون المعبود : الأولى أن لا يقيد الغتسل ببلين ولا صلب ، فان الوسواس ينشأ منهما جميعاً فلا يجوز البول فى الغتسل مطلقاً غير صحيح كيف و قد قال قدوتهم و إمامهم العلامة الشوكافى ، وقد قيل : إنه إذا كان للبول مسلك ينفذ فيه فلا كراهة و ربط النهى بعله إفضاء المنهى عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهى عن التحريم إلى الكراهة . انتهى .

(١) قال النسائى كان يعقوب بن إبراهيم لا يحدث هذا الحديث إلا بدينار (٢) وبوب على حديث الباب ابن حبان باب : ذكر الزجر عن البول فى الغتسل الذى لا يجرى له . ابن رسلان .

حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير عن داود بن عبد الله عن حميد الحميري و هو ابن عبد الرحمن قال لقيت رجلا صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة قال نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله .

[ حدثنا أحمد بن يونس ] هو ابن عبد الله بن يونس نسب إلى جده يونس بن عبد الله بن قيس الكوفي التميمي ، ثقة حافظ مات بالكوفة سنة ٢٢٧ و هو ابن أربع و تسعين [ ثنا زهير ] مصفراً ابن معاوية بن حديج بضم مهملة و فتح دال مهملة و يجيم أبو خبشة الجعفي الكوفي زيل الجزيرة ، ثقة ثبت ، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بآخره بعد الاختلاط ، وعاب عليه بعضهم أنه كان من يحرس خشبة زيد بن علي لما صلب ، مات سنة ١٠٢ أو بعدها [ عن داود بن عبد الله ] الأودى بمفتوحة فواو ساكنة ف دال مهملة منسوب إلى أود بن سعد الزعافري بفتح الزاى و المهملة و كسر الفاء و راء ، نسبة إلى الزعافر ، بطن من أود ، أبو العلاء الكوفي ، ثقة ، و هو غير عم عبد الله بن إدريس [ عن حميد ] مصفراً [ الحميري و هو ابن عبد الرحمن ] الحميري (١) بكسر حاء و سكون ميم و فتح مثناة تحتانية البصرى ، ثقة فقيه [ قال ] أى حميد [ لقيت رجلا صحب النبي ﷺ كما صحبه (٢) أبو هريرة ] قال صاحب درجاة مرقاة الصعود : زاد البيهقي أربع سنين ، قلت : وكذا قال النسائي ، قال ولى الدين : اختلف في من لم يسمه فقيل عبد الله بن سرجس أو الحكم بن عمرو الغفارى أو عبد الله بن مغفل المزنى حكاهما ابن القطان ببيان الوهم و الابهام ، انتهى ، قلت : لا خلاف في قبول ما لم يسم فيه الصحابي بعد ما علم أن المتروك هو الصحابي لا غير ، إذ الصحابة كلهم عدول و لا خلاف لأحد فيهم [ قال نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط (٣) أحدنا

(١) نسبة إلى حمير بن سبا ، كذا في الغاية (٢) معنى التشبيه في مدة الصحبة ، كسذا في التقرير ، قلت : يؤيده زيادة العدد في الروايات (٣) أى بلا ضرورة أما إذا احتاج إليه لجموعة شعره فلا بأس ، كذا في التقرير

( باب النهى عن البول فى الحجر ) حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة ثنا معاذ بن هشام حدثنى أبى عن قتادة عن عبد الله بن سرجس قال : إن النبى ﷺ نهى أن يسال

كل يوم [ قال فى الدرجات : قال الشيخ ولى الدين هو نهى تنزيهه لا تحريم لأنه من باب ترفه و تتم فيجيب و لا فرق به بين رأس و لحية قال ، فان قلت : روى الترمذى بإسناد له عن أنس كان رسول الله ﷺ يكثر دهن رأسه و تسريح لحيته ، قلت : لا يلزم من إكثاره فعله كل يوم بل الإكثار يصدق على شئ يفعل بقدر حاجة إليه (١) ] أو يبول فى مقبله [ و قد مر شرحه فيما تقدم .

[ باب النهى عن البول فى الحجر ] بتقديم الجيم على الحاء [ حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة ثنا معاذ بن هشام ] بن أبى عبد الله واسمه سنبر المستوفى البصرى سكن اليمن ثم البصرة ، صدوق ربما وهم قال الدورى عن ابن معين صدوق ، وليس بحجة ، و قال ابن عدى أرجو أنه صدوق و ربما يغلط ، و قال الحيدى بمكة ، لما قدم معاذ بن هشام : لاتسمعوا من هذا القدرى ، مات سنة ٢٠٠ [ حدثنى أبى ] هو هشام (٢) بن أبى عبد الله سنبر بمهملة ثم نون ثم مؤحدة كجعفر أبو بكر البصرى الدستوفى بفتح الدال و سكنون السين المهملة و فتح المثناة ثم مد كان يبيع الثياب التى تجلب من دستواه ، و هى من كورة الأهواز ، ثقة ثبت ، و قد روى بالقدرد ، مات سنة ١٥٤ وله ثمان وسبعون سنة [ عن قتادة (٣) عن عبد الله بن سرجس ] بفتح المهملة و سكنون الزاء و كسر الجيم بعدها مهملة ، المزنى حليف بنى غزوم

(١) لكن يشكل عليه ما ورد أنه كان يسرح فى كل يوم مرتين ، و رد بأنه رواية الغزالى ليس فى كتب الحديث ، كذا فى الغاية (٢) قال معاذ سمع أبى من قتادة عشرة آلاف حديث « ابن رسلان » (٣) قيل إن قتادة لم يسمع من عبد الله بن سرجس بطله صاحب الغاية الحديث رواه الحاكم و صححه ، لكن قيل إن قتادة لم يسمع من عبد الله بن سرجس ، انتهى مختصراً من ابن رسلان

في الجحر، قال: قالوا لقتادة ما يكره من البول في الجحر قال: كان يقال إنها مساكن الجن ( باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء ) حدثنا عمرو بن محمد الناقد ثنا هاشم

صهبي<sup>(١)</sup> سكن البصرة [ قال ] أى عبد الله [ أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الجحر ] هو بضم جيم و سكنون حاء مهملة ، ثقب في الأرض يحفروه الهوام و السباع لأنفسها [ قال ] أى هشام [ قالوا ] أى الناس [ لقتادة ما يكره من البول في الجحر ] و لفظة « ما » استهامية أى لم يكره و لفظة من زائدة ، أو ما موصولة مبتدأ و لفظة من يائية لما ، ويكره صلة والخبر مقدر ، الذى يكره من البول في الجحر لماذا [ قال ] أى قتادة [ كان يقال إنها ] و تأنيث الضمير باعتبار أفراد الجنس أو لمراعاة الخبر [ مساكن الجن <sup>(٢)</sup> ] بصيغة الجمع ، و الجن هاهنا ليس أحد الثقلين فقط بل المراد ما يكون مستورا عن أعين الناس من حشرات الأرض والهوام وغيرها ، ووجه الكراهة إما ما ذكره قتادة أو لأنه لعله يؤذى ما فيها من الهوام .

[ باب ما يقول الرجل ] من الدعاء وذكر الله تعالى [ إذا خرج من الخلاء ] أى من محل قضاء الحاجة [ حدثنا عمرو بن محمد ] بن بكير [ الناقد ] أبو عثمان البغدادي نزيل الرقة ، ثقة حافظ وهم في حديث ذكره في التهذيب ، مات سنة ٢٣٢ (٣) [ ثنا هاشم بن القاسم ] بن مسلم الليثي أبو النضر البغدادي الحافظ ، خراساني الأصل ولقبه

(١) لم ينصرف صهبي ، له سبعة عشر حديثا ، و قال البخاري و ابن حبان له حجة ، وهذا القول أحق بالانباع ، وما قاله حاصم من أنه ليس له حجة فهو خطأ واضح ، انتهى مختصرا من الغاية (٢) و في المستدرك للحاكم عن ابن عون عن محمد أن سعد بن عبادة أتى سباطة قوم فبال قائما غفر ميتا ، قتالت الجن نحن قتلنا سيد الخزرج ، ابن رسلان ، و مات بأرض الشام سنة ١٥٠ هـ كذا في التقريب و الظاهر عندي أن قتل سعد كان لقول عمر رضى الله عنه إذ قال في السقيفة أقتلوا سعدا قتله الله (٣) و في الغاية سنة ٢٢٢ هـ .

بن القاسم ثنا إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه قال حدثني عائشة أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط

قصر، مشهور بكنيته ، وثقه ابن المديني و ابن سعد و أبو حاتم وابن قانع ، و قال النسائي : لا بأس به ، وقال الحاكم : حافظ ثبت في الحديث ، مات سنة ٢٠٧ وله ثلاث و سبعون سنة [ ثنا إسرائيل ] بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (١) الهمداني أبو يوسف الكوفي ثقة تكلم فيه بلا حجة ، قال الحفاظ في التهذيب : و زوى ابن البراء عن علي بن المديني ، إسرائيل ضعيف ، و أطلق ابن حزم ضعف إسرائيل ورد به أحاديث من حديثه فما صنع شيئاً ، و قال عثمان بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي : إسرائيل لص يسرق الحديث، مات سنة ١٦٠ و قيل بعدها، قال في الميزان : و كان إسرائيل مع حفظه وعلمه صالحاً خاشعاً لله كبير القدر [ عن يوسف بن أبي بردة ] بن أبي موسى الأشعري الكوفي أخو بلال ذكره ابن حبان في الثقات ، قلت ووثقه العجلي [ عن أبيه ] هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري الفقيه، اسمه الحارث ، و قيل : عامر ، و قيل : اسمه كنيته، قال العجلي : كان على قضاء الكوفة (٢) بعد شريح ، و كان كاتبه سعيد بن جبير ، مات سنة ١٠٤ ، و قيل : بعدها ، و جاوز الثمانين [ قال ] أي أبو بردة [ حدثني عائشة (٣) ] رضى الله تعالى عنها [ أن النبي ﷺ كان (٤) إذا خرج من الغائط ] و في الترمذي إذا خرج من الخلاء [ قال غفرانك ] نصبه باضمار فعل مقدر ، قيل : التقدير اغفر غفرانك أو أسألك غفرانك، وفي مناسبة هذا القول بالخروج عن الخلاء قولان : أحدهما أنه استغفر من ترك (٥)

(١) نزل الهند « ابن رسلان » (٢) فزله الحجاج و ولي أخاه أبا بكر بن أبي موسى « ابن رسلان » (٣) قال ابن العربي في العارضة : لا يعرف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد و تكلم على سنده و بسط في معناه (٤) تكلم صاحب المنهل على أن لفظ «كان» يدل على الاستمرار أم لا؟ (٥) أو فعل الذكر القلبي ، كذا في الكوكب الدرر أو تعليم للامة ، كذا في المنهل .



قال غفرانك (باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء)  
حدثنا مسلم بن إبراهيم وموسى بن إسماعيل قالاً ثنا أبان  
ثنا يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال نبي الله

الذكر مدة مكثه هناك فإنه كان يذكر الله تعالى في كل أحيائه إلا عند الحاجة ، و  
ثانيهما أنه ﷺ خاف تقصيره عن شكر هذه النعمة الجليلة إذ أطعمه تعالى  
فهضمه فسهل خروجه ، و رأى شكره قاصراً عن بلوغ حق هذه النعمة فلجأ إلى  
الاستغفار اعتراحاً بالصور ، و الأفضل أن يقول بعده ما ورد في رواية أخرى :  
الحمد لله الذي أذهب عني الآذى (١) وعافاني ، وفي بعض الآثار ، الحمد لله الذي أذهب  
عني ما يؤذي و أبقى لي ما ينفعني .

[ باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء (٢) ] أى في الاستنجاء ، و كذا  
الحكم في غيره من محل التجاسات يكره أن يستعمل يده اليمنى فيها [ حدثنا مسلم بن  
إبراهيم و موسى بن إسماعيل قالاً ] أى مسلم بن إبراهيم وموسى بن إسماعيل [ ثنا  
أبان ] بن يزيد الططار أبو يزيد البصرى ثقة ، كان يرى القدر ولا يتكلم فيه و قد  
ذكره ابن الجوزى في الضعفاء ، مات في حدود سنة ١٦٠ [ ثنا يحيى ] بن أبي كثير  
[ عن عبد الله بن أبي قتادة ] الأنصارى السلى أبو إبراهيم ، ويقال أبو يحيى المدني  
ثقة ، مات سنة ٩٥ [ عن أبيه ] هو أبو قتادة الأنصارى السلى ، و لا يعلم في  
الصحابة من يكنى بهذه الكنية سواء ، فارس (٣) رسول الله ﷺ ، اسمه على المشهور  
الحارث بن ربيع بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة ، المدني شهد أحداً و ما  
بعدها ، و لم يصح شهوده بديراً ، مات سنة ٥٤ (٤) ، و هو ابن سبعين سنة [ قال ]

(١) أو انتقل الذهن من هذا الآذى إلى آذى نفسه . فإن لاتصال الغذاء به صارت  
نجساً (٢) وهو أعم من الاستنجاء ، كذا في التقرير (٣) و سيأتي وجه تلقينه به  
في باب من نام عن صلاة أو نسيها (٤) يخالفه ما في الطحاوى أنه قتل مع غلى  
رضى الله عنه ، وصلى عليه على رضى الله عنه .

ﷺ إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره يمينه و إذا أتى الخلاء  
فلا يتمسح يمينه وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً .

أى أبو قتادة [ قال نبي الله ﷺ إذا بال أحدكم فلا يمس (١) ذكره يمينه وإذا أتى  
الخلاء فلا يتمسح يمينه قال العيني انتهى فيه للتنزيه عند الجمهور خلافاً للظاهرية ،  
وقال الحافظ في شرحه سى البخارى: وقد أثار الخطابي ما هنا بحثاً وبالغ في التبرج به  
وحكى عن أبي علي بن أبي هريرة أنه ناظر رجلاً من الفقهاء الخراسانيين فسأله عن هذه المسألة  
فأعياه جوابها ثم أجاب الخطابي عنه بجواب فيه نظر وعصل الإراد أن المستجمر متى  
استجمر بيساره استلزم مس ذكره يمينه و متى أمسكه بيساره استلزم استجماره بيمينه  
وكلاهما قد شمله النهى و عصل الجواب أنه بقصد الأشياء الضخمة التى لا تزول  
بالحركة كالجدار ونحوه من الأشياء البارزة فيستجمر بها بيساره فإن لم يجد فليصق  
معدته بالأرض ويمسك ما يستجمر به بين عقبيه أو إبهامى رجله و يستجمر بيساره  
فلا يكون متصرفاً فى شئ من ذلك يمينه ، انتهى ، وهذه هيئة منكورة بل يتعذر  
فعلها فى غالب الأوقات ، و قد تعقبه الطيلى بأن النهى عن الاستجمار باليمين مختص  
بالدبر و النهى عن المس مختص بالذكر فبطل الإراد من أصله ، كذا قال ، و ما  
ادعاه من تخصيص الاستجمار بالدبر مردود ، و المس و إن كان مختصاً بالذكر لكن  
يلحق به الدبر قياساً و التخصيص على الذكر لا مفهوم له ، بل فرج المرأة كذلك ،  
و إنما خص الذكر بالذكر لكون الرجال فى الغالب هم المخاطبون ، و النساء شقائق  
الرجال فى الأحكام إلا ما خص .

و الصواب فى الصورة التى أوردها الخطابي ما قاله إمام الحرمين و من بعده  
كالغزالي فى الوسيط ، و البغوى فى التهذيب : إنه يمر العضو بيساره على شئ يمسكه  
بيمينه و هى قارة غير متحركة فلا يعد مستجمراً باليمين ولا ماساً بها ، و من ادعى أنه

(١) المس أعم من المسح كذا فى ابن رسلان، انتهى للتنزيه عند الشافعية والتحرير عند  
الحنابلة و الظاهرية ، كذا فى المل و بسط الكلام عليه صاحب الغاية .

في هذه الحالة يكون مستجراً يمينه فقد غلط وإنما هو كمن صب يمينه الماء على يساره حال الاستنجاء ، انتهى كلام ابن حجر (رضي الله عنه) .

قلت : وأنا أتعجب من هؤلاء الكبراء الذين تحيروا من هذا الاعتراض كأنهم استحالوا أخذ الحجر والذكر بيساره ، وظنوا أنه لا يمكن عديم أن يستنجي رجل بأن يأخذ حجراً أو مدرأ بيساره و يضع عليه ذكره و يسحقه عليه ، و في زماننا و بلادنا جميع الأطفال والشيوخ والشبان كلهم يستنجون بيسارهم بأخذ المدر والذكر بيسارهم و لا يختر في بالهم هذا الأشكال ، و هذا في المدر ظاهر فإنه ينشف البول دفعة واحدة ، وأما في الحجر فيمكن أن يكون الحجر صلباً لا ينشف الماء فحينئذ يمكن أن يستنجي بحجر واحد ثم إذا بقى بقية من البول يزيله بآخر ثم آخر ، ولا يحتاج أن يمسك ذكره يمينه أو أن يستنجي به وهذا ظاهر لاختفاء فيه فبطل الإيراد من أصله و هذا الإيراد و الجواب عنه حكيتاه لغرابته و إلا فلا ينبغي أن يذكر في الكتب مثل هذه المباحث الواهية ، فإنه يرد ما فعله رسول الله ﷺ من الاستنجاء ، فإن رسول الله ﷺ دعا للاستنجاء بثلاثة أحجار ، و لم يثبت عنه ﷺ أنه استنجى بالجدار أو بحجر ثقيل لا يتحرك و لم يلق مقعده بالأرض ، فهذه الأشكال والطرق كلها ظنون فاسدة لا يليق أن يلتفت إليه ، و أما ما قال : إن الصواب ما قاله إمام الحرمين و من بعده كالغزالي و البغوي من أنه يأخذ الذكر بيساره و يمره على ما يستنجي به من الحجر و المدر بعد ما أمسكه يمينه أيضاً بيد ، فإنه أيضاً في هذه الصورة مستعمل يده اليمنى في النجاسة بأخذ الحجر النجس يمينه ، وأما في صورة الاستنجاء بالماء في صب الماء باليمنى فليس فيه استعمال اليمنى في النجاسة ، فالقياس عليه قياس مع الفارق ، و لو سلم أنه في هذه الصورة غير مستنج باليمن ، فهذا مختص بصورة لا يمكن أن تحصل بدون استعمال اليمنى كما في التطهير بالماء ، و أما في صورة يمكن أن تحصل باليسرى فقط فلا نسلم أنه يجوز استعمال اليمنى فيها ، و الله أعلم بالصواب .

فإن قلت : الحديث يقتضي النهي عن مس الذكر باليمن حالة البول ، فكيف الحكم في غير هذه الحالة ، قلنت أخرج أبو داود بسند صحيح عن حدث عائشة

حدثنا محمد بن آدم بن سليمان المصيصي نا ابن أبي زائدة  
نا أبو أيوب يعنى الافريقى عن عاصم عن المسيب بن رافع

رضى الله عنها ، قالت كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لظهوره وطعامه ، وكانت يده اليسرى لخلائه ، وظاهر هذا يدل على عموم الحكم ، كذا فى العيني (١) [ وإذا شرب فلا يشرب (٢) نفساً واحداً ] نقل الشارح عن الطيبى لأنه إن استوفى ربه نفساً واحداً تكاوس الماء بموارد حلقة و أثقل معدته و إذا قطع شربه بأنفاس ثلاثة كان أنفع لربه ، و أخف لمعدته ، وأحسن أدباً و أبعد من فعل ذى شره ، انتهى .

قلت : و هذا الحديث أخرجه البخارى و مسلم والنسائى بلفظ : إذا شرب أحدكم فلا يتنفس فى الاناء ، يخالفهم أبو داود فى سياق هذه الجملة ، وقال : وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً

[ حدثنا محمد بن آدم بن سليمان [ الجهنى [ المصيصى ] قال فى القساموس و المصيصى كسفية القصعة و بلدة بالشام و لاتشدد ، وقال السمعاني فى الأنساب : المصيصى بكسر الميم و التختانية بين الصادين المهملتين ، و الأولى مشددة ، هذه النسبة إلى بلدة كبيرة على ساحل بحر الشام ، يقال له المصيصى و قد استولى الفرنج عليها و هى فى أيديهم إلى الساعة ، و اختلف فى اسمها ، و الصحيح الصواب المشدد بكسر الميم ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائى : ثقة ، وقال فى موضع آخر صدوق لا بأس به . كان يقال إنه من الإبدال ، مات سنة ٢٥٠ [ نا ابن أبي زائدة ] هو

(١) وبه جزم النووى وصححه صاحب المهل خلافاً للناوى إذ حمل المطلق على المقيد .  
(٢) هذا نهى إرشاد وأدب ، و فى حديث مالك ( رضى الله عنه ) أن أباسعيد ( رضى الله عنه ) دخل على مروان بن الحكم فقال أسمعت أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن التفع فى الشرب ، فقال نعم ، فقال له رجل يارسول الله: إني لا أروى نفس واحد ، فقال أين القدح عن فيك ثم تنفس ، الحديث ، ظاهره جواز الشرب من نفس واحد لأنه عليه السلام لم ينكر عليه « ابن رسلان » .

و معبد عن حارثة بن وهب الخزاعي قال حدثتني حفصة زوج النبي ﷺ قالت: إن النبي ﷺ كان يجعل يمينه لطعامه وشرابه وثيابه ويجعل شماله لما سوى ذلك .

يحيى بن زكريا [ نا أبو أيوب يعني الأفریق ] هو عبدالله (١) بن علي الأفریق الكوفي الأزرق ، قال أبو زرعة : لين في حديثه إنكار ، ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال الدوري عن ابن معين ليس به بأس ، فإنا قال صاحب غاية المقصود أنه عبد الرحمن بن زياد فغلط [ عن ماصم ] بن بهدلة [ عن المسيب بن رافع ] الأسدي الكاهلي أبو العلاء الكوفي الأعشى ، ثقة ، قال الدوري لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من البراء وأبي أياس ، مات سنة ١٠٥ [ ومعبد ] بن خالد بن مرير بمهملتين مصغراً ، الجدلي بفتح الجيم ، من جديلة قيس ، الكوفي القاص ، ثقة ، مات سنة ١١٨ [ عن حارثة بن وهب الخزاعي ] أخو عبيد الله بن عمر لأمه اسم أمه أم كلثوم بنت جرجول الخزاعية له صحبة نزل الكوفة [ قال ] أي حارثة [ حدثتني حفصة زوج النبي ﷺ ] وهي بنت عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أم المؤمنين تزوجها النبي ﷺ بعد خنيس بن حذافة سنة ثلاث ، و ماتت سنة ٤٥ ، أو إحدى وأربعين [ قالت ] أي حفصة [ إن النبي ﷺ كان يجعل (٢) يمينه لطعامه و شرابه ] أي يأخذ الطعام والشراب بيده اليمنى و يأكل ويشرب بها [ وثيابه ] قال الشارح : قال ولي الدين : يحتمل أنه أراد يأخذ بها ثيابه للباسه كأخذه بها طعامه لأكله أو أنه يبدأ بالباس ميامنه أولاً قبل مياسره [ و يجعل شماله لما سوى ذلك ] من الخلاء و ما كان من أذى كما يأتي في الحديث الآتي ، و قال النووي هذه قاعدة مستمرة في الشرع و هي أن ما كان من باب التكریم و التشريف كلبس الثوب و السراويل والخف و دخول

(١) به جزم ابن رسلان في شرحه فقال بينه أبوزرعة فله الحمد (٢) و هل يخالف عما سبق في اللباس عنها: كان عليه الصلاة والسلام يجب التأمن في شأنه كـ ، قال ابن دقيق العيد : لا ، كذا في الغاية .

حدثنا أبو توبة نا عيسى بن يونس عن ابن أبي عروبة  
عن أبي معشر عن إبراهيم عن عائشة قالت كانت يد  
رسول الله ﷺ النبي لظهوره و طعامة ؛ و كانت يده  
اليسرى لخلائه و ما كان من أذى . حدثنا محمد بن حاتم  
بن بزيع نا عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن أبي معشر

المسجد و السواك و الاكتحال و تقليم الأظفار و قص الشارب و ترجيل الشعر و هو  
مشطه و تف الأبط و حلق الرأس و السلام من الصلاة و غسل أعضاء الطهارة  
و الخروج من الخلا و الأكل و الشرب و المصافحة و استلام الحجر الأسود و غير  
ذلك ، مما هو في معناه يستحب التيامن فيه ، و أما ما كان بضده كدخول الخلا  
و الخروج من المسجد و الامتخاط و الاستنجاء و خلع الثوب و السراويل و الخف  
و ما أشبه ذلك فيستحب التياسر فيه ، و ذلك كله لكرامة اليمن و شرفها ، انتهى .

[ حدثنا أبو توبة ] ربيع بن نافع الحلبي ، سكن الطرسوس ، ثقة حجة عابد  
مات سنة ٢٤١ [ نا عيسى بن يونس عن ابن أبي عروبة ] اسمه سعيد [ عن أبي  
معشر ] زياد بن كليب الحنظلي الكوفي ، وثقه العجلي و النسائي و ابن حبان ، وقال  
أبو حاتم : ليس بالثين في حفظه ، مات سنة ١١٩ [ عن إبراهيم ] بن يزيد (١) [ عن  
عائشة ] رضی الله عنها [ قالت كانت يد رسول الله ﷺ النبي لظهوره و طعامة ]  
و غير ذلك من الأفعال الشريفة [ و كانت يده اليسرى لخلائه ] أى لاستنجائه في  
الخلا [ و ما كان من أذى ] فيستخدم اليسرى لذلك ، سواء كان من التجاسة أو  
غيرها مما يستغذره الطبع .

[ حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع ] بفتح الموحدة و كسر الزاي ، أبو بكر البصري  
و يقال أبو سعيد روى عنه البخارى و غيره ، قال النسائي : ثقة ، مات سنة ٢٤٩

(١) قال المنذرى منقطع ، فان إبراهيم لم يسمع عن عائشة

عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي ﷺ بمعناه .  
( باب في الاستتار في الخلاء ) حدثنا إبراهيم بن موسى  
الرازي نا عيسى بن يونس عن ثور عن الحصين الجبراني

[ نا عبد الوهاب بن عطاء ] الخفاف أبو نصر العجلي مولى البصري سكن بغداد ،  
ربما أخطأ ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس يقال دلّه ، عن ثور قال البخاري  
و غيره : ليس بالقوى عندهم ، و قال الميموني عن أحمد بن حنبل : ضعيف الحديث ،  
وقال الدار قطني : ثقة ، قال عثمان بن أبي شيبة : عبد الوهاب بن عطاء ليس بكذاب  
ولكن ليس بمن يتكل عليه ، مات سنة ٢٠٤ و قيل بعدها . [ عن سعيد عن أبي معشر  
عن إبراهيم عن الأسود ] بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن خال  
إبراهيم النخعي غضرم ، ثقة مكثر فقيه زاهد ، مات سنة ٧٥ [ عن عائشة ] رضى  
الله عنها [ عن النبي ﷺ بمعناه ] أى بمعنى الحديث السابق ، و مراده أنه موافق  
للا رواية السابقة فى المعنى دون اللفظ ، و هذه الرواية تدل على أن فى الرواية المارة  
انقطاعاً (١) بين إبراهيم النخعي و بين عائشة رضى الله عنها .

[ باب الاستتار (٢) فى الخلاء ، حدثنا إبراهيم بن موسى ] بن يزيد التميمي أبو  
إسحاق [ الرازي ] الفراء المعروف بالصغير ، ثقة حافظ ، فكان أحمد ينكر على من  
يقول له الصغير ، مات بعد سنة ٢٢٠ [ نا عيسى بن يونس عن ثور ] بن يزيد بن زياد  
الكلاعي ، ويقال الرحبي أبو خالد الحمصي ، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر ، وكان جده  
قتل يوم صفين مع معاوية فكان ثور إذا ذكر علياً قال لا أحب رجلاً قتل جدى ،  
و قال أبو مسهر كان الأوزاعي يتكلم فيه ويهجوّه ، مات سنة ١٥٠ أو بعدها [ عن  
الحصين ] مصفراً [ الجبراني ] ويقال له الحيرى ، و جبران بضم المهملة و سكون

(١) قال ابن رسلان : هذه الرواية المتصلة تعضد الرواية السابقة المنقطعة (٢) الفرق  
بينه وبين باب التخلي أن التفرد عن الناس مقصود الأول وبعد التفرد أيضاً يحتاج  
إلى الاستتار غاية المقصود .

## عن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال من اكتحل

المؤحدة ، بطن من حمير (١) ، و يقال إنه حصين بن عبد الرحمن ، روى عن أبي سعيد الخبراني ، و يقال عن أبي سعيد الحمصي ذكره ابن حبان في الثقات و قال الذهبي : لا يعرف (٢) [ عن أبي سعيد ] هو الخبراني الحميري الحمصي ، و يقال أبو سعد الخير الأنماري ، و يقال لهما اثنان ، قبل اسمه زياد ، و يقال عامر و يقال عمر بن سعد ، روى عن أبي هريرة حديث من اكتحل فليوتر ، الحديث ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم أبو سعيد الخبراني : سألت أبا زرعة عنه ، فقال لا أعرفه ، فقلت ألقى أبا هريرة ، فقال على هذا يوضع ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو داود : أبو سعد من أصحاب النبي ﷺ ، قلت : الصواب التفريق بينهما ، فقد نص على كون أبي سعد الخير صحابياً البخاري و أبو حاتم وابن حبان والبغوي و ابن قانع و جماعة ، و أما أبو سعيد الخبراني فتابعي قطعاً ، و إنما وهم بعض الرواة ، و قال في حديثه عن أبي سعد الخير : ولعله تصحيف وحذف . كذا في تهذيب التهذيب [ عن أبي هريرة (٣) عن النبي ﷺ من اكتحل فليوتر ] أى من أراد الاكتحال فيستحب له أن يختار الوتر ، و هذا بطريقين (٤) أحدهما أن يكون الاكتحال في كل واحد من العينين وترّاً مثلاً يكون ثلاثاً في هذه وثلاثاً في هذه (٥) ، و الثاني أن يحصل الابتار في مجموع العينين مثلاً يكون ثلاثة في اليمنى واثنين في اليسرى (٦) ليكون المجموع وترّاً

(١) منسوب إلى حران بن عمرو أبو قبيلة (٢) مجهول من السادسة «التقريب» .

(٣) قال ابن رسلان والد المقبري (٤) و قد جوز القساري في شرح الشمايل و

الحافظ في الفتح صورة ثالثة و هي اثنان في كل عين ، و واحدة بينهما ، و حكاه

الماوئى برواية ابن عدى في الكامل عن أنس مرفوعاً ، وقال : فقال ابن سيرين هكذا

الحديث ، و أحب أن يكون ثلاثاً ثلاثاً فيهما وواحدة بينهما (٥) و ظاهر ما في

جمع الوسائل أن هذه الصورة أيضاً روى عنه ﷺ بل هو نص المناوئى برواية

الطبراني عن ابن عمر (٦) قال ابن رسلان هذا أصح لرواية الترمذى في الشمايل .



فليوتر ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ، ومن  
استجمر فليوتر؛ من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج،

و التثنية علم من فعله يُفْلِتُ ، ففي شمائل الترمذى أن النبي ﷺ كانت له مكحلة  
يكتحل منها كل ليلة ، ثلاثة في هذه ، و ثلاثة في هذه [ من فعل فقد أحسن ومن  
لا فلا حرج <sup>(١)</sup> ] يدل على استجباب الايتار في الأمور [ ومن استجمر <sup>(٢)</sup> ] أى  
استجى بحجر ، فعلى هذا فالاستجمار التمسح <sup>(٣)</sup> بالجمار وهى الأحجار الصغار أو المراد  
بالاستجمار <sup>(٤)</sup> التبخر كما يكون فى الأكفان [ فليوتر ] بواحدة أو ثلاث أو خمس أو  
سبع [ من فعل فقد أحسن و من لا فلا حرج ] وهذا يدل دلالة واضحة على  
جواز الاستجماء بأقل من ثلاثة أحجار و عدم شرط الايتار و هو مذهب أبى حنيفة  
رضى الله عنه ، قلت . هذا يدل على أن الايتار أمر مستدوب إليه ، و هذا أمر  
متفق عليه ، ولا يدل على وجوب التثنية بل يدل على عدم وجوبه فانه إذا استجى  
بحجر واحد يكون ممثلاً بهذا الحديث قطعاً ، و كذلك الجزء الثانى يدل على أن من  
ترك الاستجماء بالوتر ، سواء كان واحداً أو ثلاثة و استجى بحجرين فلا حرج فيه  
فلو كان التثنية واجباً لا يصح أن يقال لأخرج فى تركه .

ثم نقول : ما المراد بقوله يُفْلِتُ فليوتر ؟ أما الايتار بواحد أو ثلاثة أو ما هو  
فوق الثلاث عندكم فلا جائز أن يكون المراد واحداً لأنه يستلزم جواز الاستجماء  
بواحد وهو خلاف المذهب و لا جائز أن يكون المراد عدد الثلاث لأنه يخالفه قوله  
من فعل فقد أحسن الخ ، فانه يدل على عدم وجوب التثنية وهو خلاف المذهب ولا جائز

(١) بسط ابن رسلان الكلام على إعرابه (٢) فى عدم وجوب الاستجماء بوجهين  
الأول فى لفظ «من» الشرطية ، و الثانى فى قوله من فعل فقد أحسن (٣) ومنه  
تسمى الحجرة للوضع المرى بالحجارة «ابن رسلان» (٤) قال ابن رسلان وكان مالك  
رضى عنه بقوله أولاً ثم رجع عنه ، حكاه ابن عبد البر عنه وشرحه ابن رسلان  
ببخور الميت و قال لا يجوز حمله على الاستجمار بالحجارة .

و من أكل فما تخلل فليلفظ وما لأك بلسانه فليبتلع ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ؛ ومن أتى الغائط فليستر فان لم يجد إلا أن يجمع كتيباً من رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم، من فعل فقد أحسن ومن

أن يكون المراد ما فوق الثلاث لأن الزيادة على الثلاث ليس بمندوب إليها بل هو أمر ضروري نادر الوقوع مثلاً إذا كان رجل في حالة لا يكفيه ثلاثة أحجار و يضطر إلى الزيادة عليها فحينئذ يستحب له الإتيان لكن لندرة وقوعه لا يصح أن يكون محملاً للحديث . ثبت بهذا أن الأمر بالتثليث في الاستبراء للندب كما أن الأمر بالإتيان للندب فان التثليث داخل في الإتيان [ ومن أكل فما تخلل ] أى ما أخرجه بالخلال من بين أسنانه [ فليلفظ ] أى فليرم و ليطرح [ وما لأك ] أى ما أخرجه [ بلسانه ] أى بإدارة لسانه [ فليبتلع ] قال المظهر إنما أمر بطرح ما تخلل لأنه ربما يخرج مع الخلال دم و أما مالاك بلسانه فهو في حكم اللقمة فاما تبتلع بعد إدارة اللسان إياها في جوانب الفم و أطرافه [ من فعل فقد أحسن ] لأنه اختار الأحوط [ ومن لا فلا حرج ] لأنه لم يتيقن خروج الدم معه و إن يتيقن كره أكله [ و من أتى الغائط ] أى الخلاء [ فليستر ] (١) أمر بالتستر ما أمكن حيث لا يكون قعوده بمكان يقع عليه أبصار الناظرين فينهك السر و أما إذا كان يعود به رأى من الناس أو بممرهم فليس فيه هذا الحكم بل الاستسار إذ ذاك حتم . فان لم يجد إلا أن يجمع كتيباً [ و هو ما ارتفع من الرمل كالتل الصغير ] من رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب [ أى إذا لم يستر ] بمقاعد بني آدم [ المقاصد جمع مقعدة ، هى أسفل البدن و محل القعود وكلاهما محتمل ما هنا أى يتمكن من وسوسة الغير إلى النظر إلى مقعده [ من فعل ] أى جمع الكتيب و تستر [ فقد

(١) وينبغي أن يكون بينه و بين الساتر ثلاثة أذرع أو دونه وابن رسلان .

لا فلا حرج، قال أبو داود رواه أبو عاصم عن ثور قال حصين الحميري قال ورواه عبد الملك بن الصباح عن ثور فقال أبو سعيد الخير قال أبو داود أبو سعيد الخير هو

أحسن و من لا فلا حرج [ أى إذا لم يره أحد ، وأما عند الضرورة فالخرج على من نظر إليه .

[ قال أبو داود رواه أبو عاصم ] هو سخاك بن غلغل الملقب بالنيل<sup>(١)</sup> البصرى ثقة ثبت ، مات ٢١٢ أو بعدها [ عن ثور قال ] أى أبو عاصم [ حصين الحميري ] بدل الخبراني ، غرض أبي داود بهذا يسان الاختلاف بين رواية عيسى بن يونس و رواية أبي عاصم ، فإن عيسى قال عن الحصين الخبراني ، و قال أبو عاصم الحميري و كلاهما صحيح كما مر ، فإن جبران بطن من حمير [ قال ] أى أبو داود [ و رواه عبد الملك بن الصباح ] المسمى أبو محمد الصنعاني ، ثم البصرى صدوق ، مات سنة ٢٠٠ أو قبلها [ عن ثور فقال أبو سعيد الخير ] يعنى أن رواية عيسى بن يونس فيها عن أبي سعيد من غير زيادة عليه و فى رواية عبد الملك بن الصباح بزيادة لفظ الخير أخرج رواية عبد الملك بن الصباح ابن ماجه لكن فيها أبو سعد الخير بدون الياء بزيادة لفظ الخير ، وبالجملة فهنا اختلافت ثلاثة: الأول أنه أبو سعيد بالياء أو أبو سعد بغير الياء والثاني هل هو سخاكي أو ليس بصحاكي والثالث أنه ملقب بالخير أولا فاما الاختلاف الأول فقال الحافظ فى تهذيب التهذيب ، و نسب إلى أبي داود وابن ماجه فقال أبو سعيد الخبراني الحميري الحصى ويقال أبو سعد الخير الأنمارى ويقال لهما اثنان ، ثم قال قلت الصواب التفريق بينهما فقد نص على كون أبي سعد الخير صحابيا البخارى وابن حبان و جماعة و أما أبو سعيد الخبراني فتابعى قطعاً و قال فى تقريب التهذيب أبو سعيد الخبراني ونسبه إلى أبي داود وابن ماجه الحصى [سمه زياد

(١) اختلف فى تلقيه بذلك على أقوال ذكرت فى التهذيب من قصة الفيل أو حلف شعبة أو الثياب الفاخرة أو تقيل المرأة فقال أنق .

## من أصحاب النبي ﷺ .

مجهول من الثالثة، ثم قال وأبو سعيد الخير الأنماري صحابي له حديث وقد وهم من خلطه بالذي قبله وروى أيضاً من صحف الذي قبله ، وقال في ميزان الاعتدال أبو سعيد ونسبه إلى أبي داود و ابن ماجة الخبراني حمصى ، ويقال أبو سعيد الأنمارى ، والظاهر أنهما اثنان ، و قال صاحب درجاة مرعاة الصعود : قال ولى الدين : ما بأصلنا من سنن أبي داود بسكون عينه كسنن ابن ماجة و البيهقى و صحيح ابن حبان ، و قالوا سعد الخير و بطل الدارقطنى أن عبد الملك بن الصباح والحسن بن على عن أبي حاصم قالوا عن ثور: أبو سعد بسكون عينه ، و أن عيسى بن يونس قال عن ثور: أبو سعيد كأمير وأنه الصحيح ، و قال الروى المشهور فيه أبو سعيد كأمير ، انتهى .

فهذه العبارات تدل على أن الظاهر أنه أبو سعيد كأمير ، وأما الاختلاف الثانى فيكفى لدفعه ما قال الحافظ ، وأما أبو سعيد الخبراني فتأبى قطعاً ، فقول البعض بكونه صحابياً ليس بصحيح . و أما الاختلاف الثالث فيتكفل لدفعه ما قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : وإنما وهم بعض الرواة فقال فى حديثه عن أبي سعد الخير ، ولعله تصحيف وحذف ، انتهى ، فالتصحيف فيه فى الجزء الأول بتبديل أبي سعيد بصورة أبي سعد والحذف فى الجزء الثانى ، وكان فى الأصل الخبراني فحذف الجزء الآخر وأبقى لفظ الخير أو يقال إن التصحيف و الحذف فى كلا جزئيه ، فالتصحيف والحذف فى الجزء الأول بحذف الياء ، و فى الجزء الثانى يحذف الحاء المهملة خاء معجمة ، و جعل الياء المؤحدة ياء تحتانية و حذف الألف والنون والياء من آخرها ، فعلم من هذا أن أباسعيد هذا الذى يروى عن أبي هريرة لا يلتقب بالخير .

وأما ما [قال أبو داود أبو سعيد الخير هو من أصحاب النبي ﷺ] ففرضه بهذا الكلام دفع اشتباه يمكن أن يقع لبعضهم أن أباسعيد الذى يروى عن أبي هريرة لعله يشبهه على بعضهم أنه صحابي يروى عن صحابي فدفع ذلك الاشتباه بأن أباسعيد الخير هو آخر (١)

(١) يأتى عنه كلام العيني فى شرح البخارى إذ جزم بأن الصحابي هو الراوى .

( باب ما ينهى عنه أن يستنجد به ) حدثنا يزيد بن خالد بن عبدالله بن موهب الحمداني أنا المفضل يعني ابن فضالة

من أصحاب النبي ﷺ ، وأما هذا فليس بصحابي و ليس يلقب بالخير بل هو أبو سعيد كما يتيه في رواية عيسى بن يونس عن ثور ، و أما ما قال صاحب غاية المقصود : لكن يقال أن أبا عاصم التيل و عبد الملك ابن الصباح اتفقا عن ثور بن يزيد على هذا اللفظ يعني أبا سعيد الخير فهو مقدم على رواية عيسى بن يونس عن ثور بن يزيد فإنه متفرد ، لجوابه : إن هذا لا يلزم أبا داود ، فإن أبا داود ذكر الاختلاف بين رواية أبي عاصم و بين رواية عيسى بن يونس . فقال رواه أبو عاصم عن ثور قال حصين الحيري : وغرضه أن أبا عاصم خالف عيسى بن يونس في قوله الحيري ، فإن عيسى بن يونس قال : الخبراني ، و ليس فيه إلا اختلاف في اللفظ و أما في المعنى فليس فيه شائبة الاختلاف لأن خبران بطن من حير فكونه خبرانياً و كونه حيرياً ، كلاهما صحيح ، و لم يذكر أبو داود في رواية أبي عاصم الاختلاف بزيادة لفظ الخير ، فلو كان عند أبي داود رواية أبي عاصم مخالفة لرواية عيسى بن يونس بزيادة لفظ الخير لذكر لا محالة ، و كذلك الاختلاف الذي وقع في رواية عبد الملك بن الصباح عن رواية عيسى بن يونس بزيادة لفظ الخير ، فسه أبو داود إلى عبد الملك بن الصباح ، فلو كان أبو عاصم متفقاً مع عبد الملك بن الصباح في زيادة لفظ الخير لذكره معه أبو داود ها هنا لا محالة ، فلم بهذا أن هذه الزيادة مقصورة على رواية عبد الملك ، و ليس هذه الزيادة في رواية أبي عاصم ، فلا يلزم هذا الإلزام على أبي داود ، والله تعالى أعلم .

[ باب ما ينهى عنه أن يستنجد به ] يعني الغرض بعقد هذا الباب بيان الأشياء التي نهى عنها رسول الله ﷺ أن يستنجد بها أحد من الناس [حدثنا يزيد بن خالد بن عبدالله بن موهب الحمداني (١) ] قال في التقريب و تهذيب التهذيب: يزيد بن

(١) باسكان الميم «ابن رسلان» همدان قبيلة من الحير «غاية المقصود» .

المصرى عن عياش بن عباس القتباني أن شليم بن بيتان أخبره عن شيان القتباني قال: إن مسلبة بن مخلد استعمل رويفع بن ثابت على أسفل الأرض قال شيان فسرنا معه

خالد بن يزيد بن عبدالله بن موهب بفتح الهاء (١) الحمداني أبو خالد الرملى ، ثقة عابد مشهور بكنيته ، مات سنة ٢٣٢ [ أنا المفضل بنى ابن فضالة ] بن عبيد بن ثمامة القتباني (٢) أبو معاوية [ المصرى ] قاضيا ثقة فاضل عابد أخطأ ابن سعد فى تضعيفه ، مات سنة ١٨١ [ عن عياش بن عباس القتباني (٣) ] بكسر القاف وسكون المثانة الحيمرى أبو عبد الرحيم المصرى ، ثقة ، مات سنة ١٣٣ ، قال فى الأنساب : وقبان فى اليمن بطن من رعين ، والمنسب إليه عياش بن عباس القتباني [ أن شليم ] بكسر اوله و يقال بضمه و فتح تحتانية و سكون مثلها [ بن بيتان ] بلفظ تشبة بيت القتباني البلوى البصرى ، ثقة [ أخبره ] أى عياش بن عباس [ عن شيان القتباني ] هو شيان بن أمية أو ابن قيس أبو حذيفة المصرى مجهول ، و فى الأنساب شيان بن أبى أمية القتباني ، أبو حذيفة شهد فتح مصر روى عن رويفع بن ثابت و أبى عمرة المزنى ، روى عنه شليم بن بيتان و بكر بن سوادة الحرامى [ قال ] أى شيان [ إن مسلبة (٣) بن مخلد كمحمد الأنصارى الزرقى سكن مصر و كان والياً عليها أيام معاوية (٤) ] قال على بن رباح عن مسلبة (٤) ولدت (٥) حين قدم النبي ﷺ المدينة ، و مات و أنا ابن عشر سنين ، قال البخارى : له صحبة ، وقال الواقدي : رجع إلى المدينة أيام معاوية فأتى بها ، و قال ابن حبان : مات بمصر ، و قال ابن عبد البر : كانت مدة ولايته على مصر و الافريقية ست عشرة سنة ، مات سنة ٦٢ [ استعمل ] أى جعله عاملاً

(١) قال ابن رسلان : ابن أبى أمية البصرى مولى عمر أخو مبارك .

(٢) نسبة إلى قبان بن رومان بالفتح ، بطن من دعيس ، نزحوا مصر . ابن رسلان . (٣) بفتح الميم و اللام . ابن رسلان . (٤) و كان من أصحابه (٥) و قبل كان له إذا أربع سنين . الغاية .

من كوم شريك إلى علقما أو من علقما إلى كوم شريك  
يريد علقام فقال رويفع: إن كان أحدنا في زمن رسول

و أميراً [ رويفع بن ثابت ] بن السكن بن عدى بن حارثة الأنصارى المدنى صحابى  
سكن مصر ، وأمره معاوية على طرابلس سنة ٤٦ ، وولى إمرة برقة و توفى فيها ،  
قال أحد بن البرق : توفى ببرقة ، و قد رأيت قبره ، وكذا قال ابن يونس ، وزاد  
سنة ٥٦ ، و هو أمير عليها لمسللة بن مخلد [ على أسفل الأرض (١) ] قال صاحب  
الدرجات : قال المنذرى : هو الوجه البحرى من مصر ، و قال بعضهم : أو أراد  
المغرب ، فولاية رويفع المغرب مشهورة ، وولايته للوجه البحرى لا تكاد تعرف [ قال  
شيدان فسرنا معه من كوم شريك (٢) ] ذكر ابن يونس أنه بطريق الاسكندرية و  
شريك كأثير هو ابن سمى المرادى الفطيفى صحابى ، شهد فتح مصر ، وإنما أضيف له  
كوم إذ عمرو بن العاص لما سار لفتح الاسكندرية و شريك على مقدمته خرج عليهم  
جمع عظيم من الروم يخافهم على أصحابه فلجأ إلى الكوم و دافعهم ، و كوم تكوت ،  
و هو المشهور ، و ضبطه بعض الحفاظ بالفتح [ إلى علقما ] ضبطه صاحب درجات  
مراقبة الصدود بعين فلام فقفاف فد كيضاء موضع فى أسفل ديار مصر ، و أما فى  
النسخ الموجودة عندنا من المكتوبة و المطبوعة الهندية و المصرية فزيادة الميم بعد القاف  
[ أو من علقما إلى كوم شريك ] هذا شك من الراوى ، و لم يتعين الشاك فيمكن  
أن يكون شيدان أو غيره ، والمراد به أن ابتداء السير كان من كوم شريك أو من  
علقما ، و كان مصاحبتهما له متبعا إلى علقما إن كان ابتداء السير من كوم شريك ،  
وإلى كوم شريك ، إن كان ابتداء السير من علقما ، وكان رويفع بن ثابت رضى الله  
عنه [ يريد علقام ] و هو موضع آخر غير علقما [ فقال رويفع إن كان أحدنا فى  
زمن رسول الله ﷺ ] لفظة إن مخففة من الثقيلة ، ولام [ لياخذ ] فارقة [نضو]

(١) أى أرض ديار مصر . ابن رسلان . (٢) فى النهاية بالنظم ، قال الأكرى :  
بالفتح ، قال ابن رسلان موضع بأسفل ديار مصر . ابن رسلان .

الله ﷻ ليأخذ نضو أخيه على أن له النصف مما يغنم ولنا النصف ؛ وإن كان أحداً ليطير له النصل والريش ، وللآخر القدح ، ثم قال قال لى رسول الله ﷺ يارويفع لعل الحياة ستطول بك بعدى فأخبر الناس أنه من عقد

هو بكسر نون و سكون معجمة فواو . بعير مهزول ، و قال فى لسان العرب : النضو : الدابة التى أهزأتها الأسفار وأذهبت لها [أخيه] المراد بالأخ بالآخ فى الدين [على] شرط [أن له النصف مما يغنم و لنا النصف] وفى بعض النسخ و له النصف ، يعنى يكون معاملة الشركة (١) بينهما على أن لصاحب البعير المهزول نصف الغنيمة حصه بعيره و لآخذ البعير الذى يغزو عليه النصف لغزوه [و إن] تخففة [كان أحداً ليطير له] اللام فارقة ومعنى ليطير (٢) ليحصل فى القسمة [النصل] حديدة السهم [و الريش وللآخر القدح (٣)] بكسر القاف وسكون الدال كسدر ، خشب السهم قبل أن يراش ويركب فصله يعنى يحصل فى الغنيمة شئ قليل ففى بعض الأحيان يحصل سهم واحد فتقسمه بيننا فيأخذ أحداً القدح والآخر النصل والريش ، وغرض رويفع رضى الله عنه من هذا الكلام بيان حال ابتداء الاسلام بأنه كان إذ ذاك خفياً ، و لإعلام بأنى كنت قديم الاسلام فيعتمدوا على و يصدقوا حديثى و لهذا روى بعد ذلك [ثم قال قال رسول الله ﷺ يا رويفع لعل الحياة ستطول بك بعدى] ووقع كما أخبر فظالت حياته (٤) وأدرك زمن [إمرة معاوية رضى الله عنه ،

(١) قال الخطابى فيه حجة لمن أجازوه ، منهم الأوزاعى و أحمد بن حنبل ولم يجزه أكثر الفقهاء . غاية المقصود و «ابن رسلان» و «المهل» و فى التقرير: ليس على الاستجار ، بل على مجازاة الحسنة بالحسنة (٢) يقال طار لفلان كذا أى حصل له من القسمة «ابن رسلان» (٣) قال الخطابى فيه حجة أن تقسيم ما يتنفع به بعد القسمة يجب بخلاف ما لا يكون مثله كالثلوث ، كذا فى الغاية (٤) وتوفى سنة ٨٥٣ هـ بأفريقية وهو آخر من مات بها من الصحابة « غاية المقصود »



لحيته أو تقلد وترأ أو استنجدى برجيع دابة أو عظم فان  
محمدًا ﷺ منه بريئ . حدثنا يزيد بن خالد نا مفضل عن  
عياش أن شليم بن يتيان أخبره بهذا الحديث أيضاً عن

و أيضاً فيه أخبار عن الغيب من تغيير يحصل في الدين بعد القرن الأول و هذا  
أيضاً وقع كما قال [ فأخبر الناس أنه من عقد لحيته<sup>(١)</sup> ] قال الأكثرون هو معالجتها  
حتى تنعقد وتتجمد ، وهذا مخالف للسنة التي هي تسريح اللحية وقيل كانوا يعقدونها<sup>(٢)</sup>  
في الحرب زمن الجاهلية فأمرهم عليه السلام بارسالها لما في عقدتها من التشبه بالنساء  
و قيل كان ذلك من دأب العجم أيضاً ، فمنوا عنه ، وقيل كان من عادة العرب أن  
من له زوجة واحدة عقد في لحيته عقدة صغيرة ، ومن كان له زوجتان عقد عقدتين  
كذا نقله القارىء عن الأبهري [ أو تقلد وترأ ] بفتحتي أي خيطاً فيه تعويذ أو خرزات  
لدفع العين والحفظ عن الآفات كانوا يعلقون على رقاب الولد والفرس وقيل كانوا<sup>(٣)</sup>  
يعلقون عليها الأجراس ، والمعنى أو تقلد الفرس وتر القوس ، انتهى ، كذا قال على  
القارىء [ أو استنجدى برجيع<sup>(٤)</sup> ] دابة أو عظم فان محمدًا ﷺ منه بريئ [ و هذا  
من باب الوعيد و المبالغة في الزجر الشديد .

[ حدثنا يزيد بن خالد نا مفضل عن عياش أن شليم بن يتيان أخبره بهذا

(١) قال ابن رسلان : في اللحية يكره عشر خصال ، هذه إحداها (٢) تكبراً و  
عجباً قاله ابن الأثير ، كذا في الغاية (٣) و يحتمل أن النهى لاختناق الدابة  
و يحتمل أن يراد ما يجعله جماعة من الفلندرية في اعتناقهم من الأجيال و غيرها  
و يزعمون أنهم يتذكرون بذلك أغلال يوم القيامة فأخبر عليه الصلاة والسلام بأنه  
سيكون ، و نهى عنه لما فيه من تغيير خلق الله « ابن رسلان » (٤) قال ابن  
رسلان : و في رواية الدارقطى أنهما لا يطهران و إسناده صحيح و هذا حجة  
على مالك في إباحته بالعظم الطاهر والروث من مأ كول اللحم ، ثم فرق بين هذا  
النهي وبين النهى عن الاستنجاء باليمين ، و تقدم الجواب عن رواية الدارقطى من  
الحنفية في باب كراهة استقبال القبلة .

أبي سالم الجيشاني عن عبدالله بن عمرو يذكر ذلك وهو معه مرابط بحصن باب أليون قال أبو داود حصن أليون بالفسطاط على جبل قال أبو داود هوشيان بن أمية يكنى

الحديث أيضاً<sup>(١)</sup> عن أبي سالم الجيشاني [ هوشيان بن هاني. المصري أبو سالم الجيشاني بفتح الجيم و سكون التحتانية بعدها معجمة، تابعي عن عظم شهد فتح مصر و يقال : له صحة ، مات بعد سنة ٨٠ ] [ عن عبد الله بن عمرو ] [ بن العاص <sup>(٢)</sup> ] بن وائل بن هاشم بن سعيد بالتصغير ، ابن سعد بن سهم السهمي أبو محمد و قيل أبو عبد الرحمن القرشي أحد السابقين المكثرين من الصحابة وأحد العبادة الفقهاء ، مات في ذي الحجة ليلى الحرة على الأصح بالطائف على الراجح [ يذكر ] قائله أبو سالم الجيشاني وضمير الفاعل يعود إلى عبد الله بن عمرو [ ذلك ] الحديث [ و هو ] أى أبو سالم [ معه ] جملة حالية و الضمير المجرور يرجع إلى عبد الله بن عمرو [ مرابط ] خبر ثائب و الرابطة ارتباط الخيل فى الثغر و المقام فيه لجهاد العدو [ بحصن باب أليون ] بهمزة فلام فتحة كزيتون مدينة مصر قديماً فلما فتحها المسلمون سموها الفسطاط ، واما أليون بموحدة فدينة باليمن هكذا فى مجمع البحار و لسان العرب عن ابن الأثير ، و قال فى القاموس : و الفسطاط بالضم مجتمع أهل الكورة ، و علم مصر العتيقة التى بناها عمرو بن العاص ، و فى نهاية ابن الأثير المطبوعة بمصر فيه ذكر حصن أليون هو بفتح الهمة و سكون اللام و ضم الاء اسم مدينة مصر قديماً فتحها المسلمون و سموها الفسطاط [ قال أبو داود حصن أليون بالفسطاط على جبل ] قال فى مجمع البحار و قول أبي داود حصن الخ لا ينافيه لأن الذى على جبل هو الحصن لا نفس أليون [ قال أبو داود هو ] أى شيان الذى مر فى الرواية السابقة [ شيان بن أمية يكنى

(١) من أض يثض أيضاً أى رجع كباع يبيع يلماً • ابن رسلان • (٢) لم يرو عنه أبو داود غير هذا • ابن رسلان • .

أباحذيفة. حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل أنا روح بن عبادة  
نا زكريا بن إسحاق نا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله  
يقول نهانا رسول الله أن نتمسح بعظم أو بعرج . حدثنا  
حيوة بن شريح الحمصي نا ابن عياش عن يحيى بن عمرو  
السيدي عن عبد الله بن الديلمي عن عبد الله بن مسعود قال

أباحذيفة [ غرض أبي داود يان كنيته و اسم أبيه .

[حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل أنا روح بن عبادة] بن العلاء بن حسان القيسي  
أبو محمد البصري ثقة فاضل ، له تصانيف ، مات سنة ٢٠٥ [ نا زكريا بن إسحاق ]  
المكي ، ثقة رمى بالقدر [ نا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول نهانا رسول  
الله ﷺ [ أن نتمسح ] أى نستنجى [ بعظم ] فانه قال ﷺ : فيه زاد إخوانكم  
الجن ، و يلتحق به المحترقات كلها كأجزاء الحيوان و أوراق كتب العلم و غير ذلك  
[ أو بعرج ] فالهوى عن الاستنجاء به ليجاسه ، ويلتحق به كل ما كان نجساً ، ولكن  
إذا استنجى بالنجس ، يجوز ذلك مع الكراهة عندنا ، و أما عند الشافعية (١) فلم  
يصح استنجاؤه ، ووجب عليه بعد ذلك الاستنجاء بالماء ولا يجوز الحجر لأن الموضع  
صار نجساً بنجاسة أجنبية ، كذلك إذا استنجى بمطعم يجوز عندنا و لكن  
يكروه وعند الشافعية الأصح أنه لا يصح استنجاؤه و لكن يجوز الحجر بعد ذلك إن لم  
ينتقل النجاسة من موضعها .

[ حدثنا حيوة ] بفتح أوله وسكون التثنية وفتح الواو [ بن شريح ] مصفراً  
ابن يزيد الحضرمي أبو العباس [ الحمصي ] ثقة ، مات سنة ٢٢٤ [ نا ابن عياش ]  
هو إسماعيل بن عياش بن سليم الغنسي بنون ، أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته  
عن أهل بلده ، مخطئ في غيرهم ، مات سنة ١٨٢ [ عن يحيى بن أبي عمرو السديني ]  
(١) وكذا عند الحنابلة كما في نيل المآرب .

قدم وفد الجن على النبي ﷺ فقالوا يا محمد إنه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روثة أو حممة فإن الله عز وجل جعل لنا فيها رزقاً ؛ قال فنهى النبي ﷺ عن ذلك .

بفتح المهملة (١) وسكون التحتانية بعدها مؤحدة منسوب إلى سيديان ، بطن من حمير أبو زرعة الحمصي ، ثقة ، وروايته عن الصحابة مرسله ، مات سنة ١٤٨ [ عن عبد الله بن ] فيروز [ الديلمي ] المقدسي أبو بشر ، و يقال أبو بسر آخر الضحاك بن فيروز ، كان يسكن بيت المقدس ، ثقة ، من كبار التابعين ، و منهم من ذكره في الصحابة [ عن عبد الله بن مسعود ] بن غافل بمعجمة و فاه ، ابن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن من السابقين الأولين ، و من كبار العلماء من الصحابة مناقبه جمة وأمره عمر على الكوفة ، مات سنة ٣٢ بالمدينة أو بعدها [ قال ] عبد الله [ قدم وفد الجن ] هم جن نصيبين (٢) قدموا مكة قبل الهجرة [ على النبي ﷺ فقالوا يا محمد ] خاطبوا رسول الله ﷺ باسمه الشريف لأنه لم ينزل قوله تعالى «لا تجعلوا دماء الرسول بينكم كدماهم بعضهم بعضاً» وكان نزوله بالمدينة [إنه] بسكون النون وفتح الهاء [أمتك أن يستنجوا بعظم أو روثة أو حممة (٣)] بضم الحاء و فتح الميم في شرح السنة اللحم الفحيم وما احترق من الخشب أو العظام ونحوهما والاستنجاء به منهى عنه لأنه جعل رزقا للجن . فلا يجوز إفساده ، و قوله رزقا للجن : أى انتفاعا لهم بالطبخ و الدفء والاضاءة [ فإن الله عز وجل جعل لنا ] أى لأنفسنا و لدوابنا [ فيها رزقا (٤) ] قال عبد الله فنهى النبي ﷺ عن ذلك .

(١) و كذا ضبطه صاحب الغاية و ضبطه ابن رسلان بالثخين المعجمة فتأمل .  
(٢) وكانوا تسعة ، وفيه دليل على وجود الجن ، وكثير منهم أنكروه كما سيأتى في كتاب الأدب (٣) جمعه حم يحذف الهاء « ابن رسلان » (٤) قال ابن رسلان : و في دلائل النبوة أنهم قالوا ليلة الجن أعطنا هدية فأعطاهم ذلك فلعلهم عليه الصلاة و السلام لما أعطاهم قالوا : إنه أمتك إذا وجدو عظيما و روثا جعله الله لهم ، ★

( باب الاستنجاء بالأحجار ) حدثنا سعيد بن منصور  
وقتيبة بن سعيد قالنا ثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي  
حازم عن مسلم بن قرط عن عروة عن عائشة رضى الله عنها

[ باب الاستنجاء بالأحجار ، حدثنا سعيد بن منصور [ بن شعبة أبو عثمان  
الخراساني المروزي يقال ولد بمجوزجان و نشأ ببلخ و طاف البلاد و سكن مكة ،  
و مات بها . ثقة مصنف ، قال يعقوب بن سفيان كان إذا رأى في كتابه خطأ لم  
يرجع عنه ، مات سنة ٢٢٧ [ وقتيبة بن سعيد ] قالنا أي سعيد وقتيبة [ ثنا يعقوب  
بن عبد الرحمن ] بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري بتشديد التحتية ، المحدث نزيل  
الإسكندرية حليف بفي زهرة ، ثقة ، مات سنة ١٨١ [ عن أبي حازم ] هو سلسلة  
بن دينار مولى الأسود بن سفيان الأعرج الأنفري التمار المدني القصاص الزاهد أحد  
الأعلام ، ثقة ، مات في خلافة المنصور سنة ١٣٥ أو بعدها [ عن مسلم بن قرط ]

★ كانه لم يؤكل وكذا الروث للدواب، فان كانوا أكلوا شعيراً جعله الله شعيراً وإن  
كانوا أكلوا تناً أو غيره من العلف جعله الله كذلك ، و يشبه أن يجعل الله  
الفحم خشباً لئلا يظن أن يكون رزقهم لذلك ، هي الرائحة التي تظهر لهم ،  
ونحو ذلك ، فيكون قوتهم لانفس العين فان أجسادهم لطيفة لاتلبق بها نفس العظم  
و الروث ، انتهى مختصراً ، ثم كونه زاداً لهم مطلق كما هو مقتضى هذه الروايات  
أو مخصوص بما لم يذكر اسم الله عليه كما هو نص رواية الترمذي ، وحكم صاحب  
العرف الشاذلي على ما فرقوا بين الميتة والذكية بالمسلم والكافر بالاضطراب ، والبسط  
في هامش الكوكب الدرر .

ثم الحديث حجة في أنهم يأكلون و يشربون ، والمسألة خلافة شبيهة بسطها  
الحافظ في الفتح ، و أجملها العيني بأن فيه ثلاثة أقوال : الأول : إنهم لا يأكلون  
مطلقاً ، و هذا يذهبى البطلان ، و الثاني أن بعضهم يأكلون وبعضهم لا ، والثالث  
أن كلهم يأكلون ، ثم اختلف أهل هذا القول بأن أكلهم حقيقة أو شم رائحة ؟

قالت : إن رسول الله ﷺ قال إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فانها تجزى عنه.

بضم قاف و سكون الراء بعدها مهملة ، المدنى ، قال الحافظ : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : هو يخطئ ، ثم قال الحافظ هو مقل (١) جداً ، وإذا كان مع قلة حديثه يخطئ فهو ضعيف ، وقد قرأت بخط الذهبي : لا يعرف ، و حسن حديثه الدار قطنى [ عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ قال إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه [ أمر استحباب [ثلاثة أحجار يستطيب (٢) بهن فانها تجزى (٣) ] بضم التاء و كسر الزاى بعدها همزة ، و فى نسخة بفتح التاء و كسر الزاى بعدها ياء ، أى تكفى وتغنى و تنوب [ عنه ] أى عن الماء (٤) وقال ابن حجر أى عن المستنجى وهو بعيد ، قاله القارى .

قلت : ليس يبعد ، بل يؤيده ما أخرجه الطحاوى بسنده عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن رسول الله ﷺ قال : إذا خرج أحدكم إلى الغائط فليذهب بثلاثة أحجار يستنظف بها فانها ستكفيه و هذا التعليل يدل على أن الأمر السابق لم يكن للوجوب و قد مر بحثه قبل ذلك فعنى الحديث على احتمال كون المستنجى مرجع الضمير على ما قاله حافظ ابن حجر المكي أن رسول الله ﷺ أمر بثلاثة أحجار للاستطابة بها لانها تكفى عن المستنجى فى غالب الأحوال فثبت بذلك أن مراده ﷺ بتخصيص الذكر لهذا العدد ، ليس هو الإيجاب بل لأجل حصول التيقن فى غالب الأحوال ، و أما على تقدير أن يكون المرجع الماء أو الاستطابة على ما قاله على القارى ، فعناه

- (١) قال ابن رسلان أخرج له المصنف و النسائى هذا الحديث فقط (٢) بإثبات الياء و رفع المؤددة على أنه صفة للأحجار أو بحذفه بالجزم على أنه جواب الأمر ويؤيده رواية النسائى بلفظ فليستطب بهن « ابن رسلان » (٣) استدلل به ابن رسلان على الوجوب بوجهين لصيغة الأمر ولفظ الأجزاء فانه يستعمل فى الوجوب (٤) أو عن الاستنجاء أو الاستطابة ، كذا فى الغاية .

حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمارة بن خزيمة عن خزيمة بن ثابت قال : سئل النبي ﷺ عن الاستطابة ، فقال بثلاثة

أن الاستطابة بثلاثة أحجار تكفى عن الاستطابة بالماء في غالب الأحوال ، و أما في بعض الأحوال فلا يكفي ثلاثة أحجار بل يحتاج إلى الزائد منها ، قال الشوكاني في النيل : قالوا : ويجب الزيادة على ثلاثة أحجار إذا لم يحصل الاتقاء بها ، انتهى . وكذلك في بعضها لا يحتاج إلى ثلاثة أحجار ، بل يكفي الحجر الواحد أو الحجران عن الاستطابة بالماء إذا حصل الاتقاء به ، فالخلاص أن الأمر الوارد في هذا الحديث محمول عن الوجوب و محمول على الندب ، و القائلون بوجوب التلث أيضاً خالفوه و قالوا لو استنجى بحجر واحد له ثلاثة أحرف يجوز ، فأبطلوا التلث ، و المعجب من الدار قطنى أنه روى هذا ، و قال إسناده صحيح حسن مع أن في سنده مسلم بن قرط ، و قد قال الذهبي : لا يعرف ، و قال الحافظ في تهذيب التهذيب : هو مقل جداً ، و إذا كان مع قلة حديثه يخطئ فهو ضعيف .

[ حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة ] بن الزبير بن العوام الأسدي أبو المنذر ، و قيل أبو عبد الله ثقة فقيه لم ينكر عليه شئ إلا بعد ما سار إلى العراق ، و قال ابن خراش : كان مالك لا يرضاه ، بلغنى أن مالكا نقم عليه حديثه لأهل العراق ، مات سنة ١٤٦ [ عن عمرو بن خزيمة ] المزني أبو خزيمة المدني روى عنه هشام بن عروة ، و قيل عن هشام عن عبد الرحمن بن سعد عن عمرو بن خزيمة ، كذا قال علي بن حرب عن أبي معاوية عن هشام ، قال في التقريب : مقبول ، وفي الخلاصة وثقه ابن حبان [ عن عمارة بن خزيمة ] بن ثابت الانصاري الأوسي أبو عبد الله أو أبو محمد المدني ثقة قليل الحديث ، وغفل ابن حزم في المحلى فقال : إنه مجبول لا يدري من هو ، مات سنة ١٠٥ ، وثقه النسائي و ابن سعد و ذكره ابن حبان في الثقات [ عن خزيمة بن ثابت ] بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة

أحجار ليس فيها رجيح ، قال أبو داود : كذا رواه أبو أسامة و ابن نمير عن هشام يعنى ابن عروة .

الانصارى الخطمى أبو عمارة المدنى ذو الشهادتين ، شهد بدرآ و ما بعدها ، قتل سنة ٣٧ فى صفين [ قال ] أى خزيمة [ سئل النبي ﷺ عن الاستطابة ] أى الاستنجاء [ فقال بثلاثة أحجار ] أى الاستنجاء بثلاثة أحجار يكفيكم [ ليس فيها رجيح ] الرجيح هو العذرة والروث ، لأنه رجع عن حاله الأولى بعد أن كان طعاماً أو علفاً [ قال أبو داود و كذا رواه أبو أسامة ] حماد بن أسامة بن زيد القرشى مولاهم الكوفى مشهور بكنيته ، ثقة ثبت<sup>١</sup> ، وكان بآخره يحدث من كتب غيره ، مات سنة ٢٠١ [ و ابن نمير ] هو عبد الله بن نمير بنون مصفرآ ، الهمداني أبو هشام الكوفى ، ثقة صاحب حديث من أهل السنة ، مات سنة ١٩٩ [ عن هشام يعنى ابن عروة ] و غرض المصنف (١) من إيراد هذه العبارة بيان أنه وقع الاختلاف فى رواية أبي معاوية ، فقال على بن حرب عن أبي معاوية عن هشام عن عبد الرحمن بن سعد عن عمرو بن خزيمة ، وروى عبد الله بن محمد النخلى ثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة ولم يذكر واسطة عبد الرحمن بن سعد فقوى المصنف رواية عبد الله بن محمد النخلى عن أبي معاوية برواية أبي أسامة وابن نمير فأنهما روايا عن هشام بن عروة كما رواه عبد الله بن محمد النخلى عن أبي معاوية ، فهذا تعريض على رواية على بن حرب بأن الذى وقع فى روايته من زيادة عبد الرحمن ليس بقائم ، صرح به الحافظ فى تهذيب التهذيب فى ترجمة عمرو بن خزيمة ، فارتفع الاضطراب الذى ذكره الذهبي فى الميزان فقال : والحديث مضطرب الاسناد ، ففى مسند ابن حنبل حدثنا وكيع ثنا هشام عن أبي خزيمة الحديث ، وأبو خزيمة هذا هو عمرو بن خزيمة المتقدم

(١) و ذكر صاحب الغاية غرض المصنف التعريض على رواية سفيان أخرجهما البيهقى و فيها عن هشام عن أبي وجزء قال البيهقى خطأ فيه إنما هو ابن خزيمة اسمه عمرو بن خزيمة إلى آخر ما فيه .



( باب في الاستبراء ) حدثنا قتيبة بن سعيد وخلف بن هشام المقرئ المعنى قالنا عبد الله بن يحيى التومح ونا

[ باب في الاستبراء ] أى هذا باب آخر في الاستبراء ، و المراد هاهنا الاستجاء (١) بالباء و الباب الذى تقدم أولا باب الاستبراء من البول ، المراد بذلك التوقى من البول مطلقاً سواء كان فى محل الاستجاء أو غير ذلك [ حدثنا قتيبة بن سعيد وخلف بن هشام ] بن ثعلب بالثلثة والمهمله ، البزار بالراء فى آخره [ المقرئ ] البغدادى ، ثقة ، له اختيار فى القراءات ، مات سنة ٢٢٩ ، قال فى غاية المقصود ، و تبعه صاحب عون المعبود ، قالوا : و المقرئ بالضم و السكون و فتح الراء و همزة ثم ياء ، نسب إلى مقرأ ، قرية بدمشق .

قلت: قال المجد فى القاموس: ومقرأ كسكرم بلدة باليمن به معدن العقيق منه المقرئون من المحدثين وغيرهم، ويفتح ابن الكلبي الميم، وقال السمعاني فى الأنساب المقرأى بضم الميم وقيل بفتحها وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة ، هذه النسبة إلى مقرأ ، قرية بدمشق، وقد تصفحت أوراق السكتب فلم أجد فى شئ ، منها أن خلف بن هشام هذا ينسب إلى هذه القرية يقال له: المقرأى لأجل هذه النسبة، والصحيح عندى أنه ليس فيها ياء النسبة، بل هو صيغة اسم فاعل من أقرأ يقرأ فهو مقرئ بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء بعدها همزة، و هو الذى يقرأ القرآن ويدرسه ، و خلف بن هشام هذا من القراء المعبرين كما ذكره فى التقريب وتهذيب التهذيب ، أما ما فى التقريب فتذكر قبل، وأما فى تهذيب التهذيب ، فقال ابن حبان وزاد: وكان خيراً فاضلاً عالماً بالقراءات، قال أبو عمرو الدانى: قرأ القرآن عن سليم وأخذ حرف نافع عن إسحاق المسيبى وحرف عاصم عن يحيى بن آدم، وهو إمام فى القراءات وله اختيار حل عنه ، انتهى ، قال السمعاني فى

(١) فىكون مؤدى الباب بملاحظة الرواية أن الاستجاء بالباء ليس بواجب ومؤدى الباب الآتى استجابه ، و يقال إن مؤدى هذا الباب أن الاستبراء يكفى و لو بالثر ، و وجه هذا التكرار فى التقرير بعدة توجيهات .

عمرو بن عون أنا أبو يعقوب التوم عن عبد الله بن  
أبي مليكة عن أمه عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ

الأنساب: المقرئ، هذه النسبة إلى قراءة القرآن و إقرائه، اختص بهذه النسبة جماعة من المحدثين [ المعنى قالوا ] أى قتيبة وخلف [ نا عبد الله بن يحيى التوم ] بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة الذى ولد مع غيره فى بطن واحد (١) اسمه عبد الله أوعباد أو عبادة بن يحيى بن سليمان التميمى أبو يعقوب التوم البصرى مشهور بكنيته، ضعيف ، قال معاوية بن صالح عن ابن معين: ضعيف ، وقال النسائى: صالح ، و قال مرة : ضعيف ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، قلت : و ضعفه العقلى أيضاً ، «تهذيب التهذيب» [ ح ] هذا اللفظ فى اصطلاح المحدثين كناية عن التحويل إذا تحولوا من إسناده إلى إسناده آخر كتبوا هذا اللفظ ، وفائدة التحويل يان الفرق بين السندين ، و هو أن قتيبة وخلفاً ذكرنا أستاذهما باسمه ، وأما عمرو بن عون فذكره بكنيته ، و أيضاً قال الأولان بلفظ التحديث ، وقال عمرو بن عون بلفظ الاخبار [ ونا عمرو بن عون ] بن أوس بن الجعد أبو عثمان الواسطى البزار البصرى ، ثقة ثبت ، مات سنة ٢٢٥ [ أنا أبو يعقوب التوم (٢) ] هو عبد الله بن يحيى المذكور [ عن عبد الله بن أبي مليكة ] هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جعدان أبو بكر ويقال أبو محمد التميمى المكي كان قاضياً لابن الزبير ومؤذناً له ، أدرك ثلاثين من أصحاب النبى ﷺ ، ثقة فقيه ، مات سنة ١١٧ [ عن أمه ] هى ميمونة بنت الوليد بن الحارث بن عامر بن نوفل الأنصارية ثقة ، وقد ذكرها المزى فى المبهات (٣)

(١) ولا يقال إلا لأحدهما وللاثنين تومنان « ابن رسلان » ، (٢) أفردته بالذكر لما بين السندين فى البون ، فان فى الأول ذكره باسمه ، وفى الثانى بالكنية ، وفى الأول ذكره بالتحديث ، وفى الثانى بالاخبار ، كذا فى التقرير (٣) و قال المنذرى بمجولة « ابن رسلان » .

فقام عمر خلفه بكوز من ماء فقال ما هذا يا عمر فقال ماء  
توضاً به قال ما أمرت كلما بليت أن أتوضاً ولو فعلت  
لكانت سنة ( باب في الاستنجاء بالماء ) حدثنا وهب بن

[ عن عائشة قالت ] أى عائشة [ بال رسول الله ﷺ ] قام عمر (١) [ بن الخطاب  
بن قتيب بنون و فاه مصغراً ، بن عبد العزى بن رياح بختانية ، بن عبد الله بن  
قرط بضم القاف ، بن رزاح براء ثم زاي خفيفة ، بن عدى بن كعب أبو حفص  
الملكى المهاجرى المدنى القرشى العدوى أحد العشرة المبشرة وأحد فقهاء الصحابة وثانى  
الخلفاء الراشدين ، أمير المؤمنين استشهد فى ذى الحجة سنة ٢٣ ، و ولى الخلافة  
عشر سنين ونصفاً [ خلفه بكوز ] هو ماله عروة من أواني الشرب ، و مالا فهو  
كوب «جمع» [ من ماء فقال ] رسول الله ﷺ [ ما هذا يا عمر فقال ماء توضاً به ]  
أى تطهر به و يدخل فيه الاستنجاء أيضاً لحصل المطابقة بين الحديث و الترجمة ،  
قال النبي ﷺ (٢) [ وما أمرت ] أى وجوباً [ كلما بليت أن أتوضاً ] أى أن تطهر  
[ ولو فعلت ] (٣) أى لو واطبت وداومت على ذلك [ لكانت ] هذه الفعلة [ سنة ]  
مؤكددة ، ثبت بذلك أن التطهر بالماء مستحب غير لازم ، قال الطيبي : فى الحديث  
دلالة على أنه عليه الصلاة والسلام ما فعل أمراً ، و لا تكلم بشئ إلا بأمر الله  
تعالى و أن سنته أيضاً مأمور بها ، و إن لم تكن فرضاً ، و إنه كان يترك ما  
هو أولى به ، و أن الأمر مبنى على اليسر « على قارىء » .

[ باب فى الاستنجاء بالماء ] فان قلت : عقد المصنف من قبل «باب فى الاستبراء»

(١) استدلل به على إكرام المشايخ بالخدمة و إن لم يطلب « ابن رسلان » (٢)  
يستدل به على جواز الكلام للمستنجى إذا احتاج إليه « ابن رسلان » (٣) قال النووى  
المراد من التوضاً هناك الاستنجاء يعنى لو واطبت على الاستنجاء بالماء لصار طريقه  
واجباً ؛ و فيه رد لما قاله بعض الشيعة أنه لا يجوز إلا بالأحجار مع وجود الماء .  
« ابن رسلان » .

## بقية عن خالد يعنى الواسطى عن خالد يعنى الحذاء عن

من البول، ثم عقد ثانياً بعد عدة أبواب ، منه باب فى الاستبراء ثم ثالثاً باب فى الاستنجاء بالماء فما الفرق بين كل واحد منها ؟

قلت : غرض المصنف من الباب الأول هو التوقى و التحرز من البول ، ولم يختص ذلك الاستبراء بالاستنجاء ، فان الاستنجاء هو تطهير مخرج البول و الهائط ، و هاهنا المراد من الاستبراء التوقى من البول سواء حصل فى موضع من البدن أو من الثوب ، و أما الباب الثانى فالغرض فيه من الاستبراء الاستنجاء من البول هل يجب أو لا يجب ، ولما كان الباب الأول يدل على أن أمر البول فيه تغليظ شديد و يوم أنه يجب الاستنجاء بالماء عقد هذا الباب لدفع ذلك التوهم الناشئ من الباب الأول ، وقال لا يجب الاستنجاء بالماء ، ثم لما كان هذا الباب الثانى يدل على جواز ترك الاستنجاء و يوم سنية ترك الاستنجاء عقد الباب الثالث . «باب فى الاستنجاء بالماء» إشارة إلى أن ترك الاستنجاء بالماء كان ليان الجواز ، والمستحب أن يستنجى بالماء أيضاً ، الغرض من عقد هذا الباب الرد على من قال بكراهة الاستنجاء بالماء لأجل أن الماء مطعوم<sup>(١)</sup> و بيان الفرق بينهما بأن الماء خلق مطهراً و مزيلاً للنجاسة فلا يقاس على ما هو غير مطهر من المطعوم ، و غيره مما هو محترم و إلا لزم أن يكره استعمال الماء فى جميع التطهيرات من النجاسات ، خصوصاً النجاسة الحقيقية و لكنفى مسحها و إزالتها بالأحجار و غيرها ، و لم يقل به أحد من الأمة .

[ حدثنا وهب بن بقية ] بفتح المؤخدة و كسر القاف و شدة المثناة التحتية

(١) كما هو مروى عن ابن حبيب من المالكية و روى عن حذيفة قال : إذن لا يزال فى يدك نتن ؛ و عن ابن عمر رضى الله عنه كان لا يستنجى به و عن أبى الزبير أنه قال ما كنا نعلمه «ابن رسلان» و «المارضة» ، قلت : قال البجيرمى : فى هامش شرح الامتاع إذا أردت أن لا يظهر للنجاسة ريح فى يدك فبلها بالماء قبل الاستنجاء .

عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ دخل حائطاً و معه غلام معه ميضأة و هو أصغرنا

ابن عثمان أبو محمد المعروف بوهبان ، ثقة ، مات سنة ٢٣٩ ؛ و له ست وتسعون سنة [ عن خالد يعنى الواسطى ] بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان أبو الهيثم أو أبو محمد المزنى ، بمضمومة و فتح زأى منسوب إلى مزينة مولاها الواسطى ، ثقة ثبت . مات سنة ١٨٢ ، قال الحافظ : و وقع في التقييد لابن عبد البر في ترجمة يحيى بن سعيد في الكلام على حديث الياضى في النهى عن الجهر بالقرآن بالليل ، رواه خالد الطحان عن مطرف عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي نحوه ، و قال : تفرد به خالد و هو ضعيف ، و إسناده كله ليس مما يحتج به ، قال : و هو مجازفة ضعيفة فان الكل ثقات إلا الحارث . فليس فيهم من لا يحتج به غيره ، انتهى ، « تهذيب التهذيب » [ عن خالد يعنى الحذاء ] وزاد في الاسمين لفظ يعنى لثلاثين يوم أن لفظ الواسطى و لفظ الحذاء من لفظ الاستاد بل يدل على أن الاستاد لم يلفظ بهذا اللفظ بل هو مراده ، هو ابن مهران بكسر الميم ، الحذاء بفتوحة و شدة معجمة أبو المنازل بفتح الميم و قيل جنهما و كسر الزاى البصرى ، قيل له : الحذاء . لأنه كان يجلس عندهم ، قال ابن سعد : لم يكن خالد بحذاء . وهو ثقة يرسل ، و قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، و لا يحتج به ، وأشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام ، و عاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان ، و كان قد استعمل على العشور بالبصرة ، مات سنة ١٤١ أو ١٤٢ [ عن عطاء بن أبي ميمونة ] واسمه منيع أبو معاذ مولى أنس ، و يقال مولى عمران بن حصين ثقة ، و قال أبو حاتم : صالح لا يحتج بحديثه ، و كان قدرياً ، و قال ابن عدى : و في أحاديثه بعض ما ينكر عليه ، و قال أبو إسحاق الجوزجاني : كان رأساً في القدر (١) ، مات سنة ١٣١

(١) أخرج له البخارى حديثاً واحداً عن أنس : كان إذا برز لحاجته أتيت به بما

فيقتل به « ابن رسلان » .

فوضعها عند السدرة فقضى حاجته فخرج علينا وقد استنجى بالماء.

[ عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ دخل حائطاً ] الحائط البستان من النخيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار [ و معه غلام ] وفي نسخة و تبعه غلام ، الغلام هو المترعرع ، وقال في المحكم : من لدن الفطام إلى سبع سنين ، و في مجمع البحار : الغلام يقال للصبي من حين الولادة إلى البلوغ ، و حكى الزمخشري أن الغلام هو الصغير إلى حد الالتجاء ، فان قيل له بعد الالتجاء غلام فهو مجاز ، و في بعض الروايات غلام منا ، و في بعضها غلام من الأنصار ، و لم يتعين الغلام من هو ويشير سياق البخاري (١) أنه ابن مسعود رضى الله عنه و إطلاق الغلام عليه مجاز ، ويمكن أن يكون هو جابر بن عبد الله رضى الله عنه فانه يحتمل النبي ﷺ ، و يمكن أن يكون هو أبا هريرة رضى الله عنه ، و يمكن أن يكون طفلاً من الأنصار غير الثلاثة المذكورة و هو أوفق بظاهر ألفاظ الروايات [ معه ميضأة ] قال الشارح كميزان ، و قال في المجمع : الميضأة بكسر ميم و همزة إناء التوضي شبه المطهرة تسع ماء قدر ما يتوضأ به ، فزنته مفعلة أو مفعالة [ و هو أصغرنا ] قال الحافظ فيبعد ذلك الوصف أن يكون الغلام هو ابن مسعود رضى الله عنه ثم ذكر وقال إلا أن يكون المراد من قوله أصغرنا أى في الحال لقرب عهده بالاسلام ، قلت : و هذا التأويل بعيد جداً [ فوضعها عند السدرة (٢) ] هى شجر التيق و هو نوعان عبري لا شوك له إلا ما لا يضرب ، وصال له شوك و نبقه صفار ، و في الحديث دلالة على جواز استخدام الغلمان الأحرار و استجباب الاستنجاء بالماء ، و رد على من كره الاستنجاء بالماء لأن الماء مطلق [ فقضى حاجته فخرج علينا (٣) ] و قد استنجى بالماء .

- (١) قال ابن رسلان لأن فيه: أليس فيكم صاحب التعلين و المطهرة ، و كان ابن مسعود يتولى ذلك ، لكن يرد لفظ وهو أصغرنا فان ابن مسعود أكبر من أنس  
(٢) قال ابن رسلان هى ظلة على الباب لتقيه من المطر (٣) فيه حجة على أنه من قول أنس رضى الله عنه خلافاً لمن قال من شراح البخاري أنه مدرج ، و أيضاً فيه حجة على أنه عليه الصلاة والسلام استنجى بالماء خلافاً لمن أنكره ابن رسلان.

حدثنا محمد بن العلاء أنا معاوية بن هشام عن يونس بن الحارث عن إبراهيم بن أبي ميمونة عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال نزلت هذه الآية في أهل قباء فيه رجال يحبون أن يتطهروا قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية .

[ حدثنا محمد بن العلاء أنا معاوية بن هشام ] أبو الحسن القصار الكوفي الأزدي مولى بني أسد ، و يقال له : معاوية بن العباس صدوق ، قال عثمان بن أبي شيبة : رجل صدق ليس بحجة ، و قال الساجي صدوق يهيم ، و قال أحمد بن حنبل ( رحمه الله ) : هو كثير الخطأ مات سنة ٢٠٤ هـ [ عن يونس بن الحارث ] الثقي الطائفي نزيل الكوفة ضعيف ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي ضعيف و قال ابن معين : كنا نضعفه ضعفاً شديداً ، و قال ابن معين مرة : لاشئ ، وقال هومر : ليس به بأس يكتب حديثه ، وقال الساجي : ضعيف إلا أنه لا يهتم بالكذب [ عن إبراهيم بن أبي ميمونة ] حجازي مجهول الحال ماروى عنه سوى يونس بن الحارث الطائفي ذكره ابن حبان في الثقات [ عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ] ، قال : نزلت هذه الآية [ التي تذكر قريباً ] في أهل قباء [ بضم القاف وتخفيف الموحدة والمذكرب وحكى قصره ، يذكر ويؤث ويصرف و يمنع ، موضع قريب من المدينة على ميلين أو ثلاثة منها ] فيه رجال يحبون أن يتطهروا قال [ أبو هريرة و في نسخة قالوا : و هم الصحابة ] كانوا [ أي أهل قباء يستنجون بالماء (١) ] فالمراد من التطهر في الآية الاستنجاء بالماء ، لأنه أبلغ في التطهر ، و الظاهر أنهم كانوا يستنجون أولاً بالأحجار ثم ينظفون بالماء [ فنزلت

(١) قال النووي : وما اشتهر في جمعهم بين الحجر والماء باطل لأصل له و رده الزيلعي و بسطه صاحب الغاية و ابن رسلان .

( باب الرجل يدللك يده بالأرض إذا استنجى ) حدثنا إبراهيم بن خالد نا أسود بن عامر نا شريك وهذا لفظه ح و حدثنا محمد بن عبد الله يعنى المخرمى ثنا وكيع عن فيهم هذه الآية [ .

[ باب الرجل يدللك يده بالأرض إذا استنجى ، حدثنا إبراهيم بن خالد ] بن أبي اليان (١) أبو ثور الكلبي الفقيه البغدادي ، و يقال كنيته أبو عبد الله و أبو ثور لقب ، صاحب الشافعي (رحمه الله) ثقة ، كان أولاً يتفقه بالرأى حتى قدم الشافعي ببغداد فاختلف إليه و رجع عن مذهبه ، مات سنة ٢٤٠ [ نا أسود بن عامر ] أبو عبد الرحمن الشامي زليل بغداد يلقب شاذان ثقة ، قال ابن معين : لا بأس به ، مات سنة ٢٠٨ [ نا شريك ] بن عبد الله بن أبي شريك النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله صدوق وثقه ابن معين و العجلي و إبراهيم الحارثي يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، قال الأزدي : كان صدوقاً إلا أنه مائل عن القصد غالى المذهب سبى الحفظ كثير الوم مضطرب الحديث مات سنة ١٨٧ ، [ و هذا لفظه ح ] هذا تحويل من سند إلى سند آخر ، و سندان يلتقيان على شريك بن عبد الله ، و شريك له تليسان أسود بن عامر و وكيع ، فروى أسود بن عامر بلفظ التحديث ، و روى وكيع بلفظة عن ، وفائدة التقوية و دفع توهم الاقتطاع عن رواية وكيع [ و حدثنا محمد بن عبد الله ] بن المبارك القرشي [ يعنى المخرمى ] بضم الميم وفتح المعجمة و ثقل الراء المكسورة نسبة إلى المخرم ، و هى محلة ببغداد مشهورة ، و إنما قيل لها المخرم لأن بعض ولد يزيد بن المخرم نزلها فسميت به ، أبو جعفر البغدادي المدائني الحافظ قاضى حلوان ثقة مات سنة ٢٥٤

(١) كذا في التقریب و غيره ، و أما في الخلاصة : ابن اليان ، ولم يذكر ابن رسلان اسم جد إبراهيم .



شريك المعنى عن إبراهيم بن جرير عن المغيرة عن أبي  
زرعة عن أبي هريرة قال كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء أتيته

[ ثنا وكيع عن شريك المعنى ] مبتدأ وخبره مقدر وهو واحد ، يعنى ما روى  
أسود بن عامر عن شريك ، وما روى وكيع عن شريك متحداً في المعنى ، وأما  
باعتبار اللفظ فمختلفان ، ولكن أورد هنا لفظ رواية أسود بن عامر ولهذا قال في  
آخره هذا لفظه [ عن إبراهيم بن جرير ] بن عبد الله البجلي ، قال ابن معين :  
لم يسمع من أبيه شيئاً ، وقد روى عنه بالنعنة وجاءت روايته عن أبيه بصريح  
التحديث ، قال الحافظ : قلت : إنما جاءت روايته عن أبيه بتصریح التحديث  
منه من طريق داود بن عبد الجبار عنه ؛ و داود ضعيف نسبه بعضهم إلى  
الكذب و ولد إبراهيم بعد موت أبيه ، و قال ابن القطان : مجهول الحال [ عن  
المغيرة ] قلت : ذكر المغيرة في هذا السند بين إبراهيم بن جرير وابن أخيه أبي زرعة  
وجد في بعض النسخ المطبوعة بالهند و المطبوعة بمصر ، و لم تكتب هذه الزيادة في  
نسخة مكتوبة مصححة قرأتها فيهما مولانا الشيخ أحمد على المحدث السهارفوري على  
الشيخ الأجل المحدث مولانا محمد إسحاق الدهلوى ثم المهاجر المكي مكتوب عليها إجازة  
شيخه بل كتب في حاشيته ، وعليها علامة النسخة هكذا ، عن المغيرة الحديث ، أورده  
في الأطراف في ترجمة إبراهيم بن جرير ، و لم يذكر بينهما المغيرة و كذلك أخرج  
هذا الحديث النسائي (١) و ابن ماجه و ليس في سنديهما ذكر المغيرة بين إبراهيم بن  
جرير و أبي زرعة ، بل قال السيوطي في زهر الربى : قال الطبراني : لم يروه عن أبي  
زرعة إلا إبراهيم بن جرير ، وكذلك قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ذيل ترجمة  
إبراهيم بن جرير : روى عن أبيه و عن ابن أخيه أبي زرعة بن عمرو بن جرير ،

(١) و أصرح منه أن الحديث أخرجه الزيلعي عن أبي داود و ليس فيه ذكر  
المغيرة ، و كذا أخرجه الدارمي و ليس فيه ذكره ، و ذكر طرقة صاحب الغاية  
باسطاً ، و ليست زيادة المغيرة في نسخة ابن رسلان .

## بما في تور أو ركوة فاستنجى قال أبوداؤد في حديث وكيع

وكذلك ذكر في ذيل ترجمة أبوزرعة بن عمرو بن جرير، وعنه عمه إبراهيم بن جرير فلم من هذا كله أن ذكر مغيرة في هذا السند غلط من السامع [ عن أبي زرعة ] بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي ، واختلف في اسمه على أقوال : و يقال اسمه كنيته ، ثقة ؛ رأى علياً ، وروى عن جده و أبي هريرة و معاوية ، و كان انقطاعه إلى أبي هريرة رضى الله عنه فهذا أبوزرعة ابن أخي إبراهيم بن جرير فهذه رواية الأكابر عن الأصاغر باعتبار النسب ، و أما باعتبار السن فأبو زرعة أكبر من عمه إبراهيم ، فليس هو من باب رواية الأكابر عن الأصاغر [ عن أبي هريرة قال كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء ] أى أراد إيمان الخلاء، أو معناه : إذا ذهب إلى الخلاء [ أنيته (١) بما في تور أو ركوة (٢) ] فإذا فرغ [ فاستنجى ] التور بفتح تاء و سكون واو إناء صغير من صفر أو حجارة يشرب منه ، و قد يتوضأ منه و يؤكل منه الطعام ، وأو للشك لراوى أبي هريرة رضى الله عنه أو أن أبا هريرة رضى الله يأتية تارة بذاً و تارة بذاً «بجمع» و الركوة بفتح راء و سكون كاف إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء ويتوضأ منه و الجمع ركاء [ قال أبو داؤد في حديث وكيع ] هذه الجملة ليست في النسخة المكتوبة لمولانا الشيخ أحمد على المحدث ، ولا في النسخة المطبوعة في مصر ، ووجدت في النسخة المطبوعة الهندية ، و عليها علامة النسخة ، و أما ما أخرجه النسائي فيه في رواية وكيع : توضأ فلما استنجى ذلك يده بالأرض، وكذلك ما أخرجه ابن ماجه من رواية وكيع عن شريك قال فيه أن النبي ﷺ قضى حاجته ثم استنجى من تور ثم ذلك يده بالأرض و ليس فيهما ما ذكره أبو داؤد ثم أنيته بإناء آخر قوضاً ، فالصحيح عندى أن الجملة المذكورة وهى قال أبو داؤد في حديث وكيع ، دخل غلطاً من الناسخ بين جل الحديث ويدل عليه قول

(١) قال ابن رسلان يحتمل أن يكون هذا هو الغلام في الحديث السابق .

(٢) تنويع أو شك من الراوى « ابن رسلان » .

## ثم مسح يده على الأرض ثم أتيته باناء آخر فتوضأ، قال

أبي داود في آخر الباب ، و حديث الأسود بن عامر أمم ، فانه يدل دلالة واضحة أن رواية وكيع أقصص من رواية الأسود بن عامر فلو كانت هذه الالفاظ من رواية وكيع لا قلب الامر و تسون رواية أسود بن عامر أقصص من رواية وكيع ، و أيضاً ينافيه قول أبي داود الواقع قبل التحويل ، و هذا لفظه فانه يقوى هذا الظن لانه يدل على أن ما ذكر هاهنا من لفظ الحديث هو من لفظ رواية أسود بن عامر ولم يذكر هاهنا لفظ رواية وكيع فثبت بذلك كله أن هذه الجملة دخلت في البين غلطاً من من النساخ [ ثم مسح يده<sup>(١)</sup> على الأرض ] للتطيف<sup>(٢)</sup> ليذهب ما يحتمل أن يبقى من رائحة خفية ، و إن كانت الطهارة حصلت بالغسل فقط لما ذهب النجاسة بعينها وأثرها، قلت: عندى كان هذا الفعل لتعليم الأمة فسامح أن يستنجوا فيتلطخ بالنجاسة أو يبقى أثر النجاسة في أيديهم فيستظفروا هكذا فانه عليه السلام قالت العلماء بطهارة فضلانه ، و محال أن يكون فيها رائحة كريهة فانه عليه السلام طيب حياً وميتاً ، و في هذا المقام تقرير أنيق كتبه حينئذ الشيخ محمد يحيى الكاندهلوى أدخله الله جنة الفردوس عن شيخنا و شيخه الشيخ رشيد أحمد الكندكوى جعله الله مع النبيين و الصديقين، قال الأستاذ — أدام علوه و مجده و أفاض على العالمين بره و ربه — قد اختلف أقوال فقهاءنا الحنفية كثر الله تعالى جمعهم وشكر على ما بذلوا وسعهم ، في طهارة المخرج واليد إذا بقيت رائحة النجاسة بعد زوال جرمها ، فهم من حكم بالطهارة إذا زال جرمها وإن بقيت منها رائحة ، و منهم من ذهب<sup>(٢)</sup> إلى أنها لا تطهر إذاً ، إلا إذا بقي من أثرها ما يتعسر إزالته، ولعل مبنى الاختلاف ما اختلف فيه من حقيقة الرائحة هل هي بانفصال

(١) قال ابن رسلان لا يصح الاستدلال به على نجاسة الملى أو رطوبة الفرج .

(٢) وفيه رد على من كرهه وقال إنه يورث الفقر «ابن رسلان» (٣) واشترط صاحب الدر المختار زوال الرائحة للطهارة يؤيد هذا القول، وحكى ابن عابدين عدم الاشتراط أيضاً و لم يرجح أحدهما .

## أبو داؤد وحديث الأسود بن عامر أتم (باب السواك)

أجزاء صغار من ذى الرائحة التى لا تدرك بصورها أو بتكيف الهواء بكيفية الرائحة ،  
والحاجة للطائفة الأولى ، أما لو سلنا انفصال أجزاء صغار من ذى الرائحة واختلاطها  
بالماء إلا أن الشرع لما لم يعتمد عليها كان وجودها فى حكم العدم ، ألا ترى أن  
الساويل المبتل إذا مرت عليه الريح الخارجة من الدبر لم يتنجس ، وكذلك الريح  
التجسة المنبعثة من المزابل إذا هبت على الثباب المبلولة لم تنجسها اتفاقاً فلو كانت تلك  
تلك الأجزاء معتبرة على تقدير تسليم وجودها فى الريح لكان التنجس لازماً ، ويمكن  
الاستدلال للطائفة الثانية بأن الريح لو لم تكن مخلوطة بشئ من أجزاء النجاسة لزم  
أن لا تنتقض الطهارة بخروج الريح وللاولين الاعتذار بأن انتقاض الطهارة بالريح  
الخارجة من الدبر لتصریح النص بذلك لا تضمنها أجزاء النجاسة والله تعالى أعلم ،  
[ ثم أتيت به آية أخرى قترضاً ] لعل المعنى ثم أتيت به آية أخرى فيه ماء أو بهاء آخر  
فى ذلك الآيات ، وليس ذلك لظن أن الوضوء لا يجوز بالماء الباقي عن الاستنجاء ( )  
أو لا يجوز استعمال الآيات الذى استجى به فى الوضوء إذ قد ثبت الغسل والوضوء ،  
والاستنجاء جميعاً بآيات واحد بل الحاجة إلى الآيات الثانى هاهنا أو الماء لصغره وقلة  
ما يسع فيه من الماء [ قال أبو داؤد : وحديث الأسود بن عامر أتم ] قد ذكرنا  
قبل أن المصنف لما ذكر سند أسود بن عامر قال : وهذا لفظه ، كما فى بعض النسخ ، فهذا  
يدل على أن المصنف أورد هاهنا لفظ رواية أسود بن عامر عن شريك ثم قال فى  
آخر الحديث : وحديث أسود بن عامر أتم ، إشارة إلى وجه إيراد لفظ أسود بن  
عامر وهو كونه أتم ، وأما لفظ وكيع عن شريك فلاجل كونه أقص تركه ، وقد  
حققناه قبل .

[ باب السواك (٢) ] هو ما تدرك به الأسنان ، من ساك فاه يسوكه وجمعه

(١) كما توهم ، كذا فى الغاية (٢) قال القارى فيه سبعون فائدة ، أذاها تذكر

الشهادة عند الموت و فى الآفون سبعون مضرة ، أذاها نسيانها عند الموت ، ★

## حدثنا قتيبة بن سعيد عن سفيان عن أبي الزناد عن

سوك ككتب يطلق على الفعل والآلة ، قال في القاموس : والعود مسواك وسواك  
بسرهما ويذكر جمعه ككتب ، و قد اختلف العلماء ، فقال بعضهم إنه من سنة  
الوضوء ، وقال آخرون إنه من سنة الصلاة ، وقال آخرون إنه من سنة الدين وهو  
الاقوى ، نقل ذلك عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى ، وفي الهداية أن الصحيح استحبابه  
وكذا هو عند الشافعي رحمه الله ، وقال ابن حزم : هو سنة ، ولو أمكن لكل صلاة  
لكان أفضل ، وهو يوم الجمعة فرض لازم ، حكى أبو حامد الاسفرائني و الماوردي  
عن أهل الظاهر وجوبه ، و عن إسحاق أنه واجب إن تركه عمداً بطلت صلاته ،  
وزعم النووي أن هذا لم يصح عن إسحاق ، و كيفيته عرضاً لا طولاً عند مضمضة  
الوضوء ويستاك على أسنانه ولسانه إلى أن يطمئن قلبه يزوال النكبة ، ويأخذ المسواك  
باليمنى ، و المستحب فيه ثلاث ثلاث مياه ويكون في غلظ الخصر و طول الشبر ،  
و المستحب أن يستاك بعد (١) من أراك و يكون ليلاً ، و العلك للمرأة يقوم مقام  
السواك ، و إذا لم يجد السواك يعالج بأصبعه ، انتهى ملخصاً «عني» .

[حدثنا قتيبة بن سعيد عن سفيان (١) عن أبي الزناد (٢)] عبدالله بن ذكوان القرشي  
أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ، و قيل : إن أباه كان أخاً أبي لؤلؤة ،  
ثقة فقيه ، قال البخاري أصح الأسانيد : أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي  
الله عنه ، قال الحافظ الذهبي «يروي بعض أمور بني أمية فتكلم فيه لأجل ذلك ، و هو

✽ وقال ابن عابدين في الأول أعلاها ولم يذكر الآفون ، هل النساء في السواك  
كالرجال لم أجد نصاً ، وفي صوم الشامي : يستحب مضغ علك لين لأنه سواكهن ،  
و قال ابن العربي في العارضة : فيه سبع مسائل .

(١) و في المغني عن أنس أصبغك سواك عند وضوئك «ابن رسلان» يعني إذا لم  
يكن السواك ، و يسط أنواعه (٢) ابن عيينة «ابن رسلان» (٣) لقب به لجودة  
ذهنه و كان يغضب منه لما فيه من معنى ملازم للثار «زرقاني» .

الاعرج عن أبي هريرة يرفعه قال لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة.

ثقة حجة لا يعرف به جرح ، و قال أبو يوسف عن أبي خنيفة : قدمت المدينة فإذا الناس على ربيعة و إذا أبو الزناد ألقه الرجلين ، وقال ربيعة فيه : ليس بثقة ، ولا رضى ، قلت لا يسمع قول ربيعة فيه فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة ، انتهى ، وكذلك نقل إنكار مالك عليه و لم يصح ، مات سنة ١٣٠ أو بعدها [ عن الأعرج ] هو عبد الرحمن بن هرمز ، وقيل اسم أبيه كيسان أبو داود المدنى مولى ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب ، ثقة ثبت عالم ، مات سنة ١١٧ [ عن أبي هريرة يرفعه <sup>(١)</sup> ] أى يرفع أبو هريرة الحديث إلى النبي ﷺ ويحدث عنه ﷺ [ قال لولا ] غلاة [ أن أشق ] أى ألقى المشقة وأثقل [ على المؤمنين ] بإيجاب تأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة ، والمعنى لولا خشية وقوع المشقة عليهم [ لأمرتهم ] أى وجوباً [ بتأخير العشاء ] أى لفرضت عليهم تأخيرها إلى ثلث الليل <sup>(٢)</sup> أو نصفه <sup>(٣)</sup> فإن هذا التأخير <sup>(٤)</sup> مستحب عند الجمهور [ و بالسواك ] أى بفرضيته <sup>(٥)</sup> [ عند كل صلاة ] <sup>(٦)</sup> و اعلم أنه

(١) قال ابن رسلان : قال أهل الأصول : إن هذا ونحوه من ألفاظ الرفع حكما فإن كان القائل تابعياً فالحديث مرسل (٢) و فيه حجة لأهل الأصول أن الأمر للوجوب لأنه عليه السلام نفى الأمر لأجل المشقة و أمر التدب بالاجتماع باق ، فلم يرفع إلا أمر الوجوب « ابن رسلان » (٣) كما هو المشهور فى الروايات . (٤) كما هو فى رواية أبي هريرة عند الحاكم ، كذا فى الغاية (٥) أى إلى الثلث (٦) و لفظ الحاكم برواية أبي هريرة لولا أن أشق على أمى لفرضت عليهم السواك مع الوضوء . و لاخرت العشاء إلى نصف الليل وهذا القول صححه جماعة ، منهم النووي (٧) قال ابن رسلان ظاهره يقتضى عموم الاستياك عند كل صلاة مع أن المشهور فى مذهب الشافعى كراهة السواك للصائم من بعد الزوال ، قال ابن دقيق العيد : ومن خاف فى تخصيص عموم هذا الحديث فيحتاج إلى دليل خاص يخص به هذا العموم « ابن رسلان » .

ﷺ كان طيباً مطيباً و كان يناجي ملائكة الله تعالى فكان ﷺ يتعد كل التبعد أن يتوم منه شائبة الرائحة لأن نفسه النفيسة الشريفة لا تقبلها ، وكذا المناجاة بالملائكة يقتضى أن يتبعد عن الرائحة ، ولهذا كره أكل الطعام الذى فيه البقول النتنه ، وكان النبي ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة فعلم بذلك أن السواك لكل صلاة كان واجباً عليه دون أمته ، ثم هم ﷺ بإيجابه عليهم و رأى المشقة لضعفهم وعجزهم ، فقال لو لا خوف المشقة لأوجبت عليهم السواك فلفظة «لولا» لامتناع الثانى لوجود الأول ، فإذا ثبت وجود الأول وهو خوف المشقة هاهنا ثبت امتناع الثانى وهو وجوب السواك ، فبقى السواك على نديته ، فهذا يرد مذهب الظاهرية ، القائلين بالوجوب .

و أما الاستحباب فاختلف فيه هل هو عند الصلاة أو عند الوضوء فأكثر الحنفية قائلون باستحباب السواك عند كل وضوء لما روى ابن خزيمة فى صحيحه والحاكم و قال صحيح الاسناد ، و البخارى تعليقا فى كتاب الصوم عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ، ولخبر أحمد وغيره : لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل طهور ، فتبين أن موضع السواك عند كل صلاة هو قبيل وضوء الصلاة ، والشافعية رحمهم الله يجمعون بين الحديثين بالسواك فى ابتداء كل منها ، وإنما لم يجعله علماؤنا من سنن الصلاة نفسها ، لأنه مظنة جراحة اللثة و خروج الدم و هو ناقض عندنا فربما يفضى إلى حرج و لأنه لم يرو أنه عليه الصلاة و السلام استاك عند قيامه إلى الصلاة فيحمل قوله عليه الصلاة والسلام: لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، على كل وضوء ، نعم ما ذكر فى بعض الكتب من تصريح الكراهة معللا بأنه قد يخرج الدم فينقض الوضوء ليس له وجه ، فإن النصوص محمولة على ظواهرها إذا أمكن و قد أمكن هاهنا فلا مسأخ إذا على الحل على المجاز أو تقدير مضاف ، كيف وقد ذكر استحباب السواك عند نفس الصلاة فى بعض كتب الفروع المعتمدة : قال فى

حدثنا إبراهيم بن موسى نا عيسى بن يونس نا محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن زيد بن خالد الجهني قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة؛ قال أبو سلمة فرأيت زيدا يجلس في المسجد وإن

التارخانية نقلًا عن التتمة : و يستحب السواك عندنا عند كل صلاة ووضوء ، وكل شئ يغير الغم ، وعند اليقظة ، انتهى ، وقال ابن الميام في شرح الهداية : ويستحب في خمسة مواضع ، اصفرار السن ، وتغير الرائحة ، والقيام من النوم ؛ والقيام إلى الصلاة ، وعند الوضوء ، انتهى « على قارى » .

[ حدثنا إبراهيم بن موسى نا عيسى بن يونس نا محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم [ بن الحارث بن خالد [ التيمي ] القرشي (١) من ثقات التابعين . و قال العقيلي عن عبدالله بن أحمد عن أبيه : في حديثه شئ ، يروى أحاديث من أكبر أو منكورة مات سنة ١٣٠ ] عن أبي سلمة (٢) بن عبد الرحمن عن زيد بن خالد الجهني [ المدني أبو عبد الرحمن صحابي مشهور نزل الكوفة ، ومات بها سنة ثمان وسبعين ] قال [ زيد [ سمعت رسول الله ﷺ يقول لولا أن أشق (٣) على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة قال أبو سلمة فرأيت زيدا يجلس في المسجد (٤) ] لانتظار الصلاة [ وإن

(١) بفتح التاء و سكنون الياء نسبة إلى تيم ، كذا في غاية المقصود (٢) قال الترمذي حديث أبي سلمة عن زيد أصح عند البخاري من حديثه عن أبي هريرة ، و عندي كلامهما صحيحان (٣) قال ابن رسلان : ظاهره دليل لمن يقول إنه عليه الصلاة والسلام له أن يحكم بالاجتهاد ولأنه عليه الصلاة والسلام جعل المشقة سبباً لعدم أمره ولو كان الحكم موقوفاً على النص لكان انتفاء أمره لعدم ورود النص واختلف أهل الأصول في المسألة على أربعة أقوال : ثالثها ، كان له أن يجتهد في الحروب والآراء دون الأحكام ، ورابعها الوقف في اجتهاده ﷺ عدة أقوال ★



السواك من أذنه موضع القلم من أذن الكاتب فكلما قام إلى الصلاة استاك . حدثنا محمد بن عوف الطائي ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبدالله بن عبدالله بن عمر قال قلت لأريت توضي ابن

السواك من أذنه موضع القلم (١) من أذن الكاتب فكلما قام إلى الصلاة استاك (٢) [ أى للصلاة آخذاً بظاهر الحديث ، وقد انفرد به فلا يصلح حجة ، و أما رواية : كان . عمل السواك من أصحاب رسول الله ﷺ عمل القلم (٣) فمحمول على تقدير مجتها على بعضهم الصادق على واحد فلا يفيد السنية « على القارى » .

[ حدثنا محمد بن عوف [ بن سفيان [ الطائي [ أبو جعفر الحمصي ، ثقة حافظ ، مات سنة ٢٧٢ [ ثنا أحمد بن خالد [ بن موسى ، ويقال ابن محمد الوهبي السكندى أبوسعيد بن أبي مخلد الحمصي ، صدوق ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني : لا بأس به ، و نقل أبو حاتم الرازي أن أحمد امتنع من الكتابة عنه ، و وقع في كلام بعض شيوخنا أن أحمد اتهمه و لم أقف على ذلك صريحاً ، مات سنة ٢١٤ [ ثنا محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبدالله بن عبدالله بن عمر [ بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن المدني ، كان وصى أبيه و كان أكبر ولد عبدالله بن عمر ، ثقة قليل الحديث ، مات سنة ١٠٥ [ قال ] أى محمد بن يحيى

☆ بسطها الحافظ في الفتح (٤) يخالفه مذهب الشافعي فقد قال ابن رسلان : قال الفاكهاني : مذهبنا كراهة السواك في المسجد خشية أن يخرج من فيه دم و غيره مما ينزه المسجد عنه .

(١) ذكر إعرابه صاحب الغاية ، قال ابن رسلان : فيه حذف أى موضعه من أذنه (٢) ثم رده إلى أذنه كما في رواية الترمذي « ابن رسلان » (٣) قال ابن رسلان : هاتان السنتان متروكتان فسأل الله العمل بهما .

عمر لكل صلاة طاهراً و غير طاهر عم ذاك؟ فقال  
حدثنيه أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة  
بن أبي عامر حدثها أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل  
صلاة طاهراً و غير طاهر فلما شق ذلك عليه أمر

[ قلت ] لعبد الله بن عبد الله [ أ رأيت (١) ] أى أخبرنى [ توضئى ] هكذا فى  
النسخ الموجودة ، و الصواب (٢) توضئ بضم الصاد و بعدها همزة على واو [ ابن  
عمر ] أى أريك عبد الله بن عمر [ لكل صلاة طاهراً و غير طاهر عم ذاك؟ ]  
أى ما وجهه مع أنه ﷺ لم يوجب الوضوء إلا على المحدث [ فقال ] أى فأجاب  
عبد الله بن عبد الله [ حدثنيه أسماء بنت زيد بن الخطاب ] العدوية ابنة عم عبد  
الله بن عمر بن الخطاب ، قال ابن مندة : لها رؤية ، استشهد زيد بالجماعة بعد النبي  
عليه السلام بقليل ، ذكرها ابن حبان وابن مندة فى الصحابة [ أن عبد الله بن حنظلة  
بن أبي عامر ] الزاهد الأنصارى ، له رؤية و أبوه حنظلة غسيل الملائكة ، قتل يوم  
أحد ، و استشهد عبد الله يوم الحرة فى ذى الحجة سنة ثلاث و ستين و كان أمير  
الأنصار بها يومئذ [ حدثها ] أى أسماء [ أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء (٢) ] لكل  
لاة طاهراً و غير طاهر فلما شق ذلك [ أى الوضوء لكل صلاة ] عليه [ أى على

(١) بسط صاحب الغاية فى تحقيق لفظ أ رأيت كل البسط (٢) كذا قاله النووى  
غاية المقصود ، و ابن رسلان ، (٣) بيناه المجهول على المشهور وقيل بالمعلوم ، كذا  
فى الغاية ، وقال ابن رسلان : قيل نزلت آية الوضوء إذا قمتم إلى الصلاة ، رخصة  
له صلى الله تعالى عليه و بارك و سلم ، فانه قبل ذلك لا يعمل عملاً و لا يتكلم  
و لا يرد سلاماً حتى يتوضأ فأعلنت الآية أن الوضوء إذا قام إلى الصلاة ، وقال  
آخرون : إن الوضوء كان فرضاً لكل صلاة ثم نسخ فى فتح مكة ؛ و قال طائفة :  
المراد بالأمر فيه التدب ، و كان عليه الصلاة و السلام يفعله إلى أن فتح مكة  
لجميعها بوضوء .

بالسواك لكل صلاة فكان ابن عمر يرى أن به قوة فكان لا يدع الوضوء لكل صلاة ، قال أبو داود : إبراهيم

رسول الله ﷺ [أمر بالسواك لكل صلاة] فلعل عبد الله بن حنظلة سمع رسول الله ﷺ يقول ذلك أو أخبره بعض الصحابة فحيث تكون الرواية مرسله [فكان ابن عمر يرى أن به قوة فكان لا يدع الوضوء لكل صلاة] حاصله أن رسول الله ﷺ كان يجب عليه الوضوء لكل صلاة أحدث أو لم يحدث فلما شق ذلك عليه و صعب ، و المشقة تجلب التيسير أمر بالسواك لكل صلاة و أقيم السواك مقام الوضوء و سقط الوضوء لكل صلاة فكان ابن عمر يرى أن به قوة فلا يشق عليه (١) الوضوء ، و يرى أن أفضل الأعمال أشقها فلهذا كان لا يدع الوضوء لكل صلاة .

قلت : و هذا الحديث يدل على أن السواك كان واجباً عليه لكل صلاة فحيث يجب أن نظر في ذلك هل كان رسول الله ﷺ يأتي بذلك الواجب قيل الصلاة عند أدائها في المسجد أو يأتي عند الوضوء ، أو يأتي عند الوضوء والصلاة جميعاً ، فظننا في ذلك فرأينا أنه ﷺ ما استاك مرة من الدهر قيل الصلاة عند عقد التحريمة ، و لم يثبت ذلك عنه ﷺ و لا عن خلفائه رضى الله تعالى عنهم و لو فعله ﷺ لنقلت عنه تواتراً كما نقلت الواجبات الأخر ، بل ثبت عنه ﷺ أنه إذا استاك للصلاة يستاك عند الوضوء و قبله كما يدل عليه الروايات الآتية في « باب السواك لمن قام بالليل » فحيث إما أن يكون هذا الاستياك هو ما يجب عليه للصلاة أو غيره ، ولا يمكن أن يكون غيره فثبت أنه هو الواجب ، فظهر بهذا أن المراد بالسواك عند كل صلاة كما في الرواية المتقدمة ، وبالسواك لكل صلاة كما في هذه الرواية هو ما يكون عند الوضوء لا ما هو عند الصلاة ، و أنه ﷺ ما ترك الاستئذان قبل الصلاة إلا لأنه اعتد الاستئذان الذي في الوضوء عن الذي هو عند الصلاة ، و علم أن هذا يؤدي الواجب الذي هو عند الصلاة ، و يكفي عنه ، فان لفظ «عند» لا يدل على المقارنة ،

(١) قال ابن سيرين : و كذلك الخلفاء يتوضئون لكل صلاة .

ويؤيد ذلك أن حالة الصلاة حالة المناجاة مع الرب سبحانه وتعالى، وفي حالة المناجاة كره عليه السلام النخامة في قبلة المسجد و شق ذلك عليه حتى روى في وجهه فقسام حكمه يسده فقال : إن أحدكم إذا قام في صلاته فانه ينجى ربه أو إن ربه بينه وبين القبلة ، و كره البصاق في المسجد وجعل كفارة تلك الخطيئة دفنًا فيستحيل العقل الغير المشوب بالهوى مع هذه التشديدات أن يندب عليه السلام أمته إلى أن يستاكوا عند إقامة الصلاة ، و تكون الأسوكة المتلخطة بالبصاق وبسا أزالوه من التن و الأذى عند نواصيمهم على أذانهم فيما بينهم وبين القبلة وقد منعوا عن أقل وأهون من ذلك فما هو إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد بقوله : «بالسواك عند كل صلاة» أى عند وضوئها، فعلى هذا مقال صاحب غاية المقصود وتبعه صاحب عون المعبود فقالا: فلا حاجة إلى تقدير العبارة بأن يقال ، أى عند وضوء كل صلاة كما قدرها بعض الحنفية ، بل في هذا رد السنة الصحيحة الصريحة وهى السواك عند الصلاة ، وعلل بأنه لا ينبغى عمله في المساجد لأنه من إزاله المستفدرات ، و هذا التعليل مردود إلخ ، فردود عليهما وغلط و باطل ، فان في هذا ليس رد السنة مطلقاً ، وحاشاهم أن يردوا السنة ، بل في هذا جمع بين الأحاديث و عمل على جميعها ، و إتيان بالمدوب و اجتناب عن المكروه ، نعم فيما قالاه رد للسنة الصحيحة التى رواها إمامهم البخارى (رحمه الله) في صحيحه، وارتكاب للمكروه في إتيان المندوب مع أنهم لا يدرون عاقبة قولهم، ولا غرو أن الجبل و غلبة الهوى قد يقع الانسان فيما هو أشد و أقبح . و هذا على القول بالكراهة من بعضهم و إلا فقد قلنا إن الاستياك عندنا أيضاً مستحب عند الصلاة و في غير وقت الصلاة كما تقدم عن التارخانية ، و قد حققه الشامى في رد المختار ، و أما ما أخرجه البيهقي من طريق ابن إسحاق عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله قال كان السواك من أذن النبي صلى الله عليه وسلم موضع القلم من أذن الكاتب فلا حجة فيه ، فان البيهقي حكم عليه بالضعف فانه قال لهروه عن سفيان إلا يحيى بن اليان ، و يحيى بن اليان ليس بالقوى عندهم ، و مع هذا فلا دليل فيه على أن رسول الله

بن سعد رواه عن محمد بن إسحاق قال عبيد الله بن عبد الله.  
(باب كيف يستاك) حدثنا مسدد وسليمان بن داود والعتي

استاك عند الصلاة ، و كذلك ما روى الخطيب من طريق يحيى بن ثابت عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : كان أصحاب النبي ﷺ أسوكتهم خلف آذانهم يستنون بها لكل صلاة ، و ما روى ابن أبي شيبة عن صالح بن كيسان أن عبادة بن الصامت وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا يروحون والسواك على آذانهم ، لا يثبتان المدعى فانه ليس فيهما بعد تسليم صلاتهما أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يستنون عند القيام إلى الصلاة ، ثبت بما قلنا إن ما قاله الحنفية ليس بمخالف للحديث ، والله تعالى أعلم .

[ قال أبو داود : إبراهيم بن سعد ] بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني نزيل بغداد ، ثقة حجة تكلم فيه بلا قاذح ، و قول من تكلم فيه تحامل ، مات سنة ١٨٥ [ رواه عن محمد بن إسحاق قال عبيد الله بن (١) عبد الله ] و غرض المصنف من هذا الكلام بيان الفرق بين رواية أحمد بن خالد و إبراهيم بن سعد فكلاهما روي عن محمد بن إسحاق فقال أحمد بن خالد عن محمد بن إسحاق قال عن عبد الله بن عبد الله بن عمر مكبراً ، وقال إبراهيم بن سعد فيما روى عن محمد بن إسحاق قال عبيد الله بن عبد الله مصغراً ، و عبد الله و عبيد الله كلاهما إثنان لعبد الله بن عمر بن الخطاب ( رضى الله عنه ) فيمكن أن تكون الرواية عنهما و يحتمل أن يكون ذكر أحدهما و هما خطأ من الراوى .

[ باب كيف يستاك (٢) ] يعنى هل يكتفى بالاستئان على الإنسان أو يتسوك على اللسان و فى الحلق [ حدثنا مسدد و سليمان بن داؤد العتقى (٢) ] أبو الريح الزهرانى البصرى الحافظ ، سكن بغداد ، ثقة ، وقال ابن خراش : تكلم الناس فيه ،

---

(١) و أخرجه الدارى أيضاً بلفظ التصغير (٢) ويستبطن من الحديث مشروعيته على اللسان لأنه يختص بالاستئان (٣) نسبة إلى عتيك ، حى من العرب «ابن رسلان»

المعنى؛ قالاً ثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه قال مسدد قال أتينا رسول الله ﷺ نستحمله فرأيتَه يستاك على لسانه ، قال أبو داؤد وقال سليمان قال دخلت على النبي ﷺ و هو يستاك و قد وضع السواك على طرف لسانه وهو يقول أه أه يعنى يتهوع قال أبو داؤد

وهو صدوق ، ولا أعلم أحداً تكلم فيه بخلاف ما زعم ابن خراش ، مات سنة ٢٣٤ [ المعنى ] أى معنا حديثهما واحد [ قالاً ثنا حماد بن زيد ] بن درهم [ عن غيلان بن جرير (١) ] المعول بالكسر و السكون و فتح الواو نسبة إلى معولة ، بطن من الأزرد ، و قال فى الأنساب بفتح الميم الأزرد البصرى ثقة ، مات سنة ١٢٩ [ عن أبي بردة عن أبيه ] أبي موسى الأشعري ، فالمصنف رحمه الله لما روى عن أستاذه و أشار إلى اتحاد معنى الروایتين بقوله «المعنى» كما فى بعض النسخ فدل على أن بين لفظيهما اختلافاً فأراد أن يبين اختلاف لفظيهما فقال [ قال مسدد ] يعنى لفظ مسدد هكذا [ قال ] أى أبو موسى [ أتينا رسول الله ﷺ نستحمله ] أى نطلب منه أن يحملنا على الابل [ فرأيتَه يستاك على لسانه (٢) ] ثم ذكر لفظ رواية سليمان فقال [ قال أبو داؤد و قال سليمان قال ] أى أبو موسى [ دخلت على النبي ﷺ و هو يستاك و قد وضع السواك على طرف لسانه و هو ] أى النبي ﷺ [ يقول أه (٣) أه يعنى يتهوع (٤) ] أى كآته يتقياً فلم يذكر مسدد وضع السواك على طرف

(١) بفتح الجيم (٢) و المراد طرفه الداخل كما عند أحمد ، ابن رسلان ، (٣) قوله أه أه إلخ ، ضبطه التووى بضم الهمزة ، و قال ابن حجر رواية أبي داؤد بكسر الهمزة ثم هاء ، و للجوزقى: ثم بخاء معجمة بدل الحاء و اختلفت الروايات لتقارب المخارج وكلها ترجع إلى حكاية صوت ، و حكاية الأصوات كلها مبنية «ابن رسلان» قوله «يعنى» تفسير من أبي موسى أو بمن دونه ، كذا فى غاية المقصود ★

## قال مسدد : كان حديثاً طويلاً اختصرته .

اللسان و لم يذكر التهوع فلماذا قال [ قال أبو داؤد قال مسدد : كان حديثاً طويلاً اختصرته <sup>(١)</sup> ] وقد أخرج النسائي هذا الحديث من حديث قتيبة ثنا حماد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبي موسى قال أتيت رسول الله ﷺ في يعني رهط من الأشعرين نستحمله ، فقال والله لأحكم الحديث ، وليس فيه ذكر السواك ، وكذلك أخرجه مسلم من حديث خلف بن هشام و قتيبة ويحيى بن حبيب الحارثي بهذا السند و ليس فيه ذكر السواك ، و في أخرى لمسلم من طريق أبي أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال أرسلني أصحابي إلى رسول الله ﷺ أسأل لهم الحلان إذ هم معه في جيش العسرة ، وهي غزوة تبوك ، فقلت يا نبي الله إن أصحابي أرسلوني إليك لتحملهم فقال و الله لا أحكمك على شئ وواقته و هو غضبان ، و لا أشعر فرجعت حزناً ، الحديث ، و كذلك الروايات الأخرى في هذه القصة من مسلم ( رحمه الله ) ليس في أحد منها ذكر السواك ، و كذلك أخرج البخاري من حديث أبي النعمان قال حدثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه قال أتيت النبي ﷺ فوجدته يستن بسواك يده يقرل أع أع ، والسواك في فيه كأنه يتهوع و ليس فيه ذكر سوال الحلان ، و قد أخرج البخاري بهذا السند المذكور حديث الاستحجال في كتاب الايمان في باب الاستثناء في الايمان ، و ليس فيه ذكر السواك ، و كذلك الروايات التي أخرجا الامام أحمد في مسنده في هذه القصة ليس فيها ذكر السواك ولكن أخرج البخاري و مسلم في صحيحهما قصة أخرى من حديث أبي موسى الأشعري ،

★ (٤) و لفظ البخاري أع أع «الغاية» ، و رواية النسائي و ابن خزيمة عا عا « ابن رسلان » ، و قال إنما اختلفت الروايات لتقارب المخرج و كلها ترجع إلى حكاية الصوت .

(١) و في بعض النسخ اختصره بصيغة المتكلم من المضارع «الغاية» ، و يحتمل الماضي أي أحد من الرواة ، كذا في التقرير .

( باب في الرجل يستاك بسواك غيره ) حدثنا محمد بن عيسى نا عبسة بن عبد الواحد عن هشام بن عروة عن

قال أبو موسى: أقبلت إلى النبي ﷺ ومعى رجلان من الأشعرين أحدهما عن يميني والآخر عن يساري فكلهما سأل العمل والنبي ﷺ يستاك فقال ما تقول يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس قال فقلت والذي بعثك بالحق ما اطلعاني على ما في أنفسهما وما شعرت أنهما يطلبان العمل ، قال وكأني أنظر إلى سواك تحت شفته وقد قلصت ، فهذه القصة فيها ذكر السواك . و اللفظ لمسلم ، فما جمعه أبو داود في حديثه بين قصة الاستحجال و ذكر السواك فيها فلم أجده فيما تتبع من كتب الحديث فذكر الاستحجال في هذا الحديث لعله غير محفوظ ، وقد ورد في رواية البخارى في قصة الاستحجال ، ولفظها : أتينا رسول الله ﷺ في رهط من الأشعرين استحمله و هو يقسم نعمنا من نعم الصدقة ، قال أيوب أحبه قال وهو غضبان ، الحديث ، وهاتان الحالتان من الغضب و قسمة النعم بظاهرها تايان أن يكون رسول الله ﷺ يستاك في هاتين الحالتين فهذا يؤيد أيضاً أن الجمع بين قصة الاستحجال وذكر السواك كما ذكره أبو داود بعيد ، والله تعالى أعلم .

[ باب في الرجل يستاك (١) بسواك غيره ] هل يجوز ذلك الفعل أو لا يجوز [ حدثنا محمد بن عيسى نا عبسة بن عبد الواحد ] بن أمية بن عبد الله بن سعيد بن

(١) و لعل الغرض من الترجمة رد ما قيل فيه من كراهته مطلقاً كما نقل عن الحكميم الترمذى ، وقال شارح المصابيح : الحديث دليل على أنه لا يكره بشرط أن يكون برضاء صاحبه « ابن رسلان » و في شرح الاقناع ذكر صاحب الفتاوى الحيرية في مذهب الحنفية ، سئل هل يكره الاشتراك في المشط و الميل و السواك كما هو شائع بين العوام ، يقولون ثلاثة ليس فيها اشتراك ، أجاب لا بأس به ، والسكرامة لسكرامة نفوسهم الاشتراك ، فالأوجه غرض المصنف الرد على هذا المشهور ويحتمل أن يكون الغرض إثبات طهارة البزاق ، فإن النخعي حكم بنجاسته كما حكاه ابن العربي.



أُيِّيه عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يستن و عنده رجلان أحدهما أكبر من الآخر فأوحى إليه في فضل السواك أن أكبر أعط السواك أكبرهما قال أحمد بن حزم

العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي أبو خالد السكوفي الأعور ثقة عابد [ عن هشام بن عروة عن أبيه ] و هو عروة بن الزبير [ عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يستن (١) ] أى يستاك [ و عنده رجلان أحدهما أكبر من الآخر ] أى سنأ أو فضلاً [ فأوحى إليه ] أى من غير أن يميل إلى الآخر فيكون تأكيداً للوحي المنشأى أو بعد إرادته لمقتضى ما هو تقديم الأصغر فتكون القضية واحدة [ فى فضل السواك ] أى فضيلته و زيادته [ أن أكبر ] هو الموحى به أى قدم الكبير يعنى ادفع السواك إلى الأكبر منهما ، الظاهر أنهما كانا فى أحد جانبيه أو فى يساره وهو الأنسب فأراد تقديم الأقرب فأمر بتقديم الأكبر فلا ينافى حديث ابن عباس أو الأعرابي فى إشارته بسوره عليه الصلاة و السلام من اللين لكونه على اليمين على الأشياخ من أبى بكر وعمر وغيرهما [ أعط السواك أكبرهما ] الظاهر أن هذا تفسير من أحد الرواة ، قاله على القارى .

قلت وقد أخرج البخارى ومسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال أرانى فى المنام وليس فى رواية البخارى لفظة فى المنام فهذا يقتضى أن تكون القضية وقعت فى المنام ، ورواية أبى داود عن عائشة رضى الله عنها تقتضى أن القضية وقعت فى اليقظة ويجمع بينهما أن ذلك لما وقع فى اليقظة أخبرهم ﷺ بما رآه فى النوم تنبيهاً على أن أمره بذلك بوحى متقدم حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعضهم ، هكذا جمع الحافظ ابن حجر ، فعلى هذا قال على القارى ، و الظاهر أن هذا الحديث محمول على حال حكاية المنام و إلا يشكل تعدد الوحي فى أمر واحد . قال الحافظ : قال ابن بطال فيه : تقديم ذى السن فى السواك و يلتحق به الطعام و الشراب و المشى و الكلام ، قال المهاب : (١) إما لأن السواك يمر على الأسنان أو لأنه يحددها ، بسطه صاحب الغاية .

قال لنا أبو سعيد هو ابن الأعرابي : هذا مما تفرد به أهل المدينة . ( باب غسل السواك ) حدثنا محمد بن بشار نا محمد بن عبد الله الأنصارى نا عنبة بن سعيد الكوفي الحاسب

هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس فإذا ترتبوا فالسنة حيث تدعى الأيمن ، وها هنا عبارة كتبت في بعض النسخ المطبوعة بالهند ، و النسخة المطبوعة بمصر ، و ليست في النسخة المكتوبة المقرورة على الشيخ الأجل مولانا محمد إسحاق الدهلوى ، و هى هكذا [ قال أحمد بن حزم قال لنا أبو سعيد هو ابن الأعرابي : هذا مما تفرد به أهل المدينة ] فهذا أبو سعيد ابن الأعرابي الراوى عن المصنف نسخة أبى داود روى عنه تليذه قوله فأدرج بعض النساخ غلطاً في نسخة اللؤلؤى ، و هذه العبارة كتبت في النسخة المكتوبة على الحاشية ، ومعنى هذه العبارة أن رواة هذه الرواية (١) كلهم مدنيون و هذه لطيفة من لطائف علم الاسناد .

[ باب غسل السواك ] لعل غرض المصنف بعقد هذا الباب أنه ذكر في الباب المار جواز الاستياك بسواك غيره ثم ذكر بعد ذلك إذا استاك بسواك غيره ، هل يستاك بعد الغسل أم قبله [ حدثنا محمد بن بشار نا محمد بن عبد الله الأنصارى ] ثلاثة أكبرهم اسم جده المتى و الثانى اسم جده حفص و الثالث زياد ، و المذكور هاهنا هو الأول ، و هو محمد بن عبد الله بن متى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصارى البصرى القاضى ثقة ، وقال أبو داود : وتغير تغيراً شديداً ، و قال زكريا الساجى رجل جليل عالم غلب عليه رأى قال و حدثت عن ابن معين قال كان محمد بن عبد الله الأنصارى يليق به القضاء ، قيل له يا أبا زكريا فالحديث ؟ قال للحديث رجال ، و قال الأثرم عن أحمد : ما كان يصنع الأنصارى عند أصحاب الحديث إلا النظر فى رأى و أما الساجى فقد سمع ، مات بالبصرة سنة ٢١٥ [ نا عنبة بن (١) لكنه لا يطابقه التاريخ و فسر صاحب الغاية بأن الصحابة الراوين له مدنيون ، هذا أيضاً مشكل .

نا كثير عن عائشة أنها قالت كان نبي الله ﷺ يستاك فيعطيني السواك لأغسله فأبدأ به فاستاك ثم اغسله

سعيد [ بن كثير بن عبيد القرشي التيمي مولى أبي بكر رضى الله عنه [الكوفي الحاسب] وكثير هو رضيع عائشة رضى الله عنها ثقة ، كذا قال ابن معين و أبو حاتم وأبو داؤد قال في الميزان : له حديث واحد [ نا كثير ] بن عبيد التيمي مولى أبي بكر الصديق أبو سعيد الكوفي رضيع عائشة رضى الله عنها ذكره ابن حبان في الثقات ، وقول الحافظ في تهذيب التهذيب في ذكر عنبسة بن سعيد : روى عن جده أبي العنبر كثير بن عبيد رضيع عائشة رضى الله عنها يدل على أن كنية جده كثير بن عبيد أبو العنبر فالظاهر أنه وهم ، فمكثير بن عبيد ليس كنيته أبو العنبر بل كنيته أبو سعيد كما ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمة كثير بن عبيد ، نعم أبو العنبر كنية ابنه سعيد بن كثير ، وكذا ما قال في الخلاصة في ذكر عنبسة بن سعيد فقال عن جده فكتب في الحاشية عن تهذيب التهذيب هكذا : جده هو أبو العنبر كثير بن عبيد فهذا أيضاً غير صحيح [ عن عائشة ] رضى الله عنها [ أنها قالت كان نبي الله ﷺ يستاك فيعطيني السواك لأغسله<sup>(١)</sup> ] للتظليل قال ابن حجر يوخذ منه أن غسل السواك في أثناء التسوك و بعده قبل وضعه منة ، وقال ابن الهمام : يستحب في السواك أن يكون ثلاثاً بثلاث مياه [ فأبدأ به ] أى باستعماله قبل الغسل لئيل البركة ولا أرضى أن يذهب بالماء ما صحبه السواك من ماء أسنانه [ فاستاك ثم اغسله ] أى استاك به

(١) قال ابن رسلان : قد يستدل به على أن على الزوجة خدمة زوجها لا سيما إذا طلب منها ، واختلف العلماء فيه ، مذهب الشافعى ليس عليها الخدمة لأن العقد يتناول الاستمتاع لا الخدمة ، و قال بعض المالكية عليها خدمة مثلها فان كانت شريفة المحل فعليها التدبير للنزل و إن كانت متوسطة فعليها أن يفرش الفراش و تناول إياه الشرب و إن كانت دون ذلك فعليها أن تكس و تطبخ ، قال تعالى : • وهن مثل الذى عليهن بالمعروف • ، وسيأتى البسط في ذلك في كتاب النكاح .

وادفعه إليه ( باب السواك من الفطرة ) حدثنا يحيى بن معين نا وكيع عن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة قالت

تبركاً ثم أغسله تأديباً ، وفيه دليل على أن استعمال سواك الغير برضاه غير مكروه وإنما فعلت ذلك لما بين الزوج و الزوجة من الانبساط [ و ادفعه إليه ] ليكل سواكه أو ليحفظه ، قاله ابن حجر ، والثاني غير ظاهر لأنه خلاف الأدب عرفاً و لورود : كنا نعد سواكه وطهوره ، ويحتمل أن يكون المراد و أدفعه إليه وقتاً آخر بل هذا هو الأظهر ، ودلالة الحديث على غسل السواك في أثناء التسوك غير ظاهرة ، « على القارى » ملخصاً .

[ باب السواك من الفطرة ، حدثنا يحيى بن معين (١) ] بن عون الغطفاني مولاهم أبو زكريا البغدادي ، ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل ، ترك أبوه معين وكان على خراج الرى لابنه يحيى ألف ألف درهم و خمسين ألف درهم فأفققه كله على الحديث ، ولد سنة ثمان و خمسين و مائة ، و مات بمدينة الرسول ﷺ سنة ثلاث و ثلاثين و مائتين و له سبع و سبعون سنة إلا نحواً من عشرة أيام [ نا وكيع ] بن الجراح [ عن زكريا بن زائدة عن مصعب بن أبي شيبة ] بن جبير بن شيبة بن عثمان العبدري المكي الحنفي لين الحديث ، قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : ثقة ، و قال العجلي : ثقة ، وعن أحمد روى أحاديث مناكير ، و قال أبو حاتم لا يحمده ، و ليس بقوى ، و قال الدارقطني : ليس بالقوى و لا بالحافظ ، و قال النسائي منكر الحديث ، قال في الميزان : قال أحمد : أحاديثه مناكير ، ثم ذكر الحديث ، ثم قال : مصعب ضعيف ، وقال ابن عدى : تكلموا في حفظه [ عن طلق ] بسكون اللام [ بن حبيب ] العنزي بفتح المهملة و النون البصرية ، قال أبو حاتم : صدوق في الحديث ، و كان يرى الارجم و ثقته أبو زرعة و ابن سعد و العجلي وذكره ابن (١) بفتح الميم و كسر العين « الغاية » و « ابن رسلان » .

## قال رسول الله ﷺ عشر من الفطرة : قص الشارب و

حبان في الثقات ، وقال أبو الفتح الأزدى : كان داعية إلى مذهبه ، مات بين التسعين إلى المائة [ عن ] عبد الله [ ابن الزبير ] بن العوام القرشي الأسدي أبو بكر و أبو خبيب بالمعجمة مصغراً ، كان أول مولود في الاسلام بالمدينة من للمهاجرين ، و أمه أسماء بنت أبي بكر هاجرت به أمه إلى المدينة و هى حامل ، بويح له بالخلافة عقيب موت يزيد بن معاوية سنة ٦٤ ، و كانت ولايته تسع سنين ، قتله الحجاج في أيام عبد الملك بن مروان في ذى الحجة سنة ٧٣ [ عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ عشر من الفطرة (١) ] أى عشر خصال من سنن الأنبياء الذين أمرنا أى تقتدى بهم فكأننا فطرنا عليها؛ كذا نقل عن أكثر العلماء أو السنة الابراهيمية عليه الصلاة والسلام أو ما فطرت عليه الطباع السليمة من الأخلاق الحميدة ، وركب في عقولهم استحسانها و هذا أظهر ، و المراد من الفطرة الدين كما قال تعالى : « فطرة الله التى فطر الناس عليها » أى دين الله الذى اختاره لأول مفلطور من البشر وهذه الأفعال من توابع الدين بحذف المضاف [ قص الشارب (٢) ] هو شعر نبت على الشفة العليا ، وفى بعض الأحاديث جزوا الشوارب واحفوا الشوارب وانهكوا الشوارب ، فكل هذه الألفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة فى الإزالة ، قال القارى قال ابن حجر : فيسن إحقاقه (٣) حتى تبدو حرمة الشفة العليا ولا يحفيه من أصله ، والأمر بإحقاقه محمول على ما ذكر ، وخرج

(١) وعن عائشة رضى الله عنها كان عليه الصلاة والسلام يأمر بدفن سبعة أشياء من الانسان : الشعر والظفر والدم والحيضة والسن والغلف والتيمية ، وراجع إلى إتحاف السادة (٢) قال ابن دقيق العيد : الأصل فى القص وجهان : مخالفة الأعاجم و هو منصوص إذ قال مخالفتوا الأعاجم ، و زوالها عن مدخل الطعام و الشراب « ابن رسلان » (٣) و بسط الكلام على أقوال الفقهاء « ابن رسلان » و ذكر الوعيد على إحقاق الشوارب صاحب الخئس ، و بسط الروايات فيه السيوطى فى زهر الربى على النسائى .

## إعفاء اللحية والسواك والاستنشاق بالماء و قص الأظفار

بقصه حلقه فهو مكروه (١) و قيل حرام ، لأنه مثله ، و قيل سنة لرواية به حملت على الاحفاء بالمعنى المذكور ، وقال صاحب مرقة الصعود : قال الطحاوى : لم أر عن الشافعى به شيئاً منصوحاً ، و من رأيناه من أصحابه كالزنى و الربيع يخفون و ما أظهم أخذوه إلا عنه ، وقال أبو حنيفة و أصحابه : الاحفاء أفضل من التقصير [ وإعفاء اللحية (٢) ] هو إرسالها و توفيرها و كره قصها ، و قص اللحية من سنن الأعمام و هو اليوم شعار كثير من المشركين والأفرنج والمهتدون و من لا خلاق له في الدين ممن يتبعونهم و يحجون أن يتزويوا بزيمهم ، وقال في الدر المختار ولا بأس (٣) ببنف الشيب وأخذ أطراف اللحية ، و السنة فيها القبضة ، و هو أن يقبض الرجل لحيته فما زاد منها (٤) على قبضة قطعه ، كذا ذكر محمد في كتاب الآثار عن الامام قال و به نأخذ «محيط» ثم قال : و كذا يحرم على الرجل قطع لحيته فعلم من ذلك أن ما يفعله بعض من لا خلاق له في الدين من المسلمين في الهند و الأتراك حرام نعم إذا نبت اللحية للرأه فيستحب لها حلقها [ والسواك ] و قد مر بحثه فيما تقدم قريباً [ و الاستنشاق بالماء ] وهو كالضمضة الآتية ، ستان في الوضوء و فرضان في الغسل عندنا ، و ستان عند الشافعى (٥) ، وقال أحمد ومالك في رواية بوجوبهما

(١) و قال مالك بدعة « ابن رسلان » (٢) و يشكل عليه أنه إذا كان من الفطرة فكيف أهل الجنة مجرد مرد كما ورد ، ويظهر الجواب لما في الآلى المصنوعة إنه جمال يختص به بعض الأنبياء ، قال ابن رسلان : اختلفوا فيما إذا طالت والصحيح أن يتركها على حالها ، كيف ما كانت لهذا الحديث و أما حديث عمرو بن شعيب بسنده أنه عليه الصلاة و السلام يأخذ من أطراف لحيته أخرجه الترمذى ولكنه ضعيف واستدل ابن عابدين بحديث الترمذى و بسطه (٣) وقال في كتاب الصوم بوجوب أخذ ما زاد على القبضة (٤) و سياتى عن ابن عمر في باب القول عند الافطار (٥) قال ابن رسلان : و كونهما من الفطرة يؤيد السنة .

## وغسل البراجم وتنف الابط و حلق العانة و انتقاص

[ و قصر الأظفار ] أى تقليمها وتحصل سنيتها بأى كيفية كانت و أولاها أن يبدأ بمسحة اليمنى ثم الوسطى ثم البصر ثم الخصر ثم الإبهام ثم خصر اليد اليسرى ثم بصرها ثم وسطاها ثم مسحتها ثم إبهامها ، وفى الرجلين بخصر اليمنى ويختم بخصر اليسرى (١) و فى الشامى قال فى الهداية عن الغرائب : و ينبغي الابتداء (٢) باليد اليمنى و الانتهاء بها فبدأ بسبابتها و يختم بإبهامها ، و فى الرجل بخصر اليمنى و يختم بخصر اليسرى ، انتهى . و نقله القهستانی عن المسعودية ، وقال فى الدر المختار و فى المواهب قال الحافظ ابن حجر : إنه يستحب كيفما احتاج إليه و لم يثبت فى كيفية شئ و لا فى تعيين يوم له عن النبي ﷺ إلا أنه لا يترك أكثر من أربعين يوماً ، و ما يعزى من النظم فى ذلك للإمام على قال شيخنا أنه باطل وكذا قال السيوطى ، قد أنكر الإمام ابن دقيق العيد جميع هذه الآيات و قال لا تعتبر هيئة مخصوصة و هذا لا أهل له فى الشريعة و لا يجوز اعتقاد استحبابه لأن الاستحباب حكم شرعى لا بد له من دليل [ و غسل البراجم ] بفتح الباء و كسر الجيم ، جمع برجم يضمها و البرجمة بالفتح غلط الكلام ، هى عقد الأصابع ومفاصلها (٣) و يلحق بها ما يجتمع من الوسخ بالعرق و الغبار فى معاطن الاذن و قعر الصباخ و داخل الأتف ونحوه و غسلها سنة مستقلة لا تختص بالوضوء [ و تنف الابط (٤) ] بكون المؤحدة وتكسر

(١) و اختاره النووي (٢) بسط الكلام على كيفية الطحاوى على المراقى فى آخر الجمعة و قال قلها قبل الجمعة مندوب و لا يلتفت لى من قال بعدها ، وعند البيهقى مرسلًا : كان عليه الصلاة و السلام يقرأ أظفاره ويقص شاربه قبل الجمعة ، كذا فى جمع الوسائل (٣) قال ابن رسلان : متفق على استحبابه وهو سنة مستقلة لا يختص بالوضوء أوضحها الغزالي فى الاحياء (٤) قال فى الغاية من نظر إلى الصورة قال يكنى الحلق ومن نظر إلى المعنى يعنى أن التنف يقل العرق قال لا يكنى الحلق ، قال ابن رسلان : وحكى عن يونس دخلت على الشافعى وعنده من يحلق إبطه ✽

## الماء يعنى الاستنجاء بالماء قال زكريا قال مصعب ونسيت

أى قطع شعره بمحذوف المضاف ، و علم منه أن حلقه ليس بسنة ، وقيل التف أفضل لمن قوى عليه ، قال فى الدر المختار وشرحه : و تطيف يده بنحو إزالة الشعر من إبطيه و يحوز فيه الحلق و التف أولى [ و حلق العانة ] قال فى لسان العرب : وعانة الإنسان أسبه ، الشعر الثابت على فرجه ، و قيل هى منبت الشعر هنالك ؛ قال أبو الهيثم : العانة منبت الشعر فوق القبل من المرأة وفوق الذكر من الرجل والشعر الثابت عليهما ، ويقال له الشعرة والأسب ، قال الأزهري هذا هو الصواب (١) قال الشامي : قال فى الهندية و يبتدىء من تحت السرة ولو عاجل بالنورة يجوز ؛ كذا فى الغرائب ، و فى الأشباه : و السنة فى عانة المرأة التف ، انتهى ، قال الأبهري : و لا يترك حلق العانة و تف الإبط و نص الشارب و الأظفار أكثر من أربعين يوماً كما فى رواية مسلم من حديث أنس [ و انتقاص الماء (٢) يعنى الاستنجاء بالماء ] بالقاف و الصاد المهملة هو الصحيح و صوب بالفاء قيل هو الاستنجاء (٣) كما حكاه مسلم عن وكيع و قال أبو عبيدة و غيره معناه انتقاص البول بسبب استعمال الماء فى غسل مذاكيره ، و قيل : هو الانتضاح ، و قد جاء فى رواية الانتضاح بدل انتقاص الماء ، قال الجمهور : الانتضاح نضح الفرج (٤) بماء قليل بعد الوضوء لينقى

★ فقال واعلم أن السنة التف لأقوى على الوجدع وتنفه سهل لمن تعودته دون من تعود الحلق ، فالشعر يقوى و يصعب التف بعده .

(١) قال ابن رسلان : و فى كتاب الودائع لأبى العباس : العانة : الشعر المستدير حول حلقة الدبر ، قال النووى هو غريب لكن لانه من حلقه أما الاستنجاء فلم أر فيه شيئاً غير هذا (٢) هو رش الماء كما فى القاموس ، كذا فى الغاية (٣) أى رش الماء : فالأما ماء الاستنجاء أو انتقاص الماء بسبب الاستنجاء فالأما البول وابن رسلان ، (٤) و فى التقرير إرادته هناك بعيد لأنه لازالة الوهم ليس من القطرة واختاره النووى .



## العاشرة إلا أن تكون المضمضة . حدثنا موسى بن إسماعيل و داؤد بن شبيب قالنا حماد عن علي بن زيد عن سلة

عنه الوسواس ، وقيل هو الاستعجا بالماء ، كذا في شرح مسلم للنووي [ قال زكريا قال مصعب : ونسبت العاشرة إلا أن تكون المضمضة ] فعلى هذا الناس هو مصعب بن شبة كما ذكره مسلم عن قتبية ، و في رواية لمسلم أن الذي نسبها زكريا بن أبي زائدة ، و قائل «إلا أن تكون المضمضة» يحتمل أن يكون مصعباً ، و يحتمل أن يكون الراوى عنه ، و نسبت في نسخة بالتشديد و البناء للفعول ، وقوله : «إلا أن تكون» قال الطبري : استثناء مفرغ أى لم أذكر العاشرة فيما أجاز شيئاً من الأشياء إلا أن تكون تكون مضمضة ، و قال ابن حجر : ضمن نسي معنى التثني لأن التثنية موجودة في ضمن كل ، أى لم أذكر شيئاً يتم الخصال به عسراً إلا أن يكون مضمضة ، نقله « على القارى » و قال القاضي عياض : و لعلمها الحثان المذكور مع الحسن و هو الأول ، كذا قال النووى في شرح مسلم .

[ حدثنا موسى بن إسماعيل وداؤد بن شبيب ] مكبراً الباهلى أبو سليمان البصرى قال أبو حاتم : صدوق ، روى له البخارى حديثاً واحداً في أول المحارين ، مات سنة ٢٢١ أو سنة ٢٢٢ [ قالنا حماد ] بن سلة كما يفهم من رواية ابن ماجه وإلا فيحتمل أن يكون حماد (١) بن زيد فان داؤد بن شبيب يروى عنهما وكذلك الحادان يرويان عن علي بن زيد [عن علي بن زيد] بن عبدالله بن أبي مليكة زهير بن عبدالله بن جدهان التيمي أبو الحسن البصرى أصله من مكة ، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدهان ينسب أبوه إلى جد جده ، ضعيف ضعفه كثير من المحدثين و تفصيله المذكور في تهذيب التهذيب ، مات سنة ١٣١ وقيل قبلها [عن سلة بن محمد (٢)]

(١) لكن قال ابن رسلان : إن موسى لا يروى إلا عن حماد بن سلة خاصة كما تقدم . (٢) قال ابن رسلان : أخرج له المصنف و ابن ماجه هذا الحديث الواحد لا غير

بن محمد بن عمار بن ياسر قال موسى عن أبيه و قال  
داؤد عن عمار بن ياسر أن رسول الله ﷺ قال : إن من

بن عمار بن ياسر [ العنسى بالنون المدنى مجهول روى عن جده ، وقيل عن أبيه عن  
جده روى عنه علي بن جدعان وحده ، قال البخارى : ولا نعرف أنه سمع من عمار  
أم لا ، قال ابن معين : حديثه عن جده مرسل ، وقال ابن حبان لا يحتج به [قال  
موسى] [ أى ابن إسماعيل ] [ عن أبيه ] هو محمد بن عمار بن ياسر العنسى بالنون  
مولى بنى مخزوم روى عن أبيه و عنه ابنه سلة و أبو عبيدة ، و بعضهم يقول عن  
سلة بن محمد بن عمار بن ياسر عن عمار ، ذكره ابن حبان فى الثقات .

قلت : حديثه فى سنن أبى داؤد من روايته عن النبى ﷺ مرسل لا يس فيه  
عن عمار ، رواه من طريق سلة بن محمد بن عمار عن جده و لم يذكر محمداً ، وقد  
ذكره البخارى فى الأوسط فى فصل من مات من ستين إلى سبعين [ و قال داؤد ]  
بن شيب المذکور [ عن عمار بن ياسر ] غرض أبى داؤد بيان الاختلاف الواقع  
بين ألفاظ كلا أستاذه ، فأما موسى فرواه بسنده عن سلة بن محمد بن عمار بن ياسر  
عن أبيه محمد أن رسول الله ﷺ قال ، الحديث ، و أما داؤد بن شيب فروى  
بسنده عن سلة بن محمد بن عمار بن ياسر عن جده عمار بن ياسر أن رسول الله ﷺ  
قال ، الحديث ، فعلى الأول مرسل (١) ، وعلى الثانى منقطع وهو عمار ياسر بن عمار  
بن مالك العنسى أبو اليقظان مولى بنى مخزوم وأمه سمية من لحم و كان ياسر قدم من  
لبن إلى مكة لخالف أبا حذيفة بن المغيرة فزوجه مولاته سمية فولدت له عماراً فأعتقه  
أبو حذيفة و أسلم عمار وأبوه قديماً و كانوا ممن يعذب فى الله و قتل أبو جهل سمية  
ففى أول شهيدة فى الاسلام ، شهد بداراً و المشاهد كلها و تواترت الروايات عن  
(١) و ظاهر كلام ابن رسلان أنه على الأول متصل إذ قال (قال موسى) فى روايته  
(عن أبيه) محمد عن جده عمار (وقال داؤد عن جده عمار) فلم أن رواية موسى  
عنده متصلة و يؤيده ما تقدم عن الحافظ فى ترجمة سلة .

## الفطرة المضمضة والاستنشاق فذكر نحوه ولم يذكر إعفاء اللحية وزاد والختان ، قال : والانتضاح ولم يذكر انتعاس

النبي ﷺ أنه قال لعبار تقتلك الفتنة الباغية ، قتل مع علي بصفين سنة ٣٧ وهو ابن ثلاث و تسعين سنة و دفن هناك بصفين ، و قد روى هذا الحديث الامام أحمد في مسنده و ابن ماجة في سننه بسنديهما عن عمار بن ياسر ، و هذا لفظ أحمد أن رسول الله ﷺ قال : إن من الفطرة أو الفطرة المضمضة والاستنشاق وقص الشارب و السواك و تقليم الاظفار و غسل البراجم و تنف الابط و الاستجداد و الاختتان والانتضاح [ أن رسول الله ﷺ قال إن من الفطرة المضمضة و الاستنشاق فذكر نحوه ] أى نحو رواية عائشة رضی الله عنها [ و لم يذكر إعفاء اللحية ] كما ذكر في رواية عائشة رضی الله عنها [ وزاد ] في هذه الرواية [ و الختان ] الذى ليس في رواية عائشة ، و الختان بكسر المعجمة وتخفيف المثناة مصدر ختن أى قطع ، والختن بفتح ثم سكون قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص ، قال المساوردى : خنان الذكر قطع الجلدة التى تغطى الحشفة ، و المستحب أن تستوعب من أصلها عند أول الحشفة ، و أقل ما يجزى أن لا يبق منها ما يتغشى به ، و اختلف في وجوب الختان ، فروى عن الشافعى وكثير من المشايخ أنه واجب في حق الرجال والنساء ، وعند مالك وأبي حنيفة و هو قول أكثر العلماء أنه سنة ، قاله الشوكانى : و قال الحافظ في الفتح : وقد ذهب إلى وجوب الختان دون باقى الحسة المذكورة في الباب الشافعى و جمهور أصحابه وقال به من القدماء عطاء حتى لو أسلم الكبير لم يتم إسلامه حتى يحن ، و عند أحمد و بعض المالكية يجب ، و عن أبي حنيفة واجب ليس بفرض ، وعنه سنة يأثم بتركه ، وفي وجه للشافعية لا يجب في حق النساء ، انتهى . قلت : قال في الدر المختار ( مسائل شتى ) : صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه إنسان ظنه محتوناً ولا تقطع جلدة ذكره إلا بتشديد آلمه تركه على حاله كشخ أسلم ، وقال أهل النظر : من لا يطبق الختان ترك أيضاً ، ولو ختن ولم تقطع الجلدة

الماء يعنى الاستنجاء قال أبو داؤد روى نحوه عن ابن عباس و قال خمس كلمات فى الرأس ذكر فى الفرق و لم

كلها ، ينظر فان قطع أكثرهم من النصف كان ختانا ، وإن قطع النصف فداؤنه لا يكون ختانا يعتبر به لعدم الختان حقيقة و حكما ، و الأصل أن الختان سنة كما جاء فى الخبر و هو من شعائر الاسلام و خصائصه فلو اجتمع أهل بلدة على تركه حاربهم الامام فلا يترك إلا لعذر ، و عذر الشيخ لا يطيقه ظاهر ، انتهى (١) .

[ قال ] أى الراوى فى رواية عمار [ والاتصاح (٢) ] ولم يذكر [ الراوى لفظ [ انتقاص الماء ] الذى ذكر فى رواية عائشة رضى الله عنها ثم فسر أبو داؤد لفظ انتقاص الماء بقوله يعنى بانتقاص الماء الاستنجاء ، و إن كان مفهوم اللفظ عاما يشمل الاستنجاء والاتصاح وجميع الغسلات [ قال أبو داؤد وروى نحوه عن ابن عباس ] وهذا أثر ابن عباس تبعته فى كتب الحديث الموجودة عندى فلم أجده فيها ، ولكن قال صاحب غاية المقصود : وصله عبد الرزاق فى تفسيره والطبرى من طريقه بسند صحيح واللفظ لعبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن ابن طاؤس عن أبيه عن ابن عباس و إذ ابتلى إبراهيم

(١) هذا الكلام لم يكن عند التأليف ، وأضاف الشيخ (قدس سره ) بعد الطبع الأول ليزاد فى الطبع الثانى ، قلت : قال ابن رسلان : و الختان واجب عندنا على الرجال والنساء ، ومن أوجب مالك ، وقال مالك وأبو حنيفة سنة فى حق الجميع وحجتهم هذا الحديث فانه معدود مع السن واحتج أصحابنا بقوله تعالى " أن اتبع ملة إبراهيم " الآية ، وهو أول من اختن ، وقال أيضاً : وكان ابن عباس يشدد فى أمره يقول لا حج له ولا صلاة إذا لم يختن ، و الحسن يرخص فيه و يقول إذا أسلم لا يبالى أن لا يختن فأما ما حكى ابن رسلان من مذاهب الأئمة الأربعة يخالف ما فى المعنى إذ قال واجب عند الشافعى و أحمد و لذا يجوز له كشف العورة ، وسنة عند مالك وأبى حنيفة (٢) قال ابن رسلان بالضاد المعجمة والماء المهمل قال الجمهور هو أن يرش الماء بعد الوضوء لدفع الوسواس و قال النووى قال المحققون : إنه الاستنجاء بالماء بدليل رواية مسلم و انتقاص الماء .

يذكر إعفاء اللحية قال أبوداؤد وروى نحوه حديث حماد عن طلق بن حبيب و مجاهد و عن بكر بن عبد الله المزني قولهم ولم يذكروا إعفاء اللحية و في حديث محمد بن عبد

ربه بكلمات قال ابتلاه الله بالطهارة ، خمس في الرأس وخمس في الجسد ، الحديث [ وقال خمس كلها في الرأس ] أى قال ابن عباس خمس خصال <sup>(١)</sup> كلها توجد في الرأس [ ذكر فيه الفرق ] فالغرض منه أن ذكر الفرق موجود في رواية ابن عباس وغير موجود في رواية عائشة رضى الله عنها المذكور قبل [ ولم يذكر ] في رواية ابن عباس [ إعفاء اللحية ] و قد ذكر في رواية عائشة رضى الله عنها المارة قبل .

[ قال أبو داؤد وروى ] بصيغة المجهول [ نحوه حديث حماد ] المذكور قبل [ عن طلق بن حبيب و مجاهد و عن بكر بن عبد الله المزني ] و هو بكر بن عبد الله بن عمرو المزني أبو عبد الله البصرى ، وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة قال : ابن سعد كان ثقة ثباتاً مأموناً حجةً فقيهاً مات سنة ١٠٨ و قال ابن المديني والبخارى وابن أبي خيثمة و أبو نصر الكلاباذى وغيرهم : مات سنة ١٠٦ [ قولهم ] يعنى موقوفاً ولم يرفعه [ ولم يذكروا ] أى الرواة المذكورون في روايتهم ، [ إعفاء اللحية ] فاما طلق بن حبيب فله حديثان ، أحدهما ما يرويه مرفوعاً و هو الذى أخرجه المصنف في أوائل الباب ، و أيضاً أخرجه مسلم في صحيحه ، وأخرجه ابن ماجه في سننه ولكن فيه عن طلق بن حبيب عن أبي الزبير و هذا غلط من الكاتب ، والصواب : عن ابن الزبير كما في نسخة ، وأيضاً أخرجه النسائي : ثم أخرج النسائي بعده رواية طلق موقوفاً ، روى عنه سليمان التيمي و أبو بشر جعفر بن أياس موقوفاً عليه قوله ، ثم قال النسائي بعد تخرجه الروايتين : قال أبو عبد الرحمن و حديث سليمان التيمي و جعفر بن أياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة و مصعب منكر الحديث :

(١) وهى المضمضة والاستنشاق و السواك و قص الشارب و الفرق .

الله بن أبي مريم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فيه وإعفاء اللحية ، وعن إبراهيم النخعي نحوه وذكر إعفاء اللحية و الختان .

قلت معصب بن شبة وإن كان تكلم فيه بعض المحدثين لكن وثقه بعضهم وأخرج حديثه مسلم في صحيحه وروايته مؤيدة بالشواهد فعلى هذا تكون روايته صحيحة لغيرها ، وأما رواية مجاهد وبكر بن عبد الله المزني فلم أجدها في الكتب الموجودة عندنا [ وفي حديث محمد (١) بن عبد الله بن أبي مريم ] المدني الخزاعي مولاهم ، ويقال مولى ثقف روى عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وروى عنه صفوان بن عيسى ومالك وإبن جريج وسليمان بن بلال وأبو ضمرة ويحيى القطان وقال : لم يكن به بأس وآخرون ، وقال : أبو حاتم شيخ مدني صالح الحديث وذكره ابن حبان في الثقات كذا في تعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر العسقلاني [ عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فيه وإعفاء اللحية ] والغرض من ذكر رواية محمد بن عبد الله يان أن فيها ذكر إعفاء اللحية ، بقوله « وإعفاء اللحية ، مبتدأ ، وقوله « وفي حديث محمد بن عبد الله ، خبره مقدم عليه ، وقوله « فيه تأكيد ، واختلف النسخ في ذلك اللفظ فيوجد في بعضها ولا يوجد في بعضها ولكن هذا اللفظ موجود في النسخة المكتوبة لمولانا أحمد على المحدث السهارقوري [ وعن إبراهيم النخعي نحوه وذكر إعفاء اللحية و الختان ] يعني (٢) رواية إبراهيم النخعي مثل رواية محمد بن عبد الله بن أبي مريم في المعنى إلا أن فيه ذكر الختان مع ذكر إعفاء اللحية ولم نجد هاتين الروایتين في كتب الحديث .

(١) قال صاحب الغاية أخرج حديثه الدارقطني في سننه في الطهارة (٢) والحاصل أنها حصلت بمجموع الروايات اثنتا عشرة سنة ، ست في الرأي مع إعفاء اللحية و ثلاث في السباين و هي الختان والاستنجاء والاستحذاء ، و ثلاث في الجسد تقليم الأظفار و تف الابط و غسل البراجم .

( باب السواك لمن قام بالليل ) حدثنا محمد بن كثير نا سفيان عن منصور و حصين عن أبي وائل عن حذيفة قال : إن رسول الله ﷺ كان إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك . حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد نا بهز بن حكيم عن زرارة بن أوفى عن سعد بن

[ باب السواك لمن قام بالليل ] يعنى يستحب لمن قام بالليل سواء كان قيامه للصلاة أو لغيرها أن يستاك لأن النوم مظنة تغير الرائحة لأجل صعود الأبخرة من المعدة إلى الفم وكذلك في جميع مظان تغير الرائحة وكذلك عند أكل ما فيه رائحة كريهة كاللحم و البصل و التبناك [ حدثنا محمد بن كثير ] العبدى أبو عبدالله البصرى روى عن أخيه سليمان وكان أكبر منه بخمسين سنة وعن الثورى و شعبة روى عنه البخارى و أبو داؤد و آخرون قال ابن معين لم يكن بثقة و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال أحمد بن حنبل : ثقة ، مات سنة ٢٢٣ وكان له يوم مات تسعون سنة [ نا سفيان ] الثورى [ عن منصور ] بن معتمر [ و حصين ] بن عبد الرحمن السلى أبو الهذيل مصغراً الكوفى ابن عم منصور بن المعتمر ، وثقه أحمد وابن معين و العجلي و أبو زرعة و أبوحاتم ، وقال بعضهم : ساء حفظه في آخر عمره وتغير ، مات سنة ١٣٦ ، وله ثلاث و تسعون سنة [ عن أبي وائل ] شقيق بن سلمة [ عن حذيفة ] بن البيان [ قال إن رسول الله ﷺ كان إذا قام من الليل يشوص فاه (١) بالسواك ] والشوص ذلك الأسنان بالسواك عرضاً وقيل هو الغسل ، و قيل التتفة (٢) فهذه أقوال الأئمة فيه ، كذا قال النووى ، وفى رواية مسلم إذا قام ليتهد .

[ حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد ] بن سلمة [ نا بهز بن حكيم ] بن معاوية

(١) و لفظ البخارى إذا قام للتهد ، و كذا لمسلم وغيره ، فالظاهر التخصيص به ، كذا فى الغاية (٢) و قيل هو الامرار على الأسنان من الأسفل إلى الفوق . ابن رسلان .

هشام عن عائشة أن النبي ﷺ كان يوضع له وضوؤه وسواكه فإذا قام من الليل تخلى ثم استاك . حدثنا محمد بن كثير أناهمام عن علي بن زيد عن أم محمد عن عائشة أن النبي ﷺ كان لا يرقد من ليل ولا نهار فيستيقظ إلا يتسوك

بن حيدة أبو عبد الملك القشيري البصري وثقه علي بن المدني و يحيى بن معين و النسائي ، و قال أبو حاتم : لا يحتج به ، و قال صالح جزرة بهز عن أبيه عن جده إسناد أعرابي ، وقال الحاكم كان من الثقات ممن يجمع حديثه وإنما سقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع له عليها ، و قال الآجري عن أبي داود : هو عندى حجة ، وعند الشافعي ليس بحجة ، مات بعد سنة ١٤٠ و قيل قبل سنة ١٦٠ [ عن زرارة بن أوفى ] العامري الحرشي بمهمله وراء مفتوحين ثم معجمة أبو صاحب البصري قاضيا ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي : ثقة ، و كذلك وثقه ابن سعد و العجلي ، و قال أبو حيان القصاب : صلى بنا زرارة الفجر ولما بلغ « فإذا نقر في الساقور فذلك يومئذ يوم عسير » شق شقة فأت سنة ٩٣ [ عن سعد بن هشام ] بن عامر الأنصاري المدني ابن عم أنس ، قال النسائي : ثقة ، و ذكر البخاري أنه قتل بأرض مكران على أحسن أحواله ، قال أبو بكر الخازمي : مكران بضم الميم بلدة بالهند [ عن عائشة أن النبي ﷺ كان يوضع له وضوؤه وسواكه ] أى يعد أهله في أول الليل ماء وضوؤه وسواكه [ فإذا قام من الليل تخلى ] أى قضى الحاجة [ ثم استاك ] و هذا الحديث يدل على أنه ﷺ كان يستاك عند الوضوء .

[ حدثنا محمد بن كثير أناهمام ] بن يحيى بن دينار [ عن علي بن زيد ] بن جعدان [ عن أم محمد ] امرأة زيد بن جعدان والد علي بن زيد يقال اسمها أمية و قيل : أمية بنت عبد الله [ عن عائشة أن النبي ﷺ كان لا يرقد من ليل ولا



قبل أن يتوضأ. حدثنا محمد بن عيسى نا هشيم أنا حصين  
عن حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن عبد الله بن

نهار فيستيقظ إلا يتسوك قبل أن يتوضأ (١) [ لأن النوم مظنة تغير رائحة الفم  
فيتأكد السواك عند الاستيقاظ منه إزالة لذلك التغير ، و في الحديث دليل على أنه  
ﷺ يتسوك قبل أن يتوضأ ، وأيضاً يدل على أنه ﷺ يتسوك بعد الاستيقاظ من  
النوم سواء أراد التهجّد أو لم يرد .

[ حدثنا محمد بن عيسى بن ] نجيح أبو جعفر بن الطباع البغدادي [ نا هشيم ]  
بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم ابن القاسم بن دينار السلي أبو معاوية بن أبي خازم  
بالمعجمتين للواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والارسال الخفي مات سنة ١٨٣ و قد  
قارب الثمانين [ أنا حصين ] مصغراً ابن عبد الرحمن [ عن حبيب ] بالخاء مكبراً  
[ ابن أبي ثابت ] قيس بن دينار الأسدي مولاهم أبو يحيى الكوفي ثقة فقيه جليل  
و كان كثير الارسال و التدليس روى عن عروة بن الزبير حديث المستحاضة و  
حديث القبلة و حديث ابن عمر في اعتماد النبي ﷺ في رجب و إنكار عائشة رضي  
الله عنها لذلك ، و حديثاً في الدعوات كان النبي ﷺ يقول اللهم عافني في جسدي ،  
الحديث ، و جزم الثوري أنه لم يسمع منه و إنما هو عروة المزني آخر ، و كذا  
تبع الثوري جماعة من المحدثين ، و أما أبو داؤد فيحكى قوله في سننه و يخالفه و  
يرده و يقول : قد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة  
حديثاً صحيحاً ، و هذا ظاهر أن الحديث لا يكون صحيحاً إلا أن يكون حبيب سمعه

(١) قال ابن رسلان : قوله قبل أن يتوضأ صريح في تقديم السواك قبل الوضوء  
و التسمية لتكون التسمية أيضاً على تنظيف الفم و رواه أبو نعيم من حديث  
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ إذا استيقظ تسوك ثم  
توضأ الحديث، قال ابن الصلاح : و في مشكل الوسيط الظاهر أن السواك يتأخر  
فيكون عند المضمضة و هذا الحديث يرده ، انتهى مختصراً .

عباس عن أبيه عن جده عبدالله بن عباس قال بت ليلة عند النبي ﷺ فلما استيقظ من منامه أتى طهوره فأخذ سواكه فاستاك ثم تلا هذه الآيات ، إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار آيات لأولى الالباب ، حتى قارب أن يختم السورة أو ختمها ثم توضأ فاتى

من عروة بن الزبير ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، و قال ابن معين و النسائي : ثقة ، وعن ابن معين : ثقة حجة ، قيل له : ثبت ؟ قال نعم ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة ، و لم يسمع حديث المستحاضة من عروة ، و قال الترمذى عن البخارى : لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً ، وقال ابن أبي حاتم فى كتاب المراسيل عن أبيه : أهل الحديث اتفقوا على عدم سماعه من عروة ، قال : وانفاهم على شئ يكون حجة . قلت : و دعوى الاتفاق غلط ، و قال ابن عدى : هو ثقة حجة ، و قال العجلي سمع من ابن عمر غير شئ و من ابن عباس ، و كان فقيهاً و مقى السكوة ، مات سنة ١١٩ [ عن محمد بن على بن عبد الله بن عباس ] الهاشمي ثقة ، لم يثبت سماعه من جده و لا أنه لقيه ، مات سنة ١٢٤ أو سنة ١٢٥ [ عن أبيه ] هو على بن عبد الله بن عباس الهاشمي أبو محمد ثقة عابد قليل الحديث ، مات سنة ١١٨ [ عن جده عبد الله بن عباس قال بت ] أى نمت و رقدت ليلة [ عند النبي ﷺ فلما استيقظ من منامه أتى طهوره ] أى الماء الذى أعد لوضوئه ﷺ [ فأخذ (١)

(١) قال ابن رسلان : و هكذا فى رواية الحاكم و ظاهره أنه أخذ السواك من طهوره فإنه كان يضع فيه ليلين ؛ و فى رواية النسائي عن طريق حميد بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة بلفظ : ثم استل من فراشه سواكاً فاستاك . قلت : و فى حديث ابن ماجه عن عائشة رضى الله تعالى عنها كنت أضع لرسول الله ﷺ ثلاثة آنية محتمة ، إنا طهوره و إنا اسواكه و إنا لثرايه ، فهذا محمول على اختلاف الأحوال .

مصلاه فصلى ركعتين ثم رجع إلى فراشه فنام ماشاء الله  
ثم استيقظ ففعل مثل ذلك ثم رجع إلى فراشه فنام ثم  
استيقظ ففعل مثل ذلك، ثم رجع إلى فراشه فنام ، ثم استيقظ  
ففعل مثل ذلك، كل ذلك يستاك ويصلى ركعتين ثم أوتر

سواكه فاستاك [ و توضع ] ثم تلا (١) هذه الآيات إن في خلق السماوات والأرض  
و اختلاف و النهار لآيات لأولى الأبواب حتى قارب أن يختم السورة أو ختمها [  
وفي رواية مسلم قرأ هؤلاء الآيات حتى ختم السورة ولم يذكر الشك فالتك المذكور  
في رواية أبي داود ليس من ابن عباس رضى الله عنه بل من بعض الرواة يعنى يقول  
الراوى : أشك في قول أستاذي، قال حتى قارب أن يختم السورة أو قال حتى ختمها ولعل  
الشك (٢) من هشيم [ ثم توضع ] أى أمم الوضوء [ فأتى مصلاه فصلى ركعتين ] وفي رواية  
مسلم فأطال فيهما القيام والركوع و السجود [ ثم رجع إلى فراشه فنام ما شاء الله  
ثم استيقظ ففعل مثل ذلك ] أى تسوك و توضع و تلا الآيات و صلى ركعتين  
[ ثم رجع إلى فراشه فنام ثم استيقظ ففعل مثل ذلك ] من الاستيأك و الوضوء  
و تلاوة الآيات و الصلاة [ ثم رجع إلى فراشه فنام ثم استيقظ ففعل مثل ذلك  
كل ذلك يستاك ] و يتوضأ و يقرأ هؤلاء الآيات كما في رواية مسلم [ و يصلى  
ركعتين ثم أوتر ] و في مسلم ثم أوتر بثلاث ، قال النووي : هذه الرواية مخالفة  
لباقى الروايات في تحلل النوم بين الركعات و في عدد الركعات فإنه لم يذكر في باقى  
الروايات ، تحلل النوم و ذكر الركعات ثلاثة عشر ، قال القاضى عياض : هذه  
الرواية ، و هى رواية حصين عن حبيب بن أبى ثابت مما استدركه الدار قطنى على  
مسلم لاضطرابها و اختلاف الرواة ، قال الدار قطنى : و روى عنه على سبعة أوجه و  
خالف فيها الجمهور .

(١) استدل به على أن القراءة في الحديث ليس بمكروه و رد بأن النوم في حقه  
ليس بناقض ، كذا في الغاية (٢) كما أشار إليه المصنف في آخر الحديث .

قال أبو داود و رواه ابن فضيل عن حصين قال فتسوك  
و توضاً و هو يقول: إن في خلق السماوات والأرض  
حتى ختم السورة .

قلت : قول النووي: هذه الرواية فيها مخالفة لباقي الروايات في تخلل النوم بين  
الركعات لعله صدر عنه على غفلة من الرواية التي تقدمت في باب السواك ما نصه :  
حدثنا عبد بن حميد نا أبو نعيم نا إسماعيل بن مسلم نا أبوالمثوك أن ابن عباس حدثه  
أنه بات عند نبي الله ﷺ ذات ليلة فقام نبي الله ﷺ من آخر الليل فخرج فنظر إلى  
السما ثم تلا هذه الآية التي في آل عمران «إن في خلق السماوات والأرض واختلاف  
الليل والنهار ، حتى بلغ «فقتل عذاب النار ، ثم رجع إلى البيت فتسوك و توضاً  
ثم قام فحلى ثم اضطجع ثم قام فخرج فنظر إلى السماء فتلا هذه الآية ثم رجع فتسوك  
و توضاً ثم قام فحلى ، انتهى ، فهذه الرواية تؤيد رواية حصين بن عبد الرحمن في  
تخلل النوم بين الركعات ، و أما الاختلاف الواقع في ذكر الركعات فالظاهر أنها  
واقعتان مختلفتان ، ففي إحدهما صلى رسول الله ﷺ ثلاث عشرة ركعة متصلة لم  
يتخلل النوم بينها ، و في بعضها صلاها منفصلة بتخلل النوم بينها و اقتصر على تسع  
ركعات فلا مخالفة فيها أصلاً ؛ و أما ما قال الدارقطني في اضطرابها ، فإن كان  
المراد بالاضطراب الاضطراب في السند فالسند ليس فيه اضطراب أصلاً ، و أما إن  
كان المراد بالاضطراب الاضطراب في المتن فليس في المتن اختلاف لا يمكن الجمع  
فيه ، و وجه الجمع إما الحمل على تعدد القصة أو بما جمع به القاضي عياض رحمه  
الله ، فلا يرد الحديث الصحيح بمثل ذلك الاختلاف ، و هذا الحديث يدل على أن  
الوتر ثلاث و معنى أوتر يعني أوتر الركعتين بضم الثالثة معهما كما تقول الحنفية .

[ قال أبو داود و رواه ابن فضيل عن حصين ] بن عبد الرحمن [ قال فتسوك  
و توضاً و هو يقول : « إن في خلق السماوات والأرض ، حتى ختم السورة ] و  
رواية ابن فضيل عن حصين أخرجه مسلم في صحيحه كما ذكرناه ، و غرض المصنف

حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي قال ثنا عيسى ثنا مسعر عن المقدم بن شريح عن أبيه قال قلت لعائشة بأى شئ كان يبدأ رسول الله ﷺ إذا دخل بيته قالت بالسواك.

بذكره هاهنا يان الاختلاف الواقع فى رواية هشيم عن حصين و رواية ابن فضال عن حصين و ذكر شيئاً من الاختلاف هاهنا ثم أخرج المصنف هاتين الروايتين فيما بعد فى باب صلاة الليل وذكر فيه بعض الاختلافات الواقعة فيها فى اللفظ ولا يضر مثل هذا الاختلاف لأن التحديث بالمعنى جائز عند المحدثين .

[ حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي قال ثنا عيسى ] بن يونس [ ثنا مسعر ] بكسر الميم و سكون المهملة و فتح المهملة ابن كدام بكسر أوله و تخفيف ثانيه ابن زهير الحلالى العامرى الرواسى أبو سلمة الكوفى ، ثقة ثبت فاضل و كان مرجئاً مات سنة ١٥٣ أو سنة ١٥٥ ، لم يشهد سفیان جنازته من أجل الارزاء [ عن المقدم بن شريح ] بن هانى بن يزيد الحارثى الكوفى وثقه أحمد و أبو حاتم والنسائى ويعقوب بن سفیان [ عن أبيه ] شريح مصغراً ، بن هانى بن يزيد بن نهيك الحارثى المدحجى أبو المقدم الكوفى أدرك النبى ﷺ ولم يره و كان من أصحاب على . قتل بسجستان سنة ٧٨ مع عبيد الله بن أبى بكره وثقه أحمد و ابن معين و النسائى [ قال ] أى شريح [ قلت لعائشة بأى شئ كان يبدأ رسول الله ﷺ إذا دخل بيته قالت بالسواك ] قال النووى : فيه يان فضيلة السواك فى جميع الاوقات وشدة الاهتمام به و تكراره .

قلت : و هذا الحديث وجد هاهنا فى بعض النسخ المطبوعة فى الهند ، و لم يوجد فى النسخة المكتوبة لمولانا أحمد على المحدث السهارتورى و لا فى المطبوعة بمصر بل فى النسخة المكتوبة الاحمدية ، كتب هذا الحديث على الحاشية عندما ذكر « باب فى الرجل يستاك بسواك غيره » و كتب قبل الحديث هذه العبارة ، قال أحمد : هو ابن حزم ، قال لنا أبو سعيد الأعرابى : هذا مما تفرد به أهل المدينة

( باب فرض الوضوء ) حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا  
شعبة عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه عن النبي ﷺ قال  
لا يقبل الله صدقة من غلول ؛

ثم ذكر الحديث و كتب بعد تمام الحديث هذا الحديث عزاه لأبي داود ثم قال  
حديث أبي داود برواية أبي بكر بن داسة ، و في النسخة المصرية أدخله في المتن في  
« باب الرجل يستاك بواك غيره » و لا مناسبة له بترجمة الباب إلا أن يقال إن  
دخوله باليتيم الليل و النهار فإذا كان استياكه كلما دخل بيته يلزم منه أنه ﷺ  
يستاك عند دخوله البيت ليلاً كان أو نهاراً فكان إذا قام من الليل و خرج ثم دخل  
يستاك كما يدل عليه ما رواه ابن فضال عن حصين ذكره المصنف قليل هذا مختصراً ،  
و أخرجه مسلم في صحيحه في باب السواك مطولاً بأنه ﷺ قام ذات ليلة من آخر  
الليل فخرج فظفر إلى السماء ثم تلا هذه الآية التي في آل عمران ثم رجع إلى البيت  
فسواك و توضأ .

[ باب فرض الوضوء (١) ] أى هذا باب فرضية الوضوء و كون الوضوء  
فرضاً [ حدثنا مسلم بن إبراهيم ] الأزدي [ قال حدثنا شعبة ] بن الحجاج [ عن  
قتادة ] بن دعامة [ عن أبي المليح ] بن أسامة بن عمير ، قيل : اسمه عامر ؛ وقيل :  
زيد بن أسامة بن عمير ، ثقة ، مات سنة ٩٨ و قيل سنة ١٠٨ ، و قيل بعد ذلك ،  
[ عن أبيه ] أسامة بن عمير بن عامر بن الأقيش الهذلي البصري والد أبي المليح  
صحابي (٢) تفرد عنه ولده [ عن النبي ﷺ ] قال (٣) لا يقبل الله صدقة (٤) من

(١) و في العبارة نوع إغلاق لاطلاق الفرض في الوضوء على المفروض ، كذا  
في التقرير (٢) و في الخلاصة : له سبعة أحاديث (٣) ذكر ابن العربي في العارضة  
في أول هذا الحديث قصة قال : في الحديث خمس مسائل (٤) قال ابن رسلان :  
هكذا رواية الخطيب ، و الرواية المشهورة للبخاري و غيره بيناه المجهول والمراد  
بالقبول هاهنا ما يرادف الصحة و هو الاجزاء ، و أما المراد في مثل قوله ✽

غلول (١) [ بضم الغين ، و أصل الغلول (٢) الحياة في الغنمة ، والمراد هاهنا المال الذى حصل بسبب حرام و لعل وجه تخصيصه بالذكر أن الغلول لما كان الحياة في مال الغنمة ، والغنمة فيها حق لجميع المسلمين ، فإذا كان التصدق من المال الذى له فيه حق غير مقبول فأولى أن لا يقبل من المال الذى ليس له حق فيه فالحاصل أن التصدق من مال حرام غير مقبول حتى قال بعض علمائنا من تصدق بمال حرام يرجو الثواب كفر .

قلت : فإن قيل صرح الفقهاء بأن من اكتسب مالا بغير حق فأما أن يكون كسبه بعقد فاسد كالبيع الفاسد والاستيجار على المعاصى والطاعات أو بغير عقد كالسرقة والنصب والحياة والغلول ، ففي جميع الأحوال المال الحاصل له حرام عليه و لكن إن أخذه من غير عقد و لم يملكه يجب عليه أن يرده على مالكه إن وجد المالك و إلا ففي جميع الصور يجب عليه أن يتصدق بمثل تلك الأموال على

★ عليه الصلاة والسلام من أتى عرافاً لم يقبل صلاته ، الحديث؛ فهو القبول الحقيقي. يشكل عليه بأن المراد قبول إجابة أو إنابة فعلى الثانى يخالف الصلاة بغير طهور فإن المنى فيه قبول إجابة بالاجماع ، وعلى الأول يخالف ماسياً من الجزئية في أداء ما اكتسب من الحرام ، فإن هناك تحقق الإجابة دون الإنابة كما سترى و تقدم عن ابن رسلان أن المراد قبول إجابة ، فالجواب عن الاشكال بأن صدقة الغلول أيضاً لا تجب من حيث هى صدقة بل من حيث لاحت له إلا هذا ، و ليس في الدين من حرج ، نعم يشكل عليه ما صرح النووي في المناسك أن أن الحج بمال الحرام يصح عند الثلاثة خلافاً لأحمد و عند بعض الحنفية تصح الزكاة أيضاً كما في الشامى .

(١) كما ضبطه جماعة ، كذا في الفاية و « ابن رسلان » ، و قال القارى لا يصح ما قال ابن حجر أنه بالفتح مبالغة . (٢) سمي به لأن الأيدي مغلولة عنها أى بمنوعة . ابن رسلان .

## ولا صلاة بغير طهور (١).

الفقراء فهذا القول منهم يخالف الحديث المذكور فإن الحديث دال على حرمة التصدق بالمال الخبيث ، و قد نص الله تعالى في كتابه : « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون الآية » ، و قولهم بوجوب التصدق معارض بالحديث و الآية فما وجه التوفيق بينهما ؟

قلنا : الآية و الحديث يدلان على حرمة التصدق بالمال الحرام لأجل تحصيل الأجر و الثواب ، و قد أشير إليه في الحديث بقوله : « لا يقبل الله » فإذا تصدق بالمال الحرام يريد القبول و الأجر يحرم عليه ذلك ، و أما إذا كان عند رجل مال خبيث فاما إن ملكه بعقد فاسد أو حصل له بغير عقد ولا يمكنه أن يرده إلى مالكه و يريد أن يدفع مظلمته عن نفسه فليس له حيلة إلا أن يدفعه إلى الفقراء لأنه لو أنفق على نفسه فقد استحكم ما ارتكبه من الفعل الحرام ، و دخل تحت قوله ﷺ ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يارب يا رب ومطعمه حرام و ملبسه حرام ، الحديث ، أو أضاعه و استهلكه فدخل تحت قوله ﷺ نهي عن إضاعة المال ، فيلزم عليه أن يدفعه إلى الفقراء و لكن لا يريد بذلك الأجر

(١) قال الترمذى : هذا الحديث أصح شئ في هذا الباب ، قال ابن سيد الناس في شرحه : إذا قال الترمذى أصح شئ لا يلزم منه أن يكون صحيحاً عنده ، و كذلك إذا قال : أحسن « ابن رسلان » .

و اختلفت الأئمة في مسألة طهارة بدن المصلي و ثيابه و محل صلاته عن الانجاس فقال بها الجمهور مستدلين بقوله تعالى « و ثيابك فطهر » و قالوا دلالة : الآية على طهارة البدن بالأولى و لم يقل المالكية في المشهور بالوجوب بل قالوا بالسنة كما في الشرح الكبير و الأوجه عنده أنه يصح استدلال الجمهور بهذا الحديث ، إذ الطهور بمعنى الطهارة يعم الأحداث و الانجاس كما جزم به القارىء فتأمل ! فلم أر أحداً في فروع الأئمة الثلاثة استدل به .



و الثواب و لكن يريد دفع المعصية عن نفسه (١) و يدل عليه مسائل اللقطة [ و لا صلاة بغير طهور (٢) ] هو بالضم ، الطهر و بالفتح الماء الذى يتطهر به ، قال ابن حجر : أى لا تصح إذ نفي القبول إما بمعنى نفي الصحة كما هاهنا ، و إما بمعنى نفي الثواب كما فى الحديث : من أتى عرافاً لم تقبل صلاته أربعين صباحاً ، و الحديث يدل على فرضية الطهارة للصلاة و قد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط فى صحة الصلاة و على تحريمها بغير طهارة من ماء أو تراب و لا فرق بين الصلاة المقروضة و النافلة و سجود التلاوة و الشكر و صلاة الجنازة إلا ما حكى عن الشعبي و محمد بن جرير من قولهما تجوز صلاة الجنازة (٣) بغير طهارة و هذا مذهب باطل أجمع العلماء على خلافه فلو صلى محدثاً متعمداً بلا عذر يكفر عندنا لتلاعبه واستخفافه ، وأما من لم يجزى ماء (٤) و لا تراباً ، فقال النووي : فيه أربعة أقوال للشافعى و هى مذاهب للعلماء قال بكل واحد منها قائل أصحها عند أصحابنا يجب عليه أن يصلى على حاله و يجب أن يعيد إذا تمكن من الطهارة ، والثانى يحرم عليه أن يصلى و يجب القضاء ، و الثالث يستحب أن يصلى و يجب القضاء ، و الرابع يجب أن يصلى و لا يجب القضاء ، و هذا القول اختيار المزنى و هو أقوى الأقوال (٥) دليلاً ، فأما وجوب

(١) قلت : لكن يشكل عليه أن الذمة برئت بالتصدق لأنه أتى بالواجب و هو المراد بقولهم لكن يريد دفع المعصية فإذا دفع المعصية فليس هذا إلا قبول إجابة لأنه تحقق منه تبرئ الذمة (٢) قال ابن رسلان فى حديث جميع الرواة الصلاة مقدمة (٣) و حكى عن غيرها أيضاً كما ذكره العيني . و حكى ابن القيم فى حاشية السنن عن ابن حزم أنه قال : لا يحتاج الوتر للطهارة و بسط على الحديث أشد البسط و مال إلى أن سجدة التلاوة لا تحتاج إلى الطهارة (٤) و ذكر فى العارضة فى المسألة ستة أقوال منها مذهب مالك لا أداء و لا قضاء ، و فى المثل مذهب أحمد و المزنى و هو أقوى دليلاً ؛ و وجوب الصلاة بلا إعادة ، و المشهور عند الشافعية وجوب الصلاة بوجوب الاعادة و مياتى الكلام على المسألة فى باب التيمم . (٥) و اختاره فى شرح المذهب كما فى القسطلانى .

الصلاة فلقوله ﷺ : « و إذا أمرتكم بأمر فافعلوا منه ما استطعتم » ، و أما الإعادة فانما تجب بأمر مجدد و الأصل عدمه و كذا يقول المزن في كل صلاة أمر بفعلها في الوقت على نوع من الحلال لا يجب قضاؤها ، والله أعلم ، انتهى ، و هذا عند الشافعية ، و أما عندنا فقال في البدائع : و أما المحبوس في مكان نجس لا يجد ماء و لا تراباً نظيفاً فإنه لا يصلي عند أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف يصلي بالإيماء ثم يعيد إذا خرج وهو قول الشافعي ، و قول محمد مضطرب ، و ذكر في عامة الروايات مع أبي حنيفة ، و في نوادر أبي سليمان مع أبي يوسف وجه قول أبي يوسف أنه إن عجز عن حقيقة الأداء فلم يعجز عن التشبه فيؤمر بالتشبه كما في باب الصوم ، و قال بعض مشايخنا إنما يصلي بالإيماء على مذهبه إذا كان المكان رطباً ، أما إذا كان يابساً فإنه يصلي بركوع و سجود ، و الصحيح عنده يؤمى كيف ما كان لأنه لو سجد لصار مستعملاً للتجاسة ، و لأبي حنيفة أن الطهارة شرط أهلية أداء الصلاة فإن الله تعالى جعل أهل مناجاته الطاهر لا المحدث ، و التشبه إنما يصح من الأهل ألا ترى أن الحائض لا يلزمها التشبه في باب الصوم و الصلاة لانعدام الأهلية ، و الظاهر أن المصلي بغير طهارة إذا قصد به حرمة الوقت لا يكفر لأنه لا يصدق عليه أنه مستخف بخلاف ما إذا صلى بغير طهارة عمداً لا لهذا القصد فإنه يكفر لأنه مستخف بالشرع حينئذ ولو صلى بلا طهارة حياءً أو رياءً أو كسلاً فهل يكون مستخفاً أم لا؟ محل بحث ، و الأظهر في المستحصى أن لا يكون مستخفاً بخلاف الآخرين ، و الله أعلم ، ملخص من القارىء و التوروى (١) .

(١) قلت هناك بحث آخر ذكره في عارضة الأحوذى ، وهو أن الكافر إذا أسلم هل يجب عليه الغسل؟ قال أحمد و مالك نعم لهذا الحديث ، و قال الشافعي يستحب ، و قال أبو حنيفة لا ، إلخ ، و كذا قال ابن قدامة ، إلا أنه زاد في مذهب الشافعي أنه إذا وجد منه ما يوجب الغسل في حالة الكفر سواء اغتسل في الكفر ولم يغتسل يجب ، واستدلنا بأن الصحابة أسدلوا ولم يشتر منهم الغسل ، ورده بأنه \*

حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا يقبل الله تعالى صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ .

[ حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر ] بن راشد [ عن همام بن منبه (١) ] بن كامل الضعافى الباقى أبو عتبة أخو وهب ثقة . مات سنة ١٣٢ على الصحيح وأصل منبه من خراسان من أهل هرات أخرجه كسرى من هراة يعنى إلى البين فأسلم فى عهد النبي ﷺ لحسن إسلامه [ عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا يقبل الله صلاة أحدكم ] أى قبول إجابة وإثابة فإن الطهارة شرط لصحة الصلاة بخلاف المسبل إزاره و الآبى فإن صلاتهما لا تقبل أيضاً لكنها لا تقبل إثابة وتقبل إجابة فلا يرد ما قيل من أنه لا يلزم من عدم القبول عدم الجواز والصحة ، قال المحافظ : والمراد بالقبول هاهنا ما يرادف الصحة وهو الاجزاء و حقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما فى الذمة ، و لما كان الايمان بشروطها مظنة الاجزاء الذى القبول ثمرة عبر عنه بالقبول مجازاً ، و أما القبول المنفى فى مثل قوله ﷺ من أتى عرافاً لم تقبل له صلاة فهو الحقيقى لأنه قد يصح العمل ويتنطفى القبول لما منع [ إذا أحدث (٢) ] أى صار ذا حدث (٣) قبل الصلاة أو فى

★ كان مستفيضاً عندهم ، و كذلك قاله العيني و زاد أن الوضوء يجب بالاجتماع . قلت : فالفرق بين الحدث الأصغر و الأكبر مشكل و به أورد ابن رسلان و قال : لا فرق بينهما ، و الصواب عندنا أيضاً يجب إذا وجد منه فى الكفر ما يوجب و لم يغتسل كما ساقى ، و أيضاً استدل ابن رسلان على مسألة أخرى و هى أنه مستدل بالجمهور على أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأنه عليه الصلاة و السلام جعل الطهور غاية القبول إلى آخر ما قال .

(١) قال ابن العربى فى العارضة هى صحيفة (٢) قال ابن العربى أحكام هذا الباب فى ثمان مسائل ثم عدّها و ذكر الضابطة فى الحدث عند الأئمة الثلاثة كما ستأتى ★

## حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن سفيان

أثانها ، و المراد بالصلاة المضافة صورتها أو باعتبار ما كانت [ حتى يتوضأ ] أى حقيقة أو حكماً أو يتوضأ بمعنى يتطهر فيشمل الغسل والوضوء والتيمم ، قاله القارى .  
قلت : و الحديث تفسير و شرح لقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » الآية ، فهذه الآية بظاهرها تدل على أنه يجب التوضي عند إرادة الصلاة فى جميع الأحوال ، وبين الحديث أن المراد فى الآية وجوب التوضي عند إرادة القيام إلى الصلاة حالة الحدث فعلى هذا معناها «إذا قمتم إلى الصلاة» وأنتم محدثون «فاغسلوا» الآية .

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا وكيع ] بن الجراح [ عن سفيان ]  
تردد فيه صاحب غاية المقصود هل هو الثورى أو ابن عينة ، وقال لم أقف على تعيينه  
و أغرب الشيخ سراج أحمد فى شرحه على الترمذى فقال فيما ذكر فى أول السند  
الذى رواه الترمذى عن هناد وقتيبة و محمود بن غيلان قالوا حدثنا وكيع عن سفيان  
ققال ابن سعيد بن مسروق الثورى الكوفى أبو عبد الله ، ثم ذكر الترمذى بعد  
التحويل ، وحدثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن قال حدثنا سفيان فقال هذا الشارح هاهنا  
ابن عينة أبو عمران الهلالى الكوفى فها قال الشارح هو على خلاف اصطلاح المحدثين  
فان السندين يجتمعان على سفيان ، فعلى اصطلاح القوم يجب أن يكون ما اجتمع عليه  
السندان واحداً فلعل هذا تسامح من الشيخ ( رحمه الله ) والذى يغلب على ظنى أن  
الذى هاهنا هو الثورى فان المحافظ ابن حجر ذكر سفيان الثورى فى شيوخ وكيع  
الذى روى عنهم و لم يذكر فيهم ابن عينة ، و قال فى ترجمة وكيع فى سلسلة من

★ فى باب الوضوء من الدم ، و قال ابن دقيق العيد فى الأحكام فى الكلام على  
الحديث بوجه (٣) وقال ابن دقيق العيد : الحدث يطلق على ثلاثة معان الخارج  
كما يقول الفقهاء : الأحداث كذا و كذا ، و الخروج والممانع من العبادة كما يقال  
نويت رفع الحدث .

عن ابن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي قال قال رسول الله ﷺ مفتاح الصلاة الطهور و تحريمها التكبير وتحليلها التسليم .

روى عن وكيع و شيخه سفيان الثوري فهذا يفيد بأن لو كيع خصوصية مع الثوري التي ليست بابن عيينة ، فهذا يتعين المجه ، قال الحافظ في التبعة : وإن روى الراوى عن اثنين متفقى الاسم و لم يتميزا فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل ، انتهى .

[ عن ابن عقيل ] هو عبد الله بن محمد بن عقيل مكبراً ، ابن أبي طالب الهاشمي نسب إلى جده ، أبو محمد المدني ضعفه كثير من المحدثين مثل يحيى بن معين و النسائي ، و قال الترمذى : صدوق ، و قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، و سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد وإسحق والحيدى يحتجون بحديث ابن عقيل قال محمد بن إسماعيل و هو مقارب الحديث ، وقال ابن عبد البر هو أوثق من تكلم فيه ، انتهى ، و هذا إفراط ، و قال الذهبي في الميزان ، قلت : حديثه في مرتبة الحسن ، مات بعد سنة ١٤٠ [ عن محمد بن الحنفية ] هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو القاسم المدني ، ثقة عالم ، المعروف بابن الحنفية ، و هى خولة بنت جعفر من بنى حنيفة ، و يقال من موالهم ، سبت في الردة من اليمامة في خلافة أبي بكر اختلف في موته ، و الراجح أنه مات بعد سنة ٨٠ ، و قال البخارى في تاريخه الصغير : قال أبو نعيم ، مات ابن الحنفية سنة ٨٠ [ عن علي ] بن (١) أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي أبو الحسن أمير المؤمنين كناه رسول الله ﷺ أبا تراب ابن عم رسول الله ﷺ و زوج ابنته فاطمة رضى الله عنها من السابقين الاولين ، و روى عن أحمد بن حنبل أنه قال لم يرو لأحد من الصحابة من الفضائل ما روى لعلى ، قتل في رمضان سنة ٤٠ قتل عبد الرحمن بن ملجم ، و جهل موضع (١) قال ابن العربى مسند أبي داود أصح من مسند الترمذى في ذلك ، و قال أيضاً : في الحديث بحنان و عشر مسائل .

قبره [ قال ] أى على [ قال رسول الله ﷺ مفتاح الصلاة <sup>(١)</sup> الطهور ] بالضم و يفتح أى مفتاحها الأعظم فإنه من جملة شروطها . قاله القارىء ، [ و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم ] قال المظهرى سعى الدخول فى الصلاة تحريماً لأنه يحرم الأكل و الشرب وغيرهما على المصلى و سعى التسليم تحليلاً لتعطيل ما كان محرماً على المصلى لخروجه عن الصلاة ، قال الطيبي : شبه الشروع فى الصلاة بالدخول فى حرم الملك المحمى عن الأغيار و جعل فتح باب الحرم بالطهر عن الأدناس و جعل الالتفات إلى الغير و الاشتغال به تحليلاً تنبيهاً على التكميل بعد الكمال ، انتهى ، « زجاجة » .

قلت : قد أجمعت الأمة أن لا دخول فى الصلاة إلا بتكبيره الاقتراح و هى قول العبد « الله أكبر » و لا خلاف فيه أو « الله الأكبر » و خالف فيه مالك و أحمد أو « الله الكبير » أو « الله كبير » و خالف فيهما الشافعى أيضاً لمالك و أحمد النقل التوارث من لدن النبي ﷺ و هى قضية متلقاة من الشرع فنهى فيها إلى ما أنهانا إليه الشرع ، و كذلك قال الشافعى رحمه الله ، إلا أنه يقول الأكبر أبلغ فى الثناء لأن تعريف الخبر يقتضى حصره فى المبتدأ فكان مشتملاً على المنقول و زيادة فيلحق به دلالة (٢) ، و قال أبو يوسف إن كان يحسن التكبير لا يجوز بغير هذه الأربعة من الالفاظ لأن النص ورد بلفظ التكبير ، قال الله تعالى « و ربك فكبر » و قال ﷺ و تحريمها التكبير و فى العبادات البدنية إنما يعتبر النصوص و لا يشتغل بالتعطيل و لذا لم يرقم الحد و الذق مقام الجهة فى السجود ، والأذان لا يتأدى بغير لفظ التكبير ، فتحريم الصلاة أولى ، وإنما جاز بالكبير لأن أفعل و فيلاً فى صفاته تعالى سواء إذ لا يراد بأكبر إثبات الزيادة فى صفته بعد المشاركة لأنه لا يشاركه أحد

(١) بطل شيئاً من الكلام على هذه الاستعارة « صاحب الغاية » و سيأتى بعض الكلام على الحديث فى « باب تحريمها التكبير » (٢) قلت و أباح الشافعية التلبية بغير العربية كما صرح به النووى فى مناسكه وقال : قال عليه الصلاة و السلام : خذوا عنى مناسككم .

في أصل التكبرياء فكان أفعل بمعنى فاعل . و قال أبو حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى أن قال بدلا عن التكبير الله أجمل أو أعظم أو الرحمن أكبر أو لا إله إلا الله أو تبارك الله أو غيره من أسماء الله تعالى و صفاته التي لا يشارك فيها كالأرحمن والمخلاق والزاق و عالم الغيب و الشهادة و عالم الخفيات و الفاضل على كل شئ و الرحيم لعباده أجزاء ذلك عن التكبير و ذلك لأن التكبير المذكور في قوله تعالى : و ربك فكبر ، و قوله عليه الصلاة والسلام : و تحريما التكبير ، و حيث ما ذكر من النصوص معناه التعظيم فكان المطلوب بالنص التعظيم و يؤيده قوله تعالى « و ذكر اسم ربه فضلى » و هو أعم من لفظة الله أكبر وغيرها ولا إجمال فيه فالتأني بال فعل المتوارث حيث يشد يفيد الوجوب لا القرينة و به نقول حتى يكره لمن يحسن تركه كما قلنا في القراءة مع الفاتحة و في الركوع و السجود مع التعليل ، و قال ابن علية و أبو بكر الأصم : إن تكبيرة الافتتاح ليست بشرط و يصح الشروع في الصلاة بمجرد التنية بغير تكبير فزعما أن الصلاة أفعال و ليست بأذكار حتى أنكروا افتراض القراءة في الصلاة فأبو حنيفة و محمد رحمهما احتجا بقوله تعالى و ذكر اسم ربه فضلى ، و المراد منه ذكر اسم الرب لا افتتاح الصلاة لأنه عقب الصلاة (١) الذكر بحرف يوجب التعقيب بلا فصل والذكر الذى تتبعه الصلاة بلا فصل هو تكبيرة الافتتاح فقد شرع دخول الصلاة بمطلق الذكر فلا يجوز التقيد باللفظ المشتق من التكبرياء بأخبار الأحاد ، و به تبين أن الحكم تعلق بتلك الالفاظ من حيث هى مطلق الذكر لا من حيث هى ذكر بلفظ خاص و أن الحديث معلول به لأننا إذا علناه بما ذكر بقى معمولا به من حيث اشتراط مطلق الذكر و لو لم نعلل احتجنا إلى رده أصلا لمخالفة الكتاب فإذا ترك التعليل هو المؤدى إلى إبطال حكم النص دون التعليل على أن التكبير بذكر و يراى

(١) و يظهر من كلام السندى على البخارى أنه يصح الاستدلال على كون تكبير التحريمة خارجا عن الصلاة بمحدث أنس رضى الله عنه كان النبي ﷺ و أبو بكر و عمر رضى الله عنهم يفتحون الصلاة بالمحمد لله رب العالمين .

به التعظيم ، قال تعالى : و كبره تكبيراً أى عظمه تعظيماً ، و قال تعالى : فلما رأيته أكبره أى عظمته ، و قال تعالى : و ربك فكبر أى فعظم ، فكأن الحديث وارد بالتعظيم ، و بأى اسم ذكر فقد عظم الله تعالى و كذا من سبج الله تعالى فقد عظمه و نزهه عما لا يليق به من صفات النقص و سمات الحدوث فصار واصفاً له بالعظمة و القدم ، و كذا إذا هلل لأنه إذا وصفه بالتفرد و الألوهية فقد وصفه بالعظمة و القدم لاستحالة ثبوت الالهية دونهما ، و الدليل على أن قوله « الله أكبر » أو « الرحمن أكبر » سواء قوله تعالى « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » و لهذا يجوز الذبح باسم الرحمن أو باسم الرحيم فكذا هذا ، والذي يحقق مذهبهما ماروى عن عبدالرحمن السلى أن الأنبياء صلوات الله عليهم كانوا يفتحون الصلاة بلا إله إلا الله ، و لنا بهم أسوة ، قاله الحلبي و الكاساني ، و أما الخروج (١) عن الصلاة بلفظ السلام فواجب عندنا على ما هو القاعدة عند الحنفية أن الخبر الواحد يفيد الوجوب ، و عند مالك و الشافعي فرض حتى لو تركها تفسد صلاته احتجاً بقوله ﷺ « و تحليها التسليم » خص التسليم بكونه محلاً فدل أن التحليل بالتسليم على التعيين فلا يتحلل بدونه ، و لنا ماروى عن النبي ﷺ أنه قال لابن مسعود حين عليه الشهد : إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت ما عليك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد ، والاستدلال به من وجبين أحدهما أنه جعله قاضياً ما عليه عند هذا الفعل أو القول و ما للعموم في ما لا يعلم ، فيقضى أن يكون قاضياً جميع ما عليه و لو كان التسليم فرضاً لم يكن قاضياً جميع ما عليه بدونه لأن التسليم يبق عليه ، و الثاني أنه خيره بين القيام القعود من غير شرط لفظ التسليم و لو كان فرضاً ما خيره ، و أما الحديث فليس فيه نفي التحليل بغير التسليم إلا أنه خص التسليم لكونه واجباً ، انتهى ما في البدائع ملخصاً .

(١) و هناك اختلاف آخر في عدد السلام و سيأتي في « باب في السلام » .



قلت : حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أخرجه أحمد في مسنده قال حدثنا يحيى بن آدم ثنا زهير ثنا الحسن بن الحر ثنى القسم بن مخيمرة قال : أخذ علقمة يدي وثنى أن عبد الله بن مسعود أخذ يده و أن رسول الله ﷺ أخذ يد عبد الله ففعله التشهد في الصلاة قال : قل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، قال زهير حفظت عنه إن شاء الله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله قال : فإذا قضيت هذا أو قال فإذا فعلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد ، انتهى . و سياق هذا الحديث يؤم إلى أن قوله « فإذا قضيت هذا أو قال فإذا فعلت هذا إلخ » يحتمل أن يكون من قول رسول الله ﷺ ويحتمل أن يكون مدرجا من قول عبد الله بن مسعود فلو سلم أنه من قول ابن مسعود رضى الله عنه فهو في حكم المرفوع لأنه لا دخل للرأى فيه ويؤيد رفعه ما أخرجه الترمذى عن رفاع بن رافع أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد ، الحديث ، وفي آخره : ثم اجلس فاطمأن جالسا ثم قم فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وإن انتقصت شيئا انتقصت من صلاتك قال : وكان هذا أهون عليهم ، الحديث ، فهذا يدل صريحا على أن قوله « فإذا فعلت إلخ » مرفوع من قوله ﷺ ، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة برواية القعنبي و ابن المثنى ثم ذكر لفظ ابن المثنى ثم قال في آخره : قال القعنبي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة : وقال في آخره : فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك و ما انتقصت من هذا فأما انتقصته من صلاتك و قال فيه : إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء فهذا السياق أيضاً يدل على أن قوله فإذا فعلت هذا يحتمل أن يكون مدرجا من قول أبي هريرة أو مرفوعا من قوله ﷺ وأيضاً أنه مرفوع لأن قوله « و قال في آخره » معناه قال أبو هريرة في آخر الحديث مرفوعا من قول رسول الله ﷺ ، فمضى هذا أن أبا هريرة زاد في آخره وهذا على سبيل التسليم و إلا فيمكن أن يكون ضمير لفظ قال راجعا إلى رسول الله ﷺ ،

(باب الرجل يحدد الوضوء من غير حدث) حدثنا محمد بن يحيى بن فارس قال حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ح

فعل هذا معنى هذا الكلام بتقدير قال أى قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ فى آخره و يؤيده قوله فى آخر الحديث ، وقال فيه إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء معناه قال أبو هريرة فى هذا الحديث مرفوعاً إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء فان هذه الجملة ليست مدرجة قطعاً بل هو مرفوع من قول رسول الله ﷺ و يحتمل أن يكون ضمير قال فى الموضعين أى قال فى آخره ، وقال فيه راجعاً إلى القعنبى أى زاد القعنبى فى آخره على خلاف رواية ابن التثى و أيضاً زاد القعنبى فى هذا الحديث أى فى أثناءه إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ، فالظاهر يدل على أن هذا الكلام من قول رسول الله ﷺ و ليس مدرجاً من قول الصحابى .

و أما الخروج بصنعه فقال بعض الفقهاء هو فرض عند أبى حنيفة رحمه الله خلافاً لهما ، و قال الحلبي : إعلم أن كون الخروج بصنعه فرضاً لم يرو عن أبى حنيفة صريحاً و إنما أزم بعض علماء المذهب به استدلالاً من جوابه فى المسألة الاتفقى عشرية و هى الفساد برؤية المتيم الماء بعد القعود قدر التشهد ، ثم نقل الشيخ ابن همام عن الكرخى أنه قال لا خلاف بينهم فى أن الخروج بفعله ليس بفرض و لم يرو عن أبى حنيفة رضى الله عنه بل هو حمل من أبى سعيد البردعى لما رأى خلافه فى المسائل المذكورة وهو غلط لأنه لو كان فرضاً لاختص بفعل هو قرينة ، انتهى ماخصاً .

[ باب الرجل يحدد الوضوء من غير حدث ] يعنى الوضوء على الوضوء من

غير سبق حدث ليس بواجب بل هو فضيلة و مندوب إليه [ حدثنا محمد بن يحيى بن فارس قال حدثنا عبد الله بن يزيد ] العدوى مولى آل عمر أبو عبد الرحمن [ المقرئ ] القصير أصله من ناحية البصرة و قيل من ناحية الأهواز وثقه النسائى والخليلى ، ثقة فاضل أقرأ القرآن نيفاً و سبعين سنة مات سنة ٢١٣ و قد قارب المائة و هو من كبار شيوخ البخارى فإ قال صاحب غايه المقصود بعد ذكر عبد الله بن يزيد

و ثنا مسدد قال حدثنا عيسى بن يونس قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال أبو داود و أنا للحديث ابن يحيى أضبظ عن غطيف و قال محمد عن أبي غطيف الهذلى .

المقرئ : والمقرئ بالضم والكون وفتح الراء همزة ثم ياء نسبة إلى مقرئ قرية بدمشق غير صحيح بل هو بضم الميم و كسر الراء بعدها همزة صيغة اسم فاعل من الاقراء و ليس هو منسوباً إلى مقرئ التى هى قرية بدمشق ولا تعلق له بتلك القرية [ ح و ثنا مسدد ] بن مسرهد [ قال حدثنا عيسى بن يونس قال ] أى عبد الله وعيسى [ ثنا عبد الرحمن بن زياد ] بن أنعم بفتح أوله وسكون النون و ضم المهملة الافريق أبو أيوب ، و يقال أبو خالد القاضى و كان ضعيفاً فى حفظه و كان رجلاً صالحاً ولى قضاء إفريقية مروان ، قال أبو داود : قلت لأحمد بن صالح يحتج بحديث الافريق قال : نعم ، و قال الترمذى ، ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى القطان وغيره و رأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث و كان ابن وهب بطربه و كان أحمد بن صالح يذكر على من يتكلم فيه ويقول : هو ثقة ، و قال ابن رشد بن عن أحمد بن صالح ، من تكلم فى ابن أنعم فليس بمقبول ابن أنعم من الثقات ، قال البخارى عن المقرئ مات سنة ١٥٦ [ قال أبو داود و أنا لحديث ابن يحيى أضبظ ] مراده بهذا الكلام [بنى أخذت هذا الحديث من شيخين أحدهما محمد بن يحيى بن فارس والثانى مسدد فمن كليهما رويت هذا الحديث ولكن ماروى محمد بن يحيى فانا له أشد ضبطاً وإتقاناً منى لحديث مسدد [ عن غطيف ] هو أبو غطيف بالتصغير ، الهذلى مجهول ، وقيل هو غطيف ، ويقال غضيف بالضاد المعجمة ، قال الحافظ : قلت وضعفه الترمذى [ وقال محمد ] بن يحيى [ عن أبي غطيف الهذلى ] قال ابن أبى حاتم عن أبى زرعة لا يعرف اسمه ، قلت : وضعفه الترمذى و غرضه بهذا الكلام بيان الاختلاف بين لفظ مسدد وبين لفظ محمد بن يحيى فان مسدداً ذكر

قال كنت عند ابن عمر فلما نودى بالظهر توضأ فصلى فلما نودى بالعصر توضأ فقلت له ، فقال كان رسول الله ﷺ يقول من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات ، قال أبوداؤد وهذا حديث مسدد و هو أتم !

في روايته عن غطيف و سماه محمد بن يحيى بالكنية ، و قال عن أبي غطيف وزاد النسبة أيضاً فقال الهذلي [ قال ] أبو غطيف [ كنت عند ابن عمر ] أى عبد الله بن عمر [ فلما نودى بالظهر توضأ ] عبد الله [ صلى فلما نودى بالعصر توضأ ] أى كرر الوضوء وجده [ فقلت له ] أى قلت (١) في تجديد الوضوء مع كونه توضأ قبل [ فقال ] أى أجاب ابن عمر [ كان رسول الله ﷺ يقول من توضأ (٢) على طهر ] أى على وضوء [ كتب له عشر حسنات ] في شرح السنة (٣) تجديد الوضوء مستحب إذا كان قد صلى بالوضوء الأول صلاة وكرهه قوم إذا لم يصل بالأول صلاة، ذكره الطيبي ، وقال ابن الملك وإن لم يصل فلا يستحب ، قلت : و الظاهر في معناها الطواف والتلاوة ولعل سبب الكراهة هو الاسراف قاله القسارى [ قال أبو داؤد وهذا ] المذكور هو [ حديث مسدد وهو أتم ] من حديث محمد بن يحيى أورده هنا وإن كان لحديث محمد بن يحيى أضبط ليكون حديث مسدد أتم (٤) .

(١) والحديث أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهور برواية ابن لميعة أنه رأى ابن عمر يتوضأ الظهر ثم العصر ثم المغرب قال قلت : يا أبا عبد الرحمن السنة هذا الوضوء لكل صلاة ، قال : إن كان كافياً وضوءى لصلاقتى كلها ما لم أحدث لكن سمعت الحديث « ابن رسلان » . (٢) فيه إشعار بأن الغسل لا تجديد فيه وكذا التيمم لأنه لا تجديد فيه « ابن رسلان » (٣) وهكذا مذهب الشافعية كما بسطه ، ابن رسلان « و بسط مذهبنا صاحب السعاية » (٤) يشكل عليه ما نقله صاحب الغاية أن ابن ماجة أخرج حديث ابن يحيى أتم منه .

( باب ما يتجسس الماء ) حدثنا محمد بن العلاء و عثمان بن أبي شيبة والحسن بن علي و غيرهم قالوا : حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير

[ باب ما يتجسس الماء (١) ] غرض المصنف من عقد هذا الباب بيان الأشياء النجسة التي إذا غالطت الماء تنجسه [ حدثنا محمد بن العلاء ] أبو كريب الهمداني [ و عثمان بن أبي شيبة والحسن بن علي ] الخلال [ و غيرهم ] قالوا حدثنا أبو أسامة [ حماد ] عن الوليد بن كثير [ المخزومي ] مولا محمد بن أبي محمد المدني ثم السكوني وثقه ابن معين و غيره ، وقال الآجري عن أبي داود ثقة إلا أنه إباضي ، و قال ابن سعد له علم بالسيرة و المغازي وله أحاديث وليس بذلك ، و قال الساجي وكان إباضياً ولكنه كان صدوقاً وقال في الخلاصة وثقه ابن معين وأبو داود وقال ابن سعد ليس بذلك و قال السمعاني في الأنساب الإباضي بكسر الالف و فتح الباء الموحدة و في آخره الضاد المعجمة هذه النسبة إلى جماعة من الخوارج و هم أصحاب الحرث الإباضي ويقال لهذه القرية الحارثية أيضاً ، وقالت الإباضية في قولك بالقدر على مذهب المعتزلة وفي دعواها أن الاستطاعة قبل الفعل و أكفر به الإباضية في ذلك ، و الإباضية جماعة و فرق مختلفة العقائد يكفر بعضهم بعضاً انتهى ، قلت و رمى برأى الخوارج مات سنة ١٥١ [ عن محمد بن جعفر بن الزبير ] بن العوام الأسدي المدني قال الدارقطني مدني ، ثقة مات بعد سنة ١١٠ [ عن عبيد الله ] مصغراً [ بن عبد الله بن عمر ] وهذا في نسخة ، وأما في النسخة المصرية والنسخة المطبوعة الهندية

(١) اختلفوا في نجاسة الماء فقالت الظاهرية و الامام مالك أنه لا يتجسس مالم يتغير أحد أوصافه ، وقالت الثلاثة يتجسس القليل بملاقاة النجاسة ثم اختلفوا في مقدار القليل : فقال الشافعي و أحد بالقلتين و نحن بالتحريك ، كذا في الأجز . و بسط الكلام في أوار الحمود و ذكر صاحب السعاية فيه خمسة عشر مذهباً .  
(٢) عثمان بن محمد بن أبي شيبة .

عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سئل النبي ﷺ عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع ؛ فقال ﷺ إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث . قال أبو داود

القديمه فيه عبد الله مكبراً وكلاهما ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب فكيفه عبد الله أبو عبد الرحمن المدني كان وصي أبيه . وكتبه عبيد الله أبو بكر وهو شقيق سالم وكلاهما قتلان مات عبيد الله سنة ست ومائة ومات عبد الله سنة ١٠٥ [ عن أبيه ] هو عبد الله بن عمر [ قال سئل النبي ﷺ ] السائل غير معلوم [ عن الماء ] أى عن نظارة الماء ونجاسته الذى يكون في الفلاة كما في بعض الروايات وما ينوبه (١) .

صُلف على الماء على سيل البان نحو أعجنى زيد وكرهه . يقال ناب المكان وأنابه إذا تردد إليه مرة بعد أخرى [ من الدواب والسباع ] يان لما قال الخطابي فيه دليل على أن سور السباع نجس وإلا لم يكن لسؤالهم وجوابه بهذا الكلام معنى أودلك لأن (٢) المعتاد من السباع إذا وردت المياه أن تخوض فيها و تبول وربما لا تخلو أعضاؤها من لوث أبوالها ورجيعها ذكرها الطيبي والأول مذهبنا والثاني (٣) مذهب الشافعية [ قال النبي ﷺ إذا كان الماء قلتين لم يحمل (٤) الخبث ] قبل القلة الجرة الكبيرة التي تسع مائتين وخمسين رطلاً بالبغدادية فالقتان مائة رطل وقيل ستمائة سميت بذلك لأن اليد تقلها ، وقيل : القلة ما يستقلها البعير أخرجه الخمسة وفي لفظ ابن ماجه ولفظ أحمد لم ينجه شئ و أخرجه أيضاً الامام الشافعي وابن خزيمة وابن

(١) حكى الدارقطني أن المبارك صحفه ، « ينوبه » بالثاء المثلثة من ثاب إذا رجع . ابن رسلان . (٢) هذا على مذهب الشافعية والمالكية و هما روايتان عن الحنابلة . (٣) في الحديث مائة سور السباع والحديث يخالفهم والثاني مسألة تحديد الماء ولا يخالفنا فيه . وراجع إلى مشكل الآثار . (٤) جمع ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث بينه وبين قوله عليه الصلاة والسلام والماء لا ينجه شئ .

حسان والحاكم والدارقطنى والبيهقى ، وقال الحاكم صحيح على شرطهما وقد احتجنا بجميع رواته ، وقال ابن مندة اسناد حديث (١) القلتين على شرط مسلم قاله الشوكانى ومداره على الوليد بن كثير فقيل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وقيل عنه عن محمد بن عباد بن جعفر وقيل عنه عن عبيد الله بن عمر وقيل عنه عن عبد الله بن عمر وهذا اضطراب فى الاسناد رقد روى أيضاً بلفظ : إذا كان الماء قدر قلتين أو ثلاث لم ينجس كما فى رواية لأحمد والدارقطنى و بلفظ إذا بلغ الماء قلتة فإنه لا يحمل الخبث كما فى رواية للدارقطنى وابن عدى والعقلى ولفظ أربعين قلتة عند الدارقطنى ، وهذا اضطراب فى المتن ، وقد أوجب عن دعوى الاضطراب فى الاسناد بأنه على تقدير أن يكون محفوظاً من جميع تلك الطرق لا يعد اضطراباً لأنه انتقال من ثقة إلى ثقة قال الحافظ وعند التحقيق أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر مكبراً وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عمر مصغراً ، ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم ، وعن دعوى الاضطراب فى المتن بأن رواية أو ثلاث شاذة ورواية أربعين قلتة مضطربة وأيضاً ضعفها الدارقطنى بالقاسم بن عبيد الله العمري . قلت الجواب عن الاضطراب فى الاسناد غير صحيح فإن الاضطراب فى الاسناد يكون بالمخالفة بإبدال الراوى و لامرجح لاحدى الروایتين على الأخرى و إنما كان الاضطراب موجباً لضعف الحديث لاشعاره بعدم ضبط الراوى ، فالجواب عنه بأنه انتقال من ثقة إلى ثقة لا يدفع الاضطراب بل يؤكد ، وكذلك لو قيل فى الجواب

(١) وأوجب عن حديث القلتين بثمانية أجوبة فى تقرير المشكاة (لهذا العبد الضعيف) منها ما فى الهداية أن أبا داود ضعفه وأورد بأنه ليس هنا تضعيفه ووجه ترجيحات منها أنه يفهم التضعيف إذا أورد فيه الروايات المضطربة و أورد عليه بأنه رفع الاضطراب بقول أبي داود هو الصواب وقيل إن النسخ فيها لمختلفة والاختلاف فى حقنا لا فى حق أبي داود إذ رجع إحداها أياً منها فلا يمكن أن يقال أن أبا داود ضعفه .

بأن الوليد بن كثير يحتمل أن يكون روى عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر و يحتمل أن يكون روى عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عيسى بن عبد الله بن عمر فروى عنهما ، فهذا لا يفيد أيضاً في دفع الاضطراب فان الاحتمال لا يؤثر فيه ولا يفنى عنه شيئاً ، ألا ترى أن الترمذى قال في سننه في حديث زيد بن أرقم : وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب ، لحكم بالاضطراب في إسناده مع أنه قال في آخره قال أبو عيسى سألت محمداً عن هذا فقال يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً فمع قتل الاحتمال عن شيخه لم يتوجه إليه ولم يتمتع عن حكمه بالاضطراب في إسناده و قد اختلف الحفاظ في هذا الاختلاف قال المصنف إلى أن حديث محمد بن عباد هو الصواب كما في بعض النسخ ، و في بعضها الصواب محمد بن جعفر وليس في النسخة الأحمدية هذا و لا ذاك ، و قال ابن أبي حاتم في كتاب العلل عن أبيه : إنه قال والحديث لمحمد بن جعفر بن الزبير أشبه و مال الدار قطلى إلى الجمع بين الروایتين و صحح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير و عن محمد بن عباد بن جعفر جميعاً و اختاره البيهقي و مشى خلفهما الحفاظ ابن حجر فهذا الاختلاف يؤكد الاضطراب و يقويه .

و أما الجواب عن الاضطراب في المتن فلا يصح أيضاً ، فان زيادة لفظ أو ثلاثاً ليس بشاذل هو زيادة ثقة ، وكذا رواية أربعين قلة ليس فيها اضطراب فانها رويت مرفوعاً وموقوفاً ، فأما المرفوع فهو ما روى عن القاسم بن عبيد الله العمري عن محمد بن المنكدر عن جابر و ضعفها الدار قطلى بالقاسم و أما الموقوف فذكر الدار قطلى أن الثوري و معمر بن راشد و روح بن القاسم رواه عن ابن المنكدر عن عبد الله بن عمر موقوفاً ثم روى بإسناد صحيح من جهة روح بن القاسم عن ابن المنكدر عن ابن عمر قال إذا بلغ الماء أربعين قلة لم ينبس وأخرج رواية سفيان من جهة وكيع و أبي نعيم عنه إذا بلغ أربعين قلة لم ينبس شئ وأخرج رواية معمر من جهة عبد الرزاق عن غير واحد عنه فأخرج عن أبي هريرة من جهة بشر بن



هذا لفظ ابن العلاء وقال عثمان و الحسن بن علي عن محمد بن عباد بن جعفر، قال أبوداؤد وهو الصواب<sup>(١)</sup>.

السرى عن ابن لهيعة قال إذا كان الماء قدر أربعين قلة لم يحمل خبثاً ، و أنت تعلم أن الموقوف فيما لا مجال للاتياس فيه في حكم المرفوع فصحت رواية أربعين قلة و ثبت الاضطراب في حديث الباب ، ولو سألنا دفع الاعتراض عن السند والمتم فاختلف مقدار القلة يمنع عن العمل به ولذا قال ابن عبد البر في التمهيد : ما ذهب إليه الشافعي من حديث الثقلين مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت من جهة الأثر لأنه حديث تكلم فيه جماعة من أهل العلم ، و لأن الثقلين لم يوقف على حقيقة مبلغهما في أثر ثابت ولا إجماع ، و قال في الاستذكار : حديث معلول رده إسماعيل القاضي و تكلم فيه ، وقال الطحاوى : إنما لم يزل به لأن مقدار<sup>(٢)</sup> الثقلين لم يثبت ، ثم بعد ذلك يعارضه ما ثبت في آثار الصحابة من تجس البئر بوقوع الحيوان فيها ونزع الماء عنها و قد أخرج الطحاوى وغيره تلك الروايات مفصلة من شاء فلينظر إليها<sup>(٣)</sup> [قال أبوداؤد هذا لفظ ابن العلاء و قال عثمان و الحسن بن علي عن محمد بن عباد بن جعفر ] معناه يقول أبو داؤد هذا الذى ذكرنا في السند من قوله عن محمد بن جعفر بن الزبير

(١) وفي نسخة الصواب محمد بن جعفر (٢) قال ابن رسلان : قلل هجر كانت معلومة عندهم حتى يضرب بها المثل في الكبر ، ولذا ورد في حديث المعراج مثل قلل هجر ، قلت : فالأحاجة إلى تنقيده في حديث المعراج ولو سلم فاذأ يكون أكبر الكبير بحيث يسع عشر قرب كما قال به بعض الشافعية فلا يكون أقل من عشر في عشر (٣) وفي عارضة الأحوذى مداره على مطعون عليه أو هو مضطرب أو موقوف ثم بسطه أشد البسط و أجاب عن المالكية في مقابل الحنفية والشافعية معاً فارجع إليه . والجواب اللطيف عن روايات الثقلين و البضاعة كلها أنه ليس في طريق واحد منها أنها كانت موجودة فيها بل الغرض دفع الوسواس كما هو من دأب الشرع ، العرف الشدى .

هو لفظ ابن العلاء ، وقال عثمان والحسن بن علي علي خلاف لفظ ابن العلاء فقالا :  
عن محمد بن عباد بن جعفر ، بدل عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وغرضه بيان الاختلاف  
بين ألفاظ الشيوخ و هذا الاختلاف ليس مقصوداً على الاختلاف في اللفظ فان  
محمد بن جعفر بن الزبير و محمد بن عباد بن جعفر راويان مختلفان و قد ذكرنا محمد  
بن جعفر ، فأما محمد بن عباد بن جعفر فهو محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعه بن أمية بن  
عائذ بن عبدالله بن عمر بن مخزوم المخزومي المكي وثقه ابن معين وأبو زرعة وابن سعد ،  
وقال أبو حاتم : لا بأس بحديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات [ قال أبو داود وهو  
الصواب ] و في نسخة والصواب محمد بن جعفر ؛ فعلى النسخة الأولى الضمير يرجع  
إلى محمد بن عباد بن جعفر ، فمعد أبي داود على هذه النسخة الصواب محمد بن عباد  
بن جعفر و أما من قال محمد بن جعفر فقد وهم ، و أما على النسخة الثانية (١)  
فالصواب عند المؤلف محمد بن جعفر ، فمن قال محمد بن عباد بن جعفر فقد وهم فاختار  
المؤلف (٢) طريق الترجيع و بعضهم (٣) اختار طريق الجمع فقال في سنن الدارقطني  
قال الشيخ أبو الحسن : فاتفق عثمان بن أبي شيبة وعبد الله بن الزبير الحميري و محمد  
بن حسان الأزرق و يعيش بن الجهم و محمد بن عثمان بن كرامة و الحسين بن علي  
بن الأسود وأحمد بن عبد الحميد الحارثي وأحمد بن زكريا بن سفيان الواسطي و علي

(١) قلت : و هو أولى إذا كانت الرواية عن عبيد الله مصغراً و سيأتي في كلام  
الحافظ أن المصغر عن ابن الزبير و أما في رواية النسائي فوهم لاحالة (٢) وكذا  
اختار بعض الآخرين طريق الترجيع فقال أبو حاتم : اختلف فيه علي أبي أسامة  
فقل عنه عن محمد بن عباد ، و قيل عن محمد بن جعفر والحديث لمحمد بن جعفر  
أشبه ، وقال ابن مندة هو الصواب ، كذا في النهاية (٣) منهم الدارقطني والبيهقي  
والحافظ كما تقدم ، و الحاكم كما يظهر من كتابه ، قال ابن رسلان : قال ابن دقيق  
العيدي : الحديث صحيح على طريقة الفقهاء وإن كان مضطرب الاسناد فانه يمكن الجمع  
بين الروايات .

حدثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا حماد ح و حدثنا أبو كامل ثنا يزيد يعني ابن زريع عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر قال أبو كامل ابن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله

بن شعيب وعلى بن محمد بن أبي الحبيب وأبومسعود ومحمد بن الفضل البلخي فرووه عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر وتابعهم الشافعي عن الثقة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر ويعقوب بن إبراهيم البورقي ومن ذكرنا معه في أول الكتاب عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير، فلما اختلف على أبي أسامة في إسناده أحيانا أن نعلم من أتى بالصواب فظننا في ذلك فإذا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعاً عن محمد بن جعفر بن الزبير ثم اتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر فصح القولان جميعاً عن أبي أسامة وصح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعاً عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه فكان أبو أسامة مرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير ومرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر . والله أعلم ، قال الحافظ ابن حجر ( رحمه الله ) : وعند التحقيق أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر المكبر وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عمر المصغر ، ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم .

[ حدثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا حماد ] بن سلمة [ ح وحدثنا أبو كامل ]  
 الجحدري فضيل بن حسين بن طلحة البصري ثقة حافظ ابن أخي كامل بن طلحة و  
 أوثق منه ، مات سنة ٢٣٧ [ ثنا يزيد يعني ابن زريع ] بتقديم الزاي على الراء  
 مصغراً أبو معاوية البصري ثقة ثبت ، مات سنة ١٨٢ [ عن محمد بن إسحاق ] بن  
 يسار [ عن محمد بن جعفر ] بن الزبير [ قال أبو كامل ابن الزبير ] غرض المصنف

بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ سئل عن الماء يكون في الفلاة فذكر معناه . حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد قال أنا عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال حدثني أبي أن رسول الله ﷺ قال إذا كان الماء قلتين فإنه لا ينجس ، قال أبو داود حماد بن زيد وقفه عن عاصم .

بهذا الكلام أن شيخه موسى بن إسماعيل قال محمد بن جعفر و لم يزد عليه شيئاً (١) وأما شيخه أبو كامل فزاد في روايته بعد لفظة محمد بن جعفر صفة له فقال محمد بن جعفر بن الزبير ثم اتفقا فقالا عن عبيد الله إلى آخر السند [عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه] عبد الله [ أن رسول الله ﷺ سئل عن الماء يكون في الفلاة فذكر معناه ] غرضه بإيراد هذه الرواية تقوية رواية وليد بن كثير برواية محمد بن إسحاق و أنت تعلم أن الوليد بن كثير خارجي إباضي و محمد بن إسحاق اختلف في جرحه و تعديله حتى قال بعض الأئمة فيه إنه كذاب و دجال ، فما لا يكون قوياً بنفسه لا يقوى غيره فلا يبلغ درجة الصحة ، والغرض الثاني زيادة لفظ قوله يكون في الفلاة فإن هذا اللفظ ليس في رواية الوليد بن كثير ، و بيان أن هذه الرواية موافقة لرواية وليد بن كثير في المعنى .

[حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد قال أنا عاصم بن المنذر] بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، قال أبو زرعة: ثقة، قال أبو حاتم: صالح الحديث، و ذكره ابن حبان في الثقات ؛ وقال البزار : ليس به بأس ، حدث بحديث واحد في القلتين قال : و لا نعلمه حدث بغيره ولا روى عنه غير الحمادين [عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال حدثني أبي] عبد الله [أن رسول الله ﷺ قال إذا كان الماء قلتين فإنه لا ينجس]

(١) فكان محتملاً لأن تكون النسبة إلى الجد و يكون المراد محمد بن عباد بن جعفر كما تقدم ، فتأمل .

وهذا اللفظ صريح في عدم تجس الماء بملافة النجاسة إذا كان الماء قلتين . فبناءً على هذا يمكن أن يرد تأويل صاحب الهداية أنه يضعف عن تحمل النجاسة ، ويمكن أن يجاب عن هذا الإيراد بأنه يحتمل أن يكون هذا اللفظ أورده الراوى حسب ما فهمه و رواه بالمعنى الذى فهمه . وفهمه ليس بحجة فلا يكون حجة [ قال أبو داود حماد بن زيد وقفه عن عاصم ] هذه العبارة موجودة في النسخة المجتبائية الدهلوية والمصرية ، و أما في النسخة المطبوعة القديمة والمكتوبة الأحمدية فلم توجد فيهما و لكن قال الدارقطى بعدما أخرج رواية محمد بن إسحاق و ذكر رواية عاصم بن المنذر الذى حدث به حماد بن سلمة و خالفه حماد بن زيد فرواه عن عاصم بن المنذر عن أبي أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه موقوفاً غير مرفوع ، وكذلك رواه إسماعيل بن عليّ عن رجل لم يسمه عن ابن عمر موقوفاً أيضاً ، انتهى ، فعلم بهذا أن هذه العبارة الموجودة في بعض النسخ مناسها صحيح ، و حاصل المعنى أن عاصم بن المنذر روى عنه حماد بن سلمة و حماد بن زيد هذا الحديث فرفعه حماد بن سلمة ووقفه حماد بن زيد فاختلف الحمادان في رفعه ووقفه ، والدارقطنى قوى الرواية الموقوفة برواية إسماعيل بن عليّ ، فالظاهر أن كونه موقوفاً أقوى من المرفوع فالعجب من الذين يحكمون على هذا الحديث بالصحة من المحدثين كيف يحكمون عليه بكونه صحيحاً على خلاف أصولهم فإن الصحة درجة رفيعة لا يبلغها إلا بعد تحقق جميع أجزائها و شروطها وهو بعد في حيز المنع كما سبقت الإشارة إليه ولو سلم فكم من حديث ، بلغ درجة الصحة لا يكون موجباً للعمل إلا بعد ارتفاع الموانع ، مثلاً لو كان الحديث منسوخاً أو مجعلاً و إن كان صحيحاً لا يوجب العمل ، و وجه مناسبة الحديث بترجمة الباب بأنه عليه السلام سئل عن الماء و عما ينوبه من الدواب و السباع فهذا يدل على أن دخول الدواب في الماء ينجه لأنها تبول فيه غالباً و أيضاً تكون أكارعها ملطخة ، بالبول و كذلك السباع إذا وردت الماء و شربت فصورها نجس فدل هذا الحديث أن هذه تجس الماء فانه ورد السؤال عنها و خرج عن جوابه عليه السلام بطريق

( باب ما جاء في بئر بضاعة ) حدثنا محمد بن العلاء و الحسن بن علي و محمد بن سليمان الأنباري قالوا حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري

المقوم أن الماء إذا غالطه هذه الأشياء و كان أقل من قلتين ينجس ، و الله أعلم بالصواب .

[ باب ما جاء في بئر بضاعة ] أى في طهارة ماؤها و عدم تنجسها بما يلقى فيها من النجاسات الغليظة [ حدثنا محمد بن العلاء ] أبو كريب [ و الحسن بن علي ] اللؤلؤ [ و محمد بن سليمان الأنباري (١) ] أبو هارون بن أبي داود و قال الحافظ في التقریب : صدوق ، و قال في تهذيب التهذيب : قال الخطيب : كان ثقة ، و قال مسند : ثقة ، و قال الحضرمي : مات سنة ٢٣٤ [ قالوا ] أى الثلاثة المذكورة [ حدثنا أبو أسامة ] حماد [ عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب ] بن سليم بن أسد القرظي أبو حمزة المدني من خلفاء الأوس و كان أبوه من سبي قريظة ، قال البخاري : كان أبوه من لم يثبت من سبي قريظة نخلي سليله ، ثقة عالم ، ولد سنة أربعين على الصحيح و هو من قال ولد في عهد النبي ﷺ ، مات سنة ١٢٠ ، و قيل كان يقص في المسجد فسقط عليه و على أصحابه سقف فمات هو و جماعة تحت الهدم سنة ١١٨ [ عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج ] ذكره الحافظ في عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع و يقال ابن عبد الله و قيل عبد الله و قيل إنها اثنان هو راوى حديث بئر بضاعة مستور ، هكذا في التقریب ، و قال في تهذيب التهذيب في ذكر عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري : و قيل عبيد الله بن عبد الله و قيل عبد الله و قيل إنها اثنان ، ثم قال : قلت : قال : ابن القطان الفاسي في هذا الرجل خمسة أقوال

(١) بتقديم النون على الباء المؤحدة « ابن رسلان » .

أنه قيل لرسول الله ﷺ أتتوضأ من بئر بضاعة ؛ و هي  
بئر يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن فقال رسول

فذكر الثلاثة وزاد ما ذكره البخارى عن يونس بن بكير عبد الله بن عبد الرحمن فهذا  
قول رابع ، والخامس قاله محمد بن سلة عن ابن إسحق عبد الرحمن بن رافع ثم قال :  
و كيف ما كان فهو من لا يعرف له حال ، و قال ابن مندة : عيّد الله بن عبد الله  
بن رافع مجهول ، نعم صحيح حديثه أحمد بن حنبل وغيره و قد نص البخارى على  
أن قول من قال عبد الرحمن بن رافع وهم [ عن أبي سعيد الخدرى أنه قيل لرسول  
الله ﷺ أتتوضأ (١) من بئر بضاعة ] بضم الباء وأجيز كسرهما وحكى أيضاً بالصاد  
المهملة ، و هي بئر معروفة بالمدينة قاله ابن الملك ، وقال الطليحي نقلاً عن الثوري  
بضاعة (٢) دار بنى ساعدة بالمدينة و هم بطن من الحزرج و أهل اللغة يضمون الباء  
و يكسرونها و المحفوظ فى الحديث الضم « على القارىء » [ و هي بئر (٣) يطرح ]  
على صيغة المجهول يجوز فيه التذكير والتانيث أى يلقى كما فى رواية [ فيها الحيض ] بكسر  
الحاء و فتح الباء جمع حوض بكسر الحاء و سكون الباء و هي الحفرة التى تستعملها  
المرأة فى دم الحيض أو تستقرها [ و لحم الكلاب ] قال الطليحي : ووجه معنى يلقى  
فيها أن البئر كانت بمسيل من بعض الأودية التى يحتمل أن ينزل فيها أهل البادية فلقى  
تلك القاذورات بأفنية منازلهم فيكسحها السيل فيلقها فى البئر فعبّر عنه القائل بوجه يوم أن  
الافتقاء من الناس لقلة تدينهم وهذا مما لا يجوز مسلم فأبى يظن (٤) ذلك بالذين هم

(١) قال النووى ضبطه بتائين مشائين من فوق بصيغة الخطاب ، ضبطته بالتاء لأنى  
رأيت من صحفه بالتون « ابن رسلان » (٢) اسم موضع أو اسم رجل قولان ،  
كذا فى الغاية (٣) قال ابن رسلان : كانت بئر بضاعة عيناً يجرى منها الماء إلى بساتين  
بنى ساعدة (٤) و به جزم الخطابي كما بسطه صاحب الغاية .

## الله ﷻ الماء طهور ولا ينجسه شئ ، قال أبوداؤد وقال

أفضل القرون وأزكام «قارى» و قيل كانت الريح تلقبها بها أو يفعله (١) المناقون «مرقاة الصعود» [ والتن ] بفتح التون وسكون التاء و تكسر وهى الرائحة الكريهة والمراد بها هاهنا الشئ المذنب كالعذرة والجيفة وكان الماء كثيراً سيالاً يجرى بها و لكثرة لا يؤثر به ذلك ولا يغيره فسألوا عن حكمها فى الطهارة والنجاسة [ فقال رسول الله ﷺ الماء ] قبل الآف واللام للعهد الخارجى فتأويله أن الماء الذى تسألون عنه وهو ماء بئر بضاعة فالجواب مطابق لا عموم كلى كما قاله الامام مالك [ طهور ] أى طاهر طهر لكونه جارياً فى البساتين و لا ينجسه (٢) شئ (٣) [ أى ما لم يتغير بدليل الاجماع على نجاسة المتغير فاجاء فى بعض الطرق أنه كان كثافة الحناء محمول على لون جوهر مائها فان قيل لم لم يحجبهم بنعم حين قالوا أتوصأ ، قلنا لأنه يصير مقيداً بحال الضرورة وليس كذلك ، و أيضاً فانه يفهم من الاقتصار على الجواب نعم أنه إنما يتوصأ به فقط و لا يظهر به لبقية الأحداث والأنجاس «نيل» .

والحديث يدل على أن الماء لا ينجس بوقوع شئ فيه سواء كان قليلاً أو كثيراً ولو تغيرت أوصافه أو بعضها لكنه قام الاجماع على أن الماء إذا تغير أحد أوصافه

(١) قال فى السائل ( كذا فى الأصل و الظاهر الشامل ) : يجوز أن يكون هذا من المناقنين كانوا يفعلون ذلك « ابن رسلان » (٢) قال الخطابى : حديث بئر بضاعة لا يناقض حديث القلتين فان ماءها كان قلتين ولا تناقض فيه ، بسطه صاحب الغاية ، و بسط أيضاً الكلام على جرح الحديث و تعديله فى آخر الحديث ، قلت : الحقيقة أن الحديث لا يوافق أحداً من الأئمة الأربعة فقيده المسالكية بعدم التغير ، و الشافعية بقتلتي ، و الحنفية بالجرىان ، و قال ابن رسلان : و قد جزم الشافعى بأن بئر بضاعة لا تتغير بالقاء ما يلقى لكثرة مائها (٣) قال ابن رسلان : نكرة فى موضع الثنى ، عام لكل شئ إلا أن الاجماع خص منه المتغير بالنجاسة ، وقال أحمد : حديث القلتين خص منه ما دونها .



## بعضهم عبد الرحمن بن رافع .

بالنجاسة ينتجس فلا ينجس الماء بما لاقاه ، ولو كان قليلا إلا إذا تغير ، و قد ذمب إلى ذلك ابن عباس و أبو هريرة والحسن البصري و ابن المسيب و داود الظاهري ومالك ، و ذهب ابن عمر و مجاهد و الشافعية و الحنفية و ابن حنبل و إسحاق إلى أنه ينجس القليل بما لاقاه من النجاسة و إن لم تتغير أوصافه ، و اختلفوا في حد القليل الذي يجب صونه عن وقوع النجاسة فيه قليل ما ظن استعمالها باستعماله ؛ وإليه ذهب أبو حنيفة ( رحمه الله ) قال القاري : و أغرب ابن حجر في قوله أخذ مالك بعموم هذا ، يلزم عليه إلغاء العمل بمفهوم حديث الثقلين مع عدم المسوغ لذلك .

قلت : المسوغ له أنه لم يقل بالمفهوم كما هو قول أئمتنا ثم قوله و قول أبي حنيفة : إن الماء ينتجس مطلقاً إلا إذا عظم بحيث لا يتحرك طرفه يتحرك طرفه الآخر ، مخالف لهذا الحديث و لم ينطوق حديث الثقلين لا يضر إذ ما غالفهما إلا وقد ثبت عنده ما يوجب مخالفتهما وقد تقدمت علة القلة ، و علة الامتناع عن الأخذ بعموم هذا الحديث مشتركة بين أبي حنيفة والشافعية رحمهما الله ، انتهى .

[ قال أبو داود (١) و قال بعضهم عبد الرحمن بن رافع ] غرض المصنف بهذا بيان الاختلاف الواقع بين الرواة في عید الله بن عبد الله بن رافع فقال بعضهم عید الله بن عبد الله بن رافع ، و قال بعضهم عید الله بن عبد الرحمن بن رافع ، و مر تحقيقه في السند ، فإ قال بعضهم عبد الرحمن بن رافع كما يقول المصنف يحتمل (٢) أن يكون معناه أن بعضهم يقول عبد الرحمن بن رافع مكان عبد الله بن رافع والد عید الله كما هو قول ثمان في والد عید الله من قولين : أحدهما عبد الله والثاني عبد الرحمن والاحتمال الثاني أن يكون معنى قول بعضهم عبد الرحمن بن رافع مكان عید الله بن

(١) قال ابن رسلان : أعله ابن القطان لجمالة الراوى عن أبي سعيد ، والاختلاف في الاسم هل هو عید الله أو عبد الله ، والاختلاف في اسم أبيه (٢) و به جزم صاحب الغاية .

حدثنا أحمد بن أبي شعيب وعبد العزيز بن يحيى الخرايان  
قالا حدثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن سليط  
بن أيوب عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري  
ثم العدوى عن أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله

عبد الله بن رافع كما هو قول خامس على ما نقله الحافظ في تهذيب التهذيب ، فحينئذ  
يتوجه إليه قول البخاري أن قول من قال عبد الرحمن بن رافع وهم ، و الراجح هو  
الاحتمال الأول كما يسوق المصنف ذلك السند فيقول : حدثنا أحمد بن أبي شعيب إلخ .  
[ حدثنا أحمد بن أبي شعيب ] هو أحمد بن عبد الله بن أبي شعيب مسلم الحاراني  
أبو الحسن مولد قريش ثقة ، مات سنة ٢٣٣ فما قال فيه بعضهم أحمد بن سعيد الحاراني  
صوابه ابن أبي شعيب [ و عبد العزيز بن يحيى ] بن يوسف البكائي مولاهم أبو الأصبع  
الحاراني ، قال أبو حاتم : صدوق ، و قال أبو داود : ثقة ، قال الحافظ في التهذيب :  
قلت : ذكر عبد الغني أن البخاري روى عنه في كتاب الضعفاء ، مات سنة ٢٣٥ هـ .  
[ الخرايان قالوا ] أي أحمد بن أبي شعيب وعبد العزيز [ حدثنا محمد بن سلمة ] بن  
عبد الله الباهلي مولاهم أبو عبد الله الحاراني وثقه كثيرون ، و قال أبو عروبة أدركننا  
الناس لا يختلفون في فضله و حفظه ، مات سنة ١٩١ على الصحيح [ عن محمد بن  
إسحاق ] بن يسار [ عن سليط ] بفتح أوله و كسر اللام [ بن أيوب ] بن الحكم  
الأنصاري المدني ذكره ابن حبان في الثقات أخرج له أبو داود و النسائي في قصة  
بئر بضاعة ، قال الحافظ : مقبول من السادسة [ عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع  
الأنصاري ثم العدوى ] منسوب إلى جد أبيه عدى بن يزيد بن جشم بن حارثة بن  
حارث بن الخزرج بن عمر بن مالك بن أوس ، ولكن لم يشتهر عدوى بتلك النسبة  
فانه قال السمعاني في الأنساب : العدوى بفتح العين والذال المهملتين ، هذه النسبة إلى  
خمسة رجال ، ثم قال : والثالث عدى عن الأنصار منهم حسان بن ثابت بن حسان بن

ﷺ و هو يقال له أنه يستقي من بئر بضاعة و هي بئر يلقى فيها لحوم الكلاب والمحائض وعذر الناس فقال رسول الله ﷺ : إن الماء طهور لا ينجسه شئ ، قال أبو داود

عمرو الأنصاري ثم من بني عدي بن النجار شهد بدرآ ، و حارثة بن سراقة من بني عدي بن النجار فهذا يرشدك أن المشهور الذي في الأنصار هو المنسوب إلى عدي النجار و لهذا لم يقل أحد ممن ضبط أسماء الرجال لعبد الله و لا لرافع بن خديج العدوي إلا أبو داود [ عن أبي سعيد الخدري قال ] أي أبو سعيد [ سمعت رسول الله ﷺ و هو يقال له ] أي في حال يسأل عنه ، فالجملية حالية [ أنه يستقي لك ] أي يطلب السقي لك [ من بئر بضاعة و ] الحال [ هي ] أي بئر بضاعة [ بئر يلقى فيها لحوم الكلاب و المحائض ] جمع محيض و المراد به خرق الحيض المطلخة بالدم [ و عذر الناس ] بفتح عين و كسر ذال فراء ، و روى بكسر عين و فتح ذال أي غايظهم يلقيها الرياح و السيل فانه كان ينخفض من المكان و منحدر السيل [ فقال رسول الله ﷺ إن الماء طهور لا ينجسه شئ ] والمراد من الماء ماء بئر بضاعة لأن السؤال وقع عن ماؤها لا ينجسه شئ مما يلقى فيها من لحوم الكلاب و المحائض و عذر الناس ، و لا يمكن أن يكون الحكم على عمومها بأن الماء مطلقاً قليلا كان أو كثيراً طاهر و مطهر لا ينجسه وقوع شئ سواء كان مغيراً لأوصافه أو غير مغير لانه أجمعت الأمة على أن الماء قليلا كان أو كثيراً إذا تغير أحد أوصافه بوقوع النجاسة يتنجس و محال عند العقل أن يلقى في البئر تلك النجاسات الكثيرة و لا يتغير أحد أوصاف الماء و يستحيل أيضاً أن يشرب من مثل ذلك الماء من في طبعه أدنى نظافة فضلاً عنه ﷺ الذي بلغ من النظافة والطلاقة في أعلى المرتبة فيجب تأويلها بما قاله العلماء من أنه يلقى فيها السيل تلك النجاسات ثم تخرج منها ، فليس فيه حجة لأحد من المالكية و الشافعية لأنه يزيد على القلتين فلم يتنجس .

و سمعت قتيبة بن سعيد قال سألت قيم بئر بضاعة عن عمقها فقلت أكثر ما يكون فيها الماء؟ قال إلى العانة، قلت فإذا نقص قال دون العورة قال أبو داود و قدرت أنا بئر بضاعة بردائي مددته عليها ثم ذرعته فإذا عرضها ستة أذرع و سألت الذي فتح لي باب البستان فأدخلني إليه

[ قال أبو داود وسمعت قتيبة بن سعيد قال سألت قيم بئر بضاعة<sup>(١)</sup> عن عمقها فقلت أكثر ما يكون فيها الماء؟ قال [ أى القيم [ إلى العانة [ أى منبت الشجرة تحت السرة [ قلت فإذا نقص قال دون العورة [ لعل غرض المصنف بذلك بيان أن بئر بضاعة لما حكم بطهارة ماها مع وقوع تلك التجاسة فيها ثم لم يأمر النبي ﷺ باخراج ماها ثبت أن الماء لا ينجسه شئ ، ثم لما أجاب البعض عنه بكون ماها جارياً في البساتين و التخلات وقالوا : إن عدم تجسسها لكونها جارية لا لأن الماء باطلاقة لا ينجسه شئ ، أراد أبو داود دفعه بأن الماء فيها كان إلى العانة أو إلى دون العورة فكيف يحكم عليه بالجريان ، وما ينبغي أن يتنبه عليه أن الجريان لا يستلزم كونها نهراً بل الجريان بكثرة النزح من البئر كما هو في سق الأشجار أيضاً جريان وكذلك كثيراً ما يكون في داخل البئر مدخل الماء و مخرجه كما هو . شاهد في بئر أريس فيجرى الماء فيها .

[ قال أبو داود و قدرت أنا بئر بضاعة بردائي مددته [ أى الرداء [ عليها [ أى على البئر [ ثم ذرعته [ أى الرداء ، قال في القساموس : و ذرع الثوب كنع قاسه [ فإذا عرضها [ أى البئر [ ستة أذرع [ جمع ذراع بالكسر من طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى [ وسألت الذي فتح لي باب البستان [ الذى فيه البئر [ فأدخلني إليه [ أى إلى البستان [ هل غير بناؤها [ أى بناء البئر [ عما كانت عليه؟ قال لا ]

(١) أى القائم بخدمة . ابن رسلان .

هل غير بناؤها عما كانت عليه قال لا ، ورأيت فيها ماءً متغير اللون  
( باب الماء لا يجب ) حدثنا مسدد قال حدثنا أبو

لعل غرضه بهذا الكلام بيان أن المصنف رأى بئر بضاعة و مسحها بردائه ثم ذرعه  
فاذا عرضها سنة أذرع وهى باقية على ما كانت عليه فى زمان رسول الله ﷺ و لم  
تغير عن حالها ، وماؤها يزيد على قلتين ، فلاجل ذلك حكم رسول الله ﷺ بعدم  
تجسها بوقوع التجاسات ، قال أبو داود [ ورأيت فيها ماء متغير اللون (١) ] ولعل  
وجه التغير أنها بقيت معطلة عدة أيام لم يخرج منها الماء و لم يسق منها الانجار أو  
تغير لون الماء بوقوع أوراق الأشجار فيها من البستان ، والله أعلم .

[ باب الماء لا يجب ] هكذا فى جميع النسخ الموجودة عندنا ، وعليها علامة  
النسخة فيعلم منه إن هذا الباب ليس فى بعض النسخ ، و يقال أجنب يجب ، والجناية  
الاسم وهى فى الأصل البعد والجنب يعد مواضع الصلاة ثم استعمل فى النجاسة لأنها  
يعد ويحسب عنها فلا تستعمل (٢) [ حدثنا مسدد قال حدثنا أبو الأحوص ] سلام  
بن (٣) سليم الحنفي مولاهم الكوفي الحافظ ، وثقه العجلي و ابن معين و أبو زرعة  
والنسائي مات سنة ١٧٩ [ قال حدثنا سناك (٤) ] بكسر أوله و تخفيف الميم ابن  
حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري أبو المغيرة الكوفي روايته عن عكرمة خاصة  
مضطربة وقد تغير بآخره فكان ربما يلقن ، وكان شعبة يضعفه والثوري يضعفه بعض

(١) و فى الشرح الكبير للحابلة : أجمع كل من يحفظ عنه على أن الوضوء بالمتغير  
من غير نجاسة حلت فيه جائز سوى ابن سيرين فإنه كره ذلك ، قلت : و فى الشرح  
الكبير للدردير قولان لمالك فى تغير البئر بالأوراق و إن كان المعتمد الجواز .

(٢) ولعل المقصود من الترجمة أن النجاسة الحكيمة ليست كالحقيقة فلا تؤثر فى الماء  
فالمناسبة بالسابقة أن الماء لم يكن نجساً هناك بالحقيقة و ههنا بالحكمة ، وإن لم تكن  
ترجمة فالمناسبة ظاهرة فى أن الماء لا ينجسه ولا ينجبه شئ . (٣) بتشديد اللام له  
نحو أربعة آلاف حديث . ابن رسلان . (٤) قال الحافظ وروايته عن ☆

## الاحوص قال حدثنا سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فجاء النبي

الضعف ، وقال زكريا بن عدى عن ابن المبارك : سماك ضعيف ، وقال صالح : جزرة  
يضف ، وقال ابن خراش في حديثه حين مات سنة ١٢٣ [ عن عكرمة ] (١)  
البربرى أبو عبد الله المدنى مولى ابن عباس أصله من البربر كان لحصين بن أبي الحر  
العنبرى فوجه لابن عباس لما ولى البصرة لعل يختلف الناس في جرحه وتعديله فبعضهم  
رموه بالكذب و بعضهم رموه برأى الخوارج ووثقه آخرون ، قال ابن مندة في  
صحيفة : أما حال عكرمة في نفسه فقد عدله أمة من علماء التابعين فن بعدهم ، وحدثوا  
واحتجوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام روى عنه زهاء ثلاث مائة رجل من  
البلدان منهم زيادة على سبعين رجلا من خيار التابعين ورفعاتهم وهذه منزلة لا تكاد  
توجد لكثير ، أحد من التابعين على أن من جرحه من الأئمة لم يمسك من الرواية  
عنه ولم يستغنوا عن حديثه ، وكان يتلقى حديثه بالقبول ويحتج به قرنا بعد قرن وإماما  
بعد إمام إلى وقت الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح وميزوا ثابته من سقيم  
وخطئه من صوابه وأخرجوا روايته ، وهم البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وأجمعوا  
على إخراج حديثه واحتجوا به ثم قال الحافظ : قال أبو عبد الله : وعكرمة قد ثبتت  
عدالته بصحبه ابن عباس وملازمته إياه وبأن غيره واحد من العلماء قد رووا عنه  
وعدوه ، قال : وكل رجل ثبت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك بأمر  
لا يَحتمل غير جرحه ، مات سنة ١٠٧ [ عن ] عبد الله [ بن عباس قال اغتسل بعض أزواج  
النبي ﷺ ] هي ميمونة (٢) خالة ابن عباس [ في جفنة ] بفتح الجيم قصعة كبيرة أى مدخلة

★ عكرمة خاصة مضطربة ، كذا في الغاية (١) أطال الحافظ ترجمته في مقدمة  
الفتح . كذا في الغاية . (٢) كما في رواية الدارقطنى وغيره ، وقيل سودة ، ولعلها  
واقطان ، ابن رسلان .

ﷺ ليتوضأ منها أو يغتسل ، فقالت له : يا رسول الله إني كنت جنباً فقال رسول الله ﷺ إن الماء لا يجنب .

يدها فيها تغتفر (١) منها [ لجاء النبي ﷺ ليتوضأ منها أو يغتسل ] شك من الراوى (٢) [ قالت ] ميمونة [ له يا رسول الله إني كنت جنباً (٣) أى واغتسل بهذا الماء وهو فضلة يدي ] فقال رسول الله ﷺ إن الماء لا يجنب [ بضم الياء وكسر التون ويجوز فتح الياء وضم التون أى لا يصير جنباً ، احتج (١) به على طهورية الماء المستعمل وأجيب بأنها اغترفت منه ولم تنفخ ، إذ يعد الاغتسال داخل الجفنة عادة وفى معنى من فيستدل به على أن المحدث إذا غمس يده فى الإناء للاغتراف من غير نية رفع الحدث عن يده لا يصير مستعملاً ، قلت : الغالب أنها رضى الله تعالى عنها غسلت يدها قبل إدخالها الجفنة كما كان رسول الله ﷺ يفعله ، ولا دليل على أنها أدخلت يدها قبل الغسل ، فإن قلت : كيف الجمع بين هذا الحديث وحديث حميد بن

(١) ولا بد من هذا التأويل لئلا يخالف الحديث روايات النهى عن الغسل فى الماء الدائم ، بل هو مصرح فى رواية الدارقطنى : أجنبى فاغتسل من جفنة فضلت فيه فضلة لجاء النبي ﷺ يغتسل منه ، الحديث ، ذكره صاحب الغاية و كذا فى رواية المصاييح عن شرح السنة كما فى المرقاة . (٢) دون ابن عباس قال رواية عنه بدون الشك بلفظ يغتسل . « الغاية » . (٣) فيه شاهد اللغة أنه يطلق على الذكر والأنثى والمفرد والجمع . « ابن رسلان » . (٤) كما بطله صاحب المغنى وسيأتى الكلام عليه فى الباب الآتى ، انتهى ، قال ابن رسلان : فى الحديث دليل للقول القديم للشافعى ومذهب مالك ، ورأى لأحمد أن المستعمل فى فرض الطهارة مطهر ، وإن قلنا فى جفنة بمعنى من جفنة ، فيه دليل على الرخصة فى الوضوء بفضل وضوء المرأة كما بوب عليه ابن ماجة ، قال فى المتن : أكثر أهل العلم على الرخصة للرجل فى فضل طهور المرأة ، والأخبار بذلك أصح ، وكبره أحمد وإسحاق إذا خلت به « ابن رسلان » .

( باب البول في الماء الراكد ) حدثنا أحمد بن يونس قال  
ثنا زائدة في حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة عن

رسول الله ﷺ أن يقتل الرجل بفضل المرأة ، قلت : هذا الحديث يدل على  
المجاز وذلك على ترك الأولى للتظيف (١) .

[ باب البول في الماء الراكد ] أى الذى لا يجرى [ حدثنا أحمد ] بن عبد  
الله [ بن يونس قال ] أى أحمد [ ثنا زائدة ] بن قدامة الثقفى أبو الصلت الكوفى ثقة  
ثبت ، قال أحمد إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه عن  
غيرهما إلا حديث أبي إسحاق ، قال محمد بن عبد الله الحضرمى : مات فى أرض الروم  
غازيا سنة ١٦١ [ فى حديث (٢) هشام ] مراد المصنف بذلك يان أن زائدة له  
شيوخ فيقول تلميذه أحمد بن يونس حدثنا زائدة فى الأحاديث التى رواها عن  
شيخه هشام وهو هشام بن حسان الأزدي القردوسى بضم القاف والداد أبو عبد الله  
البصرى ثقة من أثبت الناس فى ابن سيرين ، وفى روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه  
قل كان يرسل عنهما وكان شعبة يتكلم فى حفظه ، و قال ابن معين كان يثق حديثه ،  
و قال ابن المدينى : كان القطان يضعف حديثه عن عطاء وكان أصحابنا يثبتونه ، قال  
أبو داؤد : إنما تكلموا فى حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل وكانوا يرون أنه  
أخذ كتب حوشب ، مات سنة ١٤٨ [ عن محمد ] بن سيرين الانصارى مولا لم أبو  
بكر بن أبي عمرة البصرى ثقة ثبت كبير القدر إمام وقته لا يرى الرواية بالمعنى ولد  
لستين بقتا من خلافة عثمان رضى الله عنه ومات وهو ابن ٧٧ سنة مات سنة ١١٠  
[ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال لا يولن (٣) صيغة نهي أكدت بالتون الثقيلة

(١) سائق البسط فيه . (٢) قال صاحب الغاية فى معنى عن فهو بمعنى عن هشام ،  
قلت : و يحتمل أن يكون المعنى فى ذيل حديث هشام الطويل . و كذا فى التقرير  
قلت : ويؤيده حديث هشام الآتى وسكت عن شرحه ابن رسلان . (٣) قال ابن



النبي ﷺ قال : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه .

[ أحدكم ] أيها الأمة [ في الماء الدائم ] أي الراكد الساكن ، من دام الشئ سكن ومكث ، وزاد في رواية الصحيحين الذي لا يجري ، صفة ثانية مؤكدة للأولى أو صفة كاشفة لها ، وقيل الذي لا يجري بشئ من تبنه وغيرها وفي معنى الجاري الماء الكثير وهو العشر في العشر عندنا و مقدار قلتين عند من يقول به [ ثم يغتسل منه (١) ] الرواية بالرفع أي لا يبل ثم هو يغتسل فيه ، فيغتسل خبير لمبتدأ محذوف عطف الجملة على جملة لا يبولن ، وترتيب الحكم على ذلك يدل على أن الموجب لمنع أنه يتجسس فلا يجوز الاغتسال به وتخصيصه بالدائم يفهم منه أن الجاري لا يتجسس إلا بالتغير ، وقيل الظاهر أنه عطف على يبولن ويكون ثم مثل الواو في لا تأكل السمك وتشرب اللبن أو مثل الفاء في قوله تعالى « لا تطفئوا فيه فيحل عليكم غضبي » أي لا يمكن من أحد البول في الماء الموصوف ثم الاغتسال ، فثم استبعادية أي بعيد من العاقل ذلك أي الجمع (٢) بين هذين الأمرين « قارى » ملخصاً .

★ دقيق العبد في الأحكام : هذا مستدل الحنفية وخصه الشافعي بما دون القلتين ومالك حمل النهي على الكراهة ولاحد طريقة أخرى وهى التخصيص بول الآدمي و أما غيره من التجاسات فكقول الشافعي ، وقالت الظاهرية الجامدة : إن الحكم للبول في الماء فلو بال في الكوز وصبه في الماء لا يفسد ، وهذا باطل قطعاً . إلى آخر مقال . (١) قال القرطبي الرواية الصحيحة برفع اللام . « ابن رسلان » وبسط الكلام على الاعراب و نظائره . (٢) قال ابن رسلان : النهي عن الشئين يكون نارة عن الجمع ونارة على الجمع ، أما عن الجمع فتعناه عن فعلهما معاً بقيد الجمعية ولا يلزم منه المنع من أحدهما وأما على الجمع فتشأن أن يكون في كل واحد منهما مفسدة وتستقل بالنتج فهذا الحديث من باب النهي عن الجمع ، والحديث الآتي من باب النهي على الجمع أن لا يبولن فيه ولا يغتسل فيه .

حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن محمد بن عجلان قال سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة .

[ حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى ] بن سعيد بن فروخ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة، التيمى أبو سعيد القنطاري ثقة متقن حافظ إمام قدوة مات سنة ١٩٨ [ عن محمد بن عجلان قال سمعت أبي ] و هو عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة المدني ، قال النسائي : لأبأس به ، وقال الآجري عن أبي داود : لم يرو عنه غير ابنه محمد وذكره ابن حبان في الثقات [ يحدث عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا يبولن (١) أحدكم في الماء الدائم ] أى الساكن الراكد الذى لا يجرى حقيقة أو حكماً ، فالمراد به الماء القليل [ ولا يغتسل ] بالجزم والرفع نهياً وخبراً [ فيه من الجنابة ] ويؤيده رواية مسلم قال لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم و هو جنب قالوا كيف يفعل يا أبا هريرة قال يتناولها تناولاً ، قال فى شرح السنة : فيه دليل على أن الجنب إن أدخل يده فيه ليتناول الماء لم يتغير حكمه وإن أدخل يده فيه ليغسلها من الجنابة تغير حكمه وكذا حكمه عندنا ، قاله القارى .

قلت : اختلف فى حكم الماء المستعمل أنه طاهر أم نجس ، فقد ذكر فى ظاهر الرواية أنه لا يجوز التوضؤ و لم يذكر أنه طاهر أم نجس و روى محمد بن أبي خنيفة (رحمه الله ) أنه طاهر غير طهور ، و روى أبو يوسف و الحسن بن زياد عنه أنه نجس غير أن الحسن روى عنه أنه نجس نجاسة غليظة يقدر فيه بالدرهم وبه أخذ ، و أبو يوسف روى عنه أنه نجس نجاسة خفيفة يقدر فيه بالكثير الفاحش وبه أخذ ، وقال زفر : إن كان المستعمل متوضئاً فالأمر المستعمل طاهر و طهور ، وإن كان محدثاً فهو طاهر غير طهور و هو أحد أقاويل الشافعى ، و فى قول له أنه طاهر و طهور بكل حال و هو قول مالك ، ثم مشايخ بلخ حققوا الخلاف وقالوا (١) فالنوط بالأولى كما بسطه ابن رسلان .

الماء المستعمل نجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد طاهر غير طهور ، وبه أخذ الشافعي و هو أظهر أقوال الشافعي ، ومشايخ العراق لم يحققوا الخلاف فقالوا إنه طاهر غير طهور عند أصحابنا حتى روى عن القاضي أبي حازم العراقي أنه كان يقول : إنا نرجو أن لا تثبت رواية نجاسة الماء المستعمل عن أبي حنيفة رضي الله عنه ، وهو اختيار المحققين<sup>(١)</sup> من مشايخنا بما وراء النهر واختلف في سبب صيرورة الماء مستعملاً فعند أبي حنيفة و أبي يوسف الماء إنما يصير مستعملاً بأحد الأمرين : إما بإزالة الحدث أو بإقامة القرية و عند محمد لا يصير مستعملاً إلا بإقامة القرية ، وعند زفر والشافعي لا يصير مستعملاً إلا بإزالة الحدث ، وهذا الاختلاف لم ينقل عنهم نصاً لكن مسائلهم تدل عليه .

وجه قول من قال : إن الماء المستعمل طهور ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير ، الحديث ، و لم يوجد التغير بعد الاستعمال فبقى على طهوريته ، ولأن هذا ماء طاهر لاقى عضواً طاهراً فلا يصير نجساً كالماء الطاهر إذا غسل به ثوب طاهر ، أما كون الماء طاهراً فظاهر وأما كون المحل طاهراً فالدليل عليه أن كونه طاهراً حقيقة فلا نعدام النجاسة الحقيقية ، وأما حكايته فلقوله ﷺ إن المؤمن لا ينجس ، وقال ﷺ لمائشة رضي الله عنها ليست حيضتك في يدك ، و لهذا جازت صلاة حامل المحدث والجنب ، وحامل النجاسة لا تجوز إلا أنه لا يجوز التوضي به لأنه يمكن فيه نوع خبث لازالة الآثام كالمال الذي تصدق به ولهذا سميت الصدقة غسالة الناس ، وقد ورد الشرع باستعمال الماء المطلق و هو الذي لا يقوم به خبث و أيضاً استدلوا على طهوية الماء المستعمل<sup>(٢)</sup> بصبه ﷺ لوضوئه على جابر و بتقريره للصحة على التبرك بوضوئه .

(١) و لأحمد روايتان طاهر و ليس بمطهر و هو ظاهر المذهب والشافعي طاهر مطهر كذا في المغني ، و كذا حكى صاحب المغني قولين للشافعي ومالك (٢) بسط الحافظ في الدراية دلالات طهارة الماء المستعمل .

## (باب الوضوء بسور الكلب) حدثنا أحمد بن يونس قال

و الدليل على كون الماء المستعمل نجساً هذا الحديث و ما ورد في معناه من الأحاديث التي رواها أصحاب الصحاح ، ووجه الاستدلال به أنه عليه السلام حرم الاغتسال في الماء القليل لاجتماعه على أن الاغتسال في الماء الكثير كالبحر مثلاً ليس بمحرم فلو أن القليل من الماء يتنجس بالاغتسال بنجاسة الغسالة لم يكن للنهي معنى لأن إلقاء الطاهر في الطاهر ليس بمحرم أما تنجيس الطاهر فحرام وكان هذا نهياً عن تنجيس الماء الطاهر بالاغتسال و ذا يقتضى التنجيس به لا يقال يحتمل أنه نهى لما فيه من إخراج الماء من أن يكون مطهراً من غير ضرورة وذلك حرام لأننا نقول الماء القليل إنما يخرج عن كونه مطهراً باختلاط غير المطهر به إذا كان الغير غالباً عليه و أما إذا كان مغلوباً فلا ، و هاهنا الماء المستعمل ما يلاقى البدن أقل من غير المستعمل فكيف يخرج به من أن يكون مطهراً و لا يقال يحتمل أنه نهى لأن أعضاء الجنب لا تخلو عن النجاسة الحقيقية و ذا يوجب تنجيس الماء القليل لأننا نقول الحديث مطلق فيجب العمل بإطلاقه و لأن النهى عن الاغتسال ينصرف إلى المسنون لأنه هو المتعارف فيما بين المسلمين ؛ والمسنون منه هو إزالة النجاسة الحقيقية عن البدن قبل الاغتسال على أن النهى عن إزالة النجاسة الحقيقية التي على البدن استفيد بالنهي عن البول فيه فوجب حمل النهى عن الاغتسال فيه على ما ذكرنا ، و لأن هذا مما تستخبه الطبائع السليمة فكان محرماً لقوله تعالى و يحرم عليهم الخبائث و الحرمة لا للاحترام دليل النجاسة و لأن الأمة أجمعت على أن من كان في السفر معه ماء يكفيه لوضوئه وهو بحال يخاف على نفسه العطش يباح له التيمم ، ولو بقي الماء طاهراً بعد الاستعمال لما أبح لأنه يمكنه أن يتوضأ و يأخذ الغسالة في إناء نظيف و يمسكها للشرب .

[ باب الوضوء بسور الكلب (١) ] يعنى هل يجوز به الوضوء أم لا ، و هل هو طاهر أم نجس ، و لعل غرض المصنف بعقد هذا الباب الإشارة إلى رد قول

(١) قال ابن العربي : أمهات مسائل الباب في عشرة أحكام .

حدثنا زائدة في حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أولاهن بالتراب ،

الزهري الذي حكاه البخاري في صحيحه من جواز التوضي بالماء الذي ولغ فيه الكلب و تبعه في ذلك الثوري [ حدثنا أحمد ] بن عبد الله [ بن يونس قال حدثنا زائدة في حديث هشام عن محمد ] بن سيرين [ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال طهور (١) ] بضم الطاء و تفتح ، قال النووي الأشهر فيه ضم الطاء ، و يقال بفتحها ، لغتان نقله السيد وقال ابن الملك بضم الطاء بمعنى التطهر أو الطهارة [ إناء أحدكم إذا ولغ (٢) فيه الكلب (٣) ] ولغ الكلب في الإناء و في الشراب يلغ كهب ولغاً و يضم و ولوغاً و ولغناً محركة شرب ما فيه بأطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فحركه خاص بالسباع و من الطير بالذباب « قاموس » ، و أكثر ما يكون الولوغ في السباع ، و يقال ليس شئ من الطيور يلغ غير الذباب « لسان العرب » ، قال الطيبي هو مبتدأ و الظرف معمول له و الخبر [ أن يغسل سبع مرات أولاهن بالتراب (٤) ] و في رواية أخرى إحداهن بالتراب ، قال ابن حجر و هي صحيحة أيضاً على ما ذكره النووي في بعض كتبه لكن بين في محل آخر أن في سندها ضعفاً و مجهولاً ، و في رواية صحيحة: أولاهن أو أخراهن بالتراب ، و أو فيها للشك كما بينه البيهقي و غيره ، و في أخرى صحيحة: أيضاً و عفروه الثامنة بالتراب ، أخذ بظاهرها أحمد و غيره و قيل لا تعارض لامكان الجمع بمحمل رواية أولاهن على الأكل ، و حمل رواية السابعة على

(١) و بلفظ الطهور استدل على نجاسة سوره « ابن رسلان » فهو حجة على المالكية قلت : لكن يرد عليه السواك مطهرة للثم ( الحديث ) (٢) بسط ابن رسلان في الضابطة الصرفية في كون الفعل من باب فتح (٣) وكذا الكلاب و قيل لكل كلب سبع بسطه ابن رسلان (٤) يتعين ذلك عند الشافعي ولا يقوم شئ مقامه ، وقال أحمد يجوز مقامه الصابون و الاثنان و نحوهما ، كذا في المهمل .

الجواز، ورواية إحداهن على الاجراء، قال ابن الملك: فيجب استعمال الطهورين في ولوغ الكلب لكونه نجاسة أغلظ النجاسات ولولوغ كلبان أو كلب واحد سبع مرات فالصحيح أنه يكفي للجميع سبع ، و هذا مذهب الشافعى ، وعند أبى حنيفة يغسل من ولوغه ثلاثاً بلا تعفير كسائر النجاسات و فى الشرح الكبير (١) عن مالك لا يغسل من غير الولوغ (٢) لأن الكلب طاهر عنده و الغسل من الولوغ تعبد، و قال التوى : فى مذهب مالك أربعة أقوال : طهارته، ونجاسته ، و طهارة سور المأذون فى اتخاذه دون غيره، وهذه الثلاثة عن مالك ، والرابع عن عبد الملك بن الماجشون المالكي أنه يفرق بين البلوى والحضرى ، انتهى ، وفى صحيح البخارى : و قال الزهرى إذا ولغ فى الاناء و ليس له وضوء غيره يتوضأ به ، و قال سفيان هذا الفقه بيعته لقول الله تعالى «فلم تجدوا مأمراً فيتموا» و هذا ماء، و فى النفس منه شئ يتوضأ ويتيمم ، و قال ابن المهام روى الدارقطنى عن الأعرج عن أبى هريرة عنه عليه السلام فى الكلب يبلغ فى الاناء يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً رواه ابن عربى مرفوعاً، إذا ولغ الكلب فى إناء أحدهم فليهرقه و ليغسله سبع مرات و رواه الدارقطنى بسند صحيح عن عطاء موقوفاً على أبى هريرة أنه كان إذا ولغ فى الاناء أمراقه ثم غسله ثلاث مرات ، وحينئذ فيعارض حديث السبع و يقدم عليه لأن مع حديث السبع دلالة التقدم للعلم بما كان من التشديد فى أمر الكلاب أول الأمر حتى أمر بقتلها، والتشديد فى سورها يناسب كونه إذ ذاك، وقد ثبت نسخ ذلك فاذا عارض قريته المعارض كان التقدم له فالأمر الوارد بالسبع محمول على الابتداء مع أن فى عمل أبى هريرة رضى الله عنه على خلاف حديث السبع و هو راويه كفاية لاستحالة أن يترك القطعى للرأى

(١) و الظاهر أن المالكية اضطروا إلى ذلك لأن المساء لا ينجز عندهم بدون التعفير، وتمام ما فى الشرح الكبير السير الذى ولغ فيه الكلب يكره استعماله فى الحدث و الخبث و لا يكره استعماله فى العادات (٢) مثلاً وصل إليه اللعاب ابن رسلان. بل و لو أدخل الفم و لم يحرك اللسان كما صرح به فى الشرح الكبير .

منه و هذا لأن ظنية خبر الواحد إنما هو بالنسبة إلى غير راويه فأما بالنسبة إلى راويه الذى سمعه من فى رسول الله ﷺ فقطعى حتى ينسخ به الكتاب إذا كان قطعى الدلالة فى معناه فلم أنه لم يتركه إلا لعله بالناسخ إذ القطعى لا يتركه بمنزلة روايته للناسخ بلا شبهة فيكون الآخر بالضرورة « على قارى » .

ثم اعلم أن الحافظ ابن حجر قال فى الفتح : و اعتذر الطحاوى وغيره بأمر منها كون أبى هريرة راويه ألقى بثلاث غسلات ثبت بذلك نسخ السبع وتعقب بأنه يحتمل أن يكون ألقى بذلك لاعتقاده نذية السبع لا وجوبها أو كان نسي ما رواه و مع الاحتمال لا يثبت النسخ ، وأيضاً فقد ثبت أنه ألقى بالغسل سبعا و رواية من روى عنه موافقة بقياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الاسناد ومن حيث النظر ، و أجاب عنه العيني فى شرح البخارى بقوله « و رد بأن هذا إسالة الظن بأبى هريرة ، و الاحتمال الناشئ من غير دليل لا يعتد به .

و أما ما قال : « بأنه ثبت ، أن أباه هريرة ألقى بالغسل سبعا ، و رواية من روى عنه موافقة بقياه لروايته أرجح ، فأجيب عنه بأن قوله « ثبت » أن أباه هريرة ألقى بالغسل سبعا يحتاج إلى البيان و مجرد الدعوى لا يسمع ، ولأن سلنا ذلك فقد يحتمل أن يكون قتواه بالسبع قبل ظهور النسخ عنده فلما ظهر ألقى بالثلاث ، و أما دعوى الرجحان فغير صحيح لا من حيث النظر و لا من حيث قوة الاسناد و لأن رجال كل منهما رجال الصحيح كما بينا ، و أما من حيث النظر فإن العذرة أشد فى النجاسة من سور الكلب ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ من باب الأولى .

ثم قال الحافظ : و منها دعوى أن العذرة أشد فى النجاسة من سور الكلب ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى ، و أجيب بأنه لا يلزم من كونها أشد منه فى الاستقذار أن لا يكون أشد منه فى تغليظ الحكم و بأنه قياس فى مقابلة النص و هو فاسد الاعتبار ، فأجيب عنه العيني بمعنى عدم الملازمة فإن تغليظ الحكم فى ولوغ الكلب إما تعبدى و إما محمول على من غلب غلته أن نجاسة الولوغ

لا تزول بأقل منها ، و أما أنهم نهوا عن اتخاذه فلم ينتهوا فغلظ ذلك عليهم ، قلت :  
ليس هو قياس في مقابلة النص الذى هو فاسد الاعتبار بل هو من باب ثبوت الحكم  
بدلالة النص كما هو ظاهر عند من له أدنى حظ من العلم .

ثم قال الحافظ : و منها دعوى أن الأمر بذلك كان عند الأمر بقتل الكلاب  
فلما نهى عن قتلها نسخ الأمر بالفعل وتعقب بأن الأمر بقتلها كان فى أوائل الهجرة  
و الأمر بالفعل متأخر جداً لأنه من رواية أبى هريرة و عبد الله بن مغفل و كان  
إسلامه سنة سبع كأبى هريرة بل سياق مسلم ظاهر فى أن الأمر بالفعل كان بعد الأمر  
بقتل الكلاب .

و أجاب عنه العيني بأن كون الأمر بقتل الكلاب فى أوائل الهجرة يحتاج إلى  
دليل قطعى و لكن سلطنا ذلك يمكن أن يكون أبو هريرة قد سمع ذلك من صحابى أنه  
أخبره أن النبي ﷺ لما نهى عن قتل الكلاب نسخ الأمر بالفعل فرواه أبو هريرة  
عن النبي ﷺ لاعتماده على صدق المروى عنه لأن الصحابة كلهم عدول و كذلك  
عبد الله بن مغفل .

قلت : قوله وسياق مسلم ظاهر إلخ ، ليس فيه لم دليل بل هو حجة لنا كما هو  
ظاهر ، ثم قال الحافظ : و منها إلزام الشافعية بإيجاب ثمان غلات بظواهر حديث  
عبد الله بن مغفل ؛ وأجيب بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث  
عبد الله بن مغفل أن يتركوا العمل بالحديث أصلاً ورأساً لأن اعتذار الشافعية عن  
ذلك إن كان متجهاً فذاك و إلا فكل من الفريقين ملوم فى ترك العمل به .

و أجاب عنه العيني بأن زيادة الثقة مقبولة ولا سيما من صحابى فقيه و تركها  
لاوجه له ، فالحديثان فى نفس الأمر كالواحد . والعمل ببعض و ترك بعضه لا يجوز ،  
واعذارهم غير متجه لذلك المعنى ولا يلام الحنفية فى ذلك لأنهم علوا بالحديث الناسخ  
و تركوا العمل المنسوخ ، ثم قال الحافظ : و قد اعتذر بعضهم عن العمل به بإجماع  
على خلافه ، و فيه نظر لأنه ثبت القول بذلك عن الحسن البصرى .



قال أبو داؤد و كذلك قال أيوب و حبيب بن الشهيد  
عن محمد . حدثنا مسدد قال حدثنا المعتمر بن سليمان  
ح وحدثنا محمد بن عبيد قال حدثنا حماد بن زيد جميعاً

[ قال أبو داؤد (١) و كذلك ] أى مثل رواية هشام بن حسان عن محمد بن  
سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً [ قال أيوب ] كما يبيح في الرواية الآتية [ و حبيب  
بن الشهيد ] هو حبيب بن الشهيد الأزدي أبو محمد ، و يقال أبو شهيد البصري مولى  
قرية ، ثقة ثبت ، أدرك أبا الطفيل وأرسل عن الزبير بن العوام وأنس و غيرها مات  
سنة ١٤٥ [ عن محمد ] فرواية أيوب أخرجه المصنف بعد هذه موقوفة مع زيادة  
قوله ﷺ : وإذا ولغ المر غل مرة ، ولكن أخرج رواية أيوب الطحاوى وهى  
مرفوعة وليس فيها زيادة قوله : وإذا ولغ المر الخ ، وكذلك أخرج رواية أيوب  
موقوفة من غير زيادة قوله : وإذا ولغ ، الحديث ، وأخرج الدارقطنى برواية حماد بن زيد  
عن أيوب موقوفاً وليس فيها أولاهن بالتراب ، وأما رواية حبيب بن الشهيد عن محمد  
فلم أجدها فى كتب تبعها .

[ حدثنا مسدد قال حدثنا المعتمر بن سليمان ] بن طرخان بفتح طاء مهملة  
وقيل بكسرهما وبجاء معجمة وبراء وبنون التيمى (٢) أبو محمد البصري ، قيل إنه كان  
يلقب بالطفيل ، ثقة ، وقال ابن خراش ، صدوق يخطئ من حفظه ، وإذا حدث من كتابه  
فهو ثقة ، و عن يحيى بن سعيد القطان قال : إذا حدثكم المعتمر بشئ فاعرضوه فإنه  
مبشئ الحفظ ، مات سنة ١٨٧ [ ح وحدثنا محمد بن عبيد ] بن الحسا بن بكر الحلاء  
و تخفيف السين المهملتين الغبرى بضم المعجمة و تخفيف الموحدة المفتوحة البصري ،  
ثقة مات سنة ٢٣٨ [ قال حدثنا حماد بن زيد ] بن درهم [ جميعاً ] أى المعتمر بن  
(١) والظاهر أن مقصوده تقوية التريب فى رواية ابن سيرين كما يظهر من كلام  
الزرقانى وسيجئ بعضه . (٢) ولم يكن تيمياً بل نزل فيهم فشب إليهم . ابن  
رسلان . .

عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة بمعناه ولم يرفعه وزاد  
وإذا ولغ الهر غسل مرة . حدثنا موسى بن إسماعيل  
قال حدثنا أبان العطار قال حدثنا قتادة أن محمد بن

سليمان وحماد بن زيد كلاهما اجتماعاً في الرواية عن أيوب [ عن أيوب ] بن أبي  
تميمة كيسان السخيتاني ، بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية و بعد الألف  
نون أبو بكر البصري ، مولى عزة ، ويقال : مولى جهينة ، ثقة ثبت حجة من كبار  
الفقهاء العباد رأى أنس بن مالك ، مات سنة ١٣١ [ عن محمد ] بن سيرين [ عن  
أبي هريرة بمعناه ] أى بمعنى حديث هشام [ ولم يرفعه ] أى لم يرفع المعتمر بن  
سليمان وحماد بن زيد وزاد (١) أى أيوب [ وإذا ولغ الهر غسل ] الأناة الذى  
ولغ فيه [ مرة ] قلت : وقد ذكرنا قبل أن الطحاوى أخرج رواية أيوب برواية  
المعتمر بن سليمان مرفوعة و ليس فيها زيادة قوله : وإذا ولغ الهر غسل مرة ،  
وكذلك أخرج الدارقطى ، رواية أيوب برواية حماد بن زيد موقوفة على أبي هريرة  
في الكلب يلغ في الأناة قال : يهراق ويغسل سبع مرات . ولم يذكر فيها أولاهن  
بالتراب وكذلك ليس فيها زيادة قوله ، وإذا ولغ الهر غسل مرة ، سيحى تحقيق  
حكم ما ولغ فيه الهر في بابه .

[ حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبان ] بن يزيد [ العطار ] قال [ حدثنا  
قتادة أن محمد بن سيرين حدثه عن أبي هريرة أن نبي الله ﷺ قال : إذا ولغ  
الكلب في الأناة فاعسلوه سبع مرات السابعة بالتراب ] فروى هشام بن حسان  
وأيوب السخيتاني و قتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة حديث ولوغ الكلب وانفقوا  
على الغسل سبع مرات ولكن اختلفوا في التراب (٢) ، قال هشام بن حسان أولاهن  
(١) قال المنذرى عن البيهقي هذا مدرج . كذا في الغاية . (٢) قال ابن دقيق  
العبد في أحكام الأحكام لكن المقصود عند الشافعية التتريب في مرة من المرات

سيرين حدثه عن أبي هريرة أن نبي الله ﷺ قال : إذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات السابعة بالتراب قال أبو داود و أما أبو صالح و أبو رزين و الأعرج وثابت الأخنف و همام بن منبه و أبو السدى عبد الرحمن

بالتراب واختلف على أيوب فيما رووا عنه ، روى الدارقطني من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة في الكلب يلغ في الاناء قال : يهراق ويغسل سبع مرات ولم يذكر أولاهن التراب ، وأخرج الطحاوي من طريق معتمر بن سليمان عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثل حديث أبي صالح وزاد أولاهن بالتراب ، وكذلك أخرج المصنف أبو داود هذا الحديث من طريق معتمر بن سليمان وحماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة بمعنى حديث هشام وكان في حديث هشام أولاهن بالتراب فيفهم منه أن في حديث أيوب هذه الجملة موجودة من طريق معتمر ، وكذلك من طريق حماد بن زيد ، وقال قتادة : السابعة بالتراب .

[ قال أبو داود و أما أبو صالح و أبو رزين ] هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي أسد خزيمه مولى أبي وائل الأسدي ثقة فاضل مات سنة ٨٥ ، وهو غير أبي رزين عبيد الذي قتله عبيد الله بن زياد بالبصرة ، ووه من خطايا [ والأعرج ] عبد الرحمن بن هرمز [ وثابت ] بن عياض بكسر مهملة و خفة تحتية و ضاد معجمة ، [ الأخنف ] بمهملة ونون الأعرج العدوي مولاهم ، و هو مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، وقال ابن سعد : ثابت بن الأخنف بن العياض ثقة [ و همام بن منبه و أبو السدى (١) ] أي والد السدى و هو إسماعيل بن [ عبد الرحمن ] بن أبي كريمة مولى قيس بن عزيمة روى عن أبي هريرة و عنه ابنه إسماعيل السدي قال : الحافظ في التقریب : مجهول الحال من الثالثة ، و قال في تهذيب التهذيب : قلت :

(١) وكان يقعد بسدة باب الجامع بالكوفة . « ابن وسلان » .

رووه عن أبي هريرة و لم يذكروا التراب . حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال ثنا يحيى بن سعيد عن شعبة . قال

وذكره ابن حبان في الثقات [ روه ] أى رووا هذا الحديث [ عن أبي هريرة و لم يذكروا التراب ] فأما رواية أبي رزين و أبي صالح عن أبي هريرة ففيها فائده (١) و يضل سبع مرار ، أخرجهما مسلم والنسائي وابن ماجه ، و أما رواية الأعرج عن أبي هريرة فأخرجهما البخارى و مسلم والنسائي و ابن ماجه ، و أما رواية ثابت الأحنف فأخرجهما النسائي مثل رواية الأعرج ، و أما رواية همام بن منبه فأخرجهما مسلم ولفظها : طهور أنا أحدكم إذا ولغ الكلب فيه أن يضل سبع مرات ، و أما رواية أبي السدى عن أبي هريرة فلم أجده فى كتب تبعتها ، و لعالم لم يخرجوا روايته لجوانته إلا ما ذكره الحافظ فى فتح البارى و لفظه وفى رواية السدى عند البزار إحداهن ، و هذا يخالف لقول أبي داود و لم يذكروا التراب فان فيها ذكر التراب ، نعم أخرجه الإمام أحمد فى مسنده حديث عبد الرحمن بن ابى عمرة عن ابى هريرة و ليس فيه ذكر التراب (٢) .

[ حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال ثنا يحيى بن سعيد [ القطان ] عن شعبة قال حدثنا أبو التياح عن مطرف [ بن عبد الله بن الشخير بكسر الشين المجمة و تشديد الحاء المعجمة المكسورة بعدها تخانة ثم راء الحرشى بمهملتين مفتوحتين ثم معجمة ، العامرى أبو عبد الله البصرى ثقة عابد فاضل ولد فى حياة النبي ﷺ و كان من عباد أهل البصرة و زهادهم مات سنة ٩٥ [ عن ] عبد الله (٣) [ بن مغفل ] يقول [ إن رسول الله

(١) تكلموا على زيادة « فائده » و صححه ابن دقيق العيد . (٢) قال الحافظ

ما ثبت التبريد فى شئ من الروايات عن أبي هريرة رضى الله عنه إلا عن ابن سيرين على أن بعض الرواة لم يذكره عنه ، إلى آخر ما قاله الزرقانى (٣) قال ابن العربى : إسناده صحيح لا غبار عليه .

حدثنا أبو التياح عن مطرف عن ابن مغفل أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب ثم قال : مالهم و لها ، فرخص في

ﷺ أمر بقتل الكلاب [ (١) ولعل الأمر بالقتل لتجاستها ولتبعها من دخول الملائكة في البيت ] ثم قال مالهم [ أى للناس ] ولها [ أى للكلاب ] ، لم يتعرضون لقتلها فأفاد النسي عن القتل ، وأما الاذن في الاقتناء فلا ، فلذلك قال [ فرخص ] لهم يعنى بعد النهى عن القتل [ في كلب الصيد وفي كلب الغنم ] وقال [ رسول الله ﷺ ] [ إذا ولغ (٢) الكلب في الأناء فأغسلوه سبع مرار والثامنة عفروه بالتراب ] و هذا الحديث بظاهره يدل على أن الأناء يغسل من ولوغ الكلب ثمان مرار ويخالف مذهب الشافعية وغيرهم الذين أوجبوا الغسل من ولوغ الكلب سبع مرات ، فأجابوا عنه كما قال النووي : أما رواية ، وعفروه الثامنة بالتراب ، فذهبنا ومذهب الجماهير أن المراد اغسلوه سبعاً . واحدة منهم بالتراب مع الماء ، فكان التراب قائماً مقام غسلة فسميت ثامنة ، ولهذا قال الحافظ : و تعقبه ابن دقيق العيد (٣) بأن قوله : وعفروه الثامنة بالتراب ، ظاهر في كونها غسلة مستقلة .

قلت : وأنت ترى أن هذا التأويل ضعيف غير مرضى ويرده ظاهر قوله ﷺ : والثامنة ، أى وفي الغسلة الثامنة عفروه بالتراب ، والغسلة لا تكون إلا بالماء فيجب أن تكون غسلة ثامنة بالماء وتكون معه التعفير بالتراب ، وكذلك يرد ما قاله ابن دقيق العيد لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية ، يكون إطلاق الغسلة على الترتيب مجازاً ، انتهى ، فإن لفظ الحديث يوجب أن يكون الترتيب

(١) أخذ بظاهره المالكية وقال الجمهور : الأمر بالقتل منسوخ بسطه صاحب الغاية وسيأتى شئ من ذلك ، وراجع إلى تأويل مختلف الحديث . (٢) قال ابن العربي : يحتمل أن يرجع الأمر بالغسل عند الولوج إلى النهى عنه أو إلى المأذون باتخاذة ثم برهن على أنه لا يمكن الثاني فيعين الأول . (٣) في الأحكام ، قال : الحديث قوى ومن لم يقل به احتاج إلى تأويل .

كلب الصيد وفي كلب الغنم ، وقال : اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرار والثامنة عفروه بالتراب ، قال أبو داؤد وهكذا قال ابن مغفل : ( باب سور الهرة )

مع الغسلة الثامنة ، فهذه التأويلات تخالفه صريحاً ، واعلم أن حديث ابن مغفل هذا يؤمى إلى أن ما أمر ﷺ من غسل ما ولغ فيه الكلب ثمانياً كان حين شدد في أمر الكلاب حتى أمر بقتلها لأنه جمع بينهما ، وقد مر أنه لو سلم أن الأمر بقتل الكلاب من رسول الله ﷺ كان في ابتداء الاسلام وابن مغفل أسلم سنة سبع فالظاهر أن يكون كما لم يسمع الأمر بقتل الكلاب من رسول الله ﷺ لأنها واقعة ابتداء الاسلام بل رواه من بعض الصحابة مرسل ، كذلك حكم ولوغ الكلب لم يسمعه منه ﷺ بل سمعه من بعض الصحابة ورواه مرسل ، وكيفما روى الصحابي يحتج به وقبل لأنهم كلهم عدول [ قال أبو داؤد وهكذا قال ابن مغفل (١) ] هذه العبارة لا توجد في النسخة المكتوبة الأحمدية ولا المطبوعة المصرية وتوجد في النسخ المطبوعة الهندية والظاهر أن هذه العبارة ليس لها فائدة. يعتد بها ويمكن أن يكون مراده بأن قول ابن مغفل في هذه المسألة موافق لما رواه من حديث رسول الله ﷺ الذي يدل وجوب ثمانى غسلات من ولوغ الكلب (٢) .

[ باب سور الهرة (٢) ] أى ما حكمها في الطهارة و التجاسة والهرة السنور

(١) وذكر مولانا أسعد الله عميد الجامعة مظاهر العلوم في توجيهه أن الرواة اختلفوا في ذكر ابن مغفل فذكره بعضهم هكذا وبعضهم بلفظ ابن المغفل بالتعريف فإشارة المصنف أن شيخه هكذا قال : بالتكثير فتأمل ، قلت : ولعل المصنف أشار بذلك أن أبا هريرة الراوى للغسل سبعاً أفتى بالثلاث بخلاف ابن مغفل فإنه أفتى أيضاً بسبع . (٢) ولعله أشار بذلك أن أبا هريرة رضى الله عنه الراوى للغسل سبعاً أفتى بالثلاث بخلاف ابن مغفل فإنه أفتى أيضاً بسبع . (٣) وللاذكر الحر وجمعه هريرة

حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أن أبا قتادة دخل فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة فشربت منه فأصغى

[ حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك ] بن أنس [ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ] زيد بن سهل الأنصارى التجارى أبو يحيى المدنى ، ثقة حجة ، مات سنة ١٣٢ [ عن حميدة بنت (١) عبيد بن رفاعة ] الأنصارى الزرقية أم يحيى المدنية و هى والده ولده يحيى بن إسحاق مقبولة [ عن كبشة (٢) بنت كعب بن مالك ] الأنصارى زوج عبدالله بن أبي قتادة وهى خالة حميدة بنت عبيد المذكورة ، قال ابن حبان : لها صحبة [ وكانت تحت ابن أبي قتادة ] أى فى نكاحه ، و هو عبد الله بن أبي قتادة [ أن أبا قتادة دخل ] عليها كما فى رواية و هى زوج ابنه عبد الله بن أبي قتادة فسكبت (٣) [ أى كبشة ] يعنى صبت ، وقال الأبهري : ضمن التاء على التثكلم ويجوز السكون على التانيث ، انتهى ، لكن أكثر النسخ الحاضرة المصححة بالتانيث [ له ] أى لأبي قتادة [ وضوءاً ] بفتح الواو أى ماء الوضوء فى إناء [ فجاءت هرة فشربت ]

(١) بسط على ترجمتها صاحب الغاية ، قال ابن رسلان : اختلف فيها هل هى بفتح الحاء أو بالتصغير ، و فى الأوجز بالفتح فى رواية يحيى ، هى زوجة إسحاق الراوى عنها ، قال ابن مندة : أم يحيى اسمها حميدة ، وخالتها كبشة ولا تعرف لهما رواية إلا هذه ، ومحلها محل الجهالة ولا يثبت هذا الخبر بوجه من الوجوه وسيله المعلوم ، قال ابن دقيق العيد : جرى ابن مندة على ما اشتهر عند أهل الحديث أن من لم يرو عنه إلا واحد فهو مجهول ولعل من صححه اعتمد على تخريج مالك مع ما علم من تشدده ، إلخ ، قاله ابن رسلان ، و نقل عن أحمد بن حنبل يقول مالك : إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجة ، و بسط على ترجمتها صاحب الغاية (٢) قيل هى صحابية فإن ثبت فلا يضر الجهل لحالها ، كذا قال ابن رسلان (٣) فيه جواز الاعانة على الوضوء ، كذا فى ابن رسلان .

لها الاناء. حتى شربت؛ قالت كبشة فرآني أنظر إليه فقال  
أتعجبين يا بنت (١) أخى فقلت نعم فقال إن رسول الله ﷺ  
قال إنها ليست بنجس لأنها من الطوافين عليكم والطوافات.

منه فأصغى (٢) لها الاناء [ أى أماله إليها ] حتى شربت [ أى سهلا ] قالت كبشة  
فرآني (٣) أى أبو قتادة [ أنظر إليه ] أى إلى فصله متعجبة [ فقال أتعجبين ] من  
إصغائي الاناء لها و شربها من وضوئى [ يا بنت أخى ] هذا على عادة العرب أن  
بعضهم يقول لبعض يا ابن أخى و إن كانا ابنا عيين و يا أبا فلان و إن لم يكن  
أخاً له فى الحقيقة ، و يجوز فى تعارف الشرع لأن المؤمنين إخوة [ فقلت نعم فقال  
إن رسول الله ﷺ قال إنها ] أى المرة أو سورها [ ليست بنجس ] مصدر يستوى  
فيه المذكر و المؤنث . و لو قيل بكسر الجيم لقل بنجسة لأنها صفة المرة ، كذا قاله  
بعض الشراح ، و ذكر الكاذبون أن بعض الأئمة قال هو بفتح الجيم ، والنجس  
النجاسة ، فالتقدير أنها ليست بذات نجس ، إلخ ، وفيما سمعنا و قرأنا على مشايخنا هو  
بكسر الجيم و هو القياس أى ليست بنجسة و لم يلحق التاء نظراً إلى أنها فى معنى  
السور ، وأكثر النسخ المصححة على الأول فعليه المعول لأن النجس بالفتح فى اصطلاح  
الفقهاء عين النجاسة و بالكسر المتنجس [ إنها ] استئناف فى معنى التعليل أى لأنها  
[ من الطوافين عليكم (٤) ] الطائف الذى يخدمك برفق ، شبهها بالممالك وخدم البيت

(١) و فى نسخة يا ابنة (٢) قال ابن رسلان : قد سقى أبو قتادة المرة ولم يستأذنها  
ففيه دليل على جواز مثل هذا للضيف ، وعلى أن الضيف إذا قدم إليه خبز و نحوه  
له أن يطعم المرة منه خلافاً للمقالة أصحابنا إنه ليس له إطعامه ووسائل (٣) فيه  
حسن الأدب مع الأكبر فى عدم الإنكار عليه . ابن رسلان ، (٤) قال البغوى :  
يؤل بوجهين أحدهما شبهها بالممالك و الخدم كما فى قوله تعالى : طوافون عليكم  
بعضكم على بعض ، والآخر شبهها بمن يطوف للحاجة والمسألة ، قال ابن دقيق العيد :  
و هذا غريب بعيد لأن قوله من «الطوافين» يقتضى التعليل بما سبق «ابن رسلان» .



الذين يطوفون بالخدمة قال الله تعالى «طوافون عليكم بعضكم على بعض» وألحقها بهم لأنها خادمة أيضاً حيث تقتل الموزيات ، أو لأن الأجر في مواسمها كما في مواسمهم [ و الطوافات ] وفي رواية (١) بلفظة «أو» قال ابن حجر : وليست للشك لوروده بالواو في روايات أخر ، بل للتويع و يكون ذكر الصنفين من الذكور والاناث .

قلت: اختلفت الروايات الواردة في سور الهرة فهذه الروايات التي أخرجها أبو داود وغيره تدل على أن سورها طاهر، و اختلف المحدثون في رواية أبي قتادة فصحبها البخارى والدارقطنى وغيرهما و أعلاها ابن مندة بأن حميدة الراوية لها عن كبشة مجهولة وكذلك كبشة، قال: ولم يعرف لهما غير هذا الحديث، وقد قال صاحب الجوهر النقي: وحديث أبي قتادة إسناده مضطرب اضطراباً كثيراً قد بين اليبقى بعضه وفيه امرأتان مجهولتان، وقد تقدم أن ابن مندة قال: لا يثبت بوجه من الوجوه ، وكذلك الحديث الثاني فيه أم داود بن صالح مجهولة ولم أر تصريحاً من أحد المحدثين أنه حكم بصحتها بل قال صاحب الجوهر النقي : و حديث عائشة فيه مجهولة عند أهل العلم وهى أم داود بن صالح ، ولهذا قال البزار : لا يثبت من جهة النقل ، وأما الروايات التي تدل على نجاستها أو كراهتها ، فمنها ما أخرجه الترمذى في باب ما جاء في سور الكلب ، حدثنا سوار بن عبد الله العنبرى نا المعتمر بن سليمان قال سمعت أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : يغسل الاناء إذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أو لاهن أو أواخرهن بالتراب ، وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، ثم قال الترمذى : وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو هذا، ولم يذكر فيه : و إذا ولغت فيه الهرة غسل مرة ، فهذه الجملة الأخيرة التي في سور الهرة رويت مرفوعة زيادة ثقة فقبل ، وقد حكم عليه الترمذى رحمه الله تعالى بكونه حسناً صحيحاً و لعله لم يلتفت للوقف مع رواية الرفع و قد أخرج الدارقطنى من طريق هشام عن محمد موقوفاً على أبي هريرة في سور الهريراق (١) و بأو في نسخة ابن رسلان قال : قال الباجي يحتمل الشك « ابن رسلان » .

ويغسل الاناء مرة أو مرتين، كذلك أخرج رواية معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفة قال في الهر يبلغ في الاناء قال اغسله مرة وأهرقه، ومنها ما أخرج الدارقطني برواية أبي عاصم قال : حدثنا قرة بن خالد ثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ طهور الاناء إذا ولغ فيه الكلب يغسل سبع مرات الأولى بالتراب، والهر مرة أو مرتين، قرة يشك، قال أبو بكر: كذا رواه أبو عاصم مرفوعاً و رواه غيره عن قرة ولوغ الكلب مرفوعاً وولوغ الهر موقوفاً، ثم أخرج الرواية الموقوفة برواية مسلم بن إبراهيم عن قرة موقوفة على أبي هريرة في الهر يبلغ في الاناء قال : اغسله مرة أو مرتين و واقفها في الرفع عبد الوارث عن أيوب و كذلك ابن عون عن محمد بن سيرين في الرفع وهؤلاء أيضاً جماعة وقد زادوا الرفع و زيادة الثقة مقبولة على ما عرف، ولا نعلم أن ذلك مدرج فأن الراوى تارة ينشط فيرفع الحديث و تارة يفتي به فيقفه، و هذا أولى من تخطئة الرافعين و قد أسند الطحاوى عن ابن سيرين أنه كان إذا حدث عن أبي هريرة فقبل له عن النبي ﷺ قال كل حديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فظهر بهذا أن المرفوع أثبت وأولى من الموقوف والموقوف له حكم المرفوع، ثم ساق الدارقطني الرواية التي تدل على أن الاناء يغسل من الهر كما يغسل من الكلب، منها ما أخرجه من رواية يحيى بن أيوب بسنده عن أبي هريرة موقوفاً ثم قال هذا موقوف و لا يثبت عن أبي هريرة، ويحيى بن أيوب في بعض أحاديثه اضطراب، ثم أخرج برواية روح بن الفرغ عن سعيد بن عفير قال حدثنا يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ يغسل الاناء من الهر كما يغسل من الكلب، ثم قال الدارقطني : لا يثبت هذا مرفوعاً و المحفوظ من قول أبي هريرة واختاف عنه، ثم أخرج برواية ليث بن سليم<sup>(١)</sup> عن عطاء عن أبي هريرة قال إذا ولغ السنور في الاناء غسل سبع مرات، ثم قال موقوف لا يثبت، وليث سبى الحفظ

(١) كذا في الأصل و الصواب ابن أبي سليم كما في الدارقطني .

ثم أخرج بسنده عن ابن طاؤس عن أبيه أنه كان يجعل الهر مثل الكلب يغسل سبعاً ، قال و جدنا ابن جريج قال قلت لعطاء الهر ، قال هي بمنزلة الكلب أو شر منه ثم أخرج بسنده عن مجاهد أنه قال في الأناة تلغ فيه السور قال اغسله سبع مرات ، فبه الروايات الموقوفة و أن كان تكلم فيها الدار قطي و لكن أنت تعلم أن يحيى بن أيوب الغافقي ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال الترمذي عن البخاري ثقة ، و قال يعقوب بن سفيان : كان ثقة حافظاً ، و قال إبراهيم الحربي : ثقة ، و قال إسحاق بن منصور عن ابن معين : صالح ، و قال مرة : ثقة ، فقول الدارقطني في بعض أحاديثه اضطراب لا يقدح فيه ، و روح عن سعيد بن عفير الذي يروى عنه مرفوعاً فقال فيه صاحب الجواهر التقى قلت : روح هذا روى عنه جماعة من الأئمة كالحاملي والحاكم في المستدرک والطبرانی والأصم وغيرهم ، وثقه أبو بكر الخطيب فوجب قبول زيادته ، كيف وقد تابعه على ذلك غيره فأخرج الطحاوي هذا الحديث عن ربيع الجبزي عن سعيد بن عفير بسنده والجبزي وثقه أيضاً «الخطيب» وروى له أبو داود و النسائي ، كذا ذكر صاحب الامام عن الطحاوي ، انتهى .

فهذه الروايات لو سلم ضعفها بانفرادها فجموعها يتقوى بعضها ببعض تدل على تبحر سور الهرة وتأيدت بأثر الفقهاء من التابعين طاؤس و عطاء و مجاهد ، و لولا مخالفة الأحاديث التي تدل على طهارة سورها نصاً وهي أقوى منها ، و مخالفة الاجماع الذي في زمان أتباع التابعين من الأئمة لكان القول بنجاسة سور الهرة أولى و لكن لما خالفها الروايات القوية و دلت على طهارتها نصاً و لم يوجد قول أحد من الأئمة بعد طاؤس و عطاء و مجاهد بنجاستها فكأنه انعمد الاجماع على طهارتها فتركت هذه الروايات و بقي الاختلاف على وجود الكراهة وعدمها مع بقاء الاتفاق على طهارتها ، فهذا حاصل الاختلاف في هذه المسألة .

وأما المذاهب فاختلفوا على أقاويل ، فقال بعضهم : سور الهر طاهر وإليه ذهب

الشافعي (١) وأبو يوسف ، وعند أبي حنيفة (٢) طاهر مكروه والكراهة فيه كراهة تحريرية أو تنزيهية قولان: قال في الهداية : وسور المرة طاهر مكروه، ثم قيل كراهته لحرمه اللحم و قيل لعدم تحاميا التجاسة، وهذا يشير إلى التنزه، والأول إلى القرب من التحريم ، و في الدر المختار ، طاهر للضرورة مكروه تنزيهاً في الأصح إن وجد غيره و إلا لم يكره أصلاً كما كرهه الفقير ، فالقول بطهارة سورها مع كراهة التنزيه أعدل الأقوال و أوفق الروايات لأن النزاع ليس في التجاسة للاتفاق على سقوطها بعلة الطواف المنصوصة في قوله ﷺ « إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم و الطوافات » ، يعني أنها تدخل المضايق و لازمه شدة المخاطلة بحيث يتعذر معه صون الأواني منها بل النفس ، والضرورة اللازمة من ذلك أسقطت التجاسة كما أنه سبحانه و تعالى أوجب الاستئذان و أسقطه عن المملوكين « والذين لم يلغوا الحلم، أى عن أهلهم في تمكينهم من الدخول في غير الأوقات الثلاثة بغير إذن لأجل الطواف المفاد بقوله تعالى عقيب « طوافون عليكم بعضكم على بعض » فهذا الحديث المذكور وإن دل على طهارة سورها للضرورة لكنه لا يثبت الكراهة و قد ثبتت الكراهة بالأحاديث التي ذكرناها بدلالاتها على الغسل و أيضاً يمكن أن يوجه بأنه ﷺ نهى المستيقظ عن إدخال اليد في الماء قبل غسلها لتوهم التجاسة فكره غمسها في الماء، فكذلك لو حكم بكراهية الماء الذي ولغف فيه المرة لتوهم نجاسة فيها لكان أولى لأن توهم التجاسة في المرة أقوى من توهم التجاسة في يد المستيقظ فالحديث الذي استدلل به الحنفية على كراهة سورها من قوله ﷺ « المر سبع، لا حاجة إليه ، و أما ما قاله الشوكاني ، وقال أبو حنيفة : بل نجس كالسبع (٣) لكن خفف فيه فكره سورة ليس معناه أنه

(١) و الحنابلة كما في المغني (٢) و حكى عن الطحاوي الإباحة عن الصحابين و الكراهة عن الامام ، و نظر فيه لحرمه اللحم وأجاب عن روايات الطواف بأنها محمولة على عماسة الثياب (٣) لقوله عليه الصلاة والسلام المرة سبع ، وبسط الكلام عليه ابن العربي .

حدثنا عبد الله بن مسلمة قال حدثنا عبد العزيز عن داود بن صالح بن دينار التمار عن أمه أن مولاتها أرسلتها بهريسة إلى عائشة فوجدتها تصلى فأشارت إلى أن ضعيفا

نجس مع الكراهة بل معناه أنه كان في الأصل نجساً كما هو حكم سور الكلب وسائر السباع إلا أنه خفف فيه لعل الطواف فارتفعت النجاسة وبقيت الكراهة، والله أعلم.

[ حدثنا عبد الله بن مسلمة ] القعني [ قال حدثنا عبد العزيز ] بن محمد الدراوردي [ عن داود بن صالح بن دينار التمار ] مولى الأنصار روى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف و القاسم وسالم وأبي سلمة و أبيه صالح وغيرهم وعنه هشام بن عروة و ابن جريج و الدراوردي وغيرهم ، قال حرب عن أحمد : لا أعلم به بأساً و ذكره ابن حبان في الثقات ، كذا قال الحفاظ في تهذيب التهذيب ، و قال في الإكمال : داود بن صالح هو داود بن صالح بن دينار التمار مولى الأنصار المدني روى عن سالم بن عبد الله و عن أبيه و أمه [ عن أمه (١) ] أى والدته داود بن صالح لم يذكرها أحد في الكتب التي تتبعها إلا الذهبي في الميزان فقال في آخر كتابه في من لم تسم من النساء والدته داود بن صالح التمار عن عائشة وعنها ابنها ، ولم يزد على ذلك فالظاهر أنها مجهولة [ أن مولاتها (٢) ] أى مولاة أمه أى معتقتها بصيغة المعلوم ولم تسم أيضاً [ أرسلتها ] أى أم داود [ بهريسة ] في لسان العرب الهرس الدق ومنه الهريسة وقيل الهريس الحب المروس قبل أن يطبخ فإذا طبخ فهو الهريسة و سميت الهريسة (٣) هريسة لأن البر الذي هي منه يدق ثم يطبخ ، ويسمى صانعها هراساً [ إلى عائشة ] قالت أم داود [ فوجدتها ] أى عائشة [ تصلى فأشارت ] أى عائشة [ إلى أن ضعيفا ] أن مفسرة أو مصدرية أى بوضعها ، قال الطبري : أن

(١) ذكر ابن رسلان أن اسمها خولة لكن لم أر في كتب الرجال فيمن اسمها خولة، ذكر الحديث (٢) ترك الياض بعدها « ابن رسلان » (٣) تتخذ من الحبوب و اللحم .

فجأت هرة فأكلت منها فلما انصرفت أكلت من حيث  
أكلت الهرة فقالت إن رسول الله ﷺ قال إنها ليست  
بنجس إنما هي من الطوافين عليكم وقد رأيت رسول الله  
يتوضأ بفضلها (باب الوضوء بفضل طهور المرأة) حدثنا

مفسرة لمعنى القول في الإشارة ، وفيه دليل على أن مثل هذه الإشارة جائزة في  
الصلاة ، انتهى ، لأنها ليست بعمل كثير [ فجأت هرة فأكلت منها فلما انصرفت ]  
عائشة من صلاتها [ أكلت من حيث أكلت الهرة ] أى من محل أكلها ، انتهى ،  
على قارىء ، ، وإنما فعلت ذلك ولم تنزه عنها تعليماً للسألة و لو تنزهت لظنت  
حرمها ونجاستها [ فقالت ] هو إما جواب عن سؤال مقدر إن لم تسأل عنها أو  
عن محقق إن سئلت [ إن رسول الله ﷺ قال إنها ليست بنجس ] بفتح الجيم وقيل  
بالكسر [ إنما هي من الطوافين عليكم ] فلعلة الطواف وعدم إمكان الاحتراز  
عنها ارتفع حكم النجاسة لأن الله تعالى يريد بكم اليسر [ وقد رأيت رسول  
الله ﷺ يتوضأ بفضلها ] عملاً بالرخصة (١) و بيان الجواز ، قال ابن حجر : وسنده  
حسن ، وفيه نظر لأنه (٢) قال الدارقطني : تفرد به عبد العزيز بن محمد عن داود بن  
صالح عن أمه عن عائشة بهذا اللفظ كذا نقله السيد عن التخريج ، قاله «القارىء» .

قلت : و كيف يكون سنده حسناً و فيه أم داود بن صالح بمجولة لا يدري  
حالتها ، و الحديث يدل على أن سور الهرة طاهر لعله الطواف و لا يدل على نفي  
الكرهية أصلاً و قد مر البحث فيما تقدم .

[ باب الوضوء بفضل طهور المرأة (٣) ] غرض المصنف بعقد هذا الباب بيان

(١) أو رأى النبي ﷺ أنها شربت الماء قبل ذلك فارتفعت ذلة الكراهة و هي  
عدم توقيها النجاسة لغسل فيها حيثئذ ، يستبطن هذا الجواب من كلام البحر .

(٢) أخرجه أبو حنيفة في مسنده وزاد : «ورث مايق» (٣) قال ابن العربي : ★

مسدد قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كنت أغتسل أنا و رسول الله ﷺ من إناء واحد ونحن جنبان .

جواز الوضوء بما بقى من تطهر المرأة واستعملها فإذا أدخلت المرأة المحدث يدها في الإناء ، فالأذى الذى أدخلت فيه اليد هو فضل طهورها فيصدق كون الماء فضل طهورها على ما إذا توضأ أحد معها أو بعدها [ حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى ] القطان [ عن سفيان ] أما ابن عينة أو الثوري ولم يتعين ولا يضر إيهامهما فأنهما فقتان إمامان [ قال حدثني منصور ] بن المعتمر [ عن إبراهيم ] بن يزيد النخعي [ عن الأسود ] بن يزيد [ عن عائشة ] رضى الله عنها [ قالت كنت أغتسل (١) أنا و رسول الله ﷺ ] عطف (٢) على الضمير المتصل فأكد بالمتفصل [ من إناء واحد ونحن جنبان (٣) ] قال في مجمع البحار هو لفظ يستوى فيه الواحد وغيره والمؤنث ، وقد يجمع على أجناب وجنين ، وهى فى الأصل البعد ، و الجنب يعد مواضع الصلاة وقال فى لسان العرب : قال الأزهرى إنما قيل له جنب لأنه نهى أن يقرب مواضع الصلاة مالم يتطهر فتجنبها و أجنب عنها أى تحي عنها وقيل لمجانبة الناس مالم يغتسل

★ حديث جواز التوضي بالفضل صحيح كله ثم بسطه ثم قال و هو أولى بالمنع بوجوب الأول لأنه أصح و الثانى لأنه عليه السلام لما أراد الغسل من الفضل منعه ميمونة فعلم أن المنع مقدم ، انتهى مختصراً .

(١) و فيه الوضوء أيضاً فثبت الترجمة ، كذا فى الغاية ، أو إذا جاز الغسل فالوضوء بالأولى (٢) و يحتمل أن يكون مفعولاً معه ، كذا فى الغاية و ابن رسلان (٣) قال ابن رسلان : استدلل به الداودى على جواز نظر الرجال إلى عورة امرأته و عكسه و يؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته قال سألت عطاء قال سألت الله عنها فذكرت هذا الحديث فهذا نص فى المسألة ، انتهى .

و الرجل جنب من الجنابة ، و كذا الاثنان والجميع و المؤنث كما يقال رجل رضى وقوم رضى وإنما هو على تأويل ذوى جنب فالمصدر يقوم مقام ما أضيف إليه ، ومن العرب (١) من يثنى ويجمع ويجعل المصدر بمنزلة اسم الفاعل ، انتهى ، و قد أخرج مسلم وغيره من أصحاب الصحاح الأحاديث التى تدل على أن عائشة ورسول الله ﷺ ينتسلان من إناء واحد من الجنابة ، وكذلك عن ميمونة رضى الله عنها أخرج مسلم بسنده إلى ابن عباس أنه أخبر أبا الشعثاء أن رسول الله ﷺ كان ينتسل بفضل ميمونة ، كذلك روى عن أم سلمة رضى الله عنها ، فهذه الروايات تدل على أنه يجوز تطهر الرجل والمرأة من إناء واحد سواء كان فى وقت واحد أو متعاقباً ، قال النووى: (٢) أما تطهر الرجل والمرأة من إناء واحد فهو جائز بإجماع المسلمين (٣) لهذه الأحاديث التى فى الباب ، وأما تطهر المرأة بفضل الرجل فهو جائز بالإجماع أيضاً ، و أما تطهر الرجل بفضلها فهو جائز عندنا و عند مالك و أبى حنيفة و جماهير العلماء سواء خلت به أو لم تخل ، وذهب أحمد بن حنبل (٤) و داود إلى أنها إذا خلت بالماء و استعملته لا يجوز للرجل استعمال فضلها ، و أما الحديث الذى جاء بالنهى و هو حديث الحكم بن عمرو فأجاب العلماء عنه بأجوبة : أحدها أنه ضعيف ضعفه أئمة الحديث منهم البخارى وغيره ؛ والثانى أن المراد النهى عن فضل أعضائها و هو المتساقط منها ، و ذلك مستعمل ، الثالث أن النهى للاستحباب و الأفضل ، انتهى ، و الله أعلم .

(١) كما فى حديث الباب فهو على أحد اللغتين فيه ، كذا فى الغاية (٢) ذكر صاحب الغاية هاهنا ستة مذاهب ، قال ابن رسلان يدخل فيه التراب الذى تيمم به وقال أحمد فى المشهور عنه أنه لا يجوز استعماله إذا خلت به فهو قول ابن سرجس . (٣) لكن نقل صاحب الغاية فى الخلاف (٤) أى فى الرواية المشهورة وله رواية أخرى ذكرها فى المعنى أنه يجوز .



حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي قال حدثنا وكيع عن أسامة بن زيد عن ابن خربوذ عن أم صبيصة الجهنية قالت اختلفت يدي ويد رسول الله في الوضوء من إناء واحد.

[ حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي قال حدثنا وكيع ] بن الجراح [ عن أسامة بن زيد ] الليثي بمفتوحة و سكون تحته وبمثلة ، مولاهم أبو زيد المدني ، قال أحمد : تركه القطان بأخرة ، وقال الأثرم عن أحمد : ليس بشئ ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه روى عن نافع أحاديث مناكير قلت له : أراه حسن الحديث فقال إن تدرت حديثه فستعرف فيه التكررة ، قال الدارقطني : تركه البخاري ، وقال ابن معين في رواية أبي بكر بن أبي خيثمة : كان يحيى بن سعيد يضعفه ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، و قال النسائي : ليس بالقوى ، وقال أبو يعلى عن يحيى بن سعيد : ثقة ، و قال عبد الرحمن الدارمي عنه : ليس به بأس ، و قال العجلي : ثقة ، مات سنة ١٥٣ [ عن ابن خربوذ ] هو سالم بن سرج بفتح المهملة و سكون الراء بعدها جيم أبو النعمان المدني ، يقال له ابن خربوذ بفتح المعجمة (١) ثم راه قليلة مفتوحة ثم مؤحدة مضمومة آخرها ذال معجمة وهو الاكاف ، قال أبو أحمد الحاكم : من قال ابن سرج فقد عربيه ، و من قال ابن خربوذ أراد به الاكاف (٢) بالفارسية ، و يقال سالم بن النعمان مولى أم صبية روى عن ولاته و لها صحبة ، له عندهم حديث واحد عن أم صبية ، قالت : اختلفت يدي ، الحديث ، قلت : وقال البخاري : و قال بعضهم : ابن النعمان ، و لم يصح و خالفه أبو زرعة فرجح رواية من قال عن سالم بن النعمان ، قال ابن معين : ثقة شيخ مشهور ، وذكره ابن حبان في الثقات [ عن أم صبية ] بصاد مهملة ثم مؤحدة مصغرة مع التثنية [ الجهنية ] لها صحبة ، يقال اسمها خولة بنت قيس و هي جعدة خاتمة بن الحارث بن رافع بن بكير روى حديثها

(١) كذا ضبطه ابن رسلان و قال : قال النووي : الضم أشهر و لم ينصرف

« ابن رسلان » (٢) بالان خر .

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع ح وحدثنا مسدد قال حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر

مولاهما أبو النعمان سالم بن سرج و هو ابن خربوذ و أخوه نافع عنهما [ قالت اختلفت يدي و يد رسول الله ﷺ في الوضوء من إناة واحد ] أى تناوب أخذ الماء فأخذ الماء منه مرة و يأخذه ﷺ مرة ، فان قلت كيف يجوز ذلك ؟ فان أم صبية لم يثبت لها علاقة المحرمة به ﷺ .

قلت : أجاب عنه بعضهم بأنه لعله كان قبل الحجاب ويشكل هذا الجواب و بأنه لو سلم أن هذه واقعة تقدمت نزول الحجاب قبل الحجاب كان كشف الوجه جائزاً لا كشف البدن الذى هو عورة مثل الساعدين والرأس ، فالأولى أن يقال إن هذه واقعة حدثت بعد الحجاب وكان بينهما حجاب يأخذان الماء من إناة واحد ، أو يقال ظاهر لفظ الحديث و إن كان يدل على أنهما كانا تحتاف أيديهما في حالة واحدة و لكن يمكن أن يقال إن هذا يتوضئ بحمول على حالتين بأن أم صبية تختلف يدها للوضوء في حالة على حدة و تختلف يد رسول الله ﷺ في الوضوء من ذلك الإناة في حالة أخرى على حدة ، ووحدة الإناة لا تقتضى أن يكون أخذ الماء في حالة واحدة وقد قال ابن التين حاكياً عن شحنون في حديث عبد الله بن عمر أنه قال كان الرجال و النساء يتوضئون في زمان رسول الله ﷺ جميعاً ، أخرجه البخارى أن معناه كان الرجال يتوضئون و يذهبون ثم تأتى النساء فيتوضئن ، قال الحافظ في الفتح بعد هذا ، و الأولى في الجواب أن يقال لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب ، وأما بعده فيختص بالزوجات و المحارم .

قلت : أما الجواب الأول فقد عرفت ما فيه ، و أما الثانى فلا يتمشى في حديث أم صبية فإنها لم تكن زوجة و لا محرمة له ﷺ .

[ حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك ] بن أنس الامام [ عن نافع ] الفقيه مولى ابن عمر أبو عبد الله المدنى ثقة ثبت مات سنة ١١٧ وبعدها [ ح وحدثنا مسدد

قال كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله ﷺ قال مسدد من الاناء الواحد جميعاً . حدثنا مسدد قال ثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن عبد الله بن عمر قال كنا نتوضأ نحن والنساء على عهد رسول الله ﷺ من إناء واحد ندلى فيه أيدينا .

قال : حدثنا حماد [ بن زيد ] [ عن أيوب ] السخيتي [ عن نافع عن ] عبد الله [ ابن عمر قال كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان <sup>(١)</sup> رسول الله ﷺ ] وهذا السياق ، اتفق عليه كلا شيخيه عبد الله بن مسleme و مسدد ، [ قال مسدد من الاناء الواحد جميعاً ، (٢) ] وهذه زيادة من مسدد ، لم يشرك فيها عبد الله بن مسleme . [ حدثنا مسدد قال ثنا يحيى [ القطان ] [ عن عبيد الله ] بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري المدني أبو عثمان أحد الفقهاء السبعة ، ثقة ، ثبت ، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها ، مات بعد سنة ١٤٠ ] قال حدثني نافع عن عبد الله بن عمر قال كنا نتوضأ نحن والنساء على عهد رسول الله ﷺ من إناء واحد ندلى فيه أيدينا [ أى نلتى و ندخل ، قال في مرقاة الصعود ، قيل يحمل على التعاقب أى يتوضئون فيذهبون فيجئن ، فيتوضئن بعدهم فرد بأن قوله جميعاً ، يتمتع إذ معناه الاجتماع في الفعل ، وقال بعضهم : لعله كان قبل نزول الحجاب ، والرافعي أراد كل رجل مع زوجته ، و إنها ياخذان من إناء واحد ، قال حط مائسره أحد بأحسن ولا أصرب مما للرافعي .

(١) فهو في حكم الرفع عند الجمهور . كذا في الغاية (٢) و جعل صاحب الغاية و كذا الوالد في التقرير لفظ جميعاً مشتركاً بين الشيخين ، و لفظ الموطأ يؤيده فلان فيه جميعاً موجود .

( باب النهى عن ذلك ) حدثنا أحمد بن يونس قال ثنا زهير عن داؤد بن عبد الله ح وحدثنا مسدد قال حدثنا

قلت : وفي نسخة كنا توضأ نحن والنساء و نقل من إناة واحد على عهد ، الحديث ، فذكر الاعتد يد الجواب الذى أجاب به الرافعى ، فانه يستحيل أن يكون اغتسال الرجال والنساء الأجانب معاً قبل الحجاب وبعده ، فهذا الاغتسال محمول على الزوجين قطعاً ، و أما الوضوء فيمكن أن يتوضأ مع زوجته و محارمه ويمكن أن يحمل على التعاقب فى الغسل فى الأجانب ولا يمنعه قوله : ندلى فيه أيدينا ، لانه لا يستلزم أن يكون إدلاء الأيدي فى وقت واحد ، وأما قوله فى حديث مسدد: جميعاً ، فيمكن أن يعمل على أن الجمعية فيه اجتماع فى الفعل لافى الوقت كما يقال الواو للجمع .

[ باب النهى عن ذلك ] أى عن التوضى بفضل طهور المرأة ، لما ذكر المصنف رحمه الله تعالى جواز التوضى بفضل طهور المرأة و ساق أحاديثها ، عقبه بما يدل على النهى عنه ، ففقد باب النهى ثم ساق الأحاديث التى تدل على النهى عن التطهر بفضل طهور المرأة (١) .

[ حدثنا أحمد ] بن عبد الله [ بن يونس قال ثنا زهير ] بن معاوية بن حديج بضم مهملة وفتح دال مهملة ووجيم ابن الرجل بجيم مصغراً ابن زهير بن حيمثة الجعنى أبو حيمثة الكوفى سكن الجزيرة ، ثقة ثبت ، وفى حديثه عن أبى إسحاق ابن لأنه سمع منه بأخرة ، مات سنة ١٧٢ أو بعدها ، [ عن داؤد (٢) بن عبد الله ] الأودى [ ح وحدثنا (١) وبسط صاحب الغاية الكلام على غرض المصنف من التبويب وأطال الكلام بما لا طائل تحته وغرضه أن النهى فى التبويب يشمل كلنا صورتي الفضل ، اختلاف الأيدي أيضاً و استعمال أحدهما بعد فراغ الآخر أيضاً و لم يبق الجواز إلا للمجرد الاعتراف معاً . (٢) فيه تصريح باسم أبيه فإ قال ابن حزم أنه داؤد بن يزيد الأودى غلط . كذا فى الغاية .

أبو عوانة عن داؤد بن عبد الله عن حميد الحميري قال لقيت رجلاً صحب النبي ﷺ أربع سنين كما صحبه أبو هريرة قال نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة ، زاد مسدد وليغترفا جميعاً . حدثنا ابن بشار قال حدثنا أبو داود يعني الطيالسي

مسدد قال حدثنا أبو عوانة عن داؤد بن عبد الله عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال لقيت رجلاً [ قيل هو الحكم بن عمرو و قيل عبد الله بن مرجس ، و قيل عبد الله بن مغفل قله هيرك ، على قارىء ] صحب النبي ﷺ أربع سنين كما صحبه أبو هريرة [ قال صاحب الجوهر النقي : قال البيهقي رواه ثقات إلا أن حميداً لم يسم الصحابي الذي لقيه ، فهو بمعنى المرسل إلا أنه مرسل جيد لولا مخالفة الأحاديث ، الثابتة الموصولة قبله وداؤد بن عبد الله الأودي لم يحتج به الشيخان البخاري ومسلم ، قلت : قد قدمت في باب تفريق الوضوء أن مثل هذا ليس بمرسل ، بل هو متصل لأن الصحابة كلهم عدول ، وداؤد بن عبد الله الأودي ، وثقه ابن معين وابن خبيل والنسائي ، كذا ذكره القطان ، ووثقه أيضاً البيهقي ، بقوله : و هذا الحديث رواه ثقات ، فلا يضره كون الشيخين لم يحتجا به لأنهما لم يلتزما الإخراج عن كل ثقة ، فلا يلزم من كونهما لم يحتجا به أن يكون ضعيفاً ، وقد قال البيهقي في كتاب المدخل : وقد بقيت الأحاديث الصحاح لم يخرجها ، وليس في تركها إياها دليل على ضعفها انتهى : [ قال نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل ] أى بما يقى بعد اغتساله في الاناء [ أو يغتسل الرجل بفضل المرأة ] أى بما يقى بعد اغتسالها في الاناء ، [ زاد مسدد ] على لفظ أحمد بن يونس فإنه لم يذكره و هو قوله [ و ليغترفا ] بسكون اللام وتكرر [ جميعاً ] ظاهره معاً ويحتمل المناوبة .

[ حدثنا ابن بشار ] هو محمد بن بشار [ قال حدثنا أبو داود يعني الطيالسي (١) ]

(١) نسبة إلى يع الطيالسة نوع من الأردية . كذا في الغاية .

قال حدثنا شعبة عن عاصم عن أبي حاسب عن الحكم بن عمرو هو الأقرع أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة .

و هو سليمان بن داؤد بن الجارود أبو داؤد الطيالسي البصري فارسي الأصل مولى لآل الزبير و أمه فارسية ، قال عمرو بن علي الفلاس : ما رأيت في المحدثين أحفظ من أبي داؤد سمعته يقول : أسرد ثلاثين ألف حديث ولا غفر ، وقال ابن المديني : ما رأيت أحفظ منه ، وقال إبراهيم بن الجوهري : أخطأ أبو داؤد في ألف حديث ، قال عبد الرحمن سمعت أبي يقول : أبو داؤد محدث صدوق كان كثير الخطأ ، و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث و ربما غلط ، و قال جعفر بن محمد القريابي عن عمرو بن علي أبو داؤد ثقة ، و سألت أحمد بن حنبل عنه ، فقال : ثقة صدوق ، و كذلك وثقه كثير من المحدثين مات سنة ٢٠٤ ، [ قال حدثنا شعبة عن عاصم ] هو ابن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري مولى بني تميم ، قال علي بن المديني عن القطان : لم يكن بالحافظ ، و قال عبد الرحمن بن المبارك : قال ابن علية : كل من اسمه عاصم في حفظه شئ ، و قال أبو أحمد الحاكم : ليس بالحافظ عندهم ، ولم يحمل عنه ابن ادريس لسوء حفظه ، و ما في سيرته بأس ، وثقه علي بن المديني وغيره ، و قال سفيان الثوري أدركت حفاظ الناس أربعة وفي رواية ثلاثة ، فثنى به ، و قال عبد الرحمن بن مهدي : كان من حفاظ أصحابه ، و قال أحمد : شيخ ثقة ، و قال أيضاً من الحفاظ للحديث : ثقة ، قال البخاري : مات سنة ٣٠٢ أو ٣٠٤ [ عن أبي حاسب ] هو سودة <sup>(١)</sup> بن عاصم العنزي بالنون والزاي ، البصري ، قال ابن أبي خيثمة سألت ابن معين عن أبي حاسب ، فقال : اسمه سودة و هو بصري ثقة ، و قال أبو حاتم :

(١) بفتح المهملة و الواو المخفف و آخره هاء ، و ليس بأخي نصر بن عاصم ابن رسلان .

شيخ ، و قال النسائي : ثقة ، وقال : ربما أخطأ [ عن الحكم بن عمرو ] بن مجدع  
 جزم ميم و فتح جيم و شدة دال مهمله و بعين مهمله التفارى بمكسورة وخفة فاه  
 أخو رافع ، ويقال له الحكم بن الأقرع ، صحب النبي ﷺ حتى مات ثم تحول إلى  
 البصرة فزها ، مات بمرور سنة ٥٠ ، وقيل قبلها [ هو الأقرع ] الضمير يرجع إلى عمرو  
 والد الحكم يعنى (١) يلقب عمرو بالأقرع [ أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل  
 بفضل طهور المرأة ] فأحاديث هذا الباب تدل على عدم جواز التطهر بفضل المرأة  
 و تطهر المرأة بفضل الرجل ، فأما أن يحمل النهى على كراهة التنزيه ، أو يقال (٢)  
 إن النهى مختص بالأجانب إذا خيف الفتنة ، و لكن بنافيه قوله في رواية مسدود  
 و ليغترفا جميعاً فانه يدل على أن النهى ورد في تطهر الزوجين لأن الاعتراف  
 جميعاً لا يمكن أن يتحقق إلا في الزوجين ، ويمكن أن يقال في الجواب إن الذى ورد  
 في رواية مسدود من قوله : وليغترفا جميعاً ، يحتمل أن يكون مدرجاً من الراوى على  
 ما فهم من النهى عن اغتسال المرأة بفضل الرجل ومن اغتسال الرجل بفضل المرأة ،  
 بأنه لا يتحقق الفضل إلا بعد فراغه أو بعد فراغها من الاغتسال ، فقال : وليغترفا  
 جميعاً ، وأما إذا كان هذا اللفظ من قول رسول الله ﷺ ، فيثبت رد التأويل  
 المذكور ، و أما الحديث الثانى فيحمل على هذا المعنى قطعاً ولا مانع فيه فيكون سداً

(١) قلت و لعله لأجل ذلك زاد الضمير لأنه لو قيل ابن عمرو الأقرع لأوهم  
 كونه صفة لحكم كما هو دأب المحققين .

(٢) قال ابن رسلان وأجاب أصحابنا عن حديث حكم بن عمرو بأجوبة ، أحدها  
 جواب البيهقي وغيره أنه ضعيف ، قال الترمذى سألت البخارى عنه . فقال : هذا  
 ليس بصحيح ، قال البخارى : و حديث ابن سرجس الصحيح أنه موقوف ، ومن  
 رفعه ، فقد أخطأ كذا قال الدار قطنى : قال البيهقي في المعرفة : أحاديث الرخصة  
 أصح و الثانى ، أن المراد المتساقط ، والثالث أن النهى للتنزيه ، انتهى . وضعف  
 هذا الحديث ابن القيم كذا في تهذيب السنن .

( باب الوضوء بماء البحر ) حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن آل

لذريعة الفساد ، و يتقوى هذا التأويل بأنه أخرجه اليهقي ، فقال في آخره : وزواه محمود بن غيلان عن أبي داؤد الطيالسي هكذا إلا أنه قال : أو قال بـورها ، ثم قال : و رواه ابن وهب عن جرير عن شعبة ، ثم قال في آخره : و كان لا يدرى عاصم فضل وضوئها أو فضل شرايها ، و كذلك أخرج الترمذى على الشك ، فلما وقع الشك فى النهى عن فضل الوضوء أو فضل السور ، والنهى عن فضل السور يحتمل على الأجانب فالوجه النهى عن فضل الوضوء أيضاً على الأجانب لكان أقرب وأوفق ، و قال الشوكاني فى النيل : وقد جمع بين الأحاديث بحمل أحاديث النهى على ماسايط من الأعضاء لكونه قد صار مستعملاً ، و الجواز على ما بقى من الماء ، و بذلك جمع الخطاين و أحسن ما جمع به الحفاظ فى الفتح من حمل النهى على التنزيه بقربة أحاديث الجواز .

[ باب الوضوء (١) بماء البحر (٢) ] غرض المصنف بعقد هذا الباب أن الماء ، لما كان يتنجس بوقوع النجاسة فيها و البحر يلقى فيها النجاسات الكثيرة خصوصاً على السواحل ، فيتوهم أنه لعله يكون أيضاً نجساً ، فعقد الباب لبيان طهورية مائه ، وإنه لا يتنجس بوقوع النجاسات لكثرة و عدم تغيره بوقوع النجاسات .

[ حدثنا عبد الله (٣) بن مسلمة عن مالك ] بن أنس [ عن صفوان بن سليم ] بضم السين المهملة و فتح اللام المدنى أبو عبد الله القرشى الزهرى مولاهم الفقيه وثقه

(١) و الأوجه فى غرضه أنه لما كان فيه الخلاف سابقاً فقبل لا يجوز كما نقل عن ابن عمر - رضى الله عنه - و غيره راجع إلى مصنف ابن أبى شيبة ، و قبل يجوز عند الضرورة و إن لم يبق فيه الخلاف فى الحادث ، بوجه المصنف لإثباته .

(٢) اختلف أهل اللغة فى اشتقاقه فقبل سمي لسمته ، و قيل سمي لثقله الأرض ،

بسطه ابن رسلان . (٣) بسط الكلام صاحب الغاية على تصحيح الحديث .



## ابن الأزرق قال إن المغيرة بن أبي بردة ، وهو من بني

الكثيرون ورمى بالقدر ، مات سنة ١٣٢ [ عن سعيد بن سلة ] الخزومي [ من آل ابن الأزرق ] بمفتوحة . سكن زاي فراه قفاف ، قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، لكن قال الحافظ في ترجمة سعيد بن سلة : روى عنه صفوان بن سليم و الجلاح أبو كثير ، و هو حديث في إسناده اختلاف ، ثم قال : قلت وصح البخاري فيما حكى عنه الترمذي في العلال المفرد حديثه ، وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان وغير واحد ، وذكر البيهقي الاختلاف في سننه الكبير ، فقال : وقد تابع يحيى بن سعيد الأنصاري و يزيد بن محمد القرشي سعيداً على روايته إلا أنه اختلف فيه على يحيى بن سعيد ، فروى عنه عن المغيرة بن أبي بردة عن رجل من بني مدلب ، و روى عنه عن عبد الله بن مغيرة الكندي عن رجل من بني مدلب و عنه عن المغيرة بن عبد الله عن أبيه . و قيل غير هذا ، و اختلفوا أيضاً في اسم سعيد ، فقبل : كما قال مالك : و قيل عبد الله بن سعيد الخزومي ، و قيل : سلة بن سعيد : وهو الذي أراد الشافعي بقوله : في إسناده من لا أعرفه ، أو المغيرة أو بهما إلا أن الذي أقام إسناده ثقة أودعه مالك بن أنس الموطأ (١) ، انتهى ، [ قال ] أي سعيد [ إن المغيرة (٢) بن أبي بردة ] الكناfi ، و يقال ابن عبد الله بن أبي بردة ، و يقال : عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة ، و قلبه بعضهم ، قال النسائي : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن حبان : من أدخل بينه و بين أبي هريرة أباه فقد وهم ، صحح حديثه عن أبي هريرة في البحر ابن خزيمة و ابن حبان و ابن المنذر و الخطابي و الطحاوي و ابن مندة و الحاكم و ابن حزم و البيهقي و عبد الحق و آخرون ، [ و هو من بني عبد الدار (٣) ] أي المغيرة ، و هو قبيلة من قريش

(١) كذا في الأصل . (٢) ولى غزو البحر لسلیمان بن عبد الملك سنة ثمان و تسعين « ابن رسلان » . (٣) كذا في موطأ مالك ، و قيل : ليس هو من بني عبد الدار ، كذا في الأوجز ، و قال ابن رسلان : بل كان حليفاً لهم .

عبدالدار أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول سأل رجل رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفئتوضأ بما في البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ هو الطهور ماؤه الحل ميتته

منسوب إلى عبد الدار بن قصي بن كلاب بن مرة و النسبة عبدري [ أخبره ] أى أخبر المغيرة سعيداً [ أنه سمع أبا هريرة يقول سأل رجل (١) رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله إنا نركب (٢) البحر [ أى مراكمه من السفن ] ونحمل معنا القليل من الماء (٣) [ أى الماء الحلو [فإن توضأنا به عطشنا (٤) ] لأنه ينفد باستعماله في الوضوء [ أفئتوضأ بما في البحر [ أى المالح فإن الغالب في اطلاق البحر هو المالح ، فقال (٥) رسول الله ﷺ : هو [ أى البحر [ الطهور (٦) [ أى المطهر [ماؤه (٧) ]

(١) اختلف في اسمه على أقوال، كذا في الأوجز وغاية المقصود . (٢) فيه جواز ركوب البحر خلافاً لما سياتى في الجهاد وذكر ابن رسلان عن ابن الجلاب ركوب البحر ثلاثة أنواع جائز ، وهو إذا كان من شأنه أنه يقدر على صلاته ولا يمتد ، ومكروه ، وهو ما إذا لم تقدم له عادة بركوبه ولا يعلم إذا ركبته هل يمتد وتعتزل صلاته أم لا ، ومنوع ، إذا كان يعلم من شأنه أنه يمتد ولا يقدر على أداء الصلاة بكثرة الراكب ولا يقدر على السجود ، وفي بعض طرقه نصيده فقيه حجة لجواز ركوبه في طلب المعيشة . (٣) فيه حجة على أن إعداد ماء الوضوء الكافي له غير واجب « ابن رسلان » . (٤) فيه حجة على أن المسافر إذا لم يكن عنده إلا ما يكفي لشربه يجوز له التيمم . (٥) لم يقل نعم لوجوه ، وبسط في الأوجز ، وقال ابن العربي في الحديث ثمانى مسائل .

(٦) بسطه ابن رسلان وذكره صاحب المغنى أيضاً أن المراد عند بعض الحنفية أن الطهور بمعنى الطاهر لا المطهر فتأمل . (٧) ينحصر هناك المسند في المسند إليه ، وقال ابن رسلان وجوه إعرابه عشرون وذكر هنا أربعة .

لأنهم سألوه عن طهوية مائه لا عن طهارته [ الحل ميتة (١) ] فالتيت من السمك حلال بالاتفاق و في ما عده خلاف ، ولما سئل النبي ﷺ عن ماء البحر وعلم جهلهم بحكم مائه قاس عليه جهلهم بحكم صيده مع عموم قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة الآية » فزاد في الجواب إرشاداً و هداية قوله : الحل ميتة « على القارى » . و قال صاحب مرقاة الصعود : قال الطب : سئل عن ماء البحر فقط فأجابهم عن مائه و طعامه لعله بأنه قد يعوزهم الزاد في البحر كما يعوزهم ماء برّ ، فلما جمعتهما الحاجة منهم انتظم جوابه لهم ، و أيضاً فإن علم طهارة الماء مستفيض عند خاصة و عامة ، و علم ميتة البحر و كونها حلالاً مشكل أصالة فلما رأى السائل جاهلاً بأظهر الأمرين لا يستبين حكمه ، علم أن إخفاءهما أولى ببيانه ، قال : وإنما ارتابوا في ماء البحر لأنهم لما رأوا تغييره في اللون و ملوحة الطعم وكان من المعقول عندهم في الطهور أنه الماء المقطور على خلقته السليم في نفسه الخلى من الأعراض المؤثرة فيه ، قال و أيضاً لما أعلمهم بطهارة ماء البحر ، وقد علم أن في البحر حيواناً قد يموت فيه ، والميتة نجسة احتاج إلى أن يعلمهم أن حكم هذا النوع من الميتة خلاف غيره كيلا يتوهوا أن ماءه نجس بحلولها به ، انتهى (٢) .

وهذا الحديث يدل على أن البحر ماء طاهر مطهر ، وهذه المسألة إجماعية (٣) أجمعت الأمة على ذلك ، وأيضاً يدل على أن ميتة البحر حلال ، وهذه المسألة اختلفت الأئمة فيها ، فعند الامام الشافعي يحل جميع حيوانات البحر حتى كلبه وخنزيره و ثعبانه

(١) بالفتح و أخطأ من كسره . قلت : بسط الشوكاني : والزياهي الكلام على عال الحديث الأربعة : الجهالة في سعيد والمغيرة ، والاختلاف في اسم سعيد ، و أرسله يحيى ، و الاضطراب ، قال ابن العربي : حديث مشهور و لكن في طريقه مجهول ، و صححه في السعاية (٢) أو لما روى عن ابن عمر و غيره موقوفاً أنه لا يجرى عن الوضوء لما تحته نار . كذا في النيل (٣) قلت : ذكر الشيرازي فيه ثلاثة مذاهب للعلماء .

وهو المصحح عند الشافعية ، وقال النووي : و قد أجمع المسلمون على إباحة السمك قال أصحابنا : و يحرم الضفدع للحديث في النهي عن قتلها ، قالوا و فيما سوى ذلك ثلاثة أوجه ، أحصاها يحل جميعه ، و الثاني لا يحل ، و الثالث يحل ماله نظير ما كول في البر دون مالا يؤكل نظيره ، فعلى هذا يؤكل خيل البحر و غنمه و طباؤه دون كلبه و خنزيره و حماره ، انتهى ، قال في البدائع : أما الذى يعيش في البحر فجميع ما في البحر من الحيوان محرم الأكل إلا السمك خاصة فإنه يحل أكله إلا ما طفا منه ، و هذا قول أصحابنا رضى الله عنهم ، وقال بعض الفقهاء وابن أبى لىي رحمهما الله : إنه يحل أكل ما سوى السمك من الضفدع والسرطان و حية الماء و كلبه و خنزيره و نحو ذلك ، لكن بالذكاة هو قول ليث بن سعد ، إلا في إنسان الماء و خنزيره أنه لا يحل ، و قال الشافعى رحمه الله : يحل جميع ذلك من غير ذكاة ، و أخذه ذكاته واحتجوا بظاهر قوله تعالى : « و أحل لكم صيد البحر ، و اسم الصيد يقع على ما سوى السمك من حيوان البحر فيقتضى أن يكون الكل حلالا ، و بقول النبي ﷺ حين سئل عن البحر فقال : « هو الطهور ماؤه والحل ميتته (١) » ، وصف ميتة البحر من غير فصل بين السمك و غيره ، و لنا قوله تبارك و تعالى « حرمت عليكم الميتة و الدم و لحم الخنزير من غير فصل بين البرى والبحرى ، و قوله عز شأنه « و يحرم عليهم الخبائث ، و الضفدع و السرطان و الحية و نحوها من الخبائث ، و روى عن رسول الله ﷺ سئل عن ضفدع يجعل شحمه في الدواء فنهى عليه الصلاة و السلام عن قل الضفادع و ذلك نهى عن أكله ، و روى أنه لما سئل عنه فقال عليه الصلاة و السلام : خبيثة من الخبائث و لا حجة لهم في الآية لأن المراد من الصيد المذكور هو فعل الصيد وهو الاصطياد لأنه هو الصيد حقيقة لا المصيد لأنه مفعول فعل الصيد ، وإطلاق

(١) و استدل بالحديث أيضاً من قال بإباحة الطافي من السمك لأنه أحق ما يطلق عليه اسم ميتة البحر و أجاب عنه صاحب الهداية بأن ميتة البحر مالفظة البحر ليكون موته مضافاً إلى البحر .

( باب الوضوء بالنيذ ) حدثنا هناد و سليمان بن داود  
العتيقي قالنا ثنا شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد

اسم الفعل عليه يكون مجازاً و لا يجوز العدول عن حقيقة اللفظ من غير دليل ثبت أنه لادليل في الآية على إباحة الأكل بل خرجت للفصل بين الاصطياد في البحر و بين الاصطياد في البر للحرم ، و المراد من قول النبي عليه الصلاة و السلام « الحل ميتة السمك خاصة بدليل قوله ﷺ : أحلت لنا الميتان و الدمان ، الميتان : السمك و الجراد ، و الدمان : الكبد و الطحال ، فسر النبي ﷺ بالسمك و الجراد ، فدل على أن المراد منها السمك ، و يحمل الحديث على السمك ، و تخصيصه بما تلونا من الآية و رويانا من الخبر ، انتهى .

[ باب الوضوء بالنيذ ] ما يعمل من الأشربة من التمر و الزيت و العسل و الخلطة و الشعير و غير ذلك ، يقال نبذت التمر و العنب إذا تركت عليه الماء ليصير نيذاً ، فصرف من معقول إلى فاعل و سواء كان مسكراً أو غيظ مسكراً فإنه يقال له نيذ ، و يقال للعنصر من العنب نيذ « نهاية » و « لسان العرب » .

[ حدثنا هناد (١) ] بن السري [ و سليمان بن داود العتيقي قالنا ثنا شريك ] بن عبد الله [ عن أبي فزارة (٢) ] بفتح فاء و زاي خفيفة فألف فراء ، راشد بن كيسان بفتح كاف ، العبسي ، بموحدة ، الكوفي ، قال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، و قال أبو حاتم : ضالح ، و قال الدارقطني : ثقة كيس و لم أر له في كتب أهل النقل ذكراً بسوء . قلت : و قال ابن حبان : مستقيم الحديث إذا كان فوقه و دونه ثقة ، فأما مثل أبي زيد مولى عمرو بن حريث الذي لا يعرفه أهل العلم فلا ،

(١) قال ابن العربي : الحديث بعضهم رده و بعضهم رواه ثم بسط الكلام عليه و على المسألة و أطال الرد عليها ، انتهى ، و دللنا في الماء المقيد في هامش « باب في الجنب يغسل رأسه بالخطمي » (٢) قال ابن رسلان أخرجه له مسلم في النكاح .

و في علل الخلال قال أحمد (١) : أبو فزارة في حديث عبد الله مجحول ، و تعقبه ابن عبد الهادي فقال : هذا النقل عن أحمد غلط من بعض الرواة عنه وكأنه اشتبه عليه أبو زيد بأبي فزارة ، انتهى « تهذيب التهذيب » [ عن أبي زيد ] مولى عمرو بن حريث لا يعرف عن ابن مسعود ؛ وعنه أبو فزارة لا يصح حديثه ، ذكره البخاري في الضعفاء ، و قال أبو أحمد الحاكم : رجل مجحول ، انتهى « ميزان » ، وقال الحافظ في تهذيب التهذيب : أبو زيد المخزومي مولى عمرو بن حريث ، وقيل : أبو زايد أو أبو زيد بالشك روى عن ابن مسعود في الوضوء بالتيذ ليلة الجن : و عنه أبو فزارة راشد بن كيسان ، قال البخاري : لا يصح حديثه ، وقال الحاكم أبو أحمد : لا يوقف على صحة كنيته و لا اسمه و لا له راو غير أبي فزارة و لم يرو هذا الحديث من وجه ثابت ، و أبو زيد مجحول . قال أبو داود : كان أبو زيد نادياً بالكوفة ، و قال الترمذي : مجحول عند أهل الحديث لا يعرف له رواية غير هذا الحديث .

قلت : قال ابن حاتم عن أبي زرعة : أبو زيد مجحول لا يعرف ، لا أعرف كنيته و لا أعرف اسمه ، و قال أبو حاتم : لم يلق أبو زيد عبد الله و قال ابن المديني : أخاف أن لا يكون أبو زيد سمعه من عبد الله ، و قال البخاري ، أبو زيد مجحول لا يعرف بصحة عبد الله ، و قال ابن حبان : لا يدرى من هو ، و قال أبو إسحاق الحربي : مجحول ، و قال ابن المنذر : هذا الحديث ليس بثابت ، و قال الكرايسي : لا ثبت في هذا الباب شيء ، و قال ابن عدى : لا يصح ، و قال ابن عبد البر : اتفقوا على أن أبا زيد مجحول ، و حديثه منكر ، و قال العلامة العيني : قال بعضهم (أى الحافظ ابن حجر) : وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه .

قلت : إنما ضعفوه لأن في روايته أبا زيد و هو رجل مجحول لا يعرف له رواية غير هذا الحديث ، قاله الترمذي ، و قال ابن العربي في شرح الترمذي : أبو زيد مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان و أبو روق و هذا يخرج

(١) يعنى أنهما اثنان و هذا مجحول ، كذا في الغاية .

عن حد الجهالة ، على أنه روى هذا الحديث أربعة عشر رجلا عن ابن مسعود كما رواه أبو زيد .

الأول أبو رافع عند الطحاوى و الحاكم ، و الثانى رباح أبو على عند الطبرانى فى الأوسط ؛ الثالث عبد الله بن عمر البكلى و أبو عبيدة بن عبد الله ، و أبو الأحوص و عبد الله بن مسلة و قابوس بن أبى ظبيان عن أبيه و عبد الله بن عمرو بن غيلان الثقفى و عبد الله بن عباس و أبو وائل شقيق بن سلة و ابن عبد الله و أبو عثمان بن السنأ و أبو عثمان النهدى هذا ملقط ، و التفصيل فى شرحه على البخارى من شاء فليرجع إليه ، و الحاصل أن الطعن فى هذا الحديث بوجه : الأول جهالة أبى زيد ، الثانى التردد فى أبى فزارة هل هو راشد بن كيسان أو غيره ، الثالث أن أبا فزارة هذا كان نباداً بالكوفة ، الرابع أن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه لما سئل هل كنت مع النبى ﷺ فقال : لئن كنت ، وكذلك مثل تليذه عظمه هل كان صاحبكم مع النبى ﷺ لئله الجن فقال وددنا أنه كان ، الخامس أنه من أخبار الأحاد ورد على مخالفة الكتاب ، ومن شرط ثبوت خبر الواحد أن لا يخالف الكتاب فإذا خالف لم يثبت أو ثبت لكنه نسخ به لأن لئله الجن كانت بمكة . أما الجواب عن جهالة زيد فر الجواب عنه بأنه روى عنه أبو فزارة و أبو روق فارتفع الجهالة ، و قال فى البدائع : فقد قال صاعد و هو من زهاد التابعين : و أما أبو زيد فهو مولى عمرو بن حريث فكان معروفاً فى نفسه و بمولاه فالجل بعدائه لا يقدر فى روايته على أنه قد روى هذا الحديث من طرق آخر غير هذا الطريق لا يتطرق إليها طعن ، و عن الثانى بأن الحافظ وغيره من المحققين صرحوا بأن أبا فزارة هذا الذى يروى عن أبى زيد عن ابن مسعود هو راشد بن كيسان فارتفع التردد منه ، و عن الثالث بأن أبانزارة كونه نباداً بالكوفة لم يثبت بل الذى كان نباداً بالكوفة هو شيخه أبو زيد كما قل الحافظ عن أبى داود و لوسلم فلا يقدح فيه لأنه يمكن أن يصنع التليذ مالم يبلغ حد الاسكار و لا مطعن فيه . و عن الرابع بما سياتى فى شرح الحديث الآتى

عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال له ليلة الجن ما في إداوتك قال نبذ قال تمر طيبة وماء طهور، قال أبو

و عن الخامس بأنه لما قال به جماعة من كبار الصحابة ، منهم علي و ابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم فتبين أن الحديث ورد مورد الشهرة والاستفاضة حيث عمل به الصحابة و تلقوه بالقبول ومثله لما ينسخ به الكتاب ، ثم إنه لما ثبت من فتاوى نجباء الصحابة رضى الله عنهم جواز التوضي بنبذ التمر في زمان انس فيه فيه باب الوحي مع أنهم كانوا أعرف الناس بالناسخ و المنسوخ بطل دعوى النسخ وما ذكروا من الطعن في الراوى في سند حديث واحد ، قلت : عمل بعض الصحابة بذلك لا يدل على عدم النسخ بل يحتمل على أنه لم يبلغهم النسخ [عن عبدالله بن مسعود] بن غافل بمجمة ثم فاه مكسورة بعد الألف ، ابن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن وأمه أم عبد من السابقين الأولين من كبار العلماء من الصحابة أسلم بمكة قديماً و هاجر الميهرتين و شهد بدرأ و المشاهد كلها وكان نعل رسول الله ﷺ آخى النبي عليه الصلاة والسلام بينه وبين سعد بن معاذ وأمره عمر على الكوفة ، قال البخارى : مات بالمدينة قبل عثمان ، و قيل مات بالكوفة ، والأول أثبت ، مات سنة ١٣٢ أو سنة ١٣٣ [ أن النبي ﷺ قال له ] أى لعبد الله بن مسعود [ ليلة الجن ] أى ليلة ذهب الجن بالنبي (١) ﷺ إلى قومهم ليتعلموا منه الدين و كان معه عبد الله بن مسعود ، وفي رواية زيد بن ثابت [ما في إداوتك (٢) ] أى أى شئ في مطهرتك؟ في النهاية : الاداوة بالكسر إناء صغير من جلد [ قال ] أى ابن مسعود [ نبذ ] أى في إداوتى نبذ [ قال تمر طيبة وماء طهور (٣) ] زاد في المصايح : و توضأ منه و زاد أحمد والترمذى فتوضأ منه ، قال ابن الهمام : و رواه ابن أبي شيبة مطولاً و فيه هل معلق من مضمرة ، قلت لا قال : فما في إداوتك ، قلت نبذ (٤) تمر ، قال

(١) و ذكر في الخنيس تفصيل وفود الجن (٢) جمعها أداوى « ابن رسلان » .

(٣) يعنى أصله هذان (٤) و هى أربعة أنواع كما بسط في هامش السكوكب .



أبو داود قال سليمان عن أبي زيد أو زيد كذا قال شريك  
و لم يذكر هناد ليلة الجن .

تمر حلو و ماء طيب ثم توضع و أقام الصلاة « على القارى » .

قلت : اختلف العلماء في جواز التوضئ بالثريد وعدم جوازه ، فعند أبي حنيفة يتوضأ به (١) و لا يتيمم بشرط أن يكون حلواً رقيقاً يسيل على الأعضاء كالماء وما اشد منها صار حراماً لا يجوز التوضئ به لحديث عبد الله بن مسعود فترك القياس بالنص وعند أبي يوسف يتيمم ولا يتوضأ به و به قالت الأئمة الثلاثة و هى الرواية المرجوح إليها عن أبي حنيفة و قوله الأخير ، و عليه الفتوى واختاره الطحاوى ، و هو المذهب المصحح المختار عندنا ، لأن الحديث و إن صح لكن آية التيمم ناسخة له لإذهي مدينة، وعند محمد يجمع بينهما لما ذكرنا أن ليلة الجن كانت بالمدينة أيضاً لأن صاحب « آكام المرجان » ذكر أن ظاهر الأحاديث الواردة في وفادة الجن كانت مستمرات وذكر منها مرة في بيع الفرقد قد حضرها ابن مسعود فلا يقطع بالنسخ [قال أبو داود قال سليمان عن أبي زيد أو زيد ، كذا قال شريك ] غرض أبي داود بهذا الكلام أن أبا داود روى هذا الحديث عن شيخه هناد و سليمان بن داود عن شريك ، فأما هناد فلم يشك فيه عن شريك فقال عن أبي زيد ، و أما سليمان فقال عن أبي زيد أو زيد روى عن شريك على الشك ، و هكذا عن أبي زيد أو زيد في جميع نسخ أبي داود الموجودة عندنا من المكتوبة والمطبوعة المصرية والهندية بالتكني في الأولى و العلمية في الثانية ، ولكن قال الحافظ في تهذيب التهذيب كما قدمنا : و قيل أبوزايد أو أبوزيد بالشك ، وبالكنية في الموضعين و لكن بزيادة الألف بعد الزاى وكذا في التقريب ولم أر لأحد تعرض لهذا الاختلاف، ولفظ التقريب أبوزيد المخزومي مولى عمرو بن حريث و قيل أبو زايد [ و لم يذكر هناد ليلة الجن ] أى لم يذكر هناد لفظ ليلة الجن و ذكره سليمان بن داود .

(١) وبه قال الحسن والأوزاعي، وقال عكرمة هو وضوء من لم يجد الماء كما في المنفى.

حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب عن داود عن عامر عن علقمة قال قلت لعبد الله بن مسعود : من كان منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن فقال ما كان معه منا أحد .

[ حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب ] بن خالد [ عن داود ] بن أبي هند و اسمه دينار بن عذافر ، بضم مهله وخفة ذال معجمة وكسر فاء و يقال طهمان القشيرى مولاهم أبو بكر ويقال : أبو محمد البصرى ، قال ابن المبارك عن الثورى : هو من حفاظ البصريين ، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه : ثقة ثقة ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم والنسائي ثقة ، وقال يعقوب بن شعبة ثقة ، ثبت ، وقال ابن حبان : كان من خيار أهل البصرة من المتقين فى الروايات إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه ، وقال الأثرم عن أحمد : كان كثير الاضطراب والخلاف ، مات سنة ١٤٠ وقيل قبلها [ عن عامر ] بن شراحيل بن عبد ، وقيل عامر بن عبد الله بن شراحيل الشعبي ، بفتح المعجمة ، الميرى أبو عمرو الكوفى من شعب ممدان ، ثقة مشهور ، فقيه فاضل ، يقول : أدركت خمسمائة من الصحابة و قال ابن معين وأبو زرعة وغير واحد : الشعبي ثقة ، قال البخارى : مات سنة ١٠٤ [ عن علقمة ] بن قيس بن عبد الله النخعى الكوفى ولد فى حياة رسول الله ﷺ وروى عن عمر وعثمان وعلى وسعد وغيرهم رضى الله تعالى عنهم ، وقال أبو المنى رباح : إذا رأيت علقمة فلا يضرك أن لا ترى عبد الله أشبه الناس به سمنا و هديا وإذا رأيت إبراهيم فلا يضرك أن لا ترى علقمة وهو ثقة ، ثبت ، فقيه عابد .

قلت وكان الأسود و عبد الرحمن ابنا يزيد بن قيس ولدا أخى علقمة أسن منه مات بالكوفة سنة ٦٢ هـ [ قال قلت لعبد الله بن مسعود : من كان منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن فقال ما كان معه منا أحد (١) ] أورد المصنف ذلك الحديث هنا ليشير (١) وقال ابن قتيبة فى مختلف الحديث معناه لم يكن معه غيرى . و نقل ابن ★

إلى أن الحديث المقدم الذى يدل على أن ابن مسعود كان مع النبي ﷺ ليلة الجفن معارض بهذا الحديث الصحيح مع كونه ضعيفاً باعتبار السند فلا يحتج به ، قال النووى : هذا صريح فى إبطال الحديث المروى فى سنن أبى داود وغيره المذكور فيه الوضوء بالنيذ وحضور ابن مسعود معه ﷺ ليلة الجفن ، فإن هذا الحديث صحيح ، وحديث النيذ ضعيف ، قلت : قد مر الجواب عن ضعف الحديث .

وأما الجواب عن معارضة هذا الحديث بذاك أن ذهاب رسول ﷺ إلى الجفن وقع ست مرات ، فيمكن أن يكون ابن مسعود معه فى بعضها ، و لم يكن معه فى بعضها ، كيف وقد ذكر الترمذى كونه معه وصححه ، فقد أخرج الترمذى بسنده عن ابن مسعود قال صلى النبي ﷺ العشاء ثم انصرف فأخذ يد ابن مسعود حتى خرج به إلى بطن مكة فأجلسه ، الحديث ، وقال حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وأيضاً يمكن (٢) أن يجاب عنه أن رسول الله ﷺ ترك ابن مسعود وذهب بنفسه الشريفة ، فى محل آخر فلم يكن ابن مسعود معه ﷺ فى ذاك المحل أى موضع تعليمه للجن فلا معارضة فى الحديثين ، ألا ترى إلى ما أخرج الترمذى بسنده عن ابن عباس ، قال : ما قرأ رسول الله ﷺ على الجن ولا رآهم ، وقد ثبت أنه ﷺ قرأ عليهم وبلغهم وعلمهم فكما هذه المعارضة مدفوعة بالناويل فكذلك هذا باختلاف الزمان والمكان ، وأول بعضهم بأن المراد بقوله : ما كان معه من أحد ، أى ماشهدا من أحد غيرى ، نقياً لما شاركته وإبالة لاختصاصه بذلك ، ذكره ابن الهمام ، عن الإمام أبى محمد البطليوسى ، فعلى هذا لامعارضة فيهما ، ولو سلم فالثبت يقدم على النافي .

★ السمعاني أن ابن المدينى نقل بائى عشر طريقاً أن ابن مسعود رضى الله عنه كان مع النبي ﷺ ليلة الجفن . ابن رسلان . ثم ذكر بعض طرق الحديث الذى جاء فيه ذكر ليلة الجن فى غير هذه القصة . ووسط فى السعاية . (١) وذكره ابن رسلان أيضاً عن بعض الحنفية والحافظ فى الفتح عن السيوطى .

حدثنا محمد بن بشار قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء قال إنه كره الوضوء باللبن والنيذ . وقال إن التيمم أعجب إلى منه . حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا أبو خلدة

[ حدثنا محمد بن بشار ] بدار [ قال ثنا عبد الرحمن ] بن مهدي [ قال ثنا بشر بن منصور ] السلمي بفتح الميملة ، وبعد اللام تحنانية ، أبو محمد البصري الأزدي صدوق ، عابد زاهد ، قال أبو زرعة ، ثقة مأمون ، وقال نصر بن علي الجهضمي ثبت في الحديث مات سنة ١٨٠ [ عن ابن جريج ] عبد الملك بن عبد العزيز [ عن عطاء ] بن أبي رباح سيد التابعين علماً وعملًا وإتقاناً في زمانه بمكة ، وكان حجة إماماً كبير الشأن أخذ عنه أبو حنيفة ، وقال : مارأيت مثله ، قال يحيى القطان مرسلات مجاهد أحب إلينا من مرسلات عطاء بكثير ، كان عطاء يأخذ من كل ضرب ، وقال أحمد : ليس في المرسل أضعف من مرسل الحسن وعطاء كانا يأخذان عن كل أحد ، وروى محمد بن عبد الرحيم عن علي بن المديني ، قال كان عطاء بأخرة قد تركه ابن جريج وقيس بن سعد ، قلت : لم يعن الترك الاصطلاحى بل عنى لإنهما أطلا الكتابة وإلا فعطاء ثبت ، قال خالد بن أبي نوف عن عطاء أدركت مأتين من الصحابة ، وقال : يعقوب بن سفيان سمعت سليمان بن حرب يذكر عن بعض مشيخته ، قال رأيت قيس بن سعد قد ترك مجالسة عطاء ، قال فسألته عن ذلك فقال إنه نسي أو تغير ، فكذلك أن أفسد سماعى منه : مات سنة ١١٥ أو ١١٤ [ قال إنه كره الوضوء باللبن والنيذ ، وقال إن التيمم أعجب (١) إلى منه ] غرض المصنف بإيراد هذا الأثر تقوية عدم جواز (٢) الوضوء بالنيذ .

(١) قال ابن رسلان : ليس من أفعال التفضيل فإن الوضوء لا يجوز عنده أصلاً كما في المحلى . (٢) ومخالفة أن يقول أخرج ابن أبي شيبة عن علي رضى الله عنه ★

قال سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده ماء وعنده نبيذ أيغتسل به قال لا .

[ حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا عبد الرحمن ] بن مهدي [ قال حدثنا أبو خذلة ] بفتح المعجمة وسكون اللام ، المشهور بكنته ، هو خالد بن دينار التميمي السعدي البصري الخياط ، قال عثمان بن سعيد عن يحيى ثقة ، و قال ابن سعد ، كان ثقة ، وقال النسائي ثقة ، وقال العجلي والدارقطني : ثقة ، وقال الترمذي : ثقة عند أهل الحديث ، وفي تاريخ البخاري ، قال ابن مهدي : كان خياراً مسلماً صدوقاً مات سنة ١٥٢ [ قال سألت أبا العالية ] رفيع ، براء وفاء وعين مهمله مصغراً ابن مهران الرياحي بكسر الراء والتحتانية مولاهم البصري أدرك الجاهلية وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بستين ودخل على أبي بكر وصلى خلف عمر وروى عن علي وابن مسعود وأبي موسى وأبي أيوب وغيرهم من الصحابة ، وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم ، وقال اللالكوتي بجمع على ثقته ، وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة وأكثر ما تقدم عليه حديث الضحك في الصلاة و كل من رواه غيره فأما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية والحديث له وبه يعرف ومن أجله تكلموا فيه وسأروا أحاديثه مستقيمة صالحة . و قال الشافعي : حديث الرياحي ريباح يعني في القهقهة ، مات سنة ٩٠ وقيل بعدها [ عن رجل أصابته جنابة وليس عنده ماء وعنده نبيذ أيغتسل به قال لا ] أورد المصنف هذا الأثر أيضاً ليقوى مائنت عنده من عدم جواز الوضوء بالنبيذ لأن حكم الغسل وللوضوء واحد ، فلما لم يجوز أبو العالية الاغتسال (١) ثبت أنه لا يجوز عنده الوضوء بالنبيذ قلت : مسألة الاغتسال اختلف المشايخ فيها ، قال في البدائع : واختلف المشايخ في جواز الاغتسال بنبيذ الثمر على أصل أبي حنيفة ، فقال بعضهم : لا يجوز لأن

★ أنه لم يربه بأساً و تقدم قريباً أنه قال بالجواز على وابن مسعود وابن عمر و ابن عباس رضي الله عنهم . (١) لكن ظاهر سياق البخاري أنه كره التوضوء منه .

## ( باب أ يصلّي الرجل و هو حاقن ) حدثنا أحمد بن يونس

الجواز عرف بالنص ، وأنه ورد في الوضوء دون الاغتسال فيقتصر على ، ورد النص و قال بعضهم : يجوز لاستوائهم في المعنى ، انتهى ، وهذا على القول المرجوع عنه ، وأما على القول المرجوع إليه فمك لا يجوز التوضي بالنيذ كذلك لا يجوز الاغتسال بالأول ، واعلم أنه أخرج صاحب البدائع رواية أبي العالية قال : و روى عن أبي العالية الرياحي أنه قال كنت في جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ في سفينة في البحر فحضرت الصلاة ففني ماؤهم ومعهم نيذ التمر فتوضأ بعضهم بنيذ التمر و كره التوضأ بماء البحر و توضأ بعضهم بماء البحر و كره التوضأ بنيذ التمر ، و قد أخرج الدارقطني بسنده إلى أبي خلدة ، قال : قلت لأبي العالية : رجل ليس عنده ماء وعنده نيذ أيتسل به في جنابة ، قال : لا ، فذكرت له ليلة الجن فقال أنبذتم هذه الحبيّة إنما كان ذلك ذبيحاً و ماداً ، ففي هذا زيادة تركها أبو داود تدل على خلاف ما استدل عليه أبو داود ، وكذلك البيهقي أخرج مثله بسنده إلى أبي الخلد عن أبي العالية قال : يرى نيذكم هذا الحديث إنما كان ماء يلقي فيه تمرات فيصير حلواً ، و هذا الأثر يدل على أن أبا العالية يجوز التوضي و الاغتسال عنده بالنيذ ما دام حلواً رقيقاً فإذا اشتد و خبث يحكم عليه بعدم الجواز .

[ باب أ يصلّي الرجل و هو حاقن (١) ] هو بفتح حاء و كسر قاف (٢) من به بول شديد ومن يحبس بوله ، أي هل يصلّي الرجل في هذه الحالة التي يدافعه البول ، وفي معناه الحاقب أي مدافع الغائط والحازق أي مدافعهما ، و قيل مدافع الريح ، فأراد (١) قال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه لا يصلّي إذا لكن لو صلى روى عن مالك يعيد في الوقت ، كذا في الأوجز ، وقال ابن العربي : اختلف في تعليه ثم بسطه (٢) قال في الدسوقي : هو بالتاف و التون الحصر بالبول ، والقاف و الباء الحصر بالغائط ، و الفاء و التون الحصر بهما ، و يقال للحصر بهما معاً أيضاً حقم و الحصر بالريح حفز .

قال حدثنا زهير قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أرقم أنه خرج حاجاً أو معتمراً ومعه الناس وهو يؤمنهم فلما كان ذات يوم أقام الصلاة صلاة الصبح ثم قال ليتقدم أحدكم وذهب إلى الخلاء فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا أراد أحدكم أن يذهب الخلاء وقامت الصلاة فليبدأ بالخلاء، قال أبو داود روى وهيب بن خالد

به ما يعم البول والغائط ، وكذا الریح .

[ حدثنا أحمد بن ] عبد الله بن [ يونس قال حدثنا زهير ] بن معاوية أبو خيثمة [ قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عروة ] بن الزبير [ عن عبد الله بن أرقم (١) ] بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة القرشي الزهري، صحابي أسلم عام الفتح وكتب للنبي ﷺ و لآلئ بكر و عمر و كان على بيت المسال أيام عمر رضى الله تعالى عنه ، قال ابن السكن توفى في خلافة عثمان ، و كذا ذكره البخارى فى التاريخ الصغير [ أنه خرج حاجاً أو معتمراً ] شك من أحد الرواة أى يريد الحج أو العمرة [ و معه ] أى عبد الله [ الناس ] سافروا معه و رافقوه ليتبركوا به ويسألوه ما أشكل عليهم من المسائل [ و هو يؤمنهم ] فى الصلاة و يصلى بهم [ فلما كان ذات يوم أقام ] أى أمر عبد الله باقامة [ الصلاة ] أو المكبر كبر وأقام الصلاة بتكبيره و الظاهر الأول [ صلاة الصبح ثم قال ] عبد الله [ ليتقدم أحدكم و ذهب ] أى عبد الله [ إلى الخلاء ] أى أراد الذهاب إلى قضاء الحاجة و قال معترداً عن عدم تقدمه [ فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول إذا أراد أحدكم أن يذهب الخلاء و قامت

(١) قال ابن العربى حسن صحيح و بسط الكلام على ترجمة ابن أرقم هذه و ذكر فضائله ثم قال : و مع هذا سقط حديثه من الصحيح و دخل فيه بدله حديث عائشة لاختلاف فيه على عروة ، و راجع إلى مشكل الآثار .

وشعيب بن إسحاق وأبو ضمرة هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل حدثه عن عبدالله بن أرقم والأكثر الذين رووه عن هشام قالوا كما قال زهير.

الصلاة فليبدأ بالخلاء [ لئلا يشتغل (١) قلبه بالخلاء ويصلي بعد مايفرغ وقلبه مطمئن ] قال أبو داود روى وهيب بن خالد وشعيب بن إسحاق [ بن عبد الرحمن بن عبد الله بن راشد الدمشقي الأموي مولى رملة بنت عثمان أصله من البصرة ، روى عن أبيه وأبي حنيفة رضى الله تعالى عنه و تذهب له ، قال أبو طالب عن أحمد : ثقة ما أصح حديثه وأوثقه ، وقال أبو داود : ثقة ، وهو مرجئ ، وقال ابن معين ودحيم والنسائي : ثقة ، مات سنة ١٨٩ ] وأبو ضمرة [ أنس بن عياض بن ضمرة وقبل عبد الرحمن الليثي المدني ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الخطأ ، قال الدوري عن ابن معين : ثقة ، وقال إسحاق بن منصور عنه : صويلح ، وقال أبو زرعة والنسائي : لا بأس به ، مات سنة ٢٠٠ ] هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه [ أى عروة بن الزبير [ عن رجل ] مجهول لم يسم [ حديثه ] أى ذلك الرجل عروة [ عن عبد الله بن أرقم [ يعنى زاد وهيب وشعيب وأبو ضمرة بين عروة وعبد الله بن أرقم واسطة رجل مجهول ] والأكثر الذين رووه عن هشام قالوا كما قال زهير ] أى لم يزيلوا واسطة رجل بل رووا عن عروة عن عبد الله بن أرقم ولم يدخلوا بينهما واسطة ففرض أبى داود بهذا أن ما روى زهير وواقفه أكثر رواة هشام راجع على ما رواه وهيب وشعيب وأبو ضمرة ، وأخرج الترمذى برواية أبى معاوية

(١) قال ابن العربي : اختلف العلماء فى علة المنع ففهم من علله بالشغل فلو كان التلقك كثيراً يعيد الصلاة ، وقال أحمد علته انتقال الحدث وإن لم يظهر فانتقال المني عنده يوجب الغسل وإن لم يظهر ، ويقول إن الشهوة حصلت بالانتقال فصار كالتقاء الحائضين ، انتهى ، وقال أيضاً فى موضع آخر : أجمعت الأمة على منعه واختلفوا فى تعليله ، إلخ .



عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أرقم من غير زيادة رجل بين عروة  
وعبد الله ، ثم قال بعد سوق الحديث : حديث عبد الله بن أرقم حديث حسن  
صحيح ، هكذا روى مالك بن أنس و يحيى بن سعيد القطان وغير واحد من الحفاظ  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أرقم ، و روى وهيب وغيره عن  
هشام بن عروة عن أبيه عن رجل عن عبد الله بن الأرقم ، انتهى ، فرجع الترمذى رواية  
أبي معاوية بكثرة الرواة وزيادة الحفظ كما رجح أبو داود رواية زهير بكثرة (١)  
الرواة و يمكن أن يوجه (٢) بأن عروة لعله لم يكن مع عبد الله بن أرقم في سفره  
فأخبره رجل عنه بهذا الحديث ثم لقي عروة عبد الله و تلقى منه من غير واسطة  
فمرة يروى هكذا و مرة هكذا ، ثم اعلم أن هذه المسألة انفقت الأئمة عليها وقالوا  
بكرهه الصلاة في حال مدافعة البول و الغائط ، قال الحلبي في شرح المثنية : و يكره  
أن يدخل (٣) في الصلاة و قد أخذه غائط أو بول لقوله عليه الصلاة و السلام :  
« لا صلاة بمحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الأخبثان » ، والمراد نفي الكمال كما في نظائره ،  
و هو يقتضى الكراهة ، وإن كان الاهتمام بالبول و الغائط يشغله أى يشغل قلبه عن  
الصلاة و يذهب خشوعه يقطعها و إن مضى عليها أجزاء أى كفاه فعلها على تلك  
الحالة و قد أساء و كان آثماً لأدائه إياها مع الكراهة التحريمية ، و كذلك الحكم  
إن أخذه البول أو الغائط بعد الافتتاح أى افتتح الصلاة ولم تكن به مدافعة لحدث به  
بعد الافتتاح فالحكم أنه يقطعها وإن لم يقطعها أجزاء مع الاساءة «كبرى» ، وفي الدرر  
المختار : و كره صلاته مع مدافعة الأخبثين أو أحدهما أو الريح للنهي .

---

(١) و رجح البخارى كما نقل عنه الترمذى في العلال المفرد رواية الواسطة ، كذا  
في الغاية ، وكذا قال الحفاظ في تهذيبه (٢) يأبى هذا الترجيح رواية عبد الرزاق  
كما في الأوجز ، نعم يمكن أن يوجه بأن عروة كان في هذا السفر ، لكن لم يسمعه  
أولا (٣) حكى الترمذى عن أحمد و إسحاق يبدأ بالعشاء و إن فاتته الصلاة .

حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل و مسدد و محمد بن عيسى المعنى، قالوا حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي حزره قال حدثنا عبد الله بن محمد قال ابن عيسى في حديثه ابن أبي بكر ثم اتفقوا أخو القاسم بن محمد قال كنا عند عائشة فجيئ

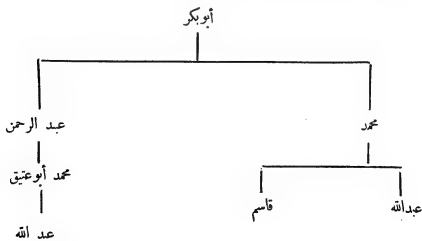
[ حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل و مسدد و محمد بن عيسى المعنى ] أى معنى حديثهم واحد و إن اختلفت ألفاظهم [ قالوا حدثنا يحيى بن سعيد ] القطان [ عن أبي حزره ] بفتح المهملين بينهما زاي ساكنة ، يعقوب بن مجاهد القرشى المدنى القاص مولى بنى مخزوم ، يقال : كنيته أبو يوسف ، و أبو حزره لقبه ، و هو بها أشهر ، وكان قليل الحديث ، عن ابن معين : صحيح ، قال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال النسائي : ثقة ، مات بالاسكندرية سنة ١٤٩هـ أو بعدها [ قال ] أى أبو حزره [ حدثنا عبد الله (١) بن محمد ] قال ابن عيسى [ أى شيخ أبي داود ] فى حديثه [ بعد عبد الله بن محمد ] ابن أبي بكر [ و هذا زيادة لفظ ابن أبي بكر مختص بحديث محمد بن عيسى ، وأما الشيخان الآخران لأبى داود أحمد بن محمد بن حنبل و مسدد فلم يزيدا لفظه ابن أبي بكر ] ثم اتفقوا [ أى الشيوخ الثلاثة لأبى داود ، أحمد و مسدد و محمد بن عيسى فقالوا كلهم [ أخو القاسم بن محمد ] فعبد الله بن محمد هذا هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمى المدنى أخو القاسم روى عن عائشة فى قصة بناء الكعبة ، وروى أبو داود فى إنبارة من حديث أبي حزره يعقوب بن مجاهد ، قال ثنا عبد الله بن محمد أبو عتيق أخو القاسم بن محمد ، قال : كنا عند عائشة فذكر حديث لا صلاة بحضرة الطعام ، كذا فى روايته ، و الحديث قد رواه مسلم من حديث أبي حزره عن عبد الله

(١) و جعله ابن رسلان فى شرحه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق و لعله أخذه من رواية مسلم ، و الظاهر أنه وهم منه كما يظهر من كلام الحافظ الآتى .

## بطعامها فقام القاسم يصلي فقالت سمعت رسول الله ﷺ

بن (١) أبو عتيق وهو عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وهو المحفوظ، و أبو عتيق هو محمد والد هذا ، وابن عم القاسم بن محمد وأخيه ، وقال مصعب الزيرى أمه أم ولد ، قتل بالحرّة ، وكانت الحرّة في ذى الحجة سنة ثلاث وستين ، هكذا قال الحافظ في تهذيب التهذيب ، و يدل ذلك الكلام على أنه وقع الاختلاف في معنى ذلك الراوى ، فعند أبي داؤد هو عبدالله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، و عند مسلم : هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، و ليس هو أخو القاسم بل هو ابن ابن عم القاسم فكلاهما من الطبقة الثالثة يرويان عن عائشة رضى الله عنها ، فقول عائشة في حديث مسلم : مالك لا تحدث كما يتحدث ابن أخى هذا ، يكون محمولا على المجاز لأن ابن أبي عتيق هذا ليس هو ابن أخى عائشة رضى الله عنها بل هو ابن ابن أخى عائشة [قال كنا عند عائشة فبغى بطعامها فقام القاسم يصلى] معرضاً عن الطعام لأنه غضب عليها لأنها نصحته و أدبته و قالت : مالك لا تحدث كما يتحدث ابن أخى هذا عبد الله بن محمد

(١) و هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن .



يقول : لا يصلى بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الأخبثان .

و عيرة بأمه (١) و كان يلحن فى كلامه لأن أمه كانت أم ولد ، فتعلم الكلام منها و وقع اللحن فى كلامه ، و هذه القصة مذكورة فى رواية مسلم [ فتالت سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يصلى (٢) بحضرة الطعام و لا و هو يدافعه الأخبثان ] أى لا يصلى فى حالة يدافع المصلى الأخبثان البول و الغائط ، و قد مر حكم الصلاة عند غلبة البول و الغائط ، فأما حكم الصلاة عند حضرة الطعام فقال العيني فى شرح البخارى : قالت الظاهرية : لا يجوز لأحد حضر طعامه بين يديه و سمع الإقامة أن يبدأ بالصلاة قبل العشاء فإن فعل فصلاته باعثة (٣) و الجمهور على الصحة ، انتهى ، لحمل الظاهرية قوله ﷺ فابدأوا بالعشاء على الوجوب ، و حمل الجمهور على الندب ، قال العيني قال فى شرح السنة (٤) الابتداء بالطعام إنما هو فيما إذا كانت نفسه شديدة التوقان إلى الأكل و كانت فى الوقت سعة فالحديث يدل على كراهة الصلاة بحضرة

(١) فتالت مالك لا تتحدث كما يتحدث ابن أخى هذا ، أما إنى أعلم من حيث أنت ، أدبتك أمك و هذا أدبته أمه الحديث ، أخرجه مسلم « ابن رسلان » راجع إلى مشكل الآثار (٢) و فى معناه حضور الشراب الذى تنوقه النفس « ابن رسلان » ظاهر كلام الحافظ فى الفتح أنه يعم أن يكون له أو لغيره فينتقل إلى موضع آخر لثلا يشتغل به ، انتهى (٣) قال الشوكانى : ظاهر الأحاديث الإطلاق ، و زاد الغزالي : قيد خشية فساد الطعام ، و الشافعية الاحتياج ، و مالك أن يكون الطعام قليلا ، و ابن حزم و الظاهرية و أحمد و إسحاق إلى الوجوب فأبطلوا الصلاة إذا قدمت الصلاة ، انتهى ، قلت : ما حكى عن أحمد ياباه كتب فروعه صرح بصحة الصلاة فى المغنى و الروض و الشرح الكبير ، و قيد الحنفية باشتغال البال كما فى مشكل الآثار و شرح معاني الآثار ، و فى الشرح الكبير للملكية لم يأخذ به مالك لعمل أهل المدينة على خلافه (٤) و قال ابن العربى : هذا للصائم خاصة كما جاء مفسراً فى رواية الدار قطنى ، أو يكون منفرداً و فى الوقت سعة .

## حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا ابن عياش عن حبيب بن صالح عن يزيد بن شريح الحضرمي عن أبي حى المؤذن

الطعام الذى يريد أكله لما فيه من اشتغال القلب وذهاب كمال الخشوع ، و هذه الكراهة إذا صلى كذلك و فى الوقت سعة فان ضاق بحيث لو أكل خرج الوقت لا يجوز تأخير الصلاة ، وقال ابن الجوزى : وقد ظن قوم أن هذا من باب تقديم حظ العبد على حق الحق عز و جل ، و ليس كذلك إنما هو صيانة لحق الحق ليدخل العباد فى العبادة بقلوب غير مشغولة ، فان قلت : روى أبو داود من حديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ : لا تؤخر الصلاة لطعام ولا لغيره . قلت : هذا حديث ضعيف ، فبالضعيف لا يعترض على الصحيح ، وإن سلنا صحته فله معنى غير معنى الآخر بمعنى إذا وجبت لا تؤخر ، وإذا كان الوقت باقياً يبدأ بالعشاء فاجتمع معناه و لم يتأهرا .

[ حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا ابن عياش ] هو إسماعيل بن عياش [ عن حبيب بن صالح ] الطائى أبو موسى الحصى ، ويقال حبيب بن أبى موسى ، قال أبو زرعة الدمشقى لا نعلم من أهل العلم طعن عليه فى معنى من المعانى و هو مشهور فى بلده بالفضل و العلم وسعته وتركه الأخذ عن كل أحد ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، مات سنة ١٤٧ [ عن يزيد بن شريح ] مصغراً [ الحضرمى ] الحصى ، قال يعقوب بن سفيان : ثنا محمد بن مصفى ثنا بقية ثنا حبيب بن صالح ، و هو حسن الحديث ، عن يزيد بن شريح و هو صالح أهل الشام ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، قلت : و قال الدارقطنى : يعتبر به لم يدرك نعيم بن همام فروايته عنه مرسلة [ عن أبى حى (١) ] هو شداد بن حى الحصى [ المؤذن ] ذكره ابن حبان فى الثقات له عندهم حديث واحد ، قلت : قول المؤلف ذكره ابن حبان فى الثقات بمجمل ، فان ابن حبان لم يذكره فى التابعين ، و إنما قال : فى أتباع التابعين « تهذيب التهذيب »

(١) قال ابن رسلان : كذا للترمذى وذكره ابن عبد البر فيمن لم يذكره اسم سوى كنيته.

عن ثوبان قال قال لي رسول الله ﷺ ثلاث لا يحل لأحد أن يفعلهن لا يؤم رجل قوماً فينخص نفسه بالدعاء دونهم فإن فعل فقد خانهم ولا ينظر في قعريت قبل أن يستأذن فإن فعل فقد دخل ، ولا يصلي و هو حقن حتى يتخفف .

[ عن ثوبان (١) ] مولى رسول الله ﷺ أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن الهاشمي صحابي مشهور ، أصله من اليمن أصابه سبب ، فاشتراه النبي ﷺ فأعتقه وقال إن شئت أن تلحق بمن أنت منهم فعلت ، و إن شئت أن تثبت فأنت منا أهل البيت قُتبت ولم يزل معه في سفره و حضره يخدمه إلى أن مات ثم تحول إلى الرملة . ثم حصص ، مات بها سنة ٥٧ في إمارة عبد الله بن قرط [ قال قال لي رسول الله ﷺ ثلاث ] أى ثلاث خصال [ لا يحل لأحد ] من الرجال [ أن يفعلهن ] أحدها [ لا يؤم رجل قوماً ] ولا أحد أحداً [ فينخص نفسه (٢) بالدعاء دونهم ] أى لا يدخل المتقدمين له في دعائه [ فإن فعل ] أى خص نفسه بالدعاء و لم يشركهم

(١) و قد روى الحديث بطريق أبي أمامة و أبي هريرة قال الترمذى والأول أجود استناداً بسطه صاحب الناية . (٢) ظاهر كلام ابن رسلان أن المراد به أن لا يأتي بصيغة الجمع بأن يقول ، اللهم اهدنا فيمن هديت ثم أشكل بمثل قوله عليه الصلاة والسلام اللهم باعد بين خطاياى ، الحديث ، ثم ذكر الكلام في الجمع لم أتوصله حق التحصل والظاهر أنه حمله على غير القنوت والشهد أو بغير الثابت وحكم ابن القيم في الهدى بوضع الحديث ، وقال لو صح يحمل على القنوت وإلا لجل أدعيته صلى الله تعالى عليه وسلم بالافراد ، وبسط الكلام عليه في السعاية ، و في التقرير قوله : فينخص الخ ، بأن ينق عنهم كما قيل اللهم أرحمى و محمداً فلا جة إلى تغليط الرواية .

حدثنا محمود بن خالد السلمي قال حدثنا أحمد بن علي قال حدثنا ثور عن يزيد بن شريح الحضرمي عن أبي حنيفة المؤذن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حرق حتى يتخفف ، ثم ساق نحوه على هذا اللفظ قال ، ولا يحل

[ فقد خافهم ] وأما إذا أم قوماً وأدخلهم في دعائه في محل واحد فقد أدى حقهم [ و ] الثاني [ لا ينظر في قعر بيت ] إذا كان عليه ستر ، [ قبل أن يستاذن ] من رب (١) البيت وأهله ، وكذلك إن استاذن فلم يؤذن له ، فلا يحل له النظر [ فإن فعل ] أى نظر داخل البيت قبل الاستيذان من جحر أو غيرها [ فقد دخل ] أى فقد ترتب عليه ، من الاثم ما يرتب عليه ، من أجل دخوله بغير استئذان [ و ] الثالث [ لا يصلي وهو حرق ] أى حابس بوله أو غائطه [ حتى يتخفف ] عنهما .

[ حدثنا محمود بن خالد ] بن أبي خالد يزيد [ السلمي ] بفتح المهملة واللام إمام مسجد سلية أبو علي الدمشقي ، ثقة ، قال السمعاني في الانساب : وأما أيوب بن سليمان القرشي السلمي منسوب إلى سلية ، وهي قرية بمحصر وكان أيوب إمام مسجدها ، قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ، الحافظ : سلية بين حماة ورقبة ، وقال : سلية بلدة من بلاد الشام ، مات سنة ٢٤٩ [ قال حدثنا أحمد بن علي ] التميمي ، أو يقال التميمي إمام مسجد سلية ، قال أبو حاتم أرى أحاديثه مستقيمة ، لم يرو عنه غير محمود بن خالد ، وقال ابن مندة روى عنه يزيد بن عبد ربه و محمد بن أبي أسامة ، وقال الأزدي : متروك الحديث ساقط ، وقال الحافظ في التقریب : (١) فلو نظر وفقاً عنه لرواية الصحيحين عن أبي هريرة لاختلنا عليه عند الشافعي رحمه الله ، وعليه الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله ومالك رحمه الله « ابن رسلان » .

لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوماً إلا باذنهم .  
ولا يختص نفسه بدعوة دونهم فإن فعل فقد خانهم ، قال  
أبو داود وهذا من سنن أهل الشام لم يشركهم فيها أحد

ضعفه الأزدي بلا حجة ، [ قال حدثنا ثور ] بن يزيد [ عن يزيد بن شرح  
الحضرمي عن أبي حنيفة المؤذن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ] قال لا يحمل لرجل يؤمن  
بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حقن حتى يتخفف [ وقد مر تفسيره ] ثم ساق [  
أي ثم ساق ثور حديثه عن يزيد بن شرح ] نحوه [ أي نحو حديث حبيب بن صالح  
عن يزيد بمعناه ] [ على هذا اللفظ ] الذي يذكر فيها بعد وهو قوله لا يحمل لرجل ، الحديث ،  
وحاصله أن يزيد بن شرح تلميذ ثور بن يزيد وحبيب بن صالح فيريد المصنف أن  
يبين اختلاف الحديثين في اللفظ مع بيان الاتفاق في المعنى ، فيقول : إن في رواية  
ثور قصة انتهى عن صلاة الحقن مقدمة ، وفي حديث حبيب مؤخرة ، وأيضاً في رواية  
حبيب ذكر الثلاث أولاً بجملاً ثم فصلها ما بعد ، وفي رواية ثور لم يذكر بجملاً في  
الأول ثم ساق بقية حديث ثور [ قال ] أي قال ثور في حديثه ، ويحتمل أن يرجع  
الضمير إلى رسول الله ﷺ [ ولا يحمل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوماً  
إلا باذنهم ] نعم فيه رسول الله ﷺ عن التسرع إلى الامامة ، لأن التسرع إليه ،  
ينبعث عن الكبر ، وهذا حكم الامامة الصغرى وكذلك حكم الامامة الكبرى فانها  
لا تتعد إلا باتفاق أهل الحل والعقد من القوم ، ولذلك قال ﷺ ولا يؤمن الرجل  
في سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلا باذنه ، قال في درجات مرقاة الصعود ، قال  
« طب » (١) أي ما لم يكن أقرأهم وأقربهم وإلا فإن جمع أوصاف الامامة فله الاستبداد  
لأنه أولى بامامتهم أذنوا له . أم لا ، إذ الحديث خاص بمن هو بيت غيره انتهى ،  
[ ولا يختص نفسه بدعوة دونهم فإن فعل فقد خانهم ] وقد مر شرحه في الحديث ،



( باب ما يجرى من الماء في الوضوء ) حدثنا محمد بن كثير قال ثنا همام عن قتادة عن صفية بنت شيبة عن

المقدم ، و هذا سياق حديث ثور ، فالجمل الثانية منها وهى قوله : لا يحمل لرجل يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يؤم ، إلخ ، ليس فى حديث حبيب بن صالح ، وفى حديث حبيب بن صالح جملة ليست فى حديث ثور ، وهى قوله : لا ينظر فى قعر بيت إلخ ، فى الحديثين اختلاف باعتبار الألفاظ من التقديم والتأخير و الزيادة والنقصان [قال أبو داؤد : و هذا ] أى هذا الحديث الذى رواه أبو داؤد بسنده عن ثوبان و عن أبي هريرة ، فالإقتصار فى إرجاع الضمير إلى أبي هريرة كما فعله صاحب غاية المقصود ومقلده قصور [ من سنن أهل الشام ] بضم السين المهملة أى من الأحاديث المرفوعة المروية عن أهل الشام [لم يشرهم فيها] أى فى رواية هذا الحديث [أحد] أى غير أهل الشام ، أما حديث ثوبان فرواته كلهم شاميون ليس فيها من غير أهل الشام أحد فحمد بن عيسى و إن كان أصله من غير الشام يعنى من بغداد لكنه نزل أذنه و هو بلد بساحل الشام عند طرسوس ، وكذلك جميع رواته ، وأما حديث أبي هريرة فرواته كلهم شاميون إلا أبا هريرة .

[باب ما يجرى] [ أى ما يكفى ] من الماء فى الوضوء (١) ، حدثنا محمد بن كثير قال ثنا همام [ بن يحيى ] عن قتادة عن صفية بنت شيبة [ بن عثمان بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار البدرية لها رؤية ، وحدثت عن عائشة وغيرها من الصحابة ، و فى البخارى التصريح بسماها عن النبي ﷺ تعليقاً ، قال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة سمعت النبي ﷺ ، وفى هذا رد على من أنكروا إداراكها ، قال الدارقطنى : لا تصح لها رؤية ، و أخرج ابن مندة من

(١) ذكر فيه بعض ما ورد فى تحديد وضوئه ﷺ و بسط الروايات بمجمل ابن العربى فأجاد .

## عائشة أن النبي ﷺ كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد قال

من طريق محمد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن صفية بنت شيبة قالت : والله لكانني أنظر إلى رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة ، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين ، و أبوها شيبة أسلم يوم الفتح ، و قيل : أسلم يوم حنين ، قال الزبيرى خرج شيبة يوم حنين يريد أن يقتل رسول الله ﷺ فرأى منه غرة فأقبل يريد فرآه فقال يا شيبة ألم تقذف الله في قلبه الرعب و ذنا منه ﷺ فوضع النبي ﷺ يده على صدره ثبت الايمان في قلبه وقاتل بين يديه ، دفع النبي ﷺ إليه وإلى ابن عمه عثمان بن طلحة بن أبي طلحة مفتاح الكعبة ، وقال : خذوا يا بني أبي طلحة خالدة تالدة لا يأخذها منكم إلا ظالم [ عن عائشة أن النبي ﷺ كان يغتسل بالصاع (١) و يتوضأ بالمد ] و الصاع مكيال يسع أربعة أمداد ، و المد رطل وثلث بالبغدادى و هذا عند الشافعى ، و أما عند أبي حنيفة رحمهما الله ، فالمد رطلان والصاع ثمانية أرطال لخبر السائق بذلك و لفظه هكذا : و عن موسى الجنى ؛ قال أتى بحامد بقدح حزرته ثمانية أرطال ، فقال : حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بمثل هذا ، و رجاله رجال الصحيح ، وقد قال النووي : و ذكر جماعة من أصحابنا و جهاً لبعض أصحابنا أن الصاع هاهنا ثمانية أرطال والمد رطلان ، و اختلفت الروايات في قدر الماء في الوضوء و الغسل ، و القدر المجزئ من الغسل ما يحصل به تعميم البدن على الوجه المعتبر سواء كان صاعاً (٢) أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ في النقصان

- (١) ظاهر الحديث كما يدل عليه الترجمة أنه من باب يان مقدار الماء ، وقال الباجي : يحتمل يان الاناء يعنى يغتسل بهذا الاناء وإن استعمل السير من مائه أو كله أو أكثر منه ، كذا في الاوجز ، و يأتي عن هذا التأويل لفظ أبي عبيد في كتاب الأموال برواية هشام عن قتادة بهذا السند بلفظ يتوضأ بقدر المد و يغتسل بقدر الصاع .
- (٢) نقل القارىء عليه الاجماع ، و قال في المعنى : عليه أكثر أهل العلم و نقل الخلاف عن أبي حنيفة و أنت خير بأنه لا يصح النقل عن الحنفية ، كذا في ★

أبو داود رواه أبان عن قتادة قال سمعت صفية . حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال ثنا هشيم قال أنا يزيد بن أبي زياد عن سالم بن أبي الجعد عن جابر قال كان النبي ﷺ

إلى مقدار لا يسمى مستعمله مقتسلا أو إلى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الاسراف، وهكذا الوضوء، القدر المجزئ منه ما يحصل به غسل أعضاء الوضوء سواء كان مداً أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ في الزيادة إلى حد السرف أو التقصان إلى حد لا يحصل به الواجب [ قال أبو داود رواه أبان ] بن يزيد العطار [ عن قتادة قال سمعت صفية ] غرض المصنف بهذا الكلام أن قتادة مدلس ، وهمام روى عنه بصيغة عن ، وعننة المدلس غير معتبرة ما لم يثبت سماعه فصرح المصنف برواية أبان أن قتادة قال : سمعت صفية ، ثبت بهذا أن رواية قتادة عن صفية بصيغة عن معتبرة ومحمولة على السماع .

[حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال ثنا هشيم] بن بشير [قال أنا يزيد<sup>(١)</sup> بن أبي زياد] القرشي الهاشمي أبو عبد الله مولاهم الكوفي ، قال : حضر بن شميل عن شعبة كان رفاعا ، و قال علي بن المنذر عن ابن فضيل كان من أئمة الشيعة الكبار ، و قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ليس حديثه بذلك ، وقال مرة : ليس بالحافظ ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ليس بالقوي ؛ و قال أبو يعلى الموصلي عن ابن معين : ضعيف ، و قال العجلي : جائز الحديث ، و كان بآخره يلقن ، و قال أبو زرعة : لين يكتب حديثه و لا يحتج به ، و قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، و قال المجوزجاني : سمعهم

★ الأوجز ، و قال ابن رسلان بعد ذكر الروايات المختلفة في مقدار ماء غسله عليه الصلاة و السلام ، وهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك و فيه رد على من قدر الغسل و الوضوء بما في الباب كابن شعبان من المالكية .  
(١) أخرج له مسلم في الأطعمة « ابن رسلان » .

يغتسل بالصاع و يتوضأ بالمد . حدثنا محمد بن بشار قال  
حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن حبيب الأنصارى

يضعفون حديثه . و قال ابن المبارك : ارم به ، و قال يعقوب بن سفيان : و إن  
كانوا يتكلمون فيه لتغيره فهو على العدالة والثقة ، و إن لم يكن مثل الحكم ومنصور ،  
قال أحمد بن صالح المصرى : يزيد بن أبي زياد ثقة ، ولا يعجبني قول من تكلم فيه ،  
و قال ابن سعد : كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره بجاء بالعجائب  
و قال البردبجي : روى عن مجاهد و في سماعه منه نظر و ليس هو بالقوى ، و قال  
النسائي : ليس بالقوى ، و قال الدارقطني : لا يخرج عنه في الصحيح ، ضعيف يخطئ  
كثيراً و يلقن إذا لقن ، مات سنة ١٣٧ ، عن سالم بن أبي الجعدة رافع الأشجعي  
مولاهم ، السكوني ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال المعلى : ثقة تابعي ،  
و قال إبراهيم الحلبي : يجمع على ثقته ، و كذلك وثقه ابن معين و أبو زرعة  
و النسائي ، و اختلف في موته من سبع و تسعين إلى واحدة و مائة ، و كان يرسل  
كثيراً [ عن جابر ] بن عبدالله [ قال ] أى جابر [ كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع  
و يتوضأ بالمد ] و قد مر في الحديث المتقدم ما يتعلق بذلك الحديث من الشرح .

[ حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر [ الهذلي مولاهم أبو عبد الله  
المدني البصري المعروف بقندر ، بضم معجمة و سكون نون و فتح دال مهملة و قد  
تضم ، صاحب الكرايس روى عن شعبة فأكثر و جالسه نحواً من عشرين سنة كان  
يقول لزممت شعبة عشرين سنة لم أكتب أحداً من غيره شيئاً و كنت إذا كتبت  
عه عرضت عليه ، قال أحد أحسبه من بلادته كان يفعل هذا ، ثقة صحيح الكتاب إلا  
أن فيه غفلة ، مات سنة ١٩٣ أو سنة ١٩٤ ] قال حدثنا شعبة [ بن الحجاج [عن  
حبيب الأنصارى ] هو حبيب بن زيد بن خلاد الأنصارى المدني ، قال أبو حاتم :  
صالح ، و قال النسائي : ثقة ، و قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، و وقع في

قال سمعت عباد بن تميم عن جدته و هي أم عمارة أن  
النبي ﷺ توضأ فأتى بآناه فيه ماء قدر ثلثي المد .

معاني الآثار للطحاوي عن إبراهيم بن أبي داود البرلسي أن عبادة بن زيد بن عاصم  
هو جد حبيب بن زيد هذا ، فلعله جده لأمه [ قال سمعت عباد بن تميم (١) ] بن  
غزية الأنصاري المازني المدني روى عن عمه عبادة بن زيد عاصم المازني و هو أخو  
تميم لأمه ، وجدته أم عمارة ، قال عباد : كنت يوم الخندق ابن خمس سنين ؛ قال محمد  
بن إسحاق السائي : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، قال العجلي : تابعي مسند  
ثقة ، هكذا قال الحافظ في تهذيب التهذيب ، و قال الحافظ في الاصابة في ذكر تميم  
بن زيد الأنصاري والد عباد : وأخو عبادة بن زيد بن عاصم المازني في قول الأكثر  
و قيل هو أخوه لأمه ، و أما أبوه فهو غزية بن عبد عمرو بن عطية بن خضاه  
وبذلك جرم الديماضي تبعاً لابن سعد [ عن جدته ] أي جدة عباد بن تميم وفي نسخة  
عن جدتي . و كذا في السائي أي جدة حبيب (٢) بن زيد الأنصاري و لم يتحقق  
لى وجه كونها جدة لحبيب بن زيد [ و هي أم عمارة ] الأنصارية . يقال اسمها نسية  
بالتصغير ، كذا في التقريب ، و قيد ابن ماكولا بفتح النون . و قال في مرعاة  
الصعود : و هي نسية بنون فسين كسفية ، قال المنذرى : كذا للأكثر ، وقال بعضهم  
لنسية بضم لامه و نون بنت كعب بن عمرو بن عوف بن مذبول ، و هي أم عبد  
الله بن زيد بن عاصم شهدت أحداً ، هي وابنها و زوجها ، وشهدت ربيعة الرضوان  
و اليمامة ، وقطعت يدها فيها ، روت عن النبي ﷺ و عنها ابن ابنها عباد بن تميم  
[ أن النبي ﷺ توضأ ] أي أراد التوضؤ [ فأتى بآناه فيه ماء قدر ثلثي

(١) اختلف في اسم والد تميم هذا و السبط في الغاية و الأوجز (٢) قال ابن  
رسلان : قال ابن عبد البر : أم عمارة الأنصارية اسمها نسية بنت كعب بن عمرو  
و هي أم حبيب ، و عبد الله بن زيد بن عاصم شهدت ربيعة العقبه و شهدت أحداً  
مع زوجها و بسط الكلام عليه صاحب الغاية .

حدثنا محمد الصباح البزاز قال حدثنا شريك عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن أنس قال كان النبي ﷺ

المد (١) [ و أقل ما ورد في مقدار ماء الوضوء هذا ، وأما أنه ﷺ توضأ بنصف المد (٢) ففي إسناده صلت بن دينار و هو متروك ، فالتقدير التي وردت في الحديث ليست على التحديد

[ حدثنا محمد بن الصباح [ الدولابي أبو جعفر البغدادى [ البزاز ] مولى مزينة صاحب السنن ولد بالرى بقرية يقال لها دولاب ، ثقة حافظ ، مات سنة ٢٢٧ [ قال حدثنا شريك ] بن عبد الله بن أبي شريك [ عن عبد الله بن عيسى ] بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصارى أبو محمد الكوفى ، و كان أكبر من عمه محمد ، قال ابن معين : ثقة ، و قال : كان يتشيع ، و قال النسائي : ثقة ثبت ، و قال العجلي : ثقة ، و قال ابن خراش والحاكم : هو أوثق ولد أبي ليلى ، و عن ابن المدينى هو عندى منكر الحديث ، مات سنة ١٣٥ [ عن عبد الله (٣) بن جبر ] بفتح الجيم وسكون المؤحدة ابن عتيك الأنصارى المدنى وقد وقع الاختلاف فى تسمية اسم هذا الراوى فى الروايات ، ففي أبي داود فى رواية ، و محمد بن الصباح عن شريك عن عبد الله بن عيسى سماه عبد الله بن جبر و فى أبي داود برواية شعبة قال حدثني عبد الله بن عبد الله بن جبر ، و هكذا قال مسلم فى رواية شعبة عبد الله بن عبد الله بن جبر ، و فى النسائي برواية شعبة عن عبد الله بن جبر ، و فى أبي داود برواية يحيى بن آدم عن شريك قال ابن جبر بن عتيك ، و هذا كله صحيح ليس فيه اختلاف ، فان الراوى هو عبد الله بن عبد الله

(١) و حمله ابن رسلان على مد هشام الذى كان أكثر من مد النبي ﷺ و قال لا أحب أن ينقص من مده ﷺ (٢) و ما روى بذلك المد ، قال الحافظ لم أحده و فى سبل السلام : لا أصل له . الغاية ، (٣) قال ابن رسلان : عبد الله بن عبد الله بن جبر ، قال الذهبي : و هذا لا يصح ، إنما هو عبد الله بن عبد الله بن خالد بن عبد الأنصارى روى عن أبيه و جده لأمه عبد بن حارث .

يتوضأ باناء يسع رطلين ويغتسل بالصاع ، قال أبو داود ورواه شعبة قال حدثني عبد الله بن عبد الله بن جبر قال سمعت أنساً إلا أنه قال يتوضأ بمكوك ولم يذكر رطلين

بن جبر ، و من قال عبد الله بن جبر أو ابن جبر فقد نسب إلى جده .

و الاختلاف الثاني أنه قال بعضهم : ابن جابر و صحبه ، قال النووي : وقد أنكره عليه بعض الأئمة ، وقال : صوابه ابن جابر ، وهذا غلط من هذا المعارض بل يقال فيه جابر و جبر و هو عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك ، ومن ذكر الوجين فيه الامام أبو عبد الله البخارى ، و إن مسعراً و أبا العيس و شعبة و عبد الله بن عيسى يقولون فيه جبر ، و ذكره الحافظ في التهذيب : عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك ، و قيل ابن جبر بن عتيك الأنصارى المدنى ، وقيل : إنهما اثنان ، و قال أبو بكر بن منجوية : أهل العراق يقولون : جبر و لا يصح إنما هو جابر . قلت : هذا نقله ابن منجوية من كلام البخارى فإنه قال في تاريخه : عبد الله

بن عبد الله بن جابر سمع ابن عمر و أنساً قاله مالك ، و قال شعبة و مسعر و أبو العيس و عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن عبد الله بن جبر و لا يصح جبر ، إنما هو جابر بن عتيك ، قال : و قال بعضهم عن عبد الله بن عيسى عن جبر بن عبد الله بن عيسى ، وثقه ابن معين و النسائى ، قال ابن أبى حاتم : سألت أبى عنه فقال ثقة [ عن أنس ] بن مالك الأنصارى [ قال كان النبي ﷺ يتوضأ باناء يسع رطلين (١) ] من الماء و هو قدر المد على قول أهل العراق ، و موافق لرواية جابر التى تقدمت فى هذا الباب [ و يغتسل بالصاع ] و الصاع مكىال يسع أربعة أمداد و المد رطل و ثلث أو رطلان فيكون الصاع خمسة أرطال و ثلث أو ثمانية أرطال [ قال أبو داود ورواه شعبة (٢) ] قال حدثني عبد الله بن عبد الله بن جبر قال سمعت

(١) قال ابن رسلان : استدلل به أبو حنيفة على أن المد رطلان لأنه ثبت وضوءه عليه الصلاة و السلام بمد و ثبت بهذا رطلان (٢) أخرجه النسائى .

قال أبو داؤد : ورواه يحيى بن آدم عن شريك قال عن ابن جبر عتيك ، قال : ورواه سفیان عن عبد الله بن عيسى قال حدثني جبر بن عبد الله قال أبو داؤد سمعت أحمد

[ إلا أنه ] أى شعبة [ قال ] فى حديثه [ يتوضأ بمكوك ولم يذكر رطلين ] المكوك بفتح الميم وضم الكاف الأولى وتشديدها جمعه ، مكائك و مكاكى مكبال بـع صاعاً ونصفاً قال ، التوى : و لعل المراد بالمكوك ههنا المد و كذا قال البغوى ، و قال فى النهاية : أراد بالمكوك المد ، و قيل الضاع ، والأول أشبه لأنه جاء فى حديث آخر مفسراً بالمد ، وقال القرطبي : الصحيح أن المراد به ههنا المد بدليل الرواية الأخرى ، وغرض المصنف بذكر رواية شعبة ، بيان الاختلاف فيها و فى رواية عبد الله بن عيسى فرواية عبد الله بن عيسى معننة ، ورواية شعبة فيه التحديث والسماع ، والثانى أن فى رواية عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر منسوباً إلى جده ، فقد قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : وأخرج أبو داؤد من طريق شريك القاضى عن عبد الله بن عيسى فقال عن عبد الله بن جبر ، نسبة لجده و فى رواية شعبة ، ذكر منسوباً إلى أبيه عبد الله بن عبد الله بن جبر ، والاختلاف الثالث ، أن فى رواية عبد الله بن عيسى ذكر رطلين ، ولم يذكر رطلين فى رواية شعبة .

[ قال أبو داؤد ورواه يحيى بن آدم عن شريك قال ] أى شريك [ عن ابن جبر بن عتيك ] بفتح العين المهملة و كسر المثناة الفوقانية ، وسكون الياء ، وهذه الرواية تخالف (١) الروایتين المتقدمتين بترك اسم الراوى و هو عبد الله بن عيسى [ قال ] أى أبو داؤد [ ورواه سفیان عن عبد الله بن عيسى قال حدثني جبر بن عبد الله ] غرضه بذكر رواية سفیان ، أنها تخالف الروايات الثلاث السابقة بأن رواية سفیان ، قلب فيها اسم الراوى فهذا من مقلوب الأسماء .

(١) هذا إذا ثبت أنه ترك الوسطة و إلا فيحتمل بيان الاختلاف قط .



بن حنبل يقول : الصاع خمسة أرطال قال أبو داود وهو  
صاع ابن أبي ذئب وهو صاع النبي ﷺ .  
( باب في الاسراف في الوضوء ) حدثنا موسى بن

[ قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول : الصاع خمسة أرطال ] وقد أسقط  
عنه (١) الكسر وإلا فالصاع خمسة أرطال وثلاث عند أهل الحجاز .

[ قال أبو داود وهو ] أى الصاع الذى هو خمسة أرطال وثلاث . [ صاع  
ابن أبي ذئب ] وابن أبي ذئب هذا لا يدرى من هو على التعيين فإن كان (٢) هو  
محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن حارث بن أبى ذئب المدنى ، فلعل وجه نسبة  
الصاع إليه أنه كان عنده صاع كصاع النبي ﷺ فاصطنع الناس صواعهم على صاعه ،  
فاشتهر الصاع لأجل ذلك ، أو لعله كان يصنعها والله تعالى أعلم . وإن كان غيره  
فلعله يكون من الأمراء ، وكان أمر بذلك الصاع نسب إليه . [ وهو صاع (٣)  
النبي ﷺ ] التضمير يرجع إلى صاع ابن أبي ذئب ، أى صاعه مساو لصاعه ﷺ أو  
يرجع إلى الصاع الذى هو خمسة أرطال وثلاث ومؤداهما واحد ، وهذا مبنى على  
ظن المؤلف رحمه الله تعالى تبعاً لأهل الحجاز ، وأما عند أهل العراق فصاع النبي  
ﷺ كان أربعة أمداد ثمانية أرطال لأن المد عندهم رطلان .

[ باب في الاسراف (٤) في الوضوء ] وفي نسخة كراهة الاسراف في الماء ،  
والاسراف تجاوز الحد ، كقوله تعالى « كلوا و اشربوا ولا تسرفوا » أى

(١) كما سيبنى في باب في مقدار الماء الذى يجرى به الغسل . (٢) و به جزم  
ابن رسلان . (٣) وفي التقرير هو مسلم ، لكن لما كان العراق أيضاً شائعاً  
في زمنه عليه الصلاة والسلام فالأحوط في إيجاب الفطر الأخذ بالزائد .  
(٤) والله درالمصنف إذ يوجب أولاً ما يندب استعمال الماء من المقدار ثم نهى  
بالترجيتين على أن لا يسرف ولا يذر .

إسماعيل قال ثنا حماد قال حدثنا سعيد الجريري عن أبي  
نعامة أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول اللهم إني

لا تجاوزوا عن الحد وهو أكل مالا يحل و ههنا يتحقق (١) إما بالزيادة على الثلاث  
في غسل الأعضاء أو بارتداء الكثير من الماء ، كما يفعله الموسوسة ، وهذا كله يدخل  
في الكراهة ..

[ حدثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا حماد (٢) قال حدثنا سعيد الجريري (٣) ]  
هو سعيد بن إلياس ، بمكسورة وخفة تحية وإهمال سين الجريري بضم الجيم وفتح  
راء أولى وكسر الثانية بينهما ياء ساكنة ، قال الدوري عن ابن معين : ثقة ، و قال  
أبو حاتم : تغير حفظه قبل موته فن كتب عنه ، قديماً فهو صالح ، قال ابن حبان :  
كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين ، روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون  
و ابن المبارك وابن أبي علي ، و كل ما روى عنه مثل هؤلاء الصغار ، فهو مختلط ،  
إنما الصحيح عنه ، حماد بن سلمة ، والثوري وشعبة وابن علي و عبد الأعلى من  
أصحابهم سمعوا منه ، قبل أن يختلط بثمان سنين مات سنة ١٤٤ [ عن أبي نعامة ]  
بفتح النون ، قيس بن عباة بفتح أوله وتخفيف الموحدة ، ثم تحتانية الحنفى الرمانى  
وقيل : الضبي البصرى ، وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن  
عبد البر : هو ثقة عند جميعهم ، مات بعد سنة ١١٠ [ أن عبد الله بن مغفل سمع  
ابنه ] واسمه يزيد (٤) بن عبد الله بن مغفل صرح بذلك الحافظ في تهذيب التهذيب ،  
في ذكره ابن عبد الله بن مغفل ، فقال عن أبيه في ترك الجهر بالسلمة ، و عنه أبو  
نعامة الحنفى ، قيل : اسمه يزيد ، قلت : ثبت كذلك في مسند أبي حنيفة البخارى انتهى .

(١) كذا في الغاية لكن ترجمة السخنة تؤيد الثاني . (٢) حماد بن سلمة . ابن  
رسلان . (٣) نسبة إلى جرير بن عباد . الغاية . (٤) قال صاحب الغاية  
لم أقف على اسمه وقال ابن رسلان : قيل اسمه يزيد وكان له سبعة أولاد .

أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها ، قال  
أى بنى سل الله الجنة وتعوذ به من النار فأتى سمعت  
رسول الله ﷺ يقول إنه سيكون فى هذه الأمة قوم  
يعتدون فى الطهور والدعاء .

قلت : وابن عبد الله بن مغفل هذا لعله يكون هو الذى روى عنه أبو نعامه ،  
وذكره الحفاظ فى تهذيبه ، ويمكن أن يكون هذا ابنا لعبد الله بن مغفل آخر غير  
هذا المذكور فى التهذيب ، فان كان آخر فلا ندرى ما اسمه . [ يقول اللهم إني  
أسألك القصر ] قال فى المجمع القصر ، هو الدار الكبيرة المشيدة لأنه يقصر فيه  
الحرم ، وفى القاموس : القصر المنزل أو كل بيت من حجر [ الأبيض عن يمين الجنة  
إذا دخلتها قال ] أى عبد الله لابنه [ أى ] حرف نداء [ بنى ] تصغير للابن  
مضافا إلى ياء المتكلم ، [ سل الله الجنة ] أى ينبغى لك (١) أن تكتفى على سؤال  
الجنة ، ولا تجاوز فى السؤال عن الحد بزيادة القيود والأوصاف [ وتعوذ به من  
النار فأتى سمعت رسول الله ﷺ يقول إنه ] ضمير للشأن [ سيكون فى هذه الأمة  
قوم يعتدون ] بتخفيف الدال يتجاوزون عن الحد الشرعى [ فى الطهور ] بالضم  
ويفتح ، وقد أجمعت الأمة على كراهة الاسراف فى الطهور وضوا كان أوغسلا  
أو طهارة عن النجاسات ، وإن كان على شط نهر جار كما ورد فى الحديث ،  
[ والدعاء (٢) ] قال القارى : قال التوربشى ، أنكر الصحابى على ابنه فى هذه المسألة  
حيث طمع إلى ما لم يبلغه عملا وسأل منازل الأنبياء وجعلها من الاعتداء فى الدعاء  
(١) قيل لأنه جرأة على الله تعالى فان دخول الجنة مجرد فضل منه تعالى ، بسطه  
فى التقرير . (٢) قبل المراد فى الحديث التكلف فى السجعة كما قيل فى قوله تعالى  
« إنه لا يحب المعتدين » . وقيل أن يأتى بغير جوامع الكلم ، وقيل أن يأتى لغير  
المأثور ، انتهى « الغاية » و « ابن رسلان »

( باب فى إسباغ الوضوء . ) حدثنا مسدد قال ثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور عن هلال بن يساف عن أبي يحيى عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ رأى

لما فيها من التجاوز عن جد الأدب ، ونظر الداعى إلى نفسه بعين الكمال . و قيل أنه سأل شيئاً معيناً ، ربما كان مقدراً لغيره ، انتهى ملخصاً .

قلت : وهذه التأويلات كلها تكلفات بعيدة ، فإن القصر الأيضى لا يختص بالأنبياء وليس هو شئ معين ، والأوجه فيه أن يقال إن إنكار عبد الله بن مغفل على ابنه من قبيل سد باب الاعتداء فإنه رضى الله تعالى عنه ، لما سمع ابنه يدعو بهذا الدعاء . خاف عليه أن يتجاوز (١) عنه ، إلى ما فيه الاعتداء حقيقة فبه على ذلك وأنكر عليه سداً للباب ، والله أعلم بالصواب .

[ باب فى إسباغ الوضوء . ] أى فى إكماله بحيث لا ينقص من فرائضه وستة وآدابه ، و يحتب عن مكروهاته ،

[ حدثنا مسدد ] بن مسرهد [ قال حدثنا يحيى ] القطان [ عن سفيان ] الثوري [ قال حدثني منصور ] بن المعتمر [ عن هلال بن يساف (٢) ] بكسر التثنية . ثم مهمله ، ويقال ابن اساف الأشجعي . ولاحم الكوفي أدرك علياً وروى عن غيره من الصحابة ، وثقه ابن معين والعجلي و ابن سعد ، وذكره ابن حبان فى الثقات [ عن أبي يحيى ] الأعرج المعرقب . ولى عبد الله بن عمرو اسمه مصدع (٣)

(١) ويشكل على الحديث ما ورد فى الترغيب لدعاء الفردوس . (٢) فيه ثلاث لغات فتح الياء وكسرها والهمزة . « الغاية » وضعف ابن رسلان كسر الياء وقال أيضاً : لا ينصرف للعلية ووزن الفعل . وقال المجد فى القاموس : فى بسف بالكسر وقد يفتح انتهى . وهذا يدل على ترجيح الكسر والانصراف لأن الياء أصلية . (٣) و قيل اسمه زياد « الغاية » قاله يحيى بن معين . « ابن رسلان » .

قوماً وأعقابهم تلوح فقال ويل للأعقاب من النار أسبغوا  
الوضوء .

بكسر أوله وسكون ثانيه و فتح ثالثه ، و إنما قيل له المعرب لأن الحاج أو بشر  
بن مروان عرض عليه سب على فأبى فقطع عرقوبه ، قال في الميزان : صدوق ،  
قد تكلم فيه ، قال السعدى زائع جائر عن الطريق ، إنتهى ، قال الحافظ في  
التهذيب : وقد ذكره الجوزجاني في الضعفاء فقال زائع جائر عن الطريق يريد بذلك  
مانسب إليه من التشيع ، بل الجوزجاني مشهور بالنصب والاحراف ، فلا يقدح  
فيه قوله ، و قال ابن حبان في الضعفاء : كان يخالف الآثبات في الروايات ، و ينفرد  
بالتاكير ، [ عن عبد الله بن عمرو ] بن العاص [ أن رسول الله ﷺ رأى قوماً ]  
من الصحابة ❶ قوضوا وهم عجال ، فلم يسبغوا الوضوء [ وأعقابهم تلوح ] أى تلعب  
المحل الذى لم يصبه الماء ، واعلمهم لم يعلوا بعدم إصابة الماء ، أو ظنوا بأن لا أكثر  
حكم الكل ، فاكفوا بغسل أكثر القدم ، [ فقال ] رسول الله ﷺ ويل (١) فى  
النهاية : الويل الحزى والهلاك والمشقة من العذاب ، والتوین ❷ فيه للتعظيم أى  
هلاك عظيم و عقاب أليم ، [ للأعقاب (٢) ] أى لاصحابها [ من النار أسبغوا (٣)  
الوضوء ] بضم الواو ، أى أموه باتيان جميع فرائضه وستة ، أو اكملوا واجباته ولو  
ثبت فتح الواو لكان له وجه وجيه أيضاً ، أى أوصلوا ماء الوضوء إلى الأعضاء  
بطريق الاستيعاب ، وهذا الحديث دليل على وجوب ، غسل الرجلين ، و أن  
المسح لا يجزئ (٤) وعليه جمهور الفقهاء ، ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتد به فى  
(١) و قال ابن دقيق العيد صح الابتداء بالكرة لأنه دعاء . (٢) قال ابن دقيق  
العيد ، اللام للعمود . (٣) وفى التقرير السياق دال على أن المراد منه هنا غسل  
الأعضاء بحيث لا يبقى جفة فى شئ منها فالأمر على هذا على معناه الحقيقى من  
الوجوب . (٤) قال ابن رسلان وحكى بعض أهل الظاهر والامامية إيجاب المسح  
وأن الغسل لا يجزئ . انتهى .

## ( باب الوضوء في آنية الصفر ) حدثنا موسى بن

الاجماع ، وأيضاً يدل على ذلك أن جميع من وصف وضوء رسول الله ﷺ في مواطن مختلفة ، وعلى صفات متعددة ، ففوق على غسل الرجلين ، ولم ينقل عنهم مسحها إلا في حالة لبس الحفين ، ولو كان مسح الرجلين جائزاً لفعله ﷺ ، مرة من الدهر لبيان الجواز ، وانتقل عنه ﷺ ، فهذا يرشد إلى أن المسح على الرجلين لا يجوز قطعاً خلافاً للروايف استدلالاً بقراءة جر أرجلكم ولا استدلال فيه ، لأنها تعارضها قراءة الصب ، ويحمل الجر على المجاورة كما في « حجر صب خرب » وماهين بارد ، و« عذاب يوم اليم » و« حورعين » ، لأنه المؤيد بالسنة الثابتة المستفيضة ، وقد بين السنة أن قراءة الجر محمول على حالة التخفيف . وفائدة الجر ما قال الزخشرى : من أن الأرجل مظنة الإفراط في الصب عليها ، وأخرج مسلم هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو تماماً ، وهذا لفظه : قال رجعتنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة ، حتى إذا كنا بهما الطريق تعجل قوم عند العصر فتوضؤوا وهم يحال فاتهننا إليهم ، الحديث . [ باب الوضوء (١) في آنية (٢) الصفر ] قال في لسان العرب والصفر (٣)

(١) لعل الغرض منه أنه وقع الاختلاف قديماً فنقل ابن قدامة كراهة الصفر عن ابن عمر رضي الله عنه . وزاد في هامش الكانفورية عن السيوطي وأبي هريرة رضي الله عنه لرواية ابن أبي شيبة أنه عليه السلام كرهه ووجه بأن حمل هذه على بيان الجواز والأوجه عندى أن حديث ابن أبي شيبة ، لو صح حمل على الأولوية وترك التعم لأن روايات الباب أشهر . قال ابن رسلان وكره الغزالي الوضوء من النحاس ورواه عن ابن عمر وأبي هريرة وشعبة لأن الملائكة تكره راحته لكن الحديث يرد ، انتهى . (٢) قال الموفق سائر الآنية مباح اتخاذها سواء كانت ثمينة كالباقوت والبلور والصفر أو غير ثمينة كالخشب والخزف في قول عامة أهل العلم إلا أنه روى عن ابن عمر أنه كره الوضوء في الصفر والنحاس والرصاص وما أشبه ذلك واختار ذلك أبو الفرج المقدسى لأن الماء يتغير فيها وروى أن الملائكة تكره ★

إسماعيل قال ثنا حماد قال أخبرني صاحب لي عن هشام بن عروة أن عائشة قالت كنت أغتسل أنا و رسول الله ﷺ في تور من شبه .

النحاس الجيد وقيل ضرب من النحاس ، وقال في الجمع : بضم صاد وسكون فاء وكسر الصاد لغة ، وهو الذي تعمل منه الأواني ، وذكر صاحب غياث اللغات في ترجمته بالفارسية « روثين » الذي يقال له بالهندية « كانسي » .

[ حدثنا موسى بن إسماعيل ] المقرئ [ قال ثنا حماد ] بن سلمة بن دينار [ قال أخبرني صاحب لي ] وفي السند (١) الآتي عن رجل ، قال الحافظ : في التقريب حماد بن سلمة عن رجل أو عن صاحب له عن هشام بن عروة هو شعبة ، وقال في تهذيب التهذيب : حماد بن سلمة عن رجل ، وفي رواية عن صاحب له ، عن هشام بن عروة روى عن حماد عن شعبة عن هشام ، انتهى فلم بذلك أن المبهم في هذا السند هو شعبة ، لكن لم تقف على وجه إيهامه ، [ عن هشام بن عروة ] بن الزبير [ أن عائشة ] الصديقة أم المؤمنين ، وهذا السند فيه انقطاع ، كما يدل عليه الرواية الآتية لأن هشاماً لم يدرك عائشة رضي الله تعالى عنها . [ قالت كنت اغتسل (٢) أنا ورسول الله ﷺ في تور من (٣) شبه ] التور بفتح التاء المثناة الفوقانية ، وسكون

★ ربح النحاس وقال الشافعي رحمه الله في أحد قوله ما كان ثميناً فهو محرم لأن تحريم الأثمان ( الذهب والفضة ) تنبيه على تحريم أعلاها ولأن فيها سرفاً وكسراً لقلوب الفقراء ، ولنا هذا الحديث إلخ . (٣) ترجم الصفر في غياث اللغات « كانسي » وفي غاية الأوطار « يتل » الجواب ، قول صاحب الغاية صحيح ، كذا في الفتاوى الرشيدية . (١) وأخرج الحاكم عن حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه بدون ذكر صاحب . « ابن رسلان » . (٢) وفيه الوضوء فاسب الترجمة . (٣) أي : أخذ منه الماء . كذا في الغاية . لعله ذكر الحديث لأنه يشبه الصفر أو لعدم القائل بالفصل .

حدثنا محمد بن العلاء أن إسحاق بن منصور حدثهم عن حماد بن سلمة عن رجل عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ بنحوه . حدثنا الحسن بن علي قال ثنا أبو الوليد وسهل بن حماد قالَا ثنا عبد العزيز بن عبد الله

واو إناه صغير من صفر أو حجارة يشرب منه ، وقد يتوضأ منه و يؤكل منه الطعام ، والشبه بفتحين شئ يشبه الصفر بالفارسية « برنج ، كذا في « المجمع » ، وقال في غياث اللغات شبه « برنج كه از تركيب مس وجست حاصل شود بهندي آرا يتل كريند » ودل هذا الحديث على جواز الوضوء من أواني الصفر والشبه و مشابهته في اللون بالذهب يوم عدم الجواز فدفع ذلك الوم .

[ حدثنا محمد بن العلاء ] بن كريب [ أن إسحاق بن منصور ] السلولى بفتح المهملة ، واللامين مولايم أبو عبد الرحمن ، قال ابن معين : ليس به بأس ، و قال العجلي كوفي ثقة ، و كان فيه تشيع ، و قد كتبت عنه . مات سنة ٢٠٤ أو ٢٠٥ [ حدثهم ] أى جماعة فيهم محمد بن العلاء [ عن حماد بن سلمة عن رجل ] هو شعبة كما تقدم في السند السابق [ عن هشام ] بن عروة [ عن أبيه عروة ] بن الزبير [ عن عائشة عن النبي ﷺ بنحوه ] والغرض من إيراد هذا السند و إعادته بيان أن الحديث مخرج بطريقين منقطع و متصل ، و لكن في كلا طريقيه راو مجهول فسد حديث موسى بن إسماعيل منقطع لأن هشام بن عروة لم يدرك عائشة رضى الله تعالى عنها ، وسند حديث محمد بن العلاء متصل لأنه ذكر فيه عروة بين هشام وعائشة رضى الله عنها .

[ حدثنا الحسن بن علي ] الخلال [ قال ثنا أبو الوليد ] هو هشام بن عبد الملك الباهلي مولايم الطيالسي البصري ، ثقة ، ثبت مات سنة ٢٢٧ [ وسهل بن حماد ] الغنزي ، هكذا في تهذيب التهذيب ، للحافظ : وفي الخلاصة : الغنبرى بمهملة ونون



بن أبي سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال جاءنا رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماءً في تور من صفر قتلوا .

وموحدة مفتوحة و راه ، بفتح أوله والقاف وزاى معجمة نسبة إلى العنز و هو الرمان أبو عتاب بمهملة ومثناة فوقانية مشددة ، ثم موحدة ، الدلال البصرى عن أحمد بن حنبل لا بأس به ، وقال أبو زرعة : وأبو حاتم صالح الحديث شيخ ، وقال العجلي وأبو بكر البزار : ثقة ، قال ابن عدى : سهل بن حماد الأزدي ، ثنا محمد بن علي ثنا عثمان الدارمي سألت ابن معين عن سهل بن حماد فقال : من سهل ؟ قلت : الذي مات قريباً الأزدي ، ثنا عنه أبو مسلم وغيره ، فقال : ما أعرفه قال ابن عدى : هو كما قال لأنه ليس بالمعروف ، قال الحافظ ، قلت : فأظن هذا غير أبي عتاب مات سنة ٢٠٨ [ قالوا ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ] الماجشون بكسر الجيم وضم معجمة و بنون ، واسم أبي سلمة ميمون ، ويقال دينار أبو عبد الله المدني نزيل بغداد مولى آل الهدير ، وإنما سمي الماجشون ، لأن وجتيه كانتا حراوين فسمى بالفارسية ماه گون فثبه وجتاه بالقمر فعربه أهل المدينة ، فقالوا الماجشون ، ثقة ، قبه مصنف مات سنة ١٦٤ . [ عن عمرو بن يحيى عن أبيه ] هو يحيى بن عمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني ، قال ابن إسحاق : كان ثقة ، وقال النسائي وابن خراش : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات [ عن عبد الله بن زيد ] بن عاصم بن كعب بن عمرو بن عوف بن مبذول بن عمرو بن غنم بن مالك بن النجار أبو محمد الأنصاري الخزرجي المدني ، وقيل في نسبه غير ذلك شارك وحشى بن حرب في قتل مسيلة الكذاب ، قتل بالحرّة في آخر ذي الحجة سنة ٦٣ [ قال جاءنا رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء في تور من صفر قتلوا ] وقد مر شرح اللغات في الحديث السابق (١) وفي الحديث دلالة على جواز الاستخدام في الوضوء .

(١) وهل الحديث مختصر من الطويل الذي سيبحث ظاهر كلام العيني ؟ نعم هكذا قال ابن رسلان في آخر الحديث وسيأتي الحديث بتمامه .

( باب فى التسمية على الوضوء ) حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا محمد بن موسى عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه .

[ باب فى التسمية على الوضوء ] هل هو واجب أم لا ؟ ومعناه ذكر اسم الله تعالى فى ابتداء الوضوء كقوله : بسم الله . قال ابن الهمام فى فتح القدير وفى المحيط لو قال : لا إله إلا الله والحمد لله وأشهد أن لا إله إلا الله يصير مقبلاً للسنّة وهو بناء على أن لفظ اسم أعم ، بما ذكرنا ، انتهى ،

[ حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا محمد بن موسى ] بن أبي عبد الله القطرى ، قال الحافظ فى التريب : بكسر الفاء وسكون الطاء : وفى الخلاصة القطرى ، بكسر القاف ، المذنى مولاها أبو عبد الله بن أبي طلحة ، قال أبو حاتم : صدوق ، صالح الحديث كان يتشيع ، وقال الترمذى ثقة ، وقال أبو جعفر الطحاوى : محمود فى روايته ، [ عن يعقوب بن سلمة ] الليثى (١) مولاها حجازى ، قال فى الميزان : شيخ ليس بعمدة ، قال البخارى : لا يعرف له سماع من أبيه ، ولا لأبيه من أبي هريرة [ عن أبيه ] هو سلمة الليثى مولاها المذنى ، روى عن أبي هريرة وعنه ابنه يعقوب بن سلمة روى له أبو داود وابن ماجّة حديثاً واحداً ، فى ذكر اسم الله على الوضوء .

قلت : وهم الحاكم فى المستدرک لما أخرج هذا الحديث فزعم أن يعقوب هذا ابن الماسجشون (٢) وسببه أن فى روايته عن يعقوب بن سلمة عن أبيه ، فظن أنه الماسجشون ، وهو خطأ ، وسلمة هذا لا يعرف إلا فى هذا الخبر [ عن أبي هريرة (٣) ] قال قال رسول الله ﷺ لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى

(١) دون أبي سلمة كما توهم الحافظ . (٢) ولذا صححه ولا يصح . انتهى ، قال ابن رسلان هو وهم . (٣) قال ابن العربى الحديث ضعيف ، قال أحمد : لا أعلم ★

عليه [ نقل القارى \* ] عن القاضي أن هذه التسمية حقيقة في نفي الشيء ، ويطلق مجازاً على نفي الاعتداد به لعدم صحته كقوله عليه الصلاة والسلام . لا صلاة إلا بطهور و على نفي كاله كقوله عليه الصلاة والسلام : لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، انتهى ، فاتفقت الأمة ، على أن النفي في الجملة الأولى محمول على نفي الصحة ، و أما في الجملة الثانية فاختلف فيها ، فعند الظاهرية (١) وإسحاق و أحمد بن حنبل (٢) محمول على الصحة ، وذهب الشافعية والحنفية ومالك (٣) ، وريعة إلى أن التسمية في ابتداء الوضوء سنة قاله الشوكاني ، فالتنفي عديم محمول على الكمال ، احتج الأولون بأحاديث الباب ، ولا شك أن الأحاديث التي وردت فيها و إن كان لا يسلّم شئ منها عن مقال فإنها تعاضد لكثرة طرقها و تكسب قوة ، فالظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً . واحتج الآخرون بحديث ابن عمر مرفوعاً من توفاً وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه و من توفاً ولم يذكر الله عليه كان طهوراً لأعضاء وضوئه . أخرجه الدارقطني والبيهقي ، و فيه أبو بكر الداهري و هو متروك ومنسوب إلى الوضع ، ورواه الدارقطني والبيهقي أيضاً من

★ في هذا الباب حديثاً صحيحاً لكنه أوجب التسمية . و قال ابن دقيق العيد للحديث طرق تدل على أن له أصلاً . انتهى . قال ابن رسلان أجاب أصحابنا وغيرهم عن الحديث بأجوبة أحسنها أنه ضعيف . والثاني المراد الكامل . والثالث جواب ربيعة شيخ مالك والدارمي وغيرهما أن المراد منه التية وسيجيئ ، و ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني وبعض المعتزلة إلى أن هذه الصيغة التي دخل فيها النفي على ذوات شرعية عملة لأنها مترددة بين نفي الكمال ونفي الصحة كما في لانكاح إلا بولي ، ولا صلاة إلا بآئحة الكتاب ، ولا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل (١) مطلقاً . ابن رسلان ، (٢) في العمدة « ابن رسلان » (٣) قال ابن العربي: سئل مالك عن ذلك فقال أريد أن تدخ إشارة إلى أن التسمية مشروعة عند الذبح . وقال ولا دليل عند الشافعي على الاستحباب .

حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن  
الدرأوردى قال و ذكر ربيعة أن تفسير حديث النبي ﷺ

حديث أبي هريرة وفيه مرداس بن محمد عن أبيه وهما ضعيفان ، و رواه الدارقطني  
والبيهقي أيضاً من حديث ' مسعود ، و في إسناده يحيى بن هشام ، هكذا في النبل ،  
و في الميزان يحيى بن هاشم : سمار وهو متروك ، قالوا فيكون هذا الحديث قرينة  
لتوجه ذلك النبي إلى الكمال لا إلى الصحة كحديث ' لا صلاة لجزار المسجد إلا في  
المسجد ، ويؤيد ذلك حديث ' ذكر الله على قلب المؤمن سماه أو لم يسم ، .

و أما الجواب عن ضعف هذا الحديث فإنه تعاضد لكثرة طرقه واكتسب  
قوة كما قلنا في ضعف حديث الباب ، واحتج البيهقي على عدم الوجوب بحديث : لانتم  
صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، واستدل الطحاوي بحديث مهاجر بن  
قفذ أنه سلم على رسول الله ﷺ و هو يتوضأ فلم يرد عليه فلما فرغ من وضوئه  
قال : إنه لم يمتنعني أن أرد عليك إلا أتى كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة ، على  
أن التسمية عند الوضوء ليس بلام لأن النبي ﷺ كره ذكر الله إلا على طهارة فبدل  
على أنه عليه السلام توضأ قبل أن يذكر ، فالراجح أن يقال لا وضوء متكاملًا في  
الثواب ، قال ابن مہام في شرح الهداية ( فرع ) : نسي التسمية فذكرها في خلال  
الوضوء فسمى لا يحصل السنة بخلاف نحوه في الأكل ، كذا في الغاية معللاً بأن  
الوضوء عمل واحد بخلاف الأكل و هو إنما يستلزم في الأكل تحصيل السنة في الباقي  
لا استدراك ما فات .

[ حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح ] هو أحمد بن عمرو بن عبد الله بن السرح  
بمهمات ، الأموي مولاهم أبو الظاهر المصري ، قال النسائي : ثقة ، مات سنة ٢٥٥  
[ قال حدثنا ابن وهب ] هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد  
المصري الفقيه ، ثقة حافظ عابد ، وقال ابن سعد : عبد الله بن وهب كان كثير العلم  
ثقة فيما قال حدثنا ، وكان يدلس ، مات سنة ١٩٧ [ عن الدراوردي ] عبد العزيز

لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أنه الذي يتوضأ و  
يغتسل و لا ينوى وضوءاً للصلاة و لا غسلاً للجنابة .

[ قال [ أى الدراوردى [ و ذكر ربيعة (١) ] هو ربيعة بن عبد الرحمن فروخ التيمي مولاهم أبو عثمان المدنى المعروف بريعة الرأى ، وثقه العجل و أبو حاتم و النسائي ، و قال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت أحد مفتى المدينة ، و قال مصعب الزيرى : أدرك بعض الصحابة والأكابر من التابعين ، وكان صاحب الفتوى بالمدينة ، و كان يجلس إليه وجوه الناس بالمدينة و كان يحصى فى مجلسه أربعون معتمداً ، قال مطرف : سمعت مالكا يقول : ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة ، وقال عبد العزيز بن أبي سلمة : يا أهل العراق تقولون ربيعة الرأى و الله ما رأيت أحداً أحفظ لسنة منه ، مات سنة ١٣٦ بالمدينة أو بالأندلس [ أن تفسير حديث النبي ﷺ لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أنه الذى (٢) يتوضأ و يغتسل و لا ينوى وضوءاً للصلاة و لا غسلاً للجنابة [ ففسر ربيعة حديث « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » بالنية لا التسمية فان من توضأ أو اغتسل و نوى الصلاة و رفع الجنابة فكأنه ذكر بقلبه اسم الله عليه وإن لم يذكر اسم الله عليه بلسانه ، فذكر اسم الله عليه عنده هو الذكر القلبى لا اللسانى ، و لهذا حمله على النية ، وهذا التفسير لا يخالف الحنفية فان عندهم أيضاً النية شرط لتحصيل الأجر والثواب ولكونه عبادة و إن لم يكن شرطاً لكونه مفتاحاً للصلاة (٣) .

(١) قال صاحب الغاية : أى ذكره فى جملة كلامه يعنى ذكر أشياء و ذكر تفسير هذا الحديث، انتهى. قلت: لا يحتاج إلى ذلك بل يذكر لفظ ذكر فى المذاكرة (٢) قال فى التقرير و بهذا أوله الشافعى أيضاً (٣) و المسألة خلافية شهيرة قال ابن رشد فى البداية : اختلف علماء الأمصار هل النية شرط فى صحته أم لا ، بعد اتفاقهم على اشتراطها فى العبادات ، فذهب فريق إلى أنه شرط و هو مذهب الشافعى و مالك و أحمد و أبى ثور و داؤد ، وذهب فريق آخر إلى أنها ليست بشرط و هو ★

( باب فى الرجل ىدخل ىده فى الاناء قبل أن ىغسلها )  
حدثنا مسدد قال حدثنا أبو معاوية عن الأعشى عن أبى  
رزىن و أبى صالح عن أبى هريرة قال قال رسول الله  
ﷺ إذا قام أحدكم من اللیل فلا ىغمس ىده فى الاناء حتى  
ىغسلها ثلاث مرات فانه لا ىدرى أن ىبات ىده .

[ باب فى الرجل ىدخل (١) ىده فى الاناء قبل أن ىغسلها ] هل ىجوز ذلك  
أم لا وهل ىتجس الماء بذلك أم لا .

حدثنا مسدد قال حدثنا أبو معاوية [ محمد بن خازم التمیمى [ عن الأعشى [ سليمان بن مهران [ عن أبى رزىن [ مسعود بن مالك [ وأبى صالح [ السمات  
[ عن أبى هريرة [ رضى الله تعالى عنه [ قال قال رسول الله ﷺ : إذا قام أحدكم  
من اللیل [ وفى رواية إذا استيقظ أحدكم من نومه [ فلا ىغمس ىده (٢) فى  
الاناء حتى ىغسلها ثلاث مرات فانه لا ىدرى أن ىبات ىده [ والحديث یدل على  
المنع من إدخال الید فى إناء الوضوء عند الاستيقاظ من اللیل ، لكن التعلیل بقوله  
فانه لا ىدرى أن ىبات ىده ، ىقضى بالحاق نوم النهار بنوم اللیل . و إنما خص  
نوم اللیل بالذكر للغلبة ، قال النووى : ومذهبنا ومذهب المحققین ، أن هذا الحكم لیس  
مخصوصاً بالقیام من النوم ، بل المعتبر فى الشك فى نجاسة الید ، فقی شك فى نجاستها  
✽ مذهب أبى حنیفة والثورى ، و سبب الخلاف ترددهم فى أن الوضوء عادة  
محضة أعنى غیر معقول المعنى أو العبادة المفهومة المعنى والوضوء فى شبه بالعبادین .  
ألخ . (١) وفيما علقته على المشكاة فى الحديث خمسة أبحاث ، الأول حكمه .  
والثانى حكم الماء ، والثالث الاستدلال به على المذهب بثلاثة وجوه ، والرابع الاستحباب  
مع التأكد ، والخامس الاستدلال على تخصيص الوضوء . و قال ابن العربى فى  
الحديث ثلاث مسائل . (٢) أى كفه بالاجماع . . . . .

كره له غسبها في الاناء ، قبل غسلها سواء كان قام من نوم الليل ، أو نوم النهار ، أو شك في نجاستها من غير نوم ، انتهى ، وقد اختلف في ذلك فالأمر عند الجمهور على التدب ، وحمله أحد على الوجوب في نوم الليل (١) وقال الشافعي (٢) وغيره من العلماء أن السبب (٣) في الحديث ، أن أهل الحجاز كانوا يستجرون بالأحجار وبلادهم حارة فإذا نام أحدهم عرق فلا يأمن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على قدر غير ذلك ، فإذا كان هذا سبباً للحديث عرفت أن الاستدلال به ، على وجوب غسل اليدين قبل الوضوء ليس على ما ينبغي . وقال في البدائع : ولنا أن الغسل لو وجب لا يخلو إما أن يجب من الحدث أو من النجس لاسيما إلى الأول لأنه لا يجب الغسل من الحدث إلا مرة واحدة ، فلو أوجبنا عليه غسل العضو عند استيقاظه من منامه مرة ، ومرة عند الوضوء لأوجبنا عليه الغسل ، عند الحدث مرتين ، ولا سبيل إلى الثاني لأن النجس غير معلوم بل هو موهوم وإليه أشار في الحديث حيث قال ، فإنه لا يدري أين باتت يده ، وهذا إشارة إلى توهم النجاسة واحتمالها فيناسبه التدب إلى الغسل واستجاباه لا الإيجاب ، لأن الأصل هو الطهارة فلا ثبت النجاسة بالشك والاحتمال فكان الحديث محمولا على نهى التنزيه لا

(١) وسوى الحسن في نوم الليل والنهار كذا في الأوجز وحكاه ابن رشد في البداية عن داود وحكى في المسألة أربعة مذاهب . (٢) قال الباجي الأظهر في سبب الحديث أن اليد في النوم لا تخلو عن الحك وغيره . انتهى . وعلى هذا لا يشكل ما أورد الشيخ على شيخه الشاه عبد الغنى من أن الأوجه غسل الثياب . انتهى . وفي المنهل قال ابن القيم هذا الحكم تعبدى ورد بأنه معال في الحديث بقوله : فإنه إلى آخره ، والصحيح أنه معال بميت الشيطان على يده كميته على خيشومه فان اليد أعم الجوارح كسباً فيناسب ميتته إلخ . (٣) وأبطله في حاشية الأحكام لابن دقيق العيد ومال إلى أن أمر الغسل تعبدى . وراجع إلى تأويل مختلف الحديث وإحكام الأحكام .

حدثنا مسدد قال حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ يعنى بهذا الحديث قال مرتين أو ثلاثاً و لم يذكر أبا رزين .

التحريم ، غلهم هذا الحديث على الاستجاب مثل ما روى أبوهريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاث مرات فإن الشيطان يبيت على خياشيمه فإنه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب الاستنثار عند الاستيقاظ و لم يذهب إلى وجوبه أحد وإنما شرع لأنه يذهب ما يلصق بمجرى النفس من الأوساخ و ينظفه فيكون سبباً لنشاط القارىء و طرد الشيطان ، و الجمهور من المتقدمين و المتأخرين على أنه لا ينجس الماء إذا غمس يده فيه ، و حكى عن الحسن البصرى (١) أنه ينجس إن قام من نوم الليل ، و حكى أيضاً عن إسحاق بن راهويه و محمد بن جرير الطبرى ، قال النوى : وهو ضعيف جداً ، فإن الأصل فى اليد والماء الطهارة فلا ينجس بالشك ، و قواعد الشريعة متظاهرة على هذا .

[ حدثنا مسدد ] بن مسرهد [ قال حدثنا عيسى بن يونس ] بن أبي إسحاق [ عن الأعمش ] سليمان بن مهران [ عن أبي صالح ] السمان [ عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ يعنى بهذا الحديث قال ] أى عيسى بن يونس عن الأعمش [ مرتين أو ثلاثاً و لم يذكر ] أى عيسى بن يونس [ أبا رزين ] مراده أنه كما روى مسدد برواية أبي معاوية عن الأعمش ، كذلك روى مسدد برواية عيسى بن يونس هذا الحديث ، و لكن وقع الاختلاف فى موضعين أحدهما فى المتن ، وهو أن فى رواية أبي معاوية : حتى يغسلها ثلاث مرات من غير شك ، و فى رواية عيسى بن يونس : حتى يغسلها مرتين أو ثلاثاً بالشك ، والثانى فى السند بأن فى رواية أبي معاوية يروى الأعمش عن أبي رزين و أبي صالح ، و فى رواية عيسى بن يونس يروى الأعمش عن أبي صالح فقط و لم يذكر أبا رزين .

(١) لرواية الأمر بالاراقة و هو زيادة ضعيفة ، بسطه صاحب الغاية .



( باب يحرك يده فى الاناء قبل أن يغسلها ) حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح ومحمد بن سلمة المرادى قالا حدثنا ابن وهب عن معاوية بن صالح عن أبى مریم قال سمعت أبا هريرة

[ باب يحرك يده فى الاناء قبل أن يغسلها ] هذه الترجمة (١) مذكورة فى

النسخة الدهلوية المجتبائية و لم يذكر فى غيرها من المكنوبة و المطبوعة ، و الظاهر أن ذكر هذه الترجمة ليس على ما ينبغى [ حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح و محمد بن سلمة المرادى ] هو محمد بن سلمة بن عبد الله بن أبى فاطمة المرادى الجبلى بفتح الجيم و الميم و هو بطن من مراد (٢) و هو جل بن كنانة مولا لم أبو الحارث المصرى الفقيه ، ثقة ثبت ، توفى سنة ٢٤٨ [ قالا حدثنا ابن وهب ] هو عبد الله بن وهب [ عن معاوية بن صالح ] بن حدير بضم المهملة الأولى مضغراً ؛ الحضرمى أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن الحصى ، قاضى الأندلس ، كان يحكى بن سعيد لا یرضاه ، و قال الدورى عن ابن معين : ليس بمرمى ، قال يحكى بن معين : كان ابن مهدى إذا تحدث بحديث معاوية بن صالح زهره يحكى بن سعيد ، و قال أیش هذه الأحاديث ، و قال أبو صالح الفراء عن أبى إسحاق الفزارى : ما كان بأهل أن یروى عنه ، و قال یعقوب بن شعبة : قد حمل الناس عنه ، و منهم من یرى أنه وسط ليس بالثبوت ولا بالضعيف و منهم من يضعفه ، قال أبو طالب عن أحمد : كان ثقة ، و قال جعفر الطيالسى عن ابن معين : ثقة ، و كان عبد الرحمن بن مهدى يوثقه ، و قال العجلى والنسائى : ثقة ، و قال أبو زرعة : ثقة محدث ، مات سنة ١٩٨ هـ [ عن أبى مریم ] الأنصارى ، و يقال : الحضرمى الشامى صاحب القناديل خادم مسجد دمشق أو حصص ، و قيل : إنه مولى أبى هريرة رضى الله عنه ، قال ابن حاتم : اسمه عبد الرحمن بن ماعز و ذكره غير واحد فى من لم یسم ، قال الأثرم عن أحمد : قالوا لى بمحمص أبو مریم الذى (١) قال ابن رسلان ليست هذه فى نسخة الخطاطى ، و الظاهر أن المراد يحرك المتوضئ يده فى الاناء قبل أن يغسلها أم لا ؟ (٢) بالضم قليلة فى البین .

يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاث مرات فان أحدكم لا يدري أين باتت يده أو أين كانت تطوف يده. (باب صفة وضوء النبي ﷺ) حدثنا الحسن بن علي الحلواني

روى عنه معاوية بن صالح معروف عندنا ، و قال الميموني عن أحمد : رأيت أهل حمص يحسنون الثناء عليه ، وقال العجلي : أبو مرهم مولى أبي هريرة رضى عنه ، ثقة ، و فرق البخارى رحمه الله تعالى بين خادم مسجد حمص وبين مولى أبي هريرة رضى الله تعالى عنه و جميعهما أبو حاتم الشامي [ قال سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا استيقظ (١) أحدكم من نومه ] سواء كان بالليل أو بالنهار [ فلا يدخل يده في الاناء (٢) ] أى لا يغمس يده في الماء الذى في الاناء فالمراد بالادخال الغمس [ حتى يغسلها ثلاث مرات فان أحدكم لا يدري أين باتت يده أو أين كانت تطوف يده ] قال فى مرآة الصعود : قال ولى الدين : يحتمل أنه شك من رواه أو ترديد منه ﷺ ، و الاول أقرب ، و قد مر ما يتعلق به من البحث (٣) فى الحديث السابق .

[ باب صفة (٤) وضوء النبي ﷺ ، حدثنا الحسن بن علي [ بن محمد

(١) أشكل عليه بوجهين : الأول : الاستيقاظ لا يكون إلا من النوم فافائدة من نومه ، قيل لأنه يقال استيقظ فلان من غشيته و غفله ، و الثانى كل أحد يستيقظ من نومه لامن نوم غيره فافائدة لفظ أحدكم من نومه ؟ و أجب لاخراج نومه عليه الصلاة و السلام فان قيل هو يخرج من أحدكم قيل نعم ولكنه توكيد ، كذا فى الأوجز (٢) وخرج من لفظ الاناء الحياض ومثلها ، كذا فى الأوجز . (٣) نقل صاحب الغاية عن الخطايب فى الحديث عدة مسائل (٤) أورد المصنف فيه عن تسعة من الصحابة : عثمان ، وعلى ، و ابن زيد ، و المقدم ؛ و معاوية ، و الربيع و جد طاحه ، و ابن عباس ، و أبى أمامة ، و أجاد فى حاشية شرح الاقناع فى مصالح أعضاء الوضوء . (٥) و فى نسخة : رسول الله .

قال حدثنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري  
عن عطاء بن يزيد الليثي عن حمران بن أبان مولى  
عثمان بن عفان قال رأيت عثمان بن عفان توضأ فأفرغ

[ الحلواني (١) ] [ الخلال ] قال حدثنا عبد الرزاق [ بن همام ] قال أنا معمر [ بن راشد ] [ عن الزهري ] محمد بن مسلم بن شهاب [ عن عطاء بن يزيد الليثي عن حمران (٢) بن أبان مولى عثمان بن عفان ] كان من النمر بن قاسط سبي بعين النمر فابناه (٣) ، عثمان من المسيب بن نجبة في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فأعتقه ، وكان حمران أحد العلماء الجلة أهل الوجاهة ، والرأي والشرف ، روى أن عثمان مرض فكتب العهد لعبد الرحمن بن عوف ولم يطلع على ذلك إلا حمران ثم أفاق عثمان فاطلع حمران عبد الرحمن على ذلك ، فبلغ عثمان فغضب عليه ففاه ، قال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين : حمران من تابعي أهل المدينة ، و محدثهم ، وقال ابن سعد : نزل البصرة وأدعى ولده أنهم من النمر بن قاسط ، وكان كثير الحديث ، ولم أرهم يحتجون بحديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات .

قلت : وقال الذهبي في الميزان : و قد أورده البخاري في الضعفاء ، لكن ما قال ما يليه قط : [ قال ] أي حمران [ رأيت (٤) عثمان بن عفان ] بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي . يجتمع هو ورسول الله ﷺ في عبد مناف يكنى ، أبا عبد الله ، وقيل أبا عمرو ولد بعد الفيل بست سنين على الصحيح ، أسلم في أول الاسلام ، دعاه أبو بكر إلى الاسلام فأسلم فلما أسلم عثمان زوجه

(١) بالضم نسبة إلى حلوان بلدة بآخر العراق . كذا في « الغاية » . (٢) بضم الحاء المهملة وفي السند ثلاثة أتباع يروى بعضهم عن بعض « ابن رسلان » (٣) وهو أول سبي دخل المدينة في خلافة أبي بكر رضي الله عنه « ابن رسلان » (٤) وبسط ابن دقيق العيد في الأحكام في تشريح حديث عثمان رضي الله عنه هذا ، فليراجع إلى مشكل الآثار للطحاوي .

على يديه ثلاثاً فغسلهما ثم تمضمض واستنثر (١) وغسل وجهه

رسول الله ﷺ بابته رقية ، و هاجرا كلاهما إلى أرض الحبشة ، ثم عادا إلى مكة وهاجرا إلى المدينة ، و لما قدم إليها نزل على أوس بن ثابت ، أخى حسان بن ثابت ، و لهذا كان حسان يحب عثمان و يكره بعد قتله ، و ماتت عنده أيام بدر فوجه بعدها أختها أم كلثوم ، فلذلك كان يلقب ذا النورين ، فلما توفيت قال رسول الله ﷺ لو أن لنا ثالثة لزوجناك ، بشره رسول الله ﷺ بالجنة و عده من أهل الجنة و شهد له بالشهادة ، قال الزبير بن بكار : بويع يوم الاثنين ليلة بقيت من ذى الحجة سنة ثلاث و عشرين ، و قتل يوم الجمعة لثمانى عشرة ، خلت من ذى الحجة بعد العصر سنة خمس و ثلاثين ، و دفن ليلة السبت بين المغرب والعشاء ، فى حش كوكب ، كان عثمان اشتراه فوسع به القبع ، و قتل وهو ابن اثنتين و ثمانين سنة ، « الاصابة » ملخصاً ، وقال عبد الله بن سلام : لوقع الناس على أنفسهم بقتل عثمان باب فتنة لا يغلق عنهم إلى قيام الساعة ، وكان كما قال [ توصاً فأفرغ على يديه (١) ثلاثاً ] من أفرغت الاناء إ فراغا إذا قلبت مافيه ، والمعنى ههنا صب على يديه يعنى أول ما فعل أنه أفرغ الماء على يديه [ فغسلها (٢) ] ثلاثاً أى فد لكهما [ ثم تمضمض ] المضمضة تحريك الماء (٣) فى الفم ، و كمالها أن يجعل الماء فى فيه ثم يديره فيه ثم يمجعه ، وقال الزندوسى من أصحابنا : أن يدخل إصبعيه فى فيه وألقه ، والمبالغة فيها

(١) وظاهره الافراغ عليهما معاً وجاء فى رواية : أفرغ يده اليمنى على اليسرى . ابن رسلان ، قال ابن دقيق العيد نحو ذلك وزاد غسلها بمجموعة أو مفترقة والفقهاء اختلفوا فى الأفضل من ذلك . (٢) وهل يحتاج فى غسلها إلى التنية ؟ قال الباجي من جعلهما من سنن الوضوء ، كابن القاسم اشترط ، ومن رأى النظافة كأشبه لم يشترطها . ابن رسلان . (٣) وهل الادارة شرط أم لا يختلف عند العلماء . نيل الاوطار ، (٤) و فى نسخة : يده ثلاثاً فغسلها ثم مضمض واستنشق .

ثلاثاً وغسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ثم اليسرى مثل ذلك ثم مسح رأسه ثم غسل قدمه اليمنى ثلاثاً ثم اليسرى مثل ذلك ثم قال رأيت رسول الله ﷺ توضأ مثل وضوئي

سنة (١) . [ واستتر ] الاستئثار اخراج الماء من الأنف (٢) بعد الاستنشاق وفي نسخة (٣) واستشق ، أى جذب الماء بريح أنفه . حتى يبلغ الماء خياشيمه ثم يستثره والواو بمعنى ثم أى ثم استثر بعد المضضة [ وغسل وجهه ثلاثاً (٤) ] والواو ههنا أيضاً ، بمعنى ثم كما في رواية البخارى ، والوجه ما يواجهه الانسان ، وهو من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طولاً ومن شمة الأذن إلى شمة الأذن (٥) عرضاً فان قلت : ما الحكمة في تأخير غسل الوجه ، عن المضضة والاستنشاق ؟ قلت : ذكروا أن حكمة ذلك اعتبار أوصاف الماء ، لأن اللون يدرك بالبصر والطعم يدرك بالشم ، والريح يدرك بالأنف ، فقدم الأقوى منها وهو الطعم ثم الريح ثم اللون ، [ وغسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ثم اليسرى (٦) مثل ذلك ثم مسح

(١) اختلف العلماء في المضضة والاستنشاق فعند الأئمة الثلاثة سنة ، وعن أحمد ثلاث روايات . الأولى مثل الجمهور والثانية وجوبها وهو المشهور عندهم والثالثة وجوب الاستنشاق وسنية المضضة ، كما في الأوجز . (٢) وكره مالك بدون الاستئانة باليد لأنه يشبه فعل الحمار . كذا في الأوجز . (٣) وقيل هما بمعنى الغاية ، (٤) فان شك أخذ بالأقل وقيل بالأكثر . كذا في الأوجز . (٥) خلافاً لما لك إذ قال ما بين اللحية والأذن ليس في الوجه ولم يقل به أحد من الفقهاء غيره . انتهى ، كذا في الأوجز . (٦) السنة تقديم اليمنى وقال الشافعى في القديم بوجوبه لما ساقى من قوله عليه الصلاة والسلام . أبدأوا بيمينكم . ابن رسلان ، وقال ابن العربي سنة ، ثم قال ابن رسلان : لا يجب الترتيب بين اليمنى واليسرى لأن مخرجها في الكتاب واحد قال تعالى . وأيديكم وأرجلكم ، والفقهاء يعدون اليدين والرجلين عضواً واحداً .

## هذا ثم قال من توضأ مثل وضوئي هذا ثم صلى ركعتين

رأسه (١) [ وليس فيه ذكر عدد للمسح ، وبه وقال أكثر العلماء : وقال الشافعي رحمه الله : يستحب التلث في المسح (٢) كما في الغسل . واستدل له بظاهر رواية مسلم أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً وأجيب بأنه مجمل تبين في الروايات الصحيحة أن المسح لم يتكرر فيحمل على الغالب أو يختص بالمغسول ، قال ابن المنذر : إن الثابت عن النبي ﷺ في المسح مرة واحدة ، وبأن المسح مبني على التخفيف ، فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الاسباغ ، وبأن العدد لو اعتبر في المسح اصاب في صورة الغسل إذ حقيقة الغسل جريان الماء . [ ثم غسل قدمه اليمنى (٣) ثلاثاً ثم اليسرى مثل ذلك ] فالحديث (٤) يدل على أن فرض الوضوء غسل الرجلين لا المسح [ ثم قال رأيت رسول الله ﷺ توضأ مثل وضوئي هذا ] و في رواية نحو وضوئي هذا ، والمراد التشبيه والمماثلة ، والتشبيه لا عموم له [ ثم قال ] أي رسول الله ﷺ ويمكن أن يقال أن الضمير يرجع إلى عثمان ، وقد سدر لفظه قال ، ثانياً ويعود ضميره إلى رسول الله ﷺ أي ثم قال عثمان قال رسول الله ﷺ [ من توضأ مثل وضوئي (٥) هذا ثم صلى ركعتين ] فيه استحباب صلاة ركعتين عقيب (٦) الوضوء . [ لا يحدث (٧)

(١) وسأقي الكلام على مسح الرأس في باب المسح على العمامة . (٢) وأغرب ما يذكر أن التلث أوجبه بعضهم . كذا في الأوجز . (٣) قال ابن دقيق العيد بعض الفقهاء لا يرى العدد في غسل الرجلين لقربهما من القدر ولرواية حتى أتتاها ومثبت العدد أولى . (٤) وسأقي الكلام عليه مفصلاً في باب غسل الرجلين . (٥) و في الصحيحين نحو وضوئي وبسط ابن رسلان على المثل والنحو كلاماً طويلاً وابن دقيق العيد مختصراً . (٦) وهي من السنن المؤكدة عند الشافعية خلافاً للمالكية صرح به ابن رسلان . (٧) حاصل ما يظهر من ابن رسلان إن فيه ثلاثة أقوال لا يحدث مكسباً من أمور الدنيا أو الآخرة الغير المتعلقة بالصلاة . وقال عياض لا يحدث مطلقاً ورأساً ، ورده النووي فقال : يحصل الفضل مع طريان الخواطر ★

لا يحدث فيها نفسه غفر الله عز وجل له ما تقدم من ذنبه .

فيهما نفسه [ المراد به ما يمكن المرء قطعه لأن قوله يحدث يقتضى تكسبا منه ، فأما ما يهجم من الخطرات والوساوس ، ويتعذر دفعه فذلك معفو عنه (١) نعم ، من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلاً أعلى درجة بلارِب ، ثم إن تلك الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد دفعه مطلقاً ومنها ما يتعلق بالآخرة فإن كان أجنبياً أشبه أحوال الدنيا ، وإن كان فيما يتعلق بأمور الآخرة ، كالفكر في معاني المتلو من القرآن والمذكور من الدعوات والأذكار أو في أمر محمود أو مندوب إليه ، لا يضر ذلك ، وقد ورد عن عمر رضى الله عنه أنه قال إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة ، [ غفر الله عز وجل له ما تقدم من ذنبه ] يعنى من الصغائر دون الكبائر ، لأنه قيد في بعض تلك الروايات بقوله : مالم يؤت كبيرة ، وأيضاً ورد في النص القرآنى ارتفاع الكبيرة بالتوبة بطريق الحصر ، وظاهر الحديث يعم الكبائر والصغائر لكنه خص بالصغائر ، والكبائر إنما تكفر بالتوبة ، وكذلك عظام (٢) العباد ، وهذا الحديث أصل عظيم في صفة الوضوء والأصل في الواجب غسل الأعضاء مرة مرة والزيادة عليها سنة لأن الأحاديث الصحيحة وردت بالغسل ثلاثاً ثلاثاً مرة مرة ومرتين مرتين و بعض الأعضاء ثلاثاً ثلاثاً ، و بعضها مرتين مرتين و بعضها مرة مرة ، فالاختلاف على هذه الصفة دليل الجواز في الكل ، فإن الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ .

★ المعارضة غير المستقرة وسيأتى بعض ما يتعلق به . في باب كراهية الوسوسة ، (١) و به جزم النووي كما بطله صاحب الناية . (٢) و للبخارى في الرقاق في آخر هذا الحديث : فلا تغفروا أى فيستكثروا من الأعمال السيئة قال ، الصلاة المكفرة هي التي يقبلها الله ، وأنى للعبد بالاطلاع على ذلك ، كذا في ابن رسلان .

حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا الضحاك بن مخلد قال ثنا عبد الرحمن بن وردان قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني حمران قال رأيت عثمان بن عفان توضأ فذكر نحوه و لم يذكر المضمضة والاستنثار (١) وقال فيه ومسح رأسه ثلاثاً ثم غسل رجله ثلاثاً ثم قال رأيت رسول

[ حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا الضحاك بن مخلد قال ثنا عبد الرحمن بن وردان ] بمفتوحة وسكون راء و بهملة و نون بينها ألف ، الغفارى ، أبو بكر المكي المؤذن ، قال ابن معين : صالح ، و قال أبو حاتم ما بحديثه بأس ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، قلت : و قال الدارقطني : ليس بالقوى « تهذيب » ، و في الميزان حدث عن أبي سلمة ، قال الدارقطني : ليس بالقوى [ قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني حمران ] بن أبان [ قال رأيت عثمان بن عفان توضأ فذكر نحوه ] أى فذكر أبو سلمة بن عبد الرحمن عن حمران نحو رواية عطاء بن يزيد عن حمران إلا أنه خالف عطاء في مواضع : أولها أن أباً سلمة بن عبد الرحمن [ لم يذكر المضمضة و الاستنثار ] و قد ذكرهما عطاء بن يزيد في روايته [ و ] ثانياً [ قال ] أى أبو سلمة [ فيه ] أى في هذا الحديث [ و مسح رأسه ثلاثاً (١) ] زاد أبو سلمة لفظ ثلاثاً و لم يذكره عطاء في حديثه ، و ثالثاً قال أبو سلمة [ ثم غسل رجله ثلاثاً ] ذكر : رجلين بصيغة التثنية ثم ذكر عدد الثلاث ، و أما عطاء بن يزيد فذكر كلا رجله منفردة و ذكر ثم غسل قدمه اليمنى ثلاثاً بلفظ القدم ثم اليسرى مثل ذلك و لم يذكر العدد مع اليسرى صراحة ، و رابعاً قال أبو سلمة [ ثم قال ] أى عثمان (١) و محل روايات ثلث المسح عندى ماسأقي في حديث الربيع من مسح كل ناحية لمنصب الشعر (٢) و في نسخة : و الاستنشاق .



الله ﷺ تَوْضُأً هَكَذَا ، و قَالَ مِنْ تَوْضُأً دُونَ هَذَا كَفَاهُ  
و لَمْ يَذْكُرْ أَمْرَ الصَّلَاةِ .

[ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوْضُأً هَكَذَا ، وَقَالَ مِنْ تَوْضُأً دُونَ هَذَا كَفَاهُ ] أَى مَا دُونَ  
الثَّلَاثِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا ذَكَرَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ مِنْ تَوْضُأٍ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ  
لَا يَحْدِثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفَرَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَسَلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ فَلَمْ يَذْكُرْ حَكْمَ الْوَضُوءِ  
الْمِثَالِ [ و لَمْ يَذْكُرْ أَمْرَ الصَّلَاةِ ] بَلْ ذَكَرَ حَكْمَ مِنْ تَوْضُأً دُونَ هَذَا أَى دُونَ  
الثَّلَاثِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَوْ مَرَّتَيْنِ كَفَاهُ وَ يَحْزَنُهُ ، وَ حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَ (١) فِي مَسْحِ الرَّأْسِ سَنَةٌ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،  
وَ أَمَّا عِنْدَنَا فَالْسَّنَةُ أَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً مُسْتَوْعِبًا وَ الثَّلَاثُ مَكْرُوهٌ وَ رَوَى  
الْحَسَنُ عَنْ أَبِي خَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَمْسَحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَ احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ  
بِهَذَا وَ بِمَا رَوَى أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَسِلَ ثَلَاثًا  
وَ مَسَحَ بِالرَّأْسِ ثَلَاثًا ، وَلَآنَ هَذَا رَكْنٌ أَصْلَى فِي الْوَضُوءِ فَيَسِنُ فِيهِ الثَّلَاثُ قِيَاسًا عَلَى  
الرَّكْنِ الْآخَرِ وَ هُوَ الْفَسْلُ ، وَ الْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَنْ عُثْمَانَ وَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا فِي الْوَضُوءِ أَنَّهُمَا مَسَحَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ : إِنَّ أَحَادِيثَ  
عُثْمَانَ الصَّحَّاحِ كُلِّهَا تَدُلُّ عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ مَرَّةً ، وَ كَذَا رَوَى عَبْدُ خَيْرٍ عَنْ عَلَى  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَوْضُأً فِي رَجَةِ الْكُوفَةِ وَ مَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَ أَمَّا رِوَايَةُ  
أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا مَعَ كَوْنِهِ مُخَالِفًا لِلثَّلَاثِ شَاذٌ غَيْرُ نَائِبٍ لِأَنَّ فِيهَا عَبْدُ  
الرَّحْمَنِ بْنُ وَرْدَانَ ، وَقَالَ فِيهِ الدَّارِقُطِيُّ : لَيْسَ بِالْقَوَى ، كَذَلِكَ جَمِيعُ الرِّوَايَاتِ الَّتِي  
ذَكَرَ فِيهَا ثَلَاثُ الْمَسْحِ لِاتِّخَالُفِ عَنْ مَقَالٍ ، حَتَّى قَالَ الشُّوَكَّانِيُّ فِي النَّيْلِ وَالْإِنْصَافِ : إِنَّ  
أَحَادِيثَ الثَّلَاثِ لَمْ تَبْلُغْ إِلَى دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ حَتَّى يُلْزَمَ التَّمَسُّكُ بِهَا لَمَّا فِيهَا مِنَ الزِّيَادَةِ  
(١) قَالَ ابْنُ سِيرِينَ يَمْسَحُ مَرَّتَيْنِ ، مَرَّةً لِلْفَرْضِ وَمَرَّةً لِلْسَّنَةِ ، كَذَا فِي الْعَارِضَةِ .  
وَ رَجَعَ ابْنُ رَسْلَانَ تَوْحِيدَ الْمَسْحِ خِلَافَ الْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ .

## حدثنا محمد بن داود الاسكندراني قال حدثنا زياد بن يونس

قالوقوف على ما صح من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين لا سيما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرّة الواحدة ، و حديث « من زاد على هذا فقد أساء و ظلم » الذي صححه ابن خزيمة وغيره قاض بالمتنع من الزيادة على الوضوء الذي قال فيه النبي ﷺ هذه المقالة ، كيف ، و قد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ثم قال : من زاد ، الحديث ، قال الحافظ في الفتح : ويحمل ماورد من الأحاديث في تليث المسح إن صحت على إرادة الاستيعاب بالمسح لا أنها مسحات مستقلة بجميع الرأس جمعاً بين الأدلة ، انتهى ، ولو ثبت ما رواه الشافعي رحمه الله فهو محمول على أنه فعله بماء واحد وذلك سنة عندنا في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله لأن التليث بالماء الجديد يترتب إلى الغسل فكان غتلا بالمسح ، و أما الجواب عن القياس فتقول قياسه على الغسل فاسد من وجهين ، أحدهما أن المسح بني على التخفيف و التكرار من باب التغليظ فلا يليق بالمسح ، و الثاني أن التكرار في الغسل مفيد لحصول زيادة نظائفة لا تحصل بالمرّة الواحدة و لا يحصل ذلك بتكرار المسح فبطل القياس .

[ حدثنا محمد بن داود الاسكندراني ] هو محمد بن داود بن رزق بن داود بن ناجية بن عمر المهري أبو عبد الله بن أبي ناجية الاسكندراني بكسر الألف وسكون المهملة وفتح الكاف وسكون التون وفتح المهملة و الراء وفي آخرها نون نسبة إلى الاسكندرية وهي بلدة على طرف بحر المغرب من آخر حد ديار مصر بناها ذوالقرنين الاسكندر و إليه ينسب البلدة . ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال : مستقيم الحديث ، ذكره أحمد بن شعيب فقال : محمد بن داود بن أبي ناجية ثقة ، مات سنة ٢٥١ على الصحيح [ قال ثنا زياد بن يونس ] بن سعيد بن سلامة الحضرمي أبو سلامة الاسكندراني ، قال ابن يونس : توفي بمصر سنة ٢١١ ، و كان طلاباً للعلم و كان يسمى سوسة العلم

قال حدثني سعيد بن زياد المؤذن عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي قال سئل ابن أبي مليكة عن الوضوء فقال رأيت عثمان بن عفان سئل عن الوضوء فدعا بماء فأتى بميضأة فأصغها (٥) على يده اليمنى ثم أدخلها في الماء فتمضمض ثلاثاً واستنثر ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يده اليمنى ثلاثاً وغسل يده اليسرى ثلاثاً ثم أدخل يده فأخذ ماءً فمسح برأسه وأذنيه

أحد الأئمة الثقات ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال : مستقيم الحديث [ قال حدثني سعيد بن زياد المؤذن ] المكتب المدني مولى جبهة ذكره ابن حبان في الثقات هكذا في التهذيب ، و قال في التقريب : مقبول من السادسة [ عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي ] هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي ، قال أبو حاتم : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، هكذا في التهذيب ، و قال الذهبي في الميزان : عثمان بن عبد الرحمن التيمي ، قال الدارقطني : ليس بالقوي [ قال سئل ابن أبي مليكة و السائل غير معلوم و لعله جماعة ] عن الوضوء [ أى عن صفته ] فقال [ أى ابن أبي مليكة ] رأيت عثمان بن عفان سئل عن الوضوء فدعا بماء [ أى طلب الماء في الاناء ] فأتى بميضأة (١) [ أى إناء فيه ماء بقدر ما يتوضأ منه ] فأصغها (٢) [ أى أمالها ] على يده اليمنى فغمم معها اليسرى فغسلها [ ثم أدخلها في الماء ] الذى فى الاناء فتمضمض ثلاثاً واستنثر ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يده اليمنى [ أى إلى المرفق ] ثلاثاً و [ كذلك ] غسل يده اليسرى [ إلى المرفق ] ثلاثاً ثم أدخل [ أى

(١) مفعلة أو مفعالة ، كذا فى الجمع « الغاية (٢) فيه إشارة إلى أن الاناء يكون على جانب اليسرى و إلا فكيف يصغى على اليمنى ، وسيأتى عن ابن رسلان أن الاناء إذا يكون ضيق القدم فيكون على اليسرى و إلا فعلى اليمنى .  
(٥) و فى نسخة : يسئل عن الوضوء فدعا بماء فأتى بالميضأة فأصغى .

فغسل بطونهما و ظهورهما مرة واحدة ثم غسل رجله  
ثم قال أين السائلون عن الوضوء ؟ هكذا رأيت رسول  
الله ﷺ يتوضأ ، قال أبو داود أحاديث عثمان الصحاح  
كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة فانهم ذكروا الوضوء

عثمان [ يده ] في الميضة [ فاخذ ماء (١) ] جديداً [ فمسح برأسه و أذنيه (٢)  
فغسل [ أى مسح [بطونهما] أى الأذنين بما يلى الوجه [ وظهرهما ] بما يلى الرأس  
مرة واحدة ثم غسل رجله ثم قال [ أى عثمان [ أين السائلون عن ] صفة [الوضوء  
هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، قال أبو داود [ أى المؤلف [ أحاديث عثمان  
الصحاح كلها (٣) تدل على مسح الرأس أنه مرة ] و اعترض عليه بأن أبا داود  
نفسه أورد طريقين صحيحين (٤) ، صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره : أحدهما ماروى  
بسنده قال ثنا عبدالرحمن بن وردان قال ثنا أبو سلمة بن عبدالرحمن قال ثنا حمران قال  
رأيت عثمان توضأ وقال فيه : ومسح رأسه ثلاثاً ، والثانى مارواه أبوداود بسنده عن عامر  
بن شقيق بن جمرة عن شقيق بن سلمة قال : رأيت عثمان غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ومسح  
رأسه ثلاثاً فأجاب بعضهم بأن المراد من قوله كلها أكثرها أو يقال إن هذين الطريقين  
لا يعارضان الطرق الدالة على كون مسح الرأس مرة لا عدداً ، ولا قوة و صحة فان  
الصحاح فيما بينهما بون بعيد و إن كان يشمل اسم الصحة كلها وأجاب عنه الحافظ في

(١) قال ابن رسلان ثم أرسله يدل عليه لفظ فمسح لأن المسح لا يكون إلا بالبل فان  
كان في يده ماء يصير غسلا (٢) قال ابن رسلان ظاهره مسحهما مع الرأس بما  
واحد و هو مذهب أحمد و بسطه و سياق المذهب و لا يصح النقل عن أحمد  
فان صاحب المغنى و صاحب نيل المآرب صرحا باستحباب التجديد كما سياق .  
(٣) قال ابن رسلان : « أحاديث عثمان ، التيمى » الصحاح كلها ، و يحتمل أن  
يراد به عثمان بن عفان ، انتهى فيه ما فيه ، فان الظاهر هو الثانى (٤) تكلم  
عليهما ابن قدامة في المغنى .

**ثلاثاً و قالوا فيها : و مسح رأسه (٥) لم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره .**

الفتح ، بأنه يحمل قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقين اللذين ذكرهما ، فكأنه قال إلا هذين الطريقين .

قلت : و مدار هذه الأجوبة على أن عبد الرحمن بن وردان الذي روى عن أبي سلبية ، قال فيه أبو حاتم : ما به بأس ، و قال ابن معين : صالح ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و أما على ما قال فيه الدارقطني كما نقله عنه الحافظ في تهذيبه ، و الذهبي في الميزان ، فلا يكون هذا الحديث حسناً فضلاً عن أن يكون صحيحاً و يكون الاعتراض عن أصله ساقطاً ، و أما الرواية الثانية التي رواها عامر بن شقيق ، فأيضاً غير صحيحة فإنه قال الشوكاني في النيل : و عامر بن شقيق يختلف فيه ، فالأوجه أن يقال في الجواب أن عبد الرحمن بن وردان ، وكذلك عامر بن شقيق عند أبي داود ليسا بقويين فعلى هذا قوله أحاديث عثمان الصحاح كلها صحيح بلا تأويل ، ولما ادعى المؤلف على أن أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة دون الثلاث استدلل فقال [فإنهم] أى رواية حديث وضوء عثمان [ذكروا] صفة وضوء عثمان وذكروا أن غسله أعضاء [الوضوء] كان [ثلاثاً] بكل عضو [و قالوا] أى الرواية [فيها] أى في الروايات [و مسح رأسه لم يذكروا عدداً] في مسح الرأس [كما ذكروا عدد الغسل] في غيره [أى في غير مسح الرأس من غسل اليدين والوجه والرجلين فإنهم قالوا فيها ثلاثاً فدل ذلك على أن المسح كان مرة واحدة لأنه لو كان فيه الثلاث لفعله عثمان رضى الله عنه و لحكى عنه الرواة بل في بعض روايات عثمان تصريح بأن عثمان رضى الله عنه مسح برأسه مرة واحدة ، و كذلك في رواية على رضى الله عنه ذكر المسح مرة كما سيذكرها المصنف ، و كما أخرج الترمذى عن أبي حية عن على رضى الله عنه و صححه ، قال الشوكاني في النيل : و روى عن سلبية بن الأكوع (٥) و في نسخة : و قالوا فيها ثم مسح برأسه .

حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا عيسى قال حدثنا عبيد الله  
يعني ابن زياد عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبي

مثله ، و عن ابن أبي أوفى مثله أيضاً ، و رواه الطبراني في الأوسط من حديث  
أنس بلفظ : ومسح برأسه مرة ، قال الحافظ : وإسناده صالح ، ورواه أبو علي بن  
السكن من حديث رزيق بن حكيم عن رجل من الأنصار مثله و أخرج الطبراني من  
من حديث عثمان مطولاً و فيه و مسح برأسه مرة واحدة ، قال الحافظ : و في  
روايته من حديث عبد الله بن زيد و مسح برأسه مرة واحدة ، و كذا حديث ابن  
عباس فإنه قيد المسح فيه بمرة واحدة ، و أخرج الترمذي من حديث الربيع بلفظ  
أنها رأت رسول الله ﷺ يتوضأ ، قالت : مسح رأسه ما أقبل منه و ما أدبر  
و صدغيه و أذنيه مرة واحدة ، و قال : حسن صحيح ، و روى النسائي من حديث  
حسين بن علي عن أبيه أنه مسح برأسه مرة واحدة ، و أخرج النسائي من حديث  
عائشة في تعليمها لوضوء رسول الله ﷺ ، قال : و مسحت رأسها مسحة واحدة ،  
انتهى ملخصاً ، فهذه الأحاديث كلها تدل على أن الثابت عن رسول الله ﷺ في  
المسح أنه مرة واحدة ، قال الحافظ : و من أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث  
المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في  
صفة الوضوء ، حيث قال : قال النبي ﷺ بعد أن فرغ : من زاد على هذا فقد  
أساء و ظلم ، فإن في رواية سعيد بن منصور هذه التصريح بأنه مسح رأسه مرة  
واحدة ، فدل على أن الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة ، و يحمل ماورد  
من الأحاديث في تثليث المسح إن صححت على إرادة الاستيعاب بالمسح لا أنها مسحات  
مستقلة لجميع الرأس جمعاً بين الأدلة .

[ حدثنا إبراهيم بن موسى ] الرازي [ قال أنا عيسى ] بن يونس بن أبي  
إسحاق [ قال حدثنا عبيد الله يعني ابن أبي زياد ] القداح بفتح القاف و تشديد المهملة  
في آخرها مهملة أيضاً أبو الحصين المكي ، قال علي بن المديني عن يحيى القطان : كان

## علقة أن عثمان دعا بماء فتوضأ فأفرغ بيده اليمنى

وسطاً لم يكن بذلك ، و قال الدورى و معاوية بن صالح عن ابن معين : ضعيف ، و قال أبو حاتم : ليس بالقوى و لا المتين ، صالح الحديث يكتب حديثه ، و قال الأجرى عن أبي داود : أحاديثه مناكير ، و قال النسائي : ليس به بأس ، و قال فى موضع آخر : ليس بالقوى ، و قال فى موضع آخر : ليس بثقة ، و قال الحاكم أبو أحمد : ليس بالقوى عندهم ، قال أبو حاتم : لا يحتج به إذا انفرد ، و قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : صالح ، و قال أحمد : مرة ليس به بأس ، و قال أحمد بن أبي يحيى عن ابن معين : ليس به بأس ، و قال ابن عدى : قد حدث عنه الثقات و لم أر فى حديثه شيئاً منكراً ، و قال المعلى : ثقة ، و قال الحاكم فى المستدرک : كان من الثقات ، و قال الترمذى : عقيب حديثه عن شهر عن أسماء : هذا حديث صحيح ، هذا خلاصة ما فى تهذيب التهذيب ، والميزان ، و قال السمعاني فى الأنساب : وأبو الحصين عبد الله بن أبي زياد القداح من أهل مكة ، يروى عن أبي الطفيل والقاسم بن محمد روى عنه الثورى وهشيم ، كان ممن انفرد عن القاسم بما لا يتابع عليه ، و كان ردىه الحفظ كثير الوهم لم يكن فى الاتقان بالحال التى تقبل ما انفرد به فلا يجوز الاحتجاج بأخباره إلا ما يوافق فيه الثقات ، مات سنة خمسين و مائة ، وكان يحيى بن معين يقول : عبد الله بن أبي زياد القداح ضعيف ، انتهى [ عن عبد الله بن عيسى بن عمير ] هو عبد الله بن عيسى بالتصغير بغير إضافة ، ابن عمير بالتصغير أيضاً ، اللبى ثم الجندعى بضم الجيم أبو هاشم المكي ، قال أبو زرعة : ثقة ، و قال أبو حاتم : ثقة يحتج بحديثه ، و قال النسائي : ليس به بأس وذكره ابن حبان فى الثقات ، و قال : كان مستجاب الدعوة ، و قال محمد بن عمر : كان ثقة صالحاً له أحاديث ، و قال المعلى : تابعى مكي ثقة ، قال إسحاق القراب : قتل بالشام فى الغزو سنة ١١٣ [ عن أبي علقمة ] الفارسي المصرى مولى بنى هاشم ، قال ابن يونس مولى ابن عباس ، ويقال : حليف الأنصار كان على قضاء إفريقية ، قال أبو حاتم : أحاديثه صحاح وذكره ابن

على اليسرى ثم غسلهما إلى الكوعين قال : ثم مضمض واستنشق ثلاثاً و ذكر الوضوء ثلاثاً قال و مسح برأسه ثم غسل رجله و قال رأيت رسول الله ﷺ توضأ مثل ما رأيتموني توضأت ثم ساق نحو حديث الزهري وأتم.

حبان في الثقات ، و قال البجلي : مصرى تابعى ثقة [ أن عثمان ] بن عفان [ دعا بهاء فتوضأ ] أى أراد الوضوء أو يقال أجل أولاً ثم فصله ، فقال : [ فأفرغ ] أى صب [ يده اليمنى على اليسرى ] ثم ضم معها اليمنى [ ثم غسلهما إلى الكوعين ] أى الرسغين [ قال : ثم مضمض واستنشق ثلاثاً و ذكر الوضوء ] أى غسل أعضاء الوضوء [ ثلاثاً قال : و مسح برأسه ] ولم يذكر فيه عدداً ، وهذا يدل على أن المسح كان مرة واحدة [ ثم غسل رجله ] ولم يذكر فيه عدداً ، ولكن المراد ثلاثاً لأنه ذكر قيل ذلك و ذكر الوضوء ثلاثاً ، فهذا يدل على أن غسل الرجلين كان ثلاثاً [ و قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ مثل ما رأيتموني توضأت ثم ساق ] أى عيّد الله ، فالظاهر أن ضمير الفاعل فى ساق يرجع إلى عيّد الله بن أبي زياد لأن طبقة عيّد الله و الزهري متقاربة ، و لأن غرض المصنف بهذا الكلام الإشارة إلى أن رواية عيّد الله بن أبي زياد وإن كان فيه ضعف لكنها لما وافقت رواية الزهري صار ضعفها مقفراً و بلغت مرتبة الاحتجاج ، فما قال صاحب غاية المقصود وتبعه صاحب عون المعبود بارجاع الضمير إلى أبي علقمة ، فعندى غير وجه لأن طبقتهم متفاوتة جداً [ نحو حديث الزهري وأتم (١) ] وقد أخرج الدارقطني فى سننه هذه الرواية مفصلة تصدق قول المصنف بأنها أتم من رواية الزهري، من شاء فليرجع إليها .

(١) و فى التقرير فعل ماضى أى أورده تماماً أو أفعل تفضيل .



حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا (٢٠) إسرائيل عن عامر بن شقيق بن جمرة عن شقيق بن سلمة قال رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً ثم قال رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا ، قال أبو داود : رواه وكيع عن إسرائيل قال

[ حدثنا هارون بن عبد الله ] بن مروان البغدادى أبو موسى البراز الحافظ المعروف بالجمال بالمهمله ، وثقه النسائى وذكره ابن حبان فى الثقات ، يقال إنما سمى بذلك لأنه كان برازاً فترده فصار يحمل الشئ بالأجرة ويأكل منها ، مات سنة ٢٤٣ [ قال : حدثنا يحيى بن آدم ] بن سليمان الأموى مولى آل أبي معيط أبو زكريا الكوفى ، وثقه ابن معين والنسائى وأبو حاتم ويعقوب بن شيبه والعجلي وغيرهم ، وقال يحيى بن أبي شيبه : ثقة صدوق ثبت حجة مالم يخالف من هو فوفقه مثل وكيع مات سنة ٢٠٣ [ قال : حدثنا إسرائيل ] بن يونس السيمى [ عن عامر بن شقيق بن جمرة ] بالجيم والراء ، الأسدى الكوفى ، قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ضعيف الحديث ، و قال أبو حاتم : ليس بقوى ، و قال النسائى : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، قلت : صحح الترمذى حديثه فى التلخيل ، وقال فى العلل الكبير ، قال محمد : أصح شئ فى التلخيل حديث عثمان ، قلت : إنهم يتكلمون فى هذا ، فقال : هو حسن ، و صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم [ عن شقيق بن سلمة ] أبو وائل الأسدى [ قال ] أى شقيق بن سلمة [ رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً ثم قال ] أى عثمان [ رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا ] أى التلث فى غسل الذراعين ومسح الرأس وفى هذا الحديث ذكر تلث المسح [ قال أبو داود رواه : وكيع عن إسرائيل قال ] وكيع

توضاً ثلاثاً قط .

حدثنا مسدد قال ثنا أبو عوانة عن خالد بن علقمة عن عبد

عن إسرائيل [ توضاً ثلاثاً قط ( ١ ) ] و في نسخة فقط ، و غرض المصنف ( ٢ ) من هذا الكلام أن يحيى بن آدم روى عن إسرائيل هذا الحديث ، و ذكر فيه تثليث المسح و خالف و كيماً في هذا فان و كيماً حدث عن إسرائيل بهذا ، و قال في حديثه : توضاً أى عثمان ثلاثاً فقط ، يعنى ذكر و كيغ في حديثه التثليث في الوضوء أى في غسل أعضائها ، و لم يذكر التثليث في المسح تصريحاً ، و يحيى بن آدم إذا خالف و كيماً لا يحتاج به كما ذكرناه قبل فلا يقاوم الروايات الصحيحة التى رواها الحفاظ المتقنون ، قلت : و قد ذكرنا قبل عز الشوكاني أن عامر بن شقيق مختلف فيه ، و قد ذكرنا فيما بيننا من حاله .

[ حدثنا مسدد قال ثنا أبو عوانة ] الوضاح الشكرى [ عن خالد بن علقمة ] الحمداني الوادعي ، قال في الأنساب : بفتح الواو و كسر الدال المهملة هذه النسبة إلى وادعة ، و هو بطن من همدان ، و هو وادعة بن عمرو بن عامر انتهى ، أبو حية الكوفي ، قال ابن معين والنسائي ثقة ، و قال أبو حاتم : شيعي ، و هو شعبة في تسميته و تسمية أبيه حيث قال : مالك بن عرفة و عاب بعضهم على أبي عوانة أنه كان يقول خالد بن علقمة مثل الجماعة ، ثم رجع عن ذلك حين قيل له إن شعبة يقول مالك بن عرفة و اتبعه ، و قال : شعبة أعلم مني ، و حكاية أبي داود تدل على أنه رجع عن ذلك ثانياً إلى ما كان يقول أولاً ، و هو الصواب [ عن عبد

( ١ ) قال ابن رسلان : بفتح القاف و سكن الطاء أى حسب ، و أكثر ما يستعمل بالفاء أى فقط ، و هذه الرواية دليل على حذف الفاء ، انتهى .

( ٢ ) قلت : و هل يمكن أن يكون مراد المصنف فقط ، أى انتهى حديث عثمان في صفة الوضوء و يشرع الآن مسانيد على .

خير قال أنا أنا على و قد صلى فدعا بطهور فقلنا ما يصنع بالطهور و قد صلى ما يريد إلا ليعلمنا فأقى بأناء فيه ماء و طست فأفرغ من الاناء على يمينه فغسل يديه ثلاثاً ثم تمضمض (١) و استنثر ثلاثاً فمضمض و نثر من الكف

خير [ بن يزيد الهمداني أبو عارة الكوفي مخضرم أدرك الجاهلية ، قال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين : ثقة ، و قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، و قال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي : سألت أحمد بن حنبل عن الثبت في علي - رضي الله تعالى عنه - فذكر عبد خير فيهم ، وقال الخطيب : يقال اسم عبد خير عبد الرحمن ، عمر طويل قال عبد الملك بن سلعة : قلت لعبد خير كم أتى عليك ، قال : عشرون ومائة سنة ، [ قال أنا أنا (١) ] أي جاء عندنا في مجالسنا في رجة الكوفة [ علي و قد صلى ] الغداة ، أي والحال أنه - رضي الله عنه - فرغ من صلاة الغداة قريباً [ فدعا ] أي علي - رضي الله عنه - [ بطهور ] بفتح الطاء أي ماء للوضوء [ فقلنا ] أي في أنفسنا أو بعضنا لبعض [ ما يصنع بالطهور و ] الحال أنه [ قد صلى ] فاستفهامية و استعمل في التعجب [ ما يريد ] أي علي بالوضوء بعد الفراغ من الصلاة ، ولفظة ما نافية [ إلا ليعلمنا ] صفة الوضوء بأن يتوضأ بماء [ فأقى ] بصيغة المجهول [ بأناء فيه ماء و طست ] بجره عطفاً على إنا (٢) كعب و سدر من آية صفر مؤنث أصله طس أبدلت إحدى سينه تاء تخفيفاً [ فأفرغ ] أي صب [ من الاناء على يمينه فغسل يديه ] إلى الرسغين [ ثلاثاً ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً فمضمض ونثر (٣) ]

(١) و عند النسائي أنا . (٢) و في نسخة : مضمض .

(٢) تفسير الاناء و يحتمل أن يكون المراد الماء في إنا طست ليطاقت فيه المستعمل ، ويرجع الأول رواية الطبراني : فأقى بطست من ماء ، كذا في الغاية .

(٣) و لم يذكر الاستنشاق فان ذكر الاستنشاق دليل عليه لأنه لا يكون إلا بعده . ابن رسلان ، و في الغاية المراد من الاستنثار هنا الاستنشاق ، الغاية .

الذى يأخذ فيه ثم غسل وجهه ثلاثاً وغسل يده اليمنى ثلاثاً  
وغسل يده الشمال ثلاثاً ثم جعل يده فى الاناء فمسح برأسه  
مرة واحدة ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً ورجله اليسرى (٥)  
ثلاثاً ثم قال من سره أن يعلم وضوء رسول الله ﷺ فهو  
هذا . حدثنا الحسن بن على الحلوانى قال حدثنا حسين بن  
على الجعفى عن زائدة قال حدثنا خالد بن علقمة  
الهمداني عن عبد خير قال صلى على الغداة ثم دخل الرحبة

أى استتر [ من الكف الذى يأخذ فيه ] الماء والمراد به اليمنى فالمسنون أن يمسح  
ويستشق باليمنى ، وأما النثر أى إخراج الماء من الأنف فالمسنون فيه أن يكون  
باليسرى كما ورد فى حديث غير هذا [ ثم غسل وجهه ثلاثاً وغسل يده اليمنى ثلاثاً وغسل  
يده (١) الشمال ثلاثاً ثم جعل يده فى الاناء ] فأخذ منه ماء جديداً للسمع [ فمسح  
برأسه مرة واحدة ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً ورجله اليسرى ثلاثاً ثم قال ] أى  
على رضى الله عنه [ من سره ] من السرور أى أعجبه وفرحه ، وكل مسلم يعجبه  
أن يتعلم ما فعل رسول الله ﷺ [ أن يعلم وضوء رسول ﷺ فهو هذا ] أى  
وضوء رسول الله ﷺ لكمال شبهه كأنه هو ، والمراد به التلخيص فى غسل الأعضاء والتوحيد  
فى مسح الرأس .

[ حدثنا الحسن بن على الحلوانى ] الحلال [ قال حدثنا حسين بن على الجعفى ]  
بضم الجيم و سكون العين المهملة ، نسبة إلى جعفى بن سعد من مذحج ، ينسب إليه  
البخارى ولاء ، وثقه ابن معين والعجلي ، وعثمان بن أبى شعبة ، مات سنة ٢٠٣ [ عن  
زائدة ] بن قدامة الثقفى [ قال حدثنا خالد بن علقمة الهمداني عن عبد خير ] بن  
يزيد [ قال ] أى عبد خير [ صلى على ] بن أبى طالب صلاة [ الغداة ] أى فرغ

(١) ولفظ مسلم ميم ، واستدل به صاحب الغاية على انفراد كل منهما بالغسل .

(٥) و فى نسخة الشمال .

فدعا بماء فأتاه الغلام بآنا فيه ماء وطست قال فأخذ الاناء  
بيده اليمنى فأفرغ على يده اليسرى و غسل<sup>(١)</sup> كفيه ثلاثاً ثم  
أدخل يده اليمنى في الاناء فتمضمض<sup>(٢)</sup> ثلاثاً واستنشق ثلاثاً  
ثم ساق قريباً من حديث أبي عوانة قال ثم مسح رأسه  
مقدمه ومؤخره مرة ثم ساق الحديث نحوه .  
حدثنا<sup>(٣)</sup> محمد بن المثني قال حدثني<sup>(٤)</sup> محمد بن جعفر  
قال نا شعبة قال سمعت مالك بن عرفة قال سمعت عبد

منها [ ثم دخل الرحبة ] بفتح الراء وسكون المهملة ، بعدها موحدة ، أى فضاء  
الكوفة وفحتها ، وقال في القاموس : محلة بالكوفة [ فدعا بماء فأتاه الغلام بآنا فيه  
ماء وطست قال ] أى عبد خير [ فأخذ الاناء بيده اليمنى ] ووضعه عنده [ فأفرغ ]  
من الاناء على يده اليمنى ومنها [ على يده اليسرى و غسل كفيه ] أى يديه إلى  
الرسغين [ ثلاثاً ثم أدخل يده اليمنى في الاناء فتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً ] أى  
تمضمض باليمنى ثلاث غرفات ، وكذلك استنشق باليمنى ثلاث غرفات ، كما قلنا في  
الحديث المتقدم في شرح قوله : وشر من الكف الذى يأخذ فيه [ ثم ساق ] أى  
زائدة هذا الحديث [ قريباً من حديث أبي عوانة ] فى الألفاظ ثم رينه زائدة  
[ قال ] فى حديثه [ ثم مسح ] على رضى الله عنه [ رأسه مقدمه ومؤخره ] بأنه بدأ بمقدم  
رأسه فذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذى بدأ منه [ مرة ثم ساق ]  
زائدة [ الحديث ] أى حديثه [ نحوه ] أى نحو حديث أبي عوانة .

[ حدثنا محمد بن المثني قال حدثني محمد بن جعفر ] غندر [ قال نا شعبة ] بن  
الحجاج [ قال سمعت مالك بن عرفة ] قال فى التهذيب : مالك بن عرفة عن عبد  
(١) و فى نسخة ففصل (٢) و فى نسخة فمضمض (٣) و فى نسخة حدثني

(٤) و فى نسخة حدثنا .

خير قال رأيت علياً أتى بكرسى فقعد عليه ثم أتى بكوز  
من ماء فغسل يده (٥) ثلاثاً ثم تمضمض مع الاستنشاق  
بماء واحد وذكر الحديث (٥) .

خير عن علي في الوضوء ، وعنه شعبة ، كذا سماه وخالفه الجماعة ، قالوا خالد وهو  
الصواب (١) [ قال سمعت عبد خير قال رأيت علياً [ أى في الكوفة [ أتى بكرسى ]  
قال في القاموس : الكرسي بالضم و بالكسر السرير ، و قال في تفسير البضاوى ،  
وهو في الأصل اسم لما يقعد عليه ولا يفضل عن مقعد القاعد [ فقعد عليه ثم  
أتى بكوز ] بالضم و هو ماله عروة من أواني الشرب ، وما لا فهو كوب ، كذا  
في المجموع [ من ماء فغسل يده ] وفي نسخة يديه ، وهو الآ وفق بالروايات [ ثلاثاً  
ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد ] وهذا الحديث حجة للشافعي رحمه الله ، فإنه  
قال بالجمع (٢) بينهما بماء واحد ، بأن يأخذ الماء بكفه ، فيمضمض بعضه ويستشق  
بعضه وقال الترمذي في سننه : قال الشافعي إن جمعها في كف واحد فهو جائز  
وإن فرقها فهو أحب (٣) إلينا ، و هذا قول ثان له (٤) و هذا عين مذهب أبي حنيفة  
رحمه الله ، والجواب عن هذا الحديث بأن هذا اللفظ ، تفرد به شعبة بل خالف

(١) و كذا قال الساقى أيضاً . (٢) ورجحه النووي منهم . (٣) و رجحه  
الرافعي الكبير . « ابن رسلان » . (٤) قال النووي بأى وجه أوصل الماء إليهما  
حصل المضمضة والاستنشاق وفيه خمسة أوجه الأول بثلاث غرفات يتمضمض من  
كل واحدة ثم يستشق منها ثلاثاً والثاني الكل بغرفة يتمضمض منها ثلاثاً ثم  
يستشق منها ثلاثاً الثالث أيضاً بغرفة . لكن يتمضمض ثم يستشق ثم يتمضمض  
ثم و ثم ، الرابع بغرفتين يتمضمض بغرفة ثلاثاً ثم يستشق بالثانية ثلاثاً والخامس  
بست غرفات والأوجه الأول . انتهى .

(٥) و في نسخة يديه (٥) و في نسخة و ذكر هذا الحديث .

حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا أبو نعيم قال حدثنا  
ربيعة الكنانى عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبیش

رواة ذلك الحديث فان زائدة روى عن خالد بن علقمة ، قال فى حديثه فتمضمض  
ثلاثاً واستشق ثلاثاً ، وكذلك روى أبو إسحاق عن أبي حية عن على هذا الحديث  
فقال فى حديثه : ثم مضمض ثلاثاً واستشق ثلاثاً ، وقد وهم شعبة فى هذا الحديث  
فى ذكر اسم الراوى ، فقال مالك بن عرفة ، والصحيح خالد بن علقمة ، وكذلك  
ما أخرجه الترمذى بسنده عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد ، قال :  
رأيت النبي ﷺ مضمض واستشق من كف واحد ، فعل ذلك ثلاثاً ، ثم قال الترمذى  
وقد روى مالك وابن عينة وغير واحد هذا الحديث ، عن عمرو بن يحيى ولم  
يذكروا هذا الحرف أن النبي ﷺ مضمض واستشق من كف واحد ، وإنما ذكره  
خالد بن عبد الله ، وخالد ، ثقة حافظ بعند أهل الحديث ، انتهى ، فأما أن يقال هذه  
الزيادة شاذة ويمكن أن يحمل أنه ﷺ فعل ذلك مرة لبيان الجواز [ و ذكر  
الحديث (١) ] أى ذكر شعبة هذا الحديث بتمامه ، وقد أخرجه النسائى مطولاً فى  
المجتبى .

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا أبو نعيم ] مصغراً الفضل بن دكين ، وهو  
لقب واسمه عمرو بن حماد بن زيد بن درهم مولى آل طلحة الملائى الكوفى الأحول  
ذكره الحافظ : فى تهذيب التهذيب فى ترجمة طويلة خلاصتها أنه وثقه كثير من  
المحدثين ، ومدحه كثير فهو عندهم ثقة ، ثبت ، إلا أنه قال قال أحمد بن صالح ما  
رأيت محدثاً أصدق من أبي نعيم ، وكان يدلس أحاديث مناكير ، وقال ابن معين كان  
مزاحاً ذكر له حديث عن زكريا بن عدى ، فقال ماله وللحديث ذاك بالبراءة أعلم  
يعنى أن أباه كان يهودياً فأسلم ، مات سنة ٢١٨ وهو من كبار شيوخ البخارى [ قال  
(١) و ذكر صاحب الغاية هناك فى آخر الحديث بعض البارات عن المصنف  
فارجع إليه .

أنه سمع علياً وسئل عن وضوء رسول الله ﷺ فذكر الحديث وقال مسح رأسه حتى لما يقطر و غسل رجله

حدثنا ربيعة الكناfi (١) [ هو ربيعة مكبراً ابن عتبة بمضمومة وسكون فوقية وبموحدة و يقال ابن عبيد الكناfi بكسر الكاف ونونين بينهما الف ، قال أبو نعيم : ثقة ، وقال أبو حاتم الهمداني : شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات ، روى له أبو داود حديثاً واحداً في مسح الرأس في الوضوء .

قلت : وقال العجلي : ثقة ، ووهم أبو الحسن بن القطان فرعم أن البخاري أخرج له و ليس كذلك ، [ عن المنهال (٢) بن عمرو ] بكسر الميم وسكون الزون ابن عمرو الأسدي مولا لم الكوفي ، قال ابن معين والنسائي : ثقة ، و قال العجلي : كوفي ثقة ، وتركه شعبة لأنه سمع من منزله صوت الطنبور ، ويقال صوت قراءة بالطرب ، وقال الغلابي كان ابن معين يضع من شأن المنهال ، وقال الجوزجاني : سئى المذهب [ عن زر بن حبيش ] زر بكسر زاي وشدة راي ابن حبيش بالتصغير ابن حاشية بضم مهملة و خفة موحدة ، وشين معجمة ابن أوس بن بلال ، وقيل هلال الأسدي أبو مريم ، و يقال أبو مطرف الكوفي غضرم أدرك الجاهلية ، قال ابن معين : ثقة ، و قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث ، مات سنة ٨٣ وهو ابن ١٢٧ سنة [ أنه ] أى زر بن حبيش [ سمع علياً ] رضى الله عنه يعنى قوله بعد الفراغ من الوضوء [ وسئل ] الواو للحال أى والحال أن علياً رضى الله عنه سئل [ عن وضوء رسول الله ﷺ فذكر الحديث ] أى فذكر زر قصة الوضوء بتمامها [ و قال ] زر فيه [ مسح ] على [ رأسه حتى لما يقطر (٣) ] يعنى زاد فى المسح لفظ حتى

(١) نسبة إلى كنانة بن خزيمة ذكره صاحب الغاية . (٢) ذكر للحديث علة أنه عن المنهال عن أبي حية عن علي وقيل لا علة فيه . الغاية . (٣) أى لم يقطر ، قال ابن رسلان : والفرق بين لما ولم بثلاثة وجوه التنى بلم لا يجب اتصاله بالحال بخلاف لما والفعل بعد لما يجوز حذفه اختياراً بخلاف لم فلا يجوز بعده إلا الضرورة و لم تصاحب أدوات الشرط كإن لم ، بخلاف لما . انتهى .



ثلاثاً ثلاثاً ثم قال هكذا كان وضوء رسول الله ﷺ . حدثنا  
زياد بن أيوب الطوسي قال ثنا عبيد الله بن موسى قال حدثنا

لما يقطر و هذه الزيادة (١) تشير إلى أن المسح كان مرة واحدة لأنه لو كان ثلاثاً  
لتقاطر الماء عن رأسه بعد المسح [ و غسل رجله ثلاثاً ثلاثاً ثم قال ] أى على  
رضى الله عنه [ هكذا كان وضوء رسول الله ﷺ ] .

[ حدثنا زياد بن أيوب الطوسي (٢) ] هو زياد بن أيوب بن زياد البغدادى  
أبو هاشم المعروف بدلوليه بفتح الدال المهملة وضم اللام المشددة وكان يغضب منه ،  
طوسى الأصل ، و طوس بلدة بخراسان ، قال المروزى عن أحمد : اكتبوا عنه فإنه  
شعبة الصغير ، و قال أبو إسحاق الأصبهاني : ليس على بسيط الأرض أحد أوثق من  
زياد بن أيوب ، و قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال  
في موضع آخر : ثقة ، وقال الدارقطني : دوليه ثقة مأمون ، مات سنة ١٥٢ [ قال  
ثنا عبيد الله بن موسى ] بن أبي المختار و اسمه باذام العيسى بموحدة مولايم الكوفي  
أبو محمد الحافظ ، اختلف فيه ، قال الميموني : ذكر عند أحمد عبيد الله بن موسى فرأيت  
كالنكر له و قال : كان صاحب تخطيط وحدث بأحاديث سوء قيل له : فابن فضيل ،  
قال : كان أستر منه ، و قال يعقوب بن سفيان : شيعي ، و إن قال قائل رافضى  
لم أنكر عليه و هو منكر الحديث ، و قال الجوزجاني : و عبيد الله بن موسى أغلى  
و أسوأ مذهباً و أروى للعجائب ، و قال الحاكم : سمعت قاسم بن قاسم السيارى  
سمعت أبا مسلم البغدادى الحافظ يقول : عبيد الله بن موسى من المتروكين تركه أحمد  
لشيعه . قال الساجي : صدوق كان يفرط بالشيع ، قال أحمد : روى منكر ، و قد  
رأيت بمكة فأعرضت عنه ، و بعد ذلك عتبوا عليه ترك الجمعة مع إيمانه على الحج

(١) و قيل عكسه « الغاية » (٢) قرية ببخارى « الغاية » و في بعض النسخ القرشى

و هو غلط ، كذا في التقرير .

## فطر عن أبي فروة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال رأيت

وأما الموثقون له فقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة حسن الحديث ، وقال العجلي : ثقة ، وقال ابن عدى : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً إن شاء الله تعالى كثير الحديث حسن الهيئة وكان يتشيع و يروى أحاديث في التشيع منكراً وضعف بذلك عند كثير من الناس ، وقال عثمان بن أبي شيبة : صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً ، مات سنة ٢١٣ [ قال حدثنا فطر ] بكسر الفاء و سكون الطاء في آخره راه ، ابن خليفة القرشي المخزومي مولاهم أبو بكر الحناط الكوفي مختلف فيه ، وثقه أحمد بن حنبل و يحيى بن سعيد القطان و ابن معين و النسائي في موضع ، وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله تعالى ، وقال الساجي : صدوق ثقة ليس بمتمتع ؛ كان أحمد بن حنبل يقول : هو خشبي أى من الخشبية ، فرقة من الجيعة مفرط ، وقال السعدى : زائع غير ثقة ، وقال الدارقطني : فطر زائع و لم يحتج به البخارى ، وقال أبو بكر بن عياش : ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه ، وقال ابن سعد : ومن الناس من يستضعفه و كان لا يدع أحداً يكتب عنه ، وقال أبو زرعة الدمشقي : سمعت أبا نعيم يرفع من فطر و يوثقه و يذكر أنه كان ثباتاً في الحديث ، وقال النسائي : حدثنا يعقوب بن سفيان عن ابن نمير قال : فطر حافظ كيس . مات سنة ١٥٣ [ عن أبي فروة ] مسلم بن سالم النهدي أبو فروة الأصغر الكوفي و يعرف بالجهني لنزوله فيهم ، قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به [ عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ] الأنصاري (١) المدني ثم الكوفي أبو عيسى ثقة ، اختلف في سماعه من عمر ، ولد لست بقين من خلافة عمر و مات بوقعة الجاهم سنة ٣٨ ، وقيل إنه غرق (١) و ذكر القارى صحابي شهد أحداً و ما بعدها ، كذا في التهذيب ، انتهى ، فأنمل فإنه مشكل .

علياً توضاً فغسل وجهه ثلاثاً وغسل ذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه واحدة ثم قال هكذا توضحاً رسول الله ﷺ .  
حدثنا مسدد وأبو توبة قالاً ثنا أبو الأحوص ح وأخبرنا عمرو بن عون قال أنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن

[ قال ] عبد الرحمن بن إبي ليلي [ رأيت علياً ] بن أبي طالب [ توضاً ] ثم فسره بقوله [ فغسل وجهه ثلاثاً وغسل ذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه ] مرة [ واحدة ] ثم قال هكذا توضحاً رسول الله ﷺ [ يعنى أن غسل الأعضاء كان ثلاثاً والمسح مرة واحدة ولم يذكر فيه غسل الرجلين فلعله اختصار من بعض الرواة .

[ حدثنا مسدد ] بن مسرهد [ وأبو توبة ] ربيع بن نافع [ قالاً ثنا أبو الأحوص ] سلام بن سليم [ ح (١) ] هذا تحويل من سند إلى سند آخر [ وأخبرنا عمرو بن عون ] بن أوس بن الجعد أبو عثمان الواسطي البزار مولى أبي العفاء السلي سكن البصرة ، أظن في الثناء عليه يحيى بن معين ، وقال العجلي : ثقة ، وقال أبو زرعة : قل من رأيت أثبت منه ، وقال أبو حاتم : حجة ثقة ، مات سنة ٢٢٥ [ قال أنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق ] عمرو بن عبد الله الحمداي أبو إسحاق السبيعي مكبراً ، والسبيع من همدان ولد لسنتين بقتاً من خلافة عثمان ؛ وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وأبو حاتم وأحمد بن حنبل ، وقال ابن حبان في كتاب الثقات : كان مدلساً ، وكذا ذكره في المدلسين حسين الكرايسى وأبو جعفر الطبرى ، وقال أبو إسحاق الجوزجاني : كان قوم من أهل الكوفة لا تحمد مذاهبهم يعنى الشيعة ، هم رؤوس محدث الكوفة مثل أبي إسحاق والأعمش ومنصور والزيد وغيرهم من أقرانه احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث ووقفوا عندما أرسلوا

(١) ذكر التحويل لأن الأولين ذكرا أبا الأحوص بالتحديث والثالث بالاجبار ،

أبي حية قال رأيت علياً توضأ فذكر وضوءه كله ثلاثاً ثلاثاً  
قال ثم مسح رأسه ثم غسل رجله إلى الكعبين ثم قال  
إنما أحببت أن أريكم طهور رسول الله ﷺ .

لما خافوا أن لا تكون خارجها صحيحة ، فأما أبو إسحاق فروى عن قوم لا يعرفون  
و لم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم فاذا روى تلك الأشياء  
منهم كان التوقف في ذلك عندى الصواب ، وحدثنا إسحاق ثنا جرير عن معن قال :  
أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش و أبو إسحاق يعنى بالتدليس واختلط بآخره ، قال  
يحيى بن معين سمع منه ابن عيينة بعد ما تغير ، مات ما بين سنة ١٢٦ إلى سنة ١٢٩  
[ عن أبي حية ] بن قيس الوادعى الخارفي نسبة إلى خارف و هى بطن من ممدان  
نزل الكوفة ، اختلف فى اسمه ، و قال أبو أحمد الحاكم (١) و غيره لا يعرف اسمه ،  
و قال أبو زرعة : لا يسمى ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : شيخ ، و ذكره ابن  
جبان فى الثقات ، و قال أبو الوليد بن الفرضى : مجهول ، قال ابن المدينى : و قال  
ابن القطان : وثقه بعضهم ، و صحح حديثه ابن السكن وغيره ، و قال ابن الجارود  
فى الكنى : وثقه ابن نمير [ قال ] أى أبو حية [ رأيت علياً توضأ فذكر ] أبو  
حية [ وضوءه كله ] أى أكثره إلى غسل الذراعين [ ثلاثاً ثلاثاً قال ] أبو حية  
[ ثم مسح رأسه ثم غسل رجله إلى الكعبين ] و لم يذكر فى مسح الرأس وغسل  
الرجلين (٢) عدداً [ ثم قال ] أى على رضى الله عنه [إنما أحببت أن أريكم طهور  
رسول الله ﷺ] يعنى ما كان فى اللوضوء من حاجة و ما كنت أريد الصلاة فأتوضأ  
لها و لكنى أحببت أن أعلمكم صفة وضوء رسول الله ﷺ .

(١) و كذا قال ابن العربى فى العارضة .

(٢) لكن ذكره فى رواية النسائى .

حدثنا عبد العزيز بن يحيى الحراني قال حدثنا <sup>(١)</sup> محمد يعني ابن سلمة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن عبيد الله الخولاني عن ابن عباس قال دخل على علي يعني ابن أبي طالب ، و قد اهرق الماء فدعا

[ حدثنا عبد العزيز بن يحيى الحراني <sup>(٢)</sup> قال : حدثنا محمد يعني ابن سلمة ]

بن عبد الله الباهلي ، ولاحم أبو عبد الله الحراني ، قال النسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة فاضلا عالما له فضل و رواية و فتوى ، و قال أبو عروبة : أدركنا الناس لا يختلفون في فضله و حفظه ، و قال العجلي : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات مات سنة ١٩١ هـ ، [ عن محمد بن إسحاق ] بن يسار [ عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة ] بضم الراء <sup>(٣)</sup> بعد الألف نون ابن عبد يزيد بن المطلب بن منافع المطليبي المكي وثقه ابن معين و أبو داود و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات بالمدينة في أول خلافة هشام سنة ١١١ هـ ، وكان قليل الحديث [عن عبيد الله الخولاني] هو عبيد الله بن الأسود ويقال ابن الأسد الخولاني بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو ، هذه النسبة إلى خولان ، وعبس و خولان قبيلتان نزلتا بالشام هكذا في الأنساب ، ربيب ميمونة - رضى الله عنها - يعني أنها ربيته ، فقيل : كان مولاه لا أنه ابن زوجها ذكره ابن حبان في الثقات [ عن ابن عباس ] - رضى الله عنه - [ قال ] ابن عباس [دخل على علي ] و في مسند أحمد دخل على علي بن أبي طالب [ هكذا في النسخة المجتبائية الدعلوية بادخال لفظة يعني بين لفظة على و لفظة ابن أبي طالب ، وفي النسخة المكتوبة دخل على علي بن أبي طالب فلم يزد لفظة يعني فان كانت لفظة يعني موجودة ، فكأنها إشارة إلى أن لفظة ابن أبي طالب ، لم تكن في كلام ابن عباس

(١) و في نسخة : حدثني . (٢) نسبة إلى حران جزيرة ، الغاية .

(٣) و تخفيف الكاف ، « ابن رسلان » .

بوضوء فأثنياء بتور فيه ماء حتى وضعناه بين يديه فقال  
يا ابن عباس ألا أريك كيف كان يتوضأ رسول الله ﷺ  
قلت بلى فأصغى الاناء على يده (١) فغسلها (٢) ثم أدخل يده

- رضى الله عنه - و لكن بين الراوى مراده بأن مراده من على هو ابن أبى طالب  
لحينئذ يكون هذا اللفظ لبعض الرواة ، و أما إذا لم تكن لفظة يعنى موجودة ، كما فى  
النسخة المكتوبة لحينئذ ، تكون لفظة ابن أبى طالب من كلام ابن عباس ، وأما فى  
النسخة المصرية فهكذا : دخل على يعنى على بن أبى طالب ، فعلى هذا تكون لفظة على بن  
أبى طالب من بعض الرواة لا من كلام ابن عباس .

[ و قد اهرق (٣) الماء ] قال فى القاموس : هراق الماء يهرقه يفتح الهاء  
هراقاً بالكسر ، و أهرقه يهرقه إهراقاً وأهراقه يهرقه إهريقاً فهو مهريق و ذاك  
مهراق و مهراق صبه و أصله أراقه يرقه إراقه ، و أصل أراق أريق ، و أصل  
يريق يريق و أصل يريق يوريق ، انتهى ، وقال فى الجمع : وهو كناية عن البول فيؤخذ  
منه استحباب الكناية فيه ، ولا يمكن أن يكون المراد به الاستحباب بعد البول ، لأنه أخرج  
هذه الرواية الامام أحمد فى مسنده ، فقال فيه : وقد بال فهذا يدل على أن المراد باهراق  
الماء البول لا غير [فصلاً] أى على [بوضوء] أى ماءً للوضوء [فأثنياء بتور فيه ماء حتى  
وضعناه بين يديه ، فقال] أى على بن أبى طالب [ يا ابن عباس ألا أريك كيف كان  
يتوضأ رسول الله ﷺ ] أى فى بعض الأحيان ، و ما كان يفعله فى بعض الأحيان  
يمكن أن يخفى على بعض الصحابة الذين لم يكونوا موجودين فى ذلك الوقت فعلى هذا  
لو حمل إرادة الوضوء لابن عباس لأجل التعليم لم يبعد [ قلت : بلى فأصغى الاناء

(١) و فى نسخة : يديه . (٢) و فى نسخة : فغسلها .

(٣) فيه جواز القول به فما ورد فى الرواية من منعه حديث ضعيف بسطه صاحب  
الغاية ، و قال ابن رسلان فيه دليل على جوازه لكنه مكروه لرواية الطبرانى .

البنى فأفرغ بها على الأخرى ثم غسل كفيه ثم تيممض  
و استنثر ثم أدخل يديه في الاناء جميعاً فأخذ بهما حفنة  
من ماء فضرب بها على وجهه ثم ألجم إبهاميه ما أقبل من  
أذنيه ثم الثانية ثم الثالثة مثل ذلك ثم أخذ بكفه البنى  
قبضة من ماء فصبها على ناصيته فركها تستن على وجهه  
ثم غسل ذراعيه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح رأسه  
و ظهور أذنيه ثم أدخل يديه جميعاً فأخذ حفنة من ماء  
فضرب بها على رجله وفيها النعل ففعلها (١) بها ثم الأخرى

على يده [ أى البنى ] ففعلها ثم أدخل يده البنى [ بعد ما غسلها ] فأفرغ بها على  
الأخرى [ أى اليسرى ] ثم غسل كفيه [ أى كلتا يديه إلى الرسغين ] ثم تيممض  
و استنثر ثم أدخل يديه في الاناء جميعاً فأخذ بهما (٢) حفنة [ بالضم ، فى القاموس  
الحفنة ملء الكف ] من ماء فضرب بها على وجهه [ أى أفاض ذلك الماء على وجهه  
وليس المراد بالضرب اللطم ] ثم ألجم إبهاميه ما أقبل من أذنيه [ أى أدخل إبهاميه وجعلهما  
كاللحمة فى باطن أذنيه و صماخهما ] ثم الثانية [ أى ثم فعل المرة الثانية كذلك  
] ثم [ فعل المرة ] الثالثة مثل ذلك ثم أخذ بكفه البنى قبضة من ماء فصبها على  
ناصيته فركها تستن [ أى تسيل ] على وجهه ثم غسل ذراعيه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً  
ثم مسح رأسه و ظهور (٣) أذنيه ثم أدخل يديه جميعاً فأخذ حفنة من ماء فضرب

(١) وفى نسخة: ففعلها. (٢) قال ابن رسلان: فيه دليل لما قاله صاحب الحاوى  
إن المستحب فى غسل الوجه أخذ الماء يديه جميعاً لأنه أمكن وأسهل. (٣) قال ابن  
رسلان أجاب عنه أصحابنا بأنه محمول على أنه استوعب الرأس فالمسح مؤخر الأذن معه  
ضمناً لا مقصوداً ولا يتأتى الاستيعاب غالباً إلا بذلك ، انتهى ، قوله: حفنة بالفتح .

مثل ذلك قال قلت وفي النعلين قال وفي النعلين قال قلت  
و في النعلين قال و في النعلين قال قلت و في النعلين قال  
و في النعلين .

بها] أى أفاض وصب (١) بها [على رجله وفيها النعل (٢)] الواو للحال أى والحال  
أن فى رجله النعل [فقتلها بها] أى فذلك الرجل بتلك الحفنة و فى نسخة فغسلها  
و هو ظاهر [ثم الأخرى مثل ذلك] أى أخذ حفنة أخرى من ماء فغسل بها  
رجله اليسرى [قال] أى ابن عباس [قلت] لعلى بن أبى طالب راوى الحديث  
[و فى النعلين] أى أو غسل الرجلين فى النعلين فالاستفهام للتعجب [قال] أى  
على [و فى النعلين قال : قلت : و فى النعلين قال : و فى النعلين قال : قلت : و فى  
النعلين قال : و فى النعلين] و فى هذا الحديث عدة أبحاث .

أولها : أن ظاهر هذا الحديث يقتضى لطم الوجه بالماء ، و قد ورد فى مسند  
أحمد بهذا اللفظ ، فقال : ثم أخذ بيديه فمسك بهما وجهه ، وكذلك أخرج ابن  
حبان فى صحيحه ، فقال فيه : فمسك به وجهه ، وبوب عليه استجابك الوجه بالماء  
للتوضى عند غسل الوجه ، و أما العلماء الحنفية و الشافعية ، فقالوا : بـكراهة لطم  
الوجه بالماء ، و صرحوا بأنه 'يندب للتوضى أن لا يلطم وجهه بالماء' ، قلت : قال  
(١) قال الخطابى لعله وصل الماء إلى تمام الرجل ، كما يدل عليه قوله فغسلها ، أو  
يقال إنه ورد عن على فى بعض الطرق : هذا وضوء من لم يحدث ، فيكون هذا منه ،  
« ابن رسلان » مختصراً .

(٢) قال الشيخ ابن القيم فى تلخيص السنن : للعلماء فيه سبعة مسالك فارجع إليه ،  
ضعفه ، نسخه ، اختلاف الروايات عنه وضوء على الوضوء ، الجورين ، مذهب  
خاص ، الثابت هكذا لكنه مخالف للصحيح ، قلت : لاجابة إلى ذلك ، فانه على  
ظاهره لأن غسل الرجل فى النعل العربى لا يعسر ، و قلت : يشكل على الجواب  
الرابع قوله : وقد أهرق الماء .



الشوكاني في النيل : قال المنذرى : فى هذا الحديث مقال ، و قال الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل عنه فضغفه ، و قال : ما أدرى ما هذا ، انتهى .

قلت : و لم أدر ما أراد المنذرى فى هذا الحديث من المقال ، و كذلك وجه تضعيف البخارى و علته ، فان رواه كلهم ثقات ، و أما مظنة تدليس ابن إسحاق فارتفعت برواية الامام أحمد فى مسنده ، فانه صرح بالحديث فيه ، و أما ما قال البزار لا نعلم أحداً روى هذا هكذا إلا من حديث عبيد الله الخولانى و لا نعلم أن أحداً رواه عنه إلا محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة ، فهذا كلام البزار لا يقتضى ضعفه ، فانه لا يدل إلا على انفراد الخولانى ، و انفراد محمد بن طلحة عنه ، و الانفراد لا يقتضى إلا غرابة الحديث و غرابة الحديث غير مستلزم لضعفه ، كما هو ظاهر ، ولكن لما حكم عليه البخارى بالضعف ، وإن كان غير موجه لا ينبغى لمقلديه أن يستدلوا به ، والجواب الثانى عنه ما أجاب به الشيخ ولى الدين ، و يمكن تأويل الحديث بأن معناه صب الماء على وجهه لا لطمه به ، انتهى ، قلت : و القرينة على ذلك أن جميع من حكوا وضوء رسول الله ﷺ لا يذكرون فيه اللطم ، فيكون اللطم محمولا على الصب و الافاضة أو يكون شاذاً ، و أيضاً يطلق الضرب و يراد به الالصاق ، كما فى قوله فى هذا الحديث : ضرب به على رجله اليمنى ، و كما فى قوله ﷺ : يضرب الملائكة بأجنحتها .

و ثانيتها : أن فى هذا الحديث مسح باطن الأذنين مع الوجه و ظاهرهما مع الرأس ، و هو قول إسحاق ، قال الترمذى : قال إسحاق : واختار أن يمسح مقدمهما مع وجهه و مؤخرهما مع رأسه ، فهذا الحديث حجة له ، قال الترمذى : و قال بعض أهل العلم ما أقبل من الأذنين فن الوجه و ما أدبر فن الرأس ، قال الشوكاني فى النيل : و الحديث يدل على أنه يغسل ما أقبل من الأذنين مع الوجه و يمسح ما أدبر منهما مع الرأس ، و إليه ذهب حسن بن صالح و الشعبي ، قلت : لادلالة فى هذا الحديث على ما قال الشوكاني : من أنه يغسل ما أقبل من الأذنين مع الوجه

لأن إقام الإبهامين المتبلين في صماخ الأذنين لا يقتضى غسل بل يدل على المسح فقط ، و أغرب (١) من ذلك ما قال الشوكاني في شرح هذا اللفظ : ( و أقم إبهاميه ) جعل إبهاميه للياض الذى بين الأذن و العذار كاللقمة للقم توضع فيه وهذا تفسير لا يساعده لفظ الحديث ، و يخالف هذا التفسير ما قال أولاً : و الحديث يدل على أنه يغسل ما أقبل ، إلخ ، ثم قال الشوكاني : و ذهب الزهري و داود إلى أنهما من الوجه فيغسلان معه ، قلت : و لم أظفر على دليل من الكتاب والسنة يثبت به هذا المذهب ، و أما جمهور أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ و من بعدهم ، قالوا إن الأذنين من الرأس فيمسح ظاهرهما و باطنهما معه .

و ثالثها : (٢) إرسال غرقة من الماء على الناصية بعد غسل الوجه ، قال في مرعاة الصعود : قال النووي في شرحه : هذه اللفظة مشككة إذ ظاهره أنها مرة رابعة يغسل وجهه ، و هذا خلاف إجماع المسلمين فيتأول على أنه بقي من أعلى وجهه شئ لم يكمل بالثلاث فأكله بهذه القبضة ، وقال ولي الدين : الظاهر أنه إنما صبه على جزء من رأسه و قصد به تحقيق استيعاب وجهه ، كما قال الفقهاء : و يجب غسل جزء من رأسه لتحقيق غسل وجهه ، و قل مولانا محمد عيني - رحمه الله - عن شيخه - رحمه الله تعالى - في توجيه هذا الفعل أن إلقاء الحفنة من الماء على ناصيته كانت دفعاً للحرق لا لادخاله في الوضوء ، وقد فعل النبي ﷺ مثل ذلك لمثل ذلك ، ولذلك

(١) قال ابن رسلان أى جعل إبهاميه للياض بين الأذن و العذار كاللقمة للقم ، و قد استدل به الماوردي على أن الياض من الوجه ، و قال مالك : ليس من الوجه ، قال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار ، قال : بقول مالك و قال أبو يوسف : يغسل الأمرد دون الملتحي ، انتهى ، و كذا قال الشيرازي : في الميزان : قلت فلعل الشوكاني أخذ هذا الشرح من ابن رسلان . (٢) قال ابن رسلان استدل به على أنه يستحب أن يزيد في ماء الوجه لأن فيه شعوباً و غصوناً كثيرة ، قال الامام أحمد و يؤخذ له ماء أكثر مما يؤخذ لعضو من الأعضاء ، انتهى .

## قال أبو داود حديث ابن جريج عن شيبه يشبه حديث

تركها يستن على ناصيته ولم يمسح بها رأسه ومسح الناصية على حدة من تلك الحفنة ،  
و القصد بذلك إلى إظهار أن مثل هذه الزيادة جائزة ما لم يعدها من آداب الوضوء  
و سنته فان ذلك بدعة ، أو لعل علياً فعل ذلك من دون أن يكون النبي ﷺ فعله  
لما قلنا ، انتهى .

و رابعها : أن الضمير في قال قلت هل يعود إلى ابن عباس رضى الله عنه  
أو إلى عبيد الله الحولاني فقال الامام الشعرائي « في كشف الغمة عن جميع الأمة ،  
إن ضمير قال يعود إلى ابن عباس و هو الذي سأل علياً رضى الله عنه على سبيل  
التعجب أنه ﷺ غسل رجله حال كونهما في التعلين ، وهذا لفظه : قال ابن عباس  
فسألت علياً رضى الله عنه فقلت في التعلين ، قال و في التعلين ، قلت و في التعلين ،  
قال و في التعلين ، قلت : و في التعلين ، قال و في التعلين ، و يشكل على هذا أن  
ابن عباس رضى الله عنه يحدث عن رسول الله ﷺ أنه ﷺ غسل رجله و فيها  
التعل كما يأتي بعد ورقتين من السنن في باب الوضوء مرتين فكيف يتعجب مما يحدث  
هو بنفسه ، و يمكن الجواب عنه أنه رضى الله عنه غفل في ذلك الوقت عما روى  
هو عن رسول الله ﷺ ، وأما إذا كان مرجع الضمير عيد الله فلا يرد عليه هذا  
الاشكال ، و لكنه خلاف ظاهر (١) سياق الحديث ، والله تعالى أعلم .

[ قال أبو داود و حديث ابن جريج عن شيبه (٢) ] هو ابن نضاح بكسر  
النون بعدها مهملة و آخرها مهملة ، ابن سرجس بن يعقوب الخزومي المدني القاري  
مولي أم سلمة رضى الله عنها أتى به إليها وهو صغير فمسحت رأسه ، كان قاضياً بالمدينة  
قال النسائي : ثقة ، روى النسائي حديث حجاج عن ابن جريج عن شيبه عن أبي جعفر

(١) و في التقرير هو الظاهر ، و كونه مقولة ابن عباس خلاف السياق .

(٢) قال ابن رسلان : له هذا الحديث الواحد .

على لأنه قال فيه حجاج بن محمد عن ابن جريج : و مسح برأسه مرة واحدة و قال ابن وهب فيه عن ابن جريج و مسح برأسه ثلاثاً .

عن أبيه عن جده عن علي في « باب صفة الوضوء » ، و لم ينسب شيعة النساء أيضاً في روايته كما لم ينسبه أبو داود ، و قد قال الحافظ في التريب : شيعة غير منسوب عن أبي جعفر هو ابن نضاح ، مات سنة ١٣٠ [ يشبه حديث علي ] المذكور فيما تقدم في هذا الباب بروايات مختلفة [ لأنه ] الضمير للشأن أو لحديث علي ، و هذا اللفظ موجود في النسخة المجتاثية الدهلوية ، و كذا في المصرية ، و أما في النسخة الدهلوية المطبوعة القديمة و المكتوبة فلا يوجد فيها هذا اللفظ [ قال فيه حجاج بن محمد عن ابن جريج : و مسح برأسه مرة واحدة و قال ابن وهب فيه ] أى في حديث علي رضی الله عنه و يحتمل أن يرجع الضمير إلى مسح الرأس ، فأما إرجاع الضمير إلى حديث شيعة كما فعله صاحب غاية المقصود فبعيد لأن حديث وهب عن ابن جريج ليس فيه شيعة بن نضاح لأن ابن جريج يروى عن محمد بن علي بلا واسطة شيعة بن نضاح كما في السنن الكبير للبيهقي ، و لم أجد حديث ابن وهب في غير هذا الكتاب و سيجئ مفصلاً [ عن ابن جريج و مسح برأسه ثلاثاً ] أما حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج فقد ذكرنا تخريجه عند النساء في باب صفة الوضوء من المجتبى .

و أما حديث ابن وهب عن ابن جريج فقد أخرجه البيهقي في السنن الكبير فقال : و أحسن ما روى عن علي فيه ما أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان أنا أحمد بن عبيد الصغار ثنا عباس بن الفضل ثنا إبراهيم بن المنذر ثنا ابن وهب عن ابن جريج عن محمد بن علي بن حسين عن أبيه عن جده عن علي أنه توضأ فغسل وجهه ثلاثاً و غسل يديه ثلاثاً و مسح برأسه ثلاثاً و غسل رجله ثلاثاً ، و قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، هكذا قال ابن وهب : و مسح برأسه ثلاثاً و قال فيه حجاج عن ابن جريج : و مسح برأسه مرة . انتهى بلفظه .

حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن عمرو بن يحيى  
المازنى عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد و هو جد عمرو

و غرض المصنف بإيراد هذا الكلام بيان أن ابن جريج اختلف الرواة عنه  
فروى حجاج بن محمد عنه مسح الرأس مرة واحدة ، و روى ابن وهب عنه مسح  
الرأس ثلاثاً ، ولكن حديث حجاج أقوى ، لأنه يشبه حديث على المذكور فيما قبل ،  
فإن فيه بعض الرواة قالوا بمسح الرأس مرة ، و بعضهم لم يذكروا العدد ، و أما  
ابن وهب يخالف تلك الروايات و قال : و مسح برأسه ثلاثاً ، فيسقط هذا بمقابلة  
الصحيح من الروايات ، قلت : و قد صرح أهل الحديث بأن ابن وهب مدلس ،  
و يروى عن محمد بن على معتنة و لا يذكر شيئا فلهذا أيضاً لا يقاوم حديث  
حجاج بن محمد .

[ حدثنا عبد الله بن مسleme [ بن قنبل [ عن مالك [ بن أنس الامام [ عن  
عمرو بن يحيى المازنى [ مازن الأنصار [ عن أبيه ] و هو يحيى بن عماره بن أبي حسن  
الأنصارى [ أنه [ أى يحيى بن عماره (١) [ قال لعبد الله بن زيد [ فعلى هذا سائل  
عبد الله بن زيد عن صفة الوضوء هو يحيى بن عماره ، وهكذا قال الشافعى فى الأم  
عن مالك عن عمرو عن أبيه : إنه قال : لعبد الله بن زيد و مثله رواية الاسماعلى  
عن أبي خليفة عن القعنبي عن مالك عن عمرو عن أبيه قال : و أما الامام محمد بن

(١) لو صح فيحمل على المجاز و إلا فكلام الحافظ يقتضى أن الصواب فيه أن  
رجلا ، و هذا أحد الأبحاث الأربعة فى سند هذا الحديث ، و الثانى فى مرجع  
و هو جد عمرو ، و الثالث فى : و كان من أصحاب النبي ﷺ ، كما فى روايات  
الموطأ و غيره ، و الرابع و يختص بالنسأى إذ زاد فيه لفظ الذى أرى النداء ،  
و الخامس فى متن الحديث ، و يختص أيضاً بالنسأى إذ روى فيه ابن عينة . و  
مسح برأسه مرتين ، قال ابن عبد البر لم يقل فيه مرتين غيره ، قال الزيلعى :  
و كأنه تناول قوله : أقبل و أدير ، انتهى ، الحديث أخرجه الترمذى .

## بن يحيى المازنى هل تستطيع أن ترينى كيف كان رسول

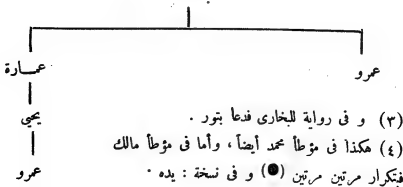
الحسن الشيبانى فروى عن مالك حدثنا عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد ، و كذا ساقه سخون فى المدونة ، و قال معن بن عيسى فى روايته عن عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع أبا حسن ودو جد عمرو بن يحيى قال لعبد الله بن زيد و كان من الصحابة فذكر الحديث ، و أما البخارى فأخرج رواية سليمان بن بلال فى باب الوضوء من الثور ، قال : ثنا عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمى يعنى عمرو بن أبي حسن يكثر الوضوء ، فقال لعبد الله بن زيد أخبرنى ، و أما أكثر الرواة فأبهموا سائل عبد الله بن زيد و لم يعينوه كما وقع فى رواية مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد الواسطى عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال : قيل له : توشأ لنا فذكره مبهما ، و فى رواية للبخارى بسنده عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه أن رجلا قال لعبد الله بن زيد و هو جد عمرو بن يحيى ، الحديث ، و لكن مع كون السائل فى هذه الروايات مبهما تدل على أن السائل غير يحيى بن عمارة المازنى ، قال الحافظ فى فتح البارى : و الذى يجمع هذا الاختلاف أن يقال اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو الحسن الأنصارى و ابنه عمرو و ابن ابنه يحيى بن عمارة بن أبي حسن فسألوه عن صفة وضوء النبي ﷺ و تولى السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن فحيث نسب إليه السؤال كان على الحقيقة وحيث نسب السؤال إلى أبي حسن فعلى المجاز لكونه كان الأكبر و كان حاضرا و حيث نسب السؤال ليحيى بن عمارة فعلى المجاز أيضا ، لكونه ناقل الحديث و قد حضر السؤال ، انتهى ، و هذا جمع حسن يدفع به الاختلاف و يحصل الاتفاق ، و لله الحمد [ و هو جد عمرو بن يحيى المازنى ] الظاهر أن الضمير يرجع إلى عبد الله بن زيد أى عبد الله بن زيد هو جد عمرو بن يحيى لكنه غلط و وهم نشأ من هذه الرواية ، و الصواب ما فى البخارى هكذا عن أبيه أن رجلا قال لعبد الله بن زيد و هو جد عمرو بن يحيى . فعلى هذا مرجع الضمير هو الرجل السائل و هو عمرو بن أبي حسن عم يحيى

الله ﷻ يتوضاً فقال عبد الله بن زيد نعم ، فدعا بوضوء فأفرغ على يديه فغسل يديه (٥) ثم تممض واستنثر ثلاثاً

بن عمارة بن أبي حسن ، فأ قال صاحب الكمال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى أنه ابن بنت عبد الله بن زيد فغلط (١) كذا قال الحافظ في الفتح .

فان قلت : قد علم من التحقيق المار أن السائل حقيقة هو عمرو بن أبي حسن و ليس هو جداً لعمرو بن يحيى بل اسم جد عمرو بن يحيى عمارة بن أبي حسن ، فكما لا يصح كون عبد الله بن زيد جد عمرو بن يحيى كذلك لا يصح كون عمرو بن أبي حسن جداً لعمرو بن يحيى ، قلت : نعم ، ليس عمرو بن أبي حسن جداً لعمرو بن يحيى على الحقيقة بل على المجاز لأنه أخو جده عم أبيه فان عمارة جده الحقيقي و عمرو بن أبي حسن كلاهما شقيقان ، فاطلاق الجد (٢) على عمرو بن أبي الحسن على المجاز [ هل تستطيع أن ترى ] قال الحافظ : فيه ملاطفة الطالب للشيخ وكأنه أراد أن يريه بالفعل ليكون أبلغ في التعليم و سبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعد العهد [ كيف كان رسول الله يتوضاً فقال عبد الله بن زيد نعم فدعا بوضوء (٣) ] أى بماء يتوضأ به في إناء [ فأفرغ ] الماء [ على يديه فغسل يديه ] لم يذكر في هذه الرواية عدد الغسل ، وأما في البخارى (١) فغسل مرتين ، وفي بعض الروايات للحفاظ ثلاثاً ، قال الحافظ : وهؤلاء حفاظ وقد (١) توهم من هذه الرواية (٢) و صورته هكذا :

أبو الحسن



ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين  
ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بلباً بمقدم رأسه ثم

اجتمعوا فزيادتهم (١) مقدمة على الحافظ الواحد ، فان قلت : لم لا يحمل هذا على واقعيتين ، قلت : المخرج واحد و الأصل عدم التعدد [ ثم تفضض و استدر ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ] ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين مرتين لكن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي ﷺ وتوضأ وفيه : و يده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً ، و المرفق بكسر الميم و فتح الفاء هو العظم الثاني في آخر الذراع سمى بذلك لأنه يرتفق به في الالتكاء و نحوه ، وقد اختلف العلماء هل يدخل المرفقان في غسل اليدين أم لا فقال المعظم نعم و خالف زفر و حكاه بعضهم عن (٢) مالك و استدل بعضهم بأن إلى في الآية بمعنى مع ، وقال ابن القصار : اليد يتناولها الاسم إلى الابطل لحديث عمار أنه تيمم إلى الابطل و هو من أهل اللغة فلما جاء قوله تعالى « إلى المرافق » بقي المرفق مغسولاً مع الذراعين بحق الاسم ، انتهى ، فعلى هذا فإلى هاهنا حد للتروك من غسل اليدين لا للغسل ، قال الزحشرى : لفظ « إلى » يفيد معنى الغاية مطلقاً فأما دخولها في الحكم و خروجها فأمر يدور مع الدليل ، وقوله تعالى « إلى المرافق » لادليل فيه على أحد من الأمرين فأخذ العلماء بالاحتياط و وقف زفر مع التيقن ، و يمكن أن يستدل لدخولها بفعله ﷺ ففي الدارقطني بإسناد حسن من حديث عثمان : فغسل يديه مع المرفقين حتى مس أطراف العضدين ، و فيه عن جابر : كان إذا توضأ أدار الماء على المرفقين ، لكن إسناده ضعيف ، و في البزار و الطبراني من حديث وائل بن حجر و غسل ذراعيه حتى جاوز المرفق ،

(١) لكن ذكر مسلم أن رواية يبرز بلفظ مرتين إملاء فتأكد ، كذا في الغاية .

(٢) و حكى ابن رشد مذهب مالك مثل الجمهور ، و حكى هذا القول عن بعض

أخرى أصحاب مالك و الطبري .



ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذى بدأ منه ثم غسل رجله .

وفى الطحاوى والطبرانى من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً ، ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه ، فكان فعله بياناً لجمل الكتاب ، و المجلد إذا التحق به البيان يصير مفسراً من الأصل ، و قال الشافعى فى الأم : لا أعلم مخالفاً فى إيجاب دخول المرفقين فى الوضوء ، فعلى هذا فزفر بحجوج بالاجتماع قبله . و كذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده ، كذا قال الحافظ [ ثم مسح رأسه يديه فأقبل بهما (١) و أدبر ] و هذا تفسير لمسح الرأس باليدين أى فأقبل رسول الله ﷺ باليدين و أدبر بهما ثم فسر الاقبال و الادبار بقوله [ بدأ بمقدم رأسه ] يعنى بدأ رسول الله ﷺ بمسح مقدم رأسه الشريف [ ثم ذهب ] ﷺ [ بهما ] أى يديه [ إلى قفاه ثم ردهما ] أى اليدين [ حتى رجع ] أى كل واحد من اليدين ، أو الضمير للمسح [ إلى المكان الذى بدأ ] المسح [ منه ] فالظاهر أن قوله بدأ بمقدم رأسه من الحديث و ليس مدرجاً من كلام مالك ، والحكمة فى هذا الاقبال و الادبار استيعاب

(١) قال صاحب الغاية له ثلاثة معان ثم بسطها ، حاصلها الأول أنه بمعنى المشهور و الواو ليست للترتيب ، الثانى البداية بمؤخر الرأس كما قال به وكسج ، فقوله : بدأ مدرج ، و الثالث بدأ بمقدم الرأس من ناحية الوجه ثم ذهب إلى قفاه رعاية للفظ أقبل و بدأ معاً ، بوب الترمذى « البداية بمؤخر الرأس » وذكر فيه حديث الربيع المصرح بذلك ، ثم قال : و حديث عبد الله بن زيد أصح ، و قال ابن العربى : لا أعلم أحداً ، قال يبدأ بمؤخر الرأس إلا وكيع بن الجراح إلخ ، كذا فى العارضة ، و بسط معنى أقبل و أدبر ، و كذا بسط الكلام على هذين اللفظين ابن دقيق العيد فى الأحكام ، و قال ابن رسلان : الاقبال و الادبار يحسب مرة واحدة بخلاف السعى فى الحج .

حدثنا مسدد قال نا خالد عن عمرو بن يحيى المازنى عن  
أبيه عن عبد الله بن زيد بن عاصم بهذا الحديث قال  
فضمض واستنشق (●) من كف واحدة يفعل ذلك ثلاثاً

جهن الرأس (١) بالمشح [ثم غسل رجله] وفي رواية وهب إلى الكعنين ، والبحث  
فيه كالبحث في قوله إلى الكعنين ، والمشهور أن الكعب هو العظم الناشئ عند ملتقى  
الساق و القدم ، وحكى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه العظم الذى فى ظهر القدم  
عند معقد الشراك ، و روى عن ابن القاسم عن مالك مثله و الأول هو الصحيح  
الذى يعرفه أهل اللغة و قد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك كذا قاله  
الحافظ .

قلت : لم يقل محمد فى الطهارة أن الكعب هو العظم الثانى فى ظهر القدم عند  
معقد الشراك بل إنما قال محمد فى مسألة المحرم إذا لم يجد نعلين أنه يقطع الخف أسفل  
الكعب فقال : إن الكعب هاهنا الذى فى مفصل القدم فنقل هشام ذلك إلى الطهارة ،  
قال العيني : قال بعضهم : و حكى عن أبي حنيفة أنه العظم الذى فى ظهر القدم عند  
معقد الشراك ، قلت : هذا مختلق على أبي حنيفة رحمه الله و لم يقل أصلاً بل نقل  
ذلك عن محمد بن الحسن و هو أيضاً غلط لأن هذا التفسير فسر محمد فى حق المحرم  
إذا لم يجد نعلين يلبس خفين يقطعهما أسفل من الكعنين بالتفسير الذى ذكره .

[ حدثنا مسدد ] بن مسرهد [ قال نا خالد ] بن عبد الله الواسطى [ عن  
عمرو بن يحيى ] بن عمار [ المازنى عن أبيه ] يحيى بن عمار [ عن عبد الله بن  
زيد بن عاصم بهذا الحديث ] أى حدثنا مسدد بواسطة خالد ، عن عمرو بن يحيى  
بهذا الحديث ، أى بالحديث الذى رواه مالك عن عمرو بن يحيى و لكن فى رواية

(١) قال ابن رسلان : و الحكمة فيه استيعاب شعر الرأس فن لا شعر له أو  
خلق لا حاجة له إلى التكرار ، انتهى ، فتأمل و لم أره فى كتبنا .

(●) و فى نسخة : واستنثر .

ثم ذكر نحوه . حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال ثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن حبان بن واسع حدثه أن

خالد زيادة ليست في رواية مالك ، فإن خالداً [ قال فضمض و استشق من كف واحدة (١) ] فزاد لفظ «من كف واحدة» [ يفعل ذلك ] أى المضمضة والاستنشاق ثلاثاً [ ثم ذكر ] خالد [ نحوه ] أى نحو حديث مالك ، و قوله في الحديث : «فضمض واستشق من كف واحدة» يحتمل معنيين أحدهما معناه أنه جمع المضمضة والاستنشاق في كف واحدة من الماء ، و ثانيهما معناه أنه مضمض من كف واحدة و استشق من كف واحدة أى لا من كفتين ، فعلى الأول يحمل على بيان الجواز و قد سبق بحثه فيما تقدم قريباً .

[ حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال ثنا ابن وهب ] عبدالله بن وهب [ عن عمرو بن الحارث ] بن يعقوب بن عبدالله الأنصارى مولى قيس أبوأمية المصرى أصله مدنى ، كان ابن معين يوثقه جداً ، وقال أبو زرعة والنسائى و العجلى وغير واحد : ثقة ، و قال أبو داود عن أحمد : ليس فيهم مثل الليث لا عمرو ولا غيره و قد كان عمرو عندى ثقة ، ثم رأيت له مناكير ، وقال في موضع آخر يروى عن قتادة أشياء يضطرب فيها ويخطئ ، مات قبل سنة ١٥٠ [ أن حبان ] بفتح المهملة وتشديد المؤخدة [ بن واسع ] بن حبان بن متقذ بمضمومة وسكون نون وكسر قاف وبذل معجمة ، ابن عمرو الأنصارى المازنى المدنى ابن عم محمد بن يحيى أخرجه له حديثاً واحداً في الوضوء ، قلت : و ذكره ابن حبان في الثقات «تهذيب التهذيب» [حدثه] أى حدث حبان عمرواً [ أن أباه ] أى أبا حبان و هو واسع (٢) [ حدثه ] أى

(٢) لم يذكر هذا اللفظ غير خالد بن عبدالله ، الغاية (٢) و سقط من بعض الرواة لفظ عبدالله بن زيد من سنده فزعموا أنه صحابي ولا يصح كما في الإصابة و أسد الغابة .

أباه حدثه أنه سمع عبدالله بن زيد بن عاصم المازني يذكر أنه رأى رسول الله ﷺ فذكر وضوءه وقال ومسح رأسه بماء غير فضل يديه (٥) و غسل رجله حتى أنقاهما .

حبان [ أنه ] واسع [ سمع عبد الله بن زيد بن عاصم المازني يذكر أنه ] أي عبد الله [ رأى رسول الله ﷺ فذكر ] أي عبدالله بن زيد [ وضوءه ] أي وضوء رسول الله ﷺ [ قال و مسح رأسه بماء غير فضل (١) يديه ] قال النووي (٢) : معناه أنه مسح الرأس بماء جديد لا يبقية من ماء يديه، ولا يستدل بهذا على أن الماء المستعمل لا تصح الطهارة به لأن هذا إخبار عن الاتيان بماء جديد للرأس ، و لا يلزم من ذلك اشتراطه ، انتهى (٣) .

قلت : قال الحلبي في شرح المنية : و لو توضأ و مسح بيلة بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لأن البلة الباقية بعد الغسل غير مستعملة إذ المستعملة فيه ما سال على العضو و انفصل عنه و لو مسح رأسه ثم مسح خفيه بيلة بقيت بعد المسح لا يجوز مسحه على الخف لأن البلة الباقية بعد المسح مستعملة لأن المستعمل فيه ما أصاب الممسوح و قد أصابه ، انتهى ، قال الترمذي في سننه : و روى ابن لهيعة هذا الحديث عن حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله زيد أن النبي ﷺ توضأ و أنه مسح رأسه بماء غير فضل يديه ، و رواية عمرو بن الحارث عن حبان أصح لأنه قدروى من غير وجه هذا الحديث عن عبد الله بن زيد وغيره أن النبي ﷺ أخذ لرأسه ماءً جديداً ، انتهى .

(١) تفرد به أهل مصر كما في نيل الأمان (٢) قال ابن قدامة و يمسح بغير فضل يديه و هو قول أبي حنيفة والشافعي ، وجوز الحسن وغيره المسح بالبقية ، وكذا قال ابن رسلان و ذكر مع الحسن عروة والأوزاعي (٣) قلت : مع أنه روى بماء غير بالمؤحدة و بسط في السعاية الاختلاف فيه عند الحنفية (٥) و في نسخة : عن ماء غير فضل يده .

## حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال ثنا أبو المغيرة قال ثنا

قلت : ويؤيد رواية عبد الله بن لميعة ما أخرجه الدارقطني في سننه : ثنا الحسين بن إسماعيل ثنا زيد بن أكرم نا عبد الله بن داود نا سفيان عن ابن عقيل عن الربيع بنت معوذ أن النبي ﷺ توضأ و مسح رأسه بيبل يديه ، وأخرج أيضاً ، قال ثنا محمد بن هارون أبو حامد ، نا محمد بن هارون أبو حامد نا محمد بن يحيى الأزدي بهذا الاسناد ، قالت كان النبي ﷺ يأتينا فيتوضأ فمسح رأسه بما فضل في يديه من الماء ، الحديث ، وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل ، قال الترمذي صدوق ، تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه ، ونقل الترمذي عن البخاري قال : كان أحمد وإسحاق والحيدى يحتجون بحديثه [ وغسل رجليه حتى أقامهما (١) ] أى أزال الوسخ عنها ، وأورد المصنف هذا الحديث لأجل زيادة وقعت فيه في مسح الرأس وهو قوله : بما غير فضل يديه ، وفي غسل الرجلين وهو قوله : حتى أقامهما ، فهذه الزيادة لا توجد إلا في هذه الرواية .

[ حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال ثنا أبو المغيرة ] هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني الحمصي ، قال أبو حاتم : كان صدوقاً وقال العجلي والدارقطني : ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٢١٢ [ قال ثنا حرير ] بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره زاي ابن عثمان الرحبي بفتح الراء والحاء المهملة بعدها موحدة ، الحمصي ، قدم بغداد زمن المهدي ، وثقه أحمد وابن معين ، وقال ابن المديني : لم يزل من أدركناء من أصحابنا يوثقونه ، وقال العجلي شامئ ثقة ، وكان يحمل على علي ، وقال عمرو بن علي كان يتقص علياً و ينال منه . وقال في موضع آخر ثبت شديد التحامل على علي ، و قال ابن عدى : وحرير من الأثبات في الشاميين يحدث عن الثقات منهم ، وقد وثقه القطان وغيره ، وإنما وضع منه بغضه لعل ، و حكى الأزدي في الضعفاء : أن حرير بن عثمان روى أن النبي ﷺ (١) و يحتاجان إليه لأنها أكثر ملاقة بالأقذار والأوساخ . ابن رسلان ، وبهذه الرواية حكى ابن دقيق العيد عن بعضهم ليس في غسلهما عدد بل الاتقاء .

حرير قال حدثني (٥) عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي قال سمعت المقدم بن معديكرب الكندي . قال أتى رسول الله ﷺ بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً و غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما .

لما أراد أن يركب بغلته جاء على بن أبي طالب ، فخل حزام البغلة ليقع النبي ﷺ ، انتهى ملخصاً ، وبالجمل ذكر الحافظ توثيقه عن كثير من المحدثين ، وأثبت نصبه كثير منهم ، مات سنة ١٦٣ [ قال حدثني عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي (١) ] أبو سلة الحمصي ، قال ابن المديني : مجهول لم يرو عنه غير حرير ، وقال أبو داود : شيوخ حرير كلهم ثقات ، وقال العجلي : شامى تابعي ثقة [ قال سمعت المقدم بن معديكرب (٢) ] ابن عمرو (السكدي) نزل حصص ، صحابي مشهور ، وهو أحد الوفد الذين وفدوا على رسول الله ﷺ من كندة ، مات بالشام (٣) سنة ٨٧ وله إحدى وتسعون سنة [ قال أتى رسول الله ﷺ بوضوء ] أى بماء يتوضأ به [ فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ] هذا على ما في كثير من النسخ وفيها المضمضة والاستنشق بعد غسل الذراعين وفي نسخة على الحاشية ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً فعلى النسخة الأولى احتج بها من قال : الترتيب في الوضوء غير واجب (٤) لأنه آخر المضمضة

(١) قال صاحب الغاية حضرموت بلدة بأقصى اليمن وقبيلة ولا أقف إلى أيهما نسب عبد الرحمن . (٢) قال ابن رسلان فيه ثلاثة أوجه أحصحها أن يسكن آخر الجزء الأول وهو الياء المثناة . (٣) له أربعون حديثاً . . الغاية . . (٤) قال ابن رسلان وهل يجب الترتيب والولاء روايتان ، وأخرج عن الدارقطني برواية الربيع أيضاً خلاف الترتيب ونقل عن العباس بن يزيد الراوى الانكار عليهما باسماً . (٥) وفي نسخة ثنا .

والاستشاق من غسل الذراعين وعطف عليه به ثم ، وأجاب عنها صاحب غاية المقصود فقال قلت : هذه رواية شاذة لا تعارض الرواية المحفوظة التي فيها تقديم المضمضة والاستشاق على غسل الوجه .

قلت : قال الشوكاني في النيل : الحديث إسناده صالح ، وأما الروايات المحفوظة التي فيها تقديم المضمضة والاستشاق على غسل الوجه فإنها لا تدل على الترتيب ولا يتنهض الترتيب ثم في حديث الباب على الوجوب ، لأنه من لفظ الراوي و غايته أنه وقع من النبي ﷺ على تلك الصفة ، والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب فدعوى وجوب الترتيب لا تتم إلا ببراز دلائل عليها يتعين المصير إليه [ ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ] ظاهر الأذنين مابلى الرأس و باطنهما مابلى الوجه ، وأما كيفية المسح فما أخرجه ابن ماجه أن رسول الله ﷺ مسح أذنيه و أذخاها السبابتين وخالف إبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما ، وفي رواية النسائي : ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالساحتين وظاهرهما بإبهاميه ، وظاهر حديث الباب يدل على أن الأذنين بمسحان ظاهرهما وباطنهما مع الرأس ، وأيضاً يدل على أنه لم يأخذ للأذنين ماء جديداً (١) بل مسح الرأس والأذنين بماء واحد ، واختلف العلماء في أن الأذنين هل بمسحان ببقية ماء الرأس أو بماء جديد فذهب (٢) مالك والشافعي وأحمد (٣) وأبو ثور ، إلى أنه يؤخذ لماء واحد ، و ذهب الثوري وأبو حنيفة إلى أنهما بمسحان مع الرأس بماء واحد ، ثم قال الشوكاني : بعد بيان الاختلاف وتخرج

(١) وذكر صاحب نيل المآرب وصاحب المغني أخذ الماء الجديد سنة ولم يذكره صاحب الروض . (٢) وعد في الحاشية مالكا مع الامام قتأمل ولا يصح كما في الشرح الكبير إذ جعل تجديد الماء سنة مستقلة . (٣) ذكر ابن رسلان مذهب أحد مسحهما مع الرأس مثل قول أبي حنيفة وبسطه قتأمل . وتقدم قول إسحاق وغيره أن ما أقبل منهما يغسل وما أدبر يمسخ ، وفي العارضة للعلماء أربعة أقوال منها قول الزهري يغسلان مع الوجه .

حدثنا محمود بن خالد ويعقوب بن كعب الانطاكي لفظه  
قالا ثنا الوليد بن مسلم عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن  
بن ميسرة عن المقدم بن معديكرب قال رأيت رسول  
الله ﷺ توضأ فلما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم

الروايات على المذهب الأول ، قال ابن القيم في الهدى : لم يثبت عنه ﷺ أنه أخذ  
لها ماء جديداً ، وإنما صح ذلك عن ابن عمر (١) .

[ حدثنا محمود بن خالد ] السلي [ ويعقوب بن كعب الانطاكي ] هو يعقوب  
بن كعب بن حامد الحلبي أبو يوسف ، نزيل انطاكية بلدة بالشام ، وثقه العجلي وأبو  
حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات [ لفظه ] أى هذا لفظه يعنى الحديث المذكور  
في الكتاب هو لفظ يعقوب بن كعب ، وأما حديث محمود فهو في معناه نحو حديث  
يعقوب ، وليس لفظه وهو خبر حذف (٢) مبتدأ [ قالا ثنا الوليد بن مسلم ] القرشي  
مولى بنى أمية ثقة ، وثقه كثير لكنه كثير التدليس والتسوية ، قال الدار قطنى :  
كان الوليد يرسل يروى عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي (٢) عن شيوخ ضعفاء  
قد أدرتهم الأوزاعي ، فيسقط أسماء الضعفاء و يجعلها عن الأوزاعي عن نافع وقال  
مينا ، سألت أحمد عن الوليد ، فقال اختلطت عليه أحاديث ، ماسمع و ما لم يسمع  
وكانت له منكرات ، مات سنة ١٩٥ [ عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة  
عن المقدم بن معديكرب قال رأيت رسول الله ﷺ توضأ فلما بلغ مسح رأسه ]  
لفظ المسح هنا بسكون السين المهملة مضاف إلى الرأس ومفعول لقوله بلغ [ وضع  
كفيه على مقدم رأسه فأمرهما ] من الامرار أى أجراها وأمضاها [ حتى بلغ

(١) ولا حجة في الآثار لأن آثار الصحابة مختلفة والروايات المرفوعة تؤيد  
الحنفية من روايات التكفير وقوله عليه الصلاة والسلام الأذنان من الرأس ورواية  
الباب . (٢) قال العراقي ضطناه بالنصب أى حدثنا لفظه . والغاية ، (٣) أى  
وقد كانت عند الأوزاعي . إلخ .



رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا ثم ردهما إلى المكان الذى منه بدأ<sup>(١)</sup> قال محمود قال أخبرنى حريز .  
حدثنا محمود بن خالد وهشام بن خالد المعنى قالوا ثنا الوليد  
بهذا الاسناد قال و مسح بأذنيه ظاهرهما و باطنهما زاد  
هشام و أدخل أصابعه فى صماخ أذنيه .

القفا [ قال (٢) فى القاموس القفا وراء العنق ، وقد يمد وفى رواية حتى بلغ القذا  
بفتح قاف فعجمة فألف فلام أول القفا ] ثم ردهما إلى المكان الذى منه بدأ قال  
محمود [ أى محمود بن خالد استاذ أبى داؤد ] وقال [ الوليد بن مسلم ] أخبرنى حريز  
غرض أبى داؤد بهذا الكلام يان أن كلا شيخه اختلفا فى السند فأما يعقوب بن كعب  
فروى عن شيخه وليد بن مسلم بأنه يروى عن شيخه حريز بن عثمان معنعة و أما  
محمود فروى عنه بالتحديث<sup>(٣)</sup> ويمكن أن يستدل به على استحباب مسح الرقبة وسجى  
بجته قريباً . [حدثنا محمود بن خالد وهشام بن خالد] بن يزيد بن مروان الأزرق أبو  
مروان الدمشقى ، و يقال : مولى بنى أمية ، قال أبو حاتم : صدوق ، و ذكره ابن  
حبان فى اللغات ، و قال مسلمة فى الصلة : ثقة ، مات سنة ٢٤٩ ، هكذا فى تهذيب  
التهذيب [ المعنى ] مبتدأ وخبره واحد أو يقال ذكرنا المعنى فيكون مفعولاً ، يقول:  
الحديثان وإن اختلفا فى اللفظ لكنهما متحدان فى المعنى [ قالوا ثنا الوليد ] بن  
مسلم [ بهذا الاسناد ] المذكور سابقاً [ قال ] أى الوليد فى هذه الرواية [ و مسح  
بأذنيه ظاهرهما و باطنهما ] يعنى هذه الزيادة مختصة برواية محمود و هشام ابني خالد  
ولست فى رواية يعقوب بن كعب [ زاد هشام و أدخل أصابعه (٤) فى صماخ أذنيه (٥) ]

(١) و فى نسخة : بدأ منه . (٢) قال ابن رسلان : مقصورة ، مؤخر العنق .

(٣) كذا فى الأصل ، و الصواب بالاخبار ، فارتفعت مظنة التدليس عن الوليد .

(٤) بلفظ الجمع على إرادة الجنس و فى نسخة أصابعه بالثنية ، الغاية .

(٥) على الجنس و فى نسخة صماخى « ابن رسلان » .

حدثنا مؤمل بن فضل الحراني قال ثنا الوليد بن مسلم  
قال ثنا عبد الله بن العلا قال ثنا أبو الأزهر المغيرة بن  
فروة ويزيد بن أبي مالك أن معاوية توساً للناس كما رأى

أى فى ججرى أذنيه وهذه الزيادة محضة برواية هشام بن خالد عن الوليد وليست فى  
رواية محمود بن خالد ولا فى رواية يعقوب بن كعب (١) .

[حدثنا مؤمل بن الفضل الحراني] (٢) هو مؤمل بن فضل بن مجاهد ، ويقال ابن  
عمير الحراني أبو سعيد الجزرى ، قال أبو حاتم : ثقة رضى ، وذكره ابن حبان فى  
الثقات مات سنة ٢٣١ [ قال ثنا الوليد بن مسلم قال ثنا عبد الله بن العلا ] بن  
زبر بفتح الراء وسكون الواحدة ابن عطار بن عمرو بن حجر الرىمى أبو زبر ،  
و يقال أبو عبد الرحمن الدمشقى : قال الدورى و ابن أبى خيثمة و غير واحد عن  
ابن معين : ثقة ، وكذا قال دحيم و أبو داود و معاوية بن صالح و هشام بن  
عمار : و قال ابن سعد : كان ثقة إنشاء الله ، و قال الدارقطنى : ثقة يجمع حديثه  
و ذكره ابن حبان فى الثقات و قل الذهبى فى الميزان أن ابن حزم قل عن ابن  
معين أنه ضعفه ، قال شيخنا فى شرح الترمذى : لم أجد ذلك عن ابن معين بعد  
البحث ، قال إبراهيم بن عبد الله : توفى أبى سنة ١٦٤ ، و هو ابن تسع و ثمانين  
[ قال : ثنا أبو الأزهر المغيرة بن فروة ] الدمشقى ، ويقال فروة بن المغيرة مشهور  
بكنيته ذكره ابن حبان فى الثقات [ ويزيد بن أبى مالك ] هو يزيد بن عبد الرحمن  
بن أبى مالك ، و اسمه هانىء الحمدانى الدمشقى القاضى و لاه هشيم القضاء ، قال ابن  
أبى حازم : سئل أبى عنه ، فقال : من قضاة أهل الشام وهو ثقة ، و قال الدارقطنى  
و البرقائى : من الثقات ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، و قال يعقوب بن سفيان :

(١) الحديث عزاه النووى تبعاً لابن الصلاح إلى النسائى وهو وهم ، قال المنذرى  
أخرجه ابن ماجه ، الغاية . (٢) حران مدينة بالجزيرة ، الغاية .

رسول الله ﷺ يتوضأ فلما بلغ رأسه غرف (١) غرفة من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره ومن مؤخره إلى مقدمه .

كان قاضياً وابنه خالد ، في حديثهما لين ، مات سنة ٥١٣٠ هـ [ أن معاوية ] بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس أسلم يوم الفتح ، و قيل : قبل ذلك و كتب الوحي ، ولاء عمر بن الخطاب الشام بعد أخيه يزيد فأقره عثمان مدة ولايته ثم ولى الخلافة فكان أميراً عشرين سنة ، وخليفة عشرين سنة ، كان عمر إذا نظر إلى معاوية قال هذا كسرى العرب ، مات في رجب سنة ستين (١) [ توضأ للناس ] أى أيرى وضوءه الناس [ كما رأى (٢) ] أى معاوية [ رسول الله ﷺ يتوضأ فلما بلغ ] معاوية [ رأسه ] أى مسح رأسه [ غرف ] معاوية [ غرفة من ماء ] يمينه [ فتلقاها (٣) ] أى الغرفة [ بشماله حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد ] أى قرب أن [ يقطر ثم مسح ] أى بده المسح [ من مقدمه ] أى مقدم رأسه [ إلى مؤخره ] والمراد أنه بده بالمسح من الناصية إلى القفا [ و من مؤخره إلى مقدمه ] أى من القذال إلى الناصية ، و في هذا الحديث تلقى الغرفة باليسرى ووضعها بها على الرأس ، و ليست هذه في ما رواه علي بن بحر عن الوليد بن مسلم بهذا الاسناد إلى معاوية ، كما أخرجه الامام أحمد في مسنده ، وهذا لفظه : ثنا عبد الله ثنى أبي ثنا علي بن بحر قال : ثنا الوليد يعنى ابن مسلم ، قال : ثنا عبد الله بن العلاء أنه سمع يزيد يعنى ابن أبي مالك وأبا الأزهر يحدثن عن وضوء معاوية ، قال يريهم وضوء رسول الله ﷺ فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وغسل رجله بغير عدد ، وهكذا أخرجه أبو داود عن محمود

(١) له مائة وثلاثون حديثاً « الغاية » (٢) وهذا اللفظ في حكم المرفوع « الغاية »

(٣) ثلاثا يذهب الماء « تقرير » (٤) و في نسخة : اغترف .

## حدثنا محمود بن خالد قال ثنا الوليد بهذا الاسناد <sup>(١)</sup> قال :

بن خالد عن الوليد ، و أما الطحاوى فأخرج بسنده عن علي بن بحر عن الوليد إلى معاوية ولفظه : أنه أراهم وضوء رسول الله ﷺ ، فلما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه ، ثم مر بهما حتى بلغ القفا ، ثم ردهما حتى بلغ المكان الذى منه بدأ ، و أما وضع الغرقة على وسط الرأس ثم المسح بعد ذلك ، فلم يتعرض (٢) له أحد من الشراح فيما تتبعته ولكن كتب مولانا محمد يحيى المرحوم فى تقرير شيخه - رحمه الله - أفاد بذلك (٣) أجزاء الغسل عن المسح فان الغسل يتضمنه ، و إنما كان يتوهم أن لا ينوب أحدهما عن الآخر لكونهما نوعين مختلفين من الأحكام ، انتهى ، وهذا مبنى على قوله حتى قطر ، وهو الظاهر لأنه إذا وضع الغرقة على وسط الرأس يقطر الماء لامحاله خصوصاً ، إذا كان الشعر دهنياً و على هذا قالت الحنفية : و لو أصاب رأسه المطر مقدار المقروض أجزاءه ، مسحه يده أو لم يمسحه لأن الفعل ليس بمقصود فى المسح ، و إنما المقصود هو وصول الماء إلى ظاهر الشعر بدائع ، و هكذا فى مراقى الفلاح و حاشيته للطحاوى .

[ حدثنا محمود بن خالد قال ثنا الوليد ] ابن مسلم القرشى [ بهذا الاسناد ]

(١) و فى نسخة : فى هذا الاسناد . (٢) قال ابن قدامة فيه روايتان عندنا إحداهما : يكفي لأنه تعالى أمر بالمسح والثاني : يكفي لأن المحدث إذا اغتسل يكفي ، و هذا إذا لم يمر اليد ، و أما إذا أمر اليد ، كما فى رواية معاوية لحصل المسح ، انتهى ، و قال ابن رسلان : حكى إمام الحرمين أجزاء الغسل بالاتفاق لأنه فوق المسح لكن قال الأكثرون : إنه مكروه و صحيح الغزالي و الرافعى عدم الكراهة و فى شرح المنهاج الأصح جواز غسله بلا كراهة . (٣) يشكل عليه أنه أمر اليد بعد وضع الغرقة من مقدمه إلى مؤخره و هو المسح فلا حجة فيه ، إلا أن يقال إن هذا الامرار هو إيصال الماء الذى كان على الرأس لا المسح العرفى ، كما يقال فى غسل الوجه وغيره بامرار اليد أنه مسح وجهه .

فتوضاً ثلاثاً ثلاثاً و غسل رجله بغير عدد .  
حدثنا مسدد قال حدثنا بشر بن المفضل قال ثنا عبد الله  
بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت

المذكور [ قال ] الوليد في حديثه [ فتوضاً ثلاثاً ثلاثاً و غسل رجله بغير عدد ]  
الجار يتعلق بلفظ قال أى قال بغير ذكر عدد (١) و هكذا أخرجه الامام أحمد في  
مسنده ، كما ذكرناه عن قريب .

[ حدثنا مسدد ] بن مسهر [ قال حدثنا بشر (٢) بن المفضل ] بن لاحق  
الرقاشي بقات و معجمة مولا لم أبو إسماعيل البصري ، قال أحمد بن حنبل : إلبه  
المنتهى في التثبت بالبصرة و عده ابن معين في أثبات شيوخ البصريين ، وثقه أبو زرعة  
و أبو حاتم و النسائي و العجلي و البزار و ابن سعد مات سنة ١٨٦ أو ١٨٧ ،  
[ قال ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل ] مكبراً ابن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني  
و أمه زينب الصغرى بنت علي ، و قد اختلف الناس فيه ، قال ابن سعد : كان  
منكر الحديث لا يحتجون بحديثه ، وكان كثير العلم ، و الامام مالك لا يروى عنه ،  
و لم يدخله في كتبه ، و لا يروى عنه يحيى بن سعيد ، و كان ابن عيينة لا يحمده  
حفظه ، و قال معاوية بن صالح عن ابن معين : ضعيف الحديث ، و قال محمد بن  
عثمان عن ابن المديني : كان ضعيفاً ، و قال النسائي : ضعيف ، و قال ابن خزيمة :  
لا احتج به لسوء حفظه ، و قال أبو حاتم : لين الحديث ليس بالقوى ، و لا يحمده  
يحتج بحديثه ، و هو أحب إلى من تمام بن نجيع ، يكتب حديثه ، و قال عمرو بن  
علي سمعت يحيى و عبد الرحمن يحدثان عنه و الناس يختلفون عليه ، و قال العجلي :  
مدني تابعي جازئ الحديث ، و قال أبو أحمد الحاكم : كان أحمد بن حنبل و إسحاق

(١) فلا حجة فيه على أنه لا عدد فيه ، الغاية . (٢) بكسر الباء الموحدة و سكون  
المعجمة كان يصلي كل يوم خمس مائة ركعة . ابن رسلان .

كان رسول الله ﷺ يأتينا فحدثنا أنه قال اسكبى لى وضوءاً فذكرت (١) وضوء النبي (٢) ﷺ قالت فيه فغسل كفيه ثلاثاً

بن راهويه يحتجان بحديثه و ليس بذاك المئين المعتمد ، و قال الترمذى : صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، و سمعت محمد بن : إسماعيل يقول كان أحمد و إسحاق و الحيدى يحتجون بحديث ابن عقيل ، قال محمد بن إسماعيل : و هو مقارب الحديث ، و قال ابن عدى : روى عنه جماعة من المعروفين الثقات ، و هو خير من ابن سمان و يكتب حديثه ، و قال مسعود السجزي عن الحاكم : عمر فساء حفظه فحدث على التخمين ، و قال فى موضع آخر : مستقيم الحديث ، و قال ابن عبد البر : هو أوثق من كل من تكلم فيه ، انتهى ، وهذا إفراط تهذيب التهذيب ، ملخصاً [ عن الربيع ] بضم الراء وفتح الموحدة و تشديد التحتية المكسورة [ بنت معوذ بن عفراء ] الأنصارية التجارية صحابة ، قال ابن أبي خيثمة عن أبيه : إنها كانت من المبايعات تحت الشجرة و عفراء بفتح العين المهملة و سكون الفاء بنت عبيد بن ثعلبة بن مالك بن النجار ذكرها ابن حبيب فى المبايعات تزوجها الحارث بن رفاعه بن الحارث بن سواد ، فولدت له معاذاً و معوذاً و عوفاً بنى الحارث . ثم تزوجت بعد الحارث بكبير بن ياليل اللبى ، فولدت له أربعة أياساً و عاقلاً و غالداً و عامراً و كلهم شهدوا بدرأ ، وكذلك إخوتهم لأهم بنى الحارث ، فانظم من هذا أنها امرأة صحابة لها سبعة أولاد شهدوا كلهم بدرأ مع النبي ﷺ ، و هذه خصيصة لا توجد لغيرها [ قالت (٣) ] أى الربيع [ كان رسول الله ﷺ يأتينا ] قال عبد الله بن محمد : [ فحدثنا ] الربيع [ أنه ] ﷺ جأنا يوماً و [ قال ] لى [ اسكبى ] أى صبي [ لى وضوءاً ] أى ماء الوضوء فى الاناء ، قال عبد الله [ فذكرت (٤) ]

(١) وفى نسخة : فحدثنا . (٢) وفى نسخة : رسول الله . (٣) قال ابن رسلان : فى أحاديث الربيع جواز غسل بعض الأعضاء مرة ومرتين و ثلاثاً و أيضاً جواز بداية المسح بالمؤخر . (٤) وفى نسخة ابن رسلان فذكر قال أى عبد الله بن الربيع عنها .

و وضاً وجهه ثلاثاً و مضمض و استنشق مرة و وضاً يديه ثلاثاً ثلاثاً و مسح برأسه مرتين يبدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه و بأذنيه كلتهما ظهورهما و بطونهما و وضاً رجليه ثلاثاً ثلاثاً قال أبو داود وهذا معنى حديث مسدد .

الربيع [ وضوء النبي ﷺ قالت فيه ] أى فى وضوء النبي ﷺ [ ففصل كفيه ثلاثاً و وضاً ] من التفعيل أى غل [ وجهه ثلاثاً و مضمض و استنشق مرة ] اكنفى على المرة الواحدة لعله لبيان الجواز ، و أيضاً فيه تأخير المضمضة و الاستنشاق عن غسل الوجه ، فيقال : إن التأخير فى الذكر لا يستلزم التأخير فى أداء الفعل ، ولوسلم فيحمل على بيان الجواز [ و وضاً يديه ثلاثاً ثلاثاً و مسح برأسه مرتين يبدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه ] و هذا بيان لقوله مرتين ، فلا يدل على أن المسح كان مرتين ، بل يدل على أن استيعاب الرأس بالمسح كان مرة واحدة ، و لكن حصل ذلك الاستيعاب بالمسح مرتين بالابتداء بمؤخر الرأس ثم بمقدمه ، و قد ورد عن الربيع فى المسح أنه فعل مرة واحدة ، كما يأتى عن قريب ، وأما قوله : يده بمؤخر رأسه ثم بمقدمه بظايره يخالف ما رواه كثير من كبار (١) الصحابة بأنه بدأ بمقدمه ثم بمؤخره ، فيمكن أن هذا الذى فعله ﷺ فعله لبيان الجواز ، و يمكن أن يوجه هذا السياق بأن يقال معنى قوله يبدأ بمؤخر رأسه أى يده بامرار اليدين إلى مؤخر رأسه ثم بهما (٢) إلى مقدمه ، و هذا أولى من أن ينسب التحريف إلى الراوى [ و بأذنيه كلتهما ظهورهما و بطونهما و وضاً (٣) رجليه ثلاثاً ثلاثاً ، قال أبو داود : و هذا

- (١) قيل شاذ للخالفه ، كذا فى حاشية أبى داود . وإليه أشار الترمذى إذ قال : حديث عبد الله أصح من هذا « ابن رسلان » . (٢) والأوجه عندى أن يؤول بأنه إذا مسح كل ناحية ، كما يأتى بعد هذا فبدأ بالناحية الثالثة لئلا يختلف الفرق و يمكن أن يكون هذا محمل تثليث المسح ، كما تقدم .
- (٣) و ليس ذكر الرجلين فى رواية الترمذى « ابن رسلان » .

حدثنا إسحاق بن إسماعيل قال حدثنا سفيان عن ابن عقيل  
بهذا الحديث يغير بعض معاني بشر قال فيه و تمضمض

معنى حديث مسدد [ يعنى لم أحفظ ألفاظ حديث مسدد فأوردته بالمعنى و أخرج  
البهيقي هذا الحديث حديث ابن الفضل ، ولكن فيه زيادات كثيرة على ما فى حديث  
أبى داود من السياق .

[ حدثنا إسحاق بن إسماعيل [ الطالقانى بفتح الطاء المهملة و سكون اللام (١)  
بعدها القاف المفتوحة و فى آخرها النون بلدة بين مروروز وبلخ ، مما يلى الجبال  
قال يعقوب بن شيبة : ثقة ، و كان ابن معين يوثقه ، وقال أبو داود والدارقطنى :  
ثقة ، و قال عثمان بن خرزاذ : ثقة ثقة ، و قال ابن حبان فى الثقات : كان من  
ثقات أهل العراق و مقربهم حسده بعض الناس خلف أن لا يحدث حتى يموت ،  
قال ابن المدينى : كان إسحاق بن إسماعيل معنا عند جرير ، و كانوا ربما قالوا له  
جئنا بتراب ، و جرير يقرأ فيقوم ، و ضعفه مات سنة ٢٣٠ هـ [ قال حدثنا سفيان ]  
بن عيينة هذا ما قاله بعض الشراح ، و لم يثبت عندى أنه ابن عيينة أو الثورى  
و سياتى فى أبى داود من حديث مسدد عن عبد الله بن داود عن سفيان بن سعيد  
عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، و قد أخرج أحمد فى مسنده : حدثنا عبد الله بن  
أبى ثنا سفيان بن عيينة ، قال : حدثنى عبد الله بن محمد بن عقيل ، فثبت بهذا أنهما  
يرويان عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، فتعين أحدهما من غير قرينة مشكل [عن  
ابن عقيل] هو عبد الله بن محمد بن عقيل [ بهذا الحديث ] المذكور عن بشر بن الفضل  
عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، لكن سفيان [ يغير بعض معاني بشر ] يعنى حديثنا بشر  
و سفيان و إن كانا متحدين فى المعنى فى الجملة ، لكنهما متغايران فى بعض المعاني ،  
فان سفيان يغير بعض معاني بشر [قال] سفيان [فيه] أى فى هذا الحديث [و تمضمض

(١) كذا فى الأنساب للسمعاني ، و لب اللباب للسيوطى ، والصواب بفتح اللام ،  
كما فى معجم البلدان و المغنى وغيرهما .



و استنثر ثلاثاً . حدثنا قتيبة بن سعيد و يزيد بن خالد  
الهمداني قالا حدثنا الليث عن ابن عجلان عن عبد الله بن  
محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ بن عفراء أن رسول  
الله ﷺ توضأ عندها فمسح الرأس كله من قرن (●) الشعر  
كل ناحية لمنصب الشعر لا يحرك الشعر عن هيئته .

واستنثر ثلاثاً [ وقد كان المفضل قال فيه : مضمض واستنشق مرة فهذا هو التغيير .  
[ حدثنا قتيبة بن سعيد و يزيد بن خالد الهمداني قالا حدثنا الليث ] بن سعد  
بن عبد الرحمن الفهمي بفتح الفاء و سكون الهاء و في آخرها الميم ، و هم بطن من  
قيس غيلان ، أبو الحارث الامام المصرى فاق أهل زمانه بالسجاء والبذل وكان لا يحدث  
أحداً حتى يدخل في جملة من يجرى عليهم ما يحتاجون إليه في وقت مقامهم عليه فاذا  
خرجوا من عنده زودهم ما فيه البلغة إلى أوطانهم ، قال الأثرم عن أحمد : مافى هؤلاء  
المصريين أثبت من الليث ، وثقه ابن المدائني و العجلي و النسائي و يعقوب بن شذية  
و في حديثه عن الزهري بعض الاضطراب ، و قال يحيى بن معين : كان يساهل في  
السمع و الشيوخ ، و قال الأزدى : صدوق إلا أنه كان يساهل ، مات سنة ١٧٥ هـ  
[ عن ابن عجلان ] هو محمد بن عجلان القرشي [ عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن  
الربيع بنت معوذ بن عفراء أن رسول الله ﷺ توضأ عندها فمسح الرأس كله من  
قرن الشعر ] و أثبت الشوكاني في تقل هذا الحديث في متن مفتي الأخبار : فمسح  
الرأس كله من فوق الشعر ثم قال في شرحه : و وقع في نسخة من الكتاب مكان  
فوق فرق ، وفي سنن أبي داود ثلاث نسخ (١) هاتان ، و الثالثة قرن أى يبدأ من  
(١) و ضبطه ابن رسلان بفوق و قرن و قال : فيه روايتان . ثم قال : و في  
بعض النسخ فرق . (●) وفي نسخة : قالت : إن رسول الله ﷺ توضأ عندها فمسح  
الرأس كله من فوق الشعر .

حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا بكر يعني ابن مضر عن ابن  
عجلان عن عبد الله بن محمد بن عقيل أن ربيع (١) بنت  
معوذ بن عفراء أخبرته قالت: رأيت رسول الله يتوضأ  
قالت فمسح رأسه و مسح ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه

أعلى الرأس إلى [ كل ناحية ] كاتمة [لنصب الشعر<sup>(٢)</sup>] بضم الميم وسكون النون وفتح  
الصاد المهملة وتشديد الباء المؤحدة أى لمحل انصبابه و انحداره و هو أسفل رأسه  
لخاصله أنه ﷺ مسح من الناحية إلى القذال [ لايمحرك الشعر عن هيئته ] معناه أنه  
ﷺ مسح الرأس كله بيديه الشريقتين من الأعلى إلى الأسفل مرة واحدة بامرار  
اليدين على الرأس باللين و السهولة لا بالعنف والشدة حتى لايمحرك الشعر عن هيئته  
أو لم يمسح من الأسفل إلى الأعلى ، فلو مسح من الأسفل إلى الأعلى لاختل نظام  
الشعر و لكن هذا التأويل الثانى يعارض ماسبق من حديث ربيع بنت معوذ برواية  
بشر بن الفضل وسفيان ، فان فيها : يبدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه فالأقرب هو التأويل  
الأول .

[ حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا بكر يعني ابن مضر ] زاد لفظ يعنى ليدل على  
أن قوله « ابن مضر » ليس من لفظ الشيخ و هو بكر بن مضر بن محمد بن حكيم أبو  
محمد أو أبو عبد الملك المصرى مولى ربيعة بن شرحبيل وثقه أحمد وابن معين والنسائى  
وأبو حاتم والعجلي ، مات سنة ١٧٣ هـ [ عن ابن عجلان ] هو محمد بن عجلان [ عن  
عبد الله بن محمد بن عقيل أن ربيع بنت معوذ بن عفراء أخبرته ] أى عبد الله  
[ قالت : رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ قالت : فمسح رأسه و مسح ما أقبل منه ] أى

(١) هكذا بالتكبير فى القديمة و المجتبائية (٢) قال ابن رسلان : أى للناحية التى  
ينصب الشعر إليه و يسترسل و هذا مخصوص لمن له شعر طويل .

وأذنيه مرة واحدة . حدثنا مسدد قال حدثنا عبدالله بن داود عن سفيان بن سعيد عن ابن عقيل عن الربيع أن النبي ﷺ مسح برأسه من فضل ماء كان في يده .

من الرأس [ و ما أدبر ] أى منه [ و عدغيه ] الصدغ (١) بالضم ما بين العين والأذن والشعر المتبدل على هذا الموضع ، قال القارى : قال ابن المثلث : هو الشعر الذى بين الأذن وبين الناصية من كل جانب من جانبي الرأس وهو الأنسب بالمذهب ، و فى شرح الأبهري : قال صاحب البحر : الصدغ : الشعر المخاذى لرأس الأذن وما نزل إلى العذار ، و فى العزيز : و مما يخرج من حد الوجه الصدغان و هما جانبا الأذن يتصلان بالعذارين ، انتهى ، [ و أذنيه مرة واحدة ] .

[ حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن داود ] بن عامر بن الربيع الهمداني ثم الشعبي أبو عبد الرحمن المعروف بالخرابي بضم الحاء و فتح الراء و فى آخرها الباء المنقوطة بواحدة ، كوفى الأصل سكن الخريفة ، و هى محلة بالبصرة ، وثقه ابن سعد و ابن معين و أبو زرعة و النسائي و الدارقطني . و قال أبو حاتم : كان يميل إلى الرأى وكان صدوقاً ، مات سنة ٢١٣ [ عن سفيان بن سعيد ] الثورى [ عن ابن عقيل ] هو عبد الله بن محمد بن عقيل [ عن الربيع أن النبي ﷺ مسح برأسه من فضل ماء (٢) ] أى بقية ماء [ كان فى يده ] ﷺ من غسل الدين ، و هذا الحديث

(١) و هل هو من الرأس أو من الوجه ، ذكر ابن رسلان فيه قولين .  
(٢) و فى رواية ابن ماجه أخذله ماءً جديداً فاضطربت الرواية ، وأوله البيهقي بأن المراد فضل ماء جديد يعنى أخذ الماء و رمى نصفه « الغاية » ، قال ابن رسلان : قال المنذرى و ابن عقيل : اختلف الحفاظ فى الاحتجاج بحديثه وحديث ابن زيد ليس الخلاف فيه ، انتهى . و عندى له توجيه أحسن من البيهقي أن المراد أنه أخذ ماءً جديداً ففضض يده كما سيأتى فى « باب الوضوء مرتين » فتصح رواية أبي داود و ابن ماجه معاً .

حدثنا إبراهيم بن سعيد قال حدثنا وكيع قال حدثنا  
الحسن بن صالح عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن

يدل على أن مسح الرأس ببقية ماء اليمين جائز ، و قد تقدم بحثه في « باب صفة  
وضوء النبي ﷺ » .

[ حدثنا إبراهيم بن سعيد [ الجوهري (١) أبو إسحاق ، طبري الأصل البغدادي  
الحافظ روى عنه الجماعة سوى البخاري قال النسائي : ثقة ، و قال الخطيب : كان  
ثقة مكثرأ ثبأ صنف المسند ، و قد وثقه الدارقطني و الخليلي وابن حبان و غيرهم  
تكلم فيه بلا حجة ، مات في حدود سنة ٢٥٠ [ قال حدثنا وكيع [ بن الجراح [ قال  
حدثنا الحسن بن صالح [ بن حنبل و هو حبان بن شبيب بضم المعجمة و فتح الفاء  
وشدة اليا. بن هاني بن رافع الهمداني الثوري أبو عبد الله السكوني ، قال يحيى القطان :  
كان الثوري سيئ الرأي فيه ، و قال أبو نعيم : دخل الثوري يوم الجمعة فاذا الحسن  
بن صالح يصلي فقال : نعوذ بالله من خشوع النفاق وأخذ نعليه وتحول ، و قال أيضاً  
عن الثوري : ذاك رجل يرى السيف على الأئمة ، وقال خلاد بن زيد : جاني الثوري  
إلى هاهنا فقال الحسن بن صالح مع ما سمع من العلم و الفقه يترك الجمعة ، و قال  
ابن إدريس : ما أنا وابن حنبل لا يرى جمعة ولا جهاداً . وقال بشر بن الحارث :  
كان زائدة يحذر الناس من ابن حنبل و أصحابه ، وقال أبو أسامة عن زائدة : أن ابن  
حنبل استصلب منذ زمان و ما نجد أحداً يصلبه ، و قال خلف بن تميم : كان زائدة  
يستعقب من يأتي الحسن بن حنبل ، و قال علي بن الجهم : حدثت زائدة بمحدث عن  
الحسن ، فغضب ، و قال لا أحدثك أبداً ، و قال أبو موسى : ما رأيت يحيى ولا  
عبد الرحمن حدث عن الحسن بن صالح بشئ ، وقال عمرو بن علي : كان عبد الرحمن

(١) في قصة طلبه الجزء الثالث والعشرين من مسند الصديق ، كذا في شذرات  
الرجال للبعد الضعيف .

## الربيع بنت معوذ (٥) أن النبي ﷺ توضعاً فأدخل أصبعيه في جحرى أذنيه .

يحدث عنه ثلاثة أحاديث ثم تركه ، هذا ما نقل من جرحه ، و أما التوثيق : فقال أحمد : حسن ثقة و أخوه ثقة ، و قال إبراهيم بن الجندب و ابن أبي خيثمة وابن أبي مريم عن يحيى بن معين : ثقة مأمون مستقيم الحديث ، وقال أبو زرعة اجتمع فيه إتقان و فقه و عبادة وزهد ، و قال أبو حاتم : ثقة حافظ متقن ، و قال النسائي : ثقة ، وقال الدارقطني : ثقة عابد ، و قال الساجي : الحسن بن صالح صدوق ، وقال أبو زرعة الدمشقي : رأيت أبا نعيم لا يعجبه ما قال ابن المبارك في ابن حنبل ، قال : وتكلم في حسن ، قال الساجي : وكان عبد الله بن داود الخريبي يحدث عنه و يطريه ثم كان يتكلم فيه و يدعو عليه و يقول : كنت أؤم في مسجد بالكوفة فأطريت أبا حنيفة فأخذ الحسن يدي و نحاني عن الإمامة ، قال الساجي : فكان ذلك سبب غضب الخريبي عليه ، مات سنة ١٦٩ ، ذكره البخاري في كتاب الشهادات من الجامع و أجاب الحافظ عما تقدموا عليه أن قولهم : كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور ، و هذا مذهب للسلف قديم ، و بمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته ؛ و اشتهر بالحفظ و الاتقان و الورع التام ، و أما ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلّي خلف فاسق ولا يصحح إمامة الفاسق ، فهذا ما يعتذر به عن الحسن و إن كان الصواب خلافه فهو إمام مجتهد [ عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ ] بن عفراء [ أن النبي ﷺ توضعاً فأدخل أصبعيه ] أي السابطين [ في جحرى أذنيه ] أي في صماخهما (١) .

(١) قال ابن رسلان قال الشافعي - رحمه الله - والأصحاب : يأخذ لهما مآداً جديداً

غير ماء ظاهر الأذنين و باطنهما ، و حكى الماورى و جهماً أنه يكفي البقية ، انتهى .

(٥) و في نسخة : بن عفراء .

حدثنا محمد بن عيسى ومسدد قالوا حدثنا عبد الوارث عن  
ليث عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده قال رأيت

[ حدثنا محمد بن عيسى ] أبو جعفر [ ومسدد ] بن مسرهد [ قالوا حدثنا عبد  
الوارث عن ليث ] بن أبي سليم بن زعيم القرشي ، وولاهم أبو بكر الكوفي ، وقال  
يحيى والنسائي : ضعيف ، وقال ابن معين أيضاً : لا بأس به ، وقال ابن حبان : اختلط  
في آخر عمره ، وقال الدارقطني : إنما كان صاحب سنة ، إنما أنكروا عليه الجمع  
بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب ، وقال الترمذي في العلال الكبير : قال محمد : كان  
أحمد يقول : ليث لا يفرح بحديثه ، قال محمد : وليث صدوق بهم ، وقال النووي في  
شرح مسلم : أما ليث بن أبي سليم فضعه الجاهل ، قالوا : اختلط واضطربت أحاديثه  
قالوا : وهو ممن يكتب حديثه ، قال أحمد بن حنبل : هو مضطرب الحديث ، ولكن  
حدث الناس عنه وقال الدارقطني وابن عدى : يكتب حديثه ، وقال كثيرون : لا يكتب  
حديثه ، وامتنع كثيرون من السلف من كتابة حديثه ، واسم أبي سليم أمين ، وقيل  
أنس ، انتهى ، مات بعد سنة ١٤٠ هـ [ عن طلحة بن مصرف ] بن عمرو (١) بن

(١) ما أفاده الشيخ ( قدس سره ) مبنى على رواية أبي داود فإن فيها تصريحاً  
بكونه ابن مصرف وقال الحافظ في التقریب : طلحة عن أبيه عن جده في مسح  
الرأس قيل هو ابن مصرف وإلا فهو مجهول . انتهى . وقال في تهذيبه : قيل وإنه  
ابن مصرف ، وقيل غيره وهو الأشبه بالصواب ثم ذكر رواية أبي داود هذه  
وذكر عدة روايات مصرحة بكونه ابن مصرف ولم يذكر في خلافه إلا قول  
الامام أحمد الذي ذكر أبو داود قول أبي زرعة : لا أعرف أحداً سمى والد طلحة  
إلا أن بعضهم يقول ابن مصرف . انتهى . والأوجه عندي كونه ابن مصرف  
لتصريح اسم أبيه في روايات عديدة وهو جزم صاحب الخلاصة إذ قال هو طلحة  
بن مصرف . انتهى . وقال الحافظ في التخليص . وصرح بأنه ابن مصرف ، ابن  
السكن ، وابن مردويه ، ويعقوب بن سفيان ، وابن أبي خيثمة وخلق آخر . مختصراً .

رسول الله ﷺ يمسح رأسه مرة واحدة حتى بلغ القذال وهو أول القفا وقال مسدد و مسح رأسه من مقدمه إلى

كعب الهمداني الإي بالتحانية أبو محمد ويقال أبو عبد الله الكوفي، وثقه ابن معين . وأبو حاتم والعجلي وابن سعد ، وقال أبو معشر : ما ترك بعده مثله ، وإثني عليه ، وقال عبد الله بن إدريس ما رأيت الأعمش أثني على أحد يدركه إلا على طلحة بن مصرف ، أدرك أنساً و ما ثبت له سماع منه ، مات سنة ١١٢ [ عن أبيه ] هو مصرف كحدث ، وحكي كعظم ، وهو ضعيف (١) أو غلط ، ابن عمرو بن كعب ، و يقال مصرف بن كعب بن عمرو الإي الكوفي ، وروى عنه طلحة بن مصرف مجهول [ عن جده ] هو كعب بن عمرو وقيل عمرو بن كعب ، وهو جد طلحة بن مصرف سكن الكوفة وله حجة (٢) ومن حديثه ما روى طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ فأمر يده على سالفته ، أخرجه الثلاثة ، قال أبو عمرو وقد اختلف فيه ، وهذا أصح ما قيل فيه ، هكذا في أسد (٣) الغاية [ قال رأيت رسول الله ﷺ يمسح رأسه مرة واحدة حتى بلغ القذال (٤) و هو أول القفا (٥) ] أي مسح رأسه من قرن الرأس إلى منتهى الرأس ، وهذا لفظ محمد بن

(١) كذا في الدرجات . (٢) قال المنذرى : له حجة ومنهم من ينكرها . انتهى ، « ابن رسلان » . (٣) وبسط صاحب الغاية الكلام على ترجمته من السبق وغيره . (٤) بفتح القاف . (٥) وفي رواية أحمد وما يليه من مقدم العنق بسطه صاحب الغاية . استدل به صاحب المنفى على مسح الرقبة و استدل أيضاً برواية ابن عباس امسحوا أعناقكم مخافة الغل واستجاباه رواية لأحمد والقديم للشافعي و في رواية الدارقطني حتى بلغ بهما إلى أسفل عنقه . كذا في غاية المتصود . قال ابن رسلان : استدل به على ما قال البغوي والنزالي أنه يستحب مسح الرقبة وصحح الإفاي أنه سنة ، ومقتضى كلام الحوى أن فيه قولين وليس بسنة في الجديد ثم ذكر عدة الروايات في إثباته فارجع إليه . وقال الشعراني قول مالك والشافعي إنه ليس ★

مؤخره حتى أخرج يديه من تحت أذنيه قال مسدد  
حدثت به يحيى فأنكره قال أبو داود : وسمعت أحمد يقول  
إن ابن عيينة زعموا (٥) أنه كان ينكره ويقول أيش هذا

عيسى [ و قال مسدد ومسح رأسه من مقدمه إلى مؤخره حتى أخرج (١) يديه من  
تحت أذنيه قال مسدد حدثت به [ أى بهذا الحديث ] يحيى [ أى القطان ] فأنكره ]  
يعنى أنكر هذا الحديث لجملة مصرف لا لقال فى صحبة جد طلحة ، فإنه ليس بشئ  
فانه يصرح فى هذا الحديث ، رأيت رسول الله ﷺ و أيضاً يأق قرياً بعد عدة  
أبواب ، قال دخلت يعنى على النبي ﷺ وهو يتوضأ ، ويمكن أن يكون يحيى أنكر  
أن يكون لجسد طلحة صحبة لضعف فى سند الحديث فان ليث بن أبي سالم ضعيف  
و مصرفاً مجهول [ قال أبو داود : و سمعت أحمد [ بن حنبل ] يقول إن ابن عيينة  
زعموا أنه كان ينكره ] فضمير يقول يرجع إلى أحمد ولفظ ابن عيينة اسم إن وإنه  
كان ينكره خبره ولفظ « زعموا » معترضة بين الاسم والخبر ، وضمير زعموا يرجع  
إلى الناس وعلماؤ زمانه ، فحاصل تقدير العبارة ، هكذا سمعت أحمد بن حنبل يقول :  
قال العلماء ، إن ابن عيينة كان ينكر هذا الحديث ، فالامام أحمد لم يسمع هذا القول  
من ابن عيينة ، بل بلغه بواسطة الرجال [ و يقول ] أى ابن عيينة [ أيش هذا ]  
عنّف أى شئ ، قال فى مرقاة الصعود : حكى أبو على الفارسى فى تذكرته حكى  
أبو الحسن والفراء أنهم يقولون : أيش لك و القول فيه عندنا إنه أى شئ لك ؟  
حذف همزه فألقى حركته على الياء فتحرك بالكسر فكره به فسكن فالحقه تنوين لحذف  
لالتقاء الساكنين ، قال فان قلت : بقى الاسم على حرف واحد ، قيل حسنة الاضافة  
اللازمة ، فصار لزوم الاضافة مشهاً له بما فى نفس الكلمة ، حتى حذف منها كما

★ بسنة و قول أبى حنيفة و أحمد و بعض الشافعية مستحب و بسطه فى تحفة  
الطلبة لمولانا عبد الحى . (١) قلت : هذا لازم لمسح الرقبة .  
(٥) و فى نسخة زعموا كان .



طلحة (٥) عن أبيه عن جده . حدثنا الحسن بن علي  
حدثنا يزيد بن هارون قال أنا عباد بن منصور عن عكرمة

قيل ، فم وبم ولم كذلك أيش [ هذا طلحة عن أبيه عن جده ] لفظ هذا اسم إشارة  
والمشار إليه طلحة عن أبيه عن جده ، معناه أى شئ هذا السند أى لا يعتد به ،  
فلاستفهام للانكار وظاهر هذه العبارة يدل على إنكار هذا السند ، لأجل ضعفه فى  
هذا السند ، وهو جهالة والد طلحة ، ولو كان الانكار (١) لعدم ثبوت الصحة . لقال  
أيش هذا ؟ عن جده رأيت رسول الله ﷺ ويحتمل أن يكون الانكار ، لأجل  
الأميرين ، أى جهالة مصرف وعدم ثبوت صحة جد طلحة .

[ حدثنا الحسن بن علي ] الخلال [ حدثنا يزيد بن هارون ] بن وادى ، ويقال  
زاذان بن ثابت السلى : مولا هم أبو خالد الواسطى أحد الأعلام الحفاظ المشاهير ،  
قال ابن المدينى : هو من الثقات ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : ثقة ، ثبت  
فى الحديث ، وقال أبو حاتم : ثقة ، إمام صدوق لا يسئل عن مثله ، وكذلك وثقه  
يعقوب بن شيبة ، وابن قانع ، وقال يحيى بن أبى طالب كان يقال إن فى مجلسه  
سبعين ألف رجل ، فكان قد كف فى آخر عمره ، وذكر ابن أبى خيثمة ، فى تاريخه  
أنه كاتب أبى شيبة القاضى جد أبى بكر بن أبى شيبة ، قال : وسمعت أبى يعنى أبا خيثمة  
زهير بن حرب ، يقول : كان يعاب على يزيد حين ذهب بصره ، ربما إذا سئل عن  
حديث لا يعرفه فبدأمر جاريته فتحفظه من كتابه ، قال : و سمعت يحيى بن معين  
يقول : يزيد ليس من أصحاب الحديث ، لأنه لا يميز ولا يبالى عن روى مات سنة  
٢٠٦ [ قال أنا عباد بن (٢) منصور ] الناجى بالنون والجيم ، نسبة إلى بنى ناجية  
أبو سلمة الشامى القاضى بالبصرة ، قال فى الأنساب : حديثه خرج فى صحيح البخارى :  
اشتهاداً .

(١) لكن ابن رسلان قال الانكار لعله كان لأجل أنه يرى أنه ليس بصحابة .

(٢) ولى القضاء خمس مرات . « ابن رسلان » . (٣) وفى نسخة طلحة بن مصرف

بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فذكر الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً قال ومسح

قال علي بن المديني : قلت ليحيى بن سعيد : عباد بن منصور كان قد تغير إلا أن حين رأيناه نحن كان لا يحفظ ولم أر يحيى يرضاه ، وحكى عنه حفيده أحمد بن محمد ، قال : جدى عباد ثقة ، لا ينبغي أن يترك حديثه لأرى أخطأ فيه يعنى القدر ، و قال الدورى : عن ابن معين : ليس بشئ ، وقال أبو زرعه : ابن و قال أبو حاتم : كان ضعيف الحديث ، يكتب حديثه ، وقال أبو داود : وليس بذلك وعنده أحاديث فيها نكارة وقالوا تغير ، وقال النسائي : ليس بحجة ، و قال فى موضع آخر ليس بقوى ، وقال ابن حبان : كان قدسرياً داعية إلى القدر ، و قال الدورى : عن يحيى بن معين : حديثه ليس بالقوى ، وقال مهنا عن أحمد كانت أحاديثه منكراً ، وكان قدسياً ، وقال ابن سعد هو ضعيف عندهم ، وله أحاديث منكراً ، وقال الجوزجاني : كان سيئ الحفظ ، وتغير أخيراً مات سنة ١٥٢ هـ [ عن عكرمة بن خالد ] بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي المكي ، وثقه ابن معين ، و أبو زرعة والنسائي والبخارى و ابن سعد [ عن سعيد بن جبير ] مصغراً ابن هشام الأسدي الوالي بكسر اللام والباء الموحدة ، نسبة إلى والده وهى حى من بنى أسد مولاهم أبو محمد ، ويقال أبو عبد الله الكوفي ثقة ، فقيه إمام حجة من أئمة التابعين ، روايته عن عائشة و أبي موسى وعدى بن حاتم ، و عبد الله بن معقل وعلي ونحوها مرسله ، خرج مع ابن الأشعث فى جملة القراء ، فلما هزم ابن الأشعث : هرب سعيد بن جبير إلى مكة فأخذه خالد القسرى بعد مدة ، و بعث به إلى الحجاج فقتله الحجاج صبراً سنة ٩٥ هـ فلما بان رأسه ، قال لا إله إلا الله لا إله إلا الله ثم قالها الثالثة ، فم يتمها ، كان ابن عباس ، إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه ، يقول : أليس فيكم ابن أم الدهماء يعنى سعيد بن جبير [ عن ابن عباس رأى رسول الله ﷺ يتوضأ ] ثم يقول أبو داود [ فذكر ] أى الحسن بن علي [ الحديث ] وذكر فيه [ كله ] أى غسل كل

برأسه و أذنيه مسحة واحدة .

حدثنا سليمان بن حرب قال ثنا حماد ح و حدثنا مسدد  
وقتيبة عن حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن

واحد من الأعضاء المفولة [ ثلاثاً ثلاثاً قال ] أى الحسن بن على [ ومسح  
برأسه و أذنيه مسحة واحدة ] و يمكن أن يكون قوله فذكر الحديث مقولة لحسن  
بن على أو غيره من الرواة فيكون ضمير ، ذكر ، و قال ، راجعاً إلى أستاذه ، و يمكن  
أن يكون مرجع ضمير ، قال ابن عباس : فيكون تقدير العبارة ، هكذا قال أبو داود :  
و قال ابن عباس : و مسح رسول الله ﷺ برأسه ، الحديث .

[ حدثنا سليمان بن حرب ] الأزدي الواسطي بمعجمة مكسورة ثم مهملة نسبة  
إلى بنى واشح و هم بطن من الأزدي أبو أيوب البصري القاضي بمكة ثقة ، إمام  
حافظ ، قال أبو حاتم : ولقد حضرت مجلس سليمان بن حرب ببغداد فخرزوا من حضر  
مجلسه أربعين ألف رجل ، ولى قضاء مكة ثم عزل فرجع إلى البصرة ، فلم يزل بها  
حتى توفي بها سنة ٢٢٤ [ قال ثنا حماد ] بن زيد بن درهم [ ح و حدثنا مسدد ]  
بن مسرهد [ و قتيبة ] بن سعيد [ عن حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة ] أبو  
ربيعة الباهلي البصري ، قال الدوري عن ابن معين : ليس بالقوى ، و قال أبو حاتم :  
شيخ مضطرب الحديث ، قال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به و ذكره ابن حبان في  
الثقات ، روى له البخاري (١) مقروناً بغيره في الصحيح و روى له في الأدب المفرد  
أيضاً [ عن شهر بن حوشب ] الأشعري أبو سعيد أو أبو عبد الله أو أبو عبد  
الرحمن أو أبو الجعد الشامي ، تركه شعبة ، و قال ابن عون : إن شهراً تركوه أى  
طعنوا فيه ، و قال عمرو بن على : ما كان يحيى يحدث عنه ، و كان عبد الرحمن  
يحدث عنه ، و قال يحيى بن بكير عن أبيه : كان شهر على بيت المال فأخذ منه

(١) حديثاً واحداً « ابن رسلان » .

## حوشب عن أبي أمامة و ذكر وضوء النبي ﷺ قال كان

دراهم ، فقال قاتل :

لقد باع شهر دينه بخريطة فن يأمن القراء بعدك يا شهر  
 و قال موسى بن هارون : ضعيف ، و قال النسائي : ليس بالقوى ، و قال  
 أحمد : ما أحسن حديثه وثقه ، و قال الترمذى عن البخارى : شهر حسن الحديث  
 و قوى أمره ، و قال ابن أبي خيثمة و معاوية بن صالح عن ابن معين : ثقة ،  
 و قال عباس الدورى عن ابن معين : ثبت ، و قال العجلي : شامى تابعى ثقة ،  
 و قال يعقوب بن شيبة : ثقة على أن بعضهم قد طعن فيه ، و قال الساجى : فيه  
 ضعف و ليس بالحافظ ، و كان شعبة يشهد عليه أنه رافق رجلا من أهل الشام  
 نخانه ، و قال الحاكم أبو أحمد : ليس بالقوى عندهم ، و قال ابن عدى : وعامة ما يرويه  
 شهر و غيره من الحديث فيه من الانكار ما فيه و شهر ليس بالقوى فى الحديث ،  
 و هو ممن لا يحتج بحديثه و لا يتدين به ، و قال اليعقبى : ضعيف ، و قال ابن  
 حزم : ساقط ، و قال يحيى القطان عن عباد بن منصور : حججنا مع شهر ففرق  
 عتيق ، و قال ابن عدى : ضعيف جداً ، و قال أبو الحسن القطان الفاسى : لم أسمع  
 لمضعفه حجة ، و ما ذكروا من تزنيه بزي الجند و سماعه الغناء بالآلات و قدفنه  
 بأخذ الخريطة ، فاما لا يصح أو هو خارج على مخرج لا يضره و شر ما قيل فيه  
 أنه يروى منكرات عن ثقات ، و هذا إذا كثر منه سقطت الثقة به ، مات سنة  
 ١١١ هـ [ عن أبي أمامة ] هو صدق مصغراً ابن عجلان ، و يقال ابن عمرو الباهلى  
 الصحابى ، و قيل : آخر من مات (١) من الصحابة بالشام ، و كان مع على بصفين ،  
 مات بالشام سنة ٨٦ هـ ، قال على القارى فى شرحه على المشكاة : أنصارى خزرجى  
 كذا ذكره الطبرى ، و قال المصنف : هو سعد بن حنيف الأنصارى الأوسى مشهور  
 بكنيته ، ولد على عهد رسول الله ﷺ قبل وفاته بعامين ، و يقال : إنه سماه باسم

(١) و به جزم ابن رسلان .

## رسول الله ﷺ يسمح المأقنين قال وقال الأذنان من الرأس

جده لأمه أسعد بن زرارة وكناه بكنته ، ولم يسمع منه شيئاً لصغره ، ولذلك ذكره بعضهم في الذين بعد الصحابة وأئنته ابن عبد البر في جملة الصحابة ، ثم قال : وهو أحد الجلة من العلماء من كبار التابعين بالمدينة سمع أباه وأما سعيد وغيرهما روى نقر عنه ، مات سنة مائة وله اثنتان وسبعون سنة ، انتهى ، فحديثه من مراسيل الصحابة ، وهو مقبول اتفاقاً ، ويحتمل أن يكون المراد بأبي أمامة ههنا أبا أمامة الباهلي ، وهو من المكثرين في الروية من الصحابة والله أعلم ، انتهى كلام الفارسي ، قلت : وقد أخرج الامام أحمد في مسنده تحت حديث أبي أمامة الباهلي الصدى بن عجلان بن عمرو بن وهب الباهلي عن النبي ﷺ فذكر أحاديث كثيرة ، ومنها : ثنا عفان ثنا حماد بن زيد ثنا منان أبو ربيعة صاحب السابري عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة ، وقال : وصف وضوء رسول الله ﷺ ، فذكر ثلاثاً ثلاثاً ، ولا أدري كيف ذكر المضمضة والاستنشاق ، وقال : والأذنان من الرأس ، قال : وكان رسول الله ﷺ يسمح المأقنين ، وقال : بأصبعه وأرانا حماد ومسح ماقيه ، وهذا يدل على أن أبا أمامة هذا راوى حديث الوضوء عند الامام أحمد هو صدى بن عجلان لا غير ، وكذلك صنع الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » و« الاصابة » بقوى أن أبا أمامة هذا هو صدى بن عجلان ، فانه ذكر في كتابه في ذيل من روى عنه شهر بن حوشب ولم يذكر شهر بن حوشب في من روى عن غيره من اسمه أبو أمامة [ وذكر ] أي أبو أمامة [ وضوء النبي ﷺ قال ] في ذكر وضوءه ﷺ [ كان رسول الله ﷺ يسمح المأقنين ] قال في الجمع : المأق بفتح ميم وسكون همزة طرف عين يلى الأتف ، وقيل : يلى الأتف والأذن ، وقال في النهاية : مؤق العين (١) مؤخرها ومأقها مقدمها ، قال الخطابي : من العرب من يقول مأق وموق بضمتها ، وبعضهم يقول : مأق وموق بكسرهما ، وبعضهم ماق بغير همز

(١) أجمع عليه أهل اللغة « ابن رسلان » .

قال سليمان بن حرب يقولها أبو أمامة قال قتبية قال حماد لا أدري هو من قول النبي ﷺ أو من أبي أمامة يعني قصة

كقاض ، و الأنصح الأكثر المأق بالهمز و الباء و جمع المؤنق آماق و أماق و جمع المأق مآق ، انتهى ، و أخرج الشوكاني في النيل عن أبي أمامة و هذا لفظه : أنه وصف وضوء رسول الله ﷺ فذكر ثلاثاً ثلاثاً ، قال : و كان يتعاهد المأقين رواه أحمد و لعل وجهه (١) مسح المأقين و تعاهدهما تكيل استيعاب غسل الوجه فيمكن أن يجتمع فيها وسخ لم يصب تحتها الماء فتعاهد و يدلك بهما حتى يزيل ذلك الوسخ اليابس [ قال و قال الأذنان (٢) من الرأس ] قال في المجمع : و قال الأذنان عطف على قال الأول فيكون من قول الراوى و عطف على كان فيكون من قول النبي ﷺ : و لذا تردد حماد [ قال سليمان بن حرب ] أحد شيوخ أبي داود في السند [ يقولها ] أى يقول هذه الجملة [ أبو أمامة ] يعني يحكم سليمان بن حرب على هذه الجملة أنها قول أبي أمامة قطعاً ، و ليس بقول النبي ﷺ [ قال قتبية قال حماد لا أدري (٣) هو ] أى القول المذكور ، و هو الأذنان من الرأس [ من قول النبي ﷺ : أو من أبي أمامة ] ثم فسر المصنف ، فقال : [ يعني قصة

(١) و في التقرير يحتمل المبالغة في الغسل ، أو هو مسح لاه عنهما بعد غسل الوجه ثلاثاً يتأذى العينان بالماء قلت فعلى هذا يكون الحديث من باب المتدليل بعد الوضوء بسطه في العارضة . (٢) تقدمت المذاهب في ذلك و استدل بذلك في المغني بأنهما في حكمه في باب الاحرام و يكشف الرأس دون الوجه عند الشافعي و مرجع أحمد ، و يكشف الوجه أيضاً عندنا و مالك ، كذا في الأوجز . (٣) قال الحافظ في التلخيص : حديث عبد الله بن زيد قواه المنذرى و ابن دقيق العيد ، و قد بينت أيضاً أنه مدرج « الغاية » و جزم ابن العربي أنه موقوف ، و كذا قال الدارقطني : رفعه وهم ، و الصواب أنه موقوف « ابن رسلان » .

الأذنين قال قتيبة عن سنان أبي ربيعة (١) .  
( باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ) حدثنا مسدد قال ثنا أبو  
عوانة عن موسى بن أبي عائشة عن عمرو بن شعيب عن أبيه

الأذنين [ قلت : وأخرج ابن ماجه (٢) في سننه : حدثنا محمد بن زياد أنا حماد بن زيد  
عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال :  
الأذان من الرأس و كان يمسح رأسه مرة ، و كان يمسح المآقين فهذا الحديث فيه  
تصريح بأن قوله «الأذان من الرأس» قول رسول الله ﷺ لا قول أبي أمامة ، وكذلك  
الحديثان اللذان أخرجهما ابن ماجه عن عبد الله بن زيد وعن أبي هريرة فهما تصريح  
بأنه من قول رسول الله ﷺ [ قال قتيبة عن سنان أبي ربيعة ] غرض المصنف بيان  
اختلاف شيوخه في سنان بن ربيعة فقال سليمان بن حرب و مسدد : سنان بن ربيعة  
و خالفهما قتيبة فقال : عن سنان أبي ربيعة ، وهذا الاختلاف لا يرجع إلا إلى  
اللفظ فقط فان سنان اسم والده ربيعة فيصح قولهما سنان بن ربيعة وكنيته أبو ربيعة  
صرح به الحافظ في التقریب فيصح قول «قتيبة عن سنان أبي ربيعة» ولعله لسنان ابن  
اسمه ربيعة فأكتفى به و الله أعلم .

[ باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (٣) ، حدثنا مسدد ] بن مسرهد [ قال ثنا أبو  
عوانة ] الشكرى الوضاح [ عن موسى بن أبي عائشة ] المخزومي الهمداني أبو الحسن  
الكوفي مولى آل جعدة بن هيرة، كان الثوري يحسن الشام عليه، ووثقه ابن عيينة ، وذكره  
ابن حبان في الثقات ، و قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : تربى رواية موسى  
(١) وفي نسخة الغاية بعده قال أبو داود وهو ابن ربيعة كنيته أبو ربيعة، انتهى، الغاية.  
(٢) و بسط صاحب الغاية الكلام على طريقه و رواه عن ثمانية من الصحابة .  
(٣) نقل الشوكاني عن النووي : أجمع المسلمون على أن الواجب واحد و السنة  
ثلاثة ، و قد جاءت الآثار بهما و بالاثنتين أيضاً و الاختلاف دليل جواز كله  
و بسط اختلاف الروايات فيه ابن العربي .

بن أبي عائشة حديث عيد الله بن عبد الله في مرض النبي ﷺ ، قلت : عنى أبو حاتم أنه اضطرب فيه ، وهذا من تعنته وإلا فهو حديث صحيح ؛ وقال يعقوب بن سفيان : كوفي ثقة ، قال الحفاظ في التقريب : وكان يرسل [ عن عمرو (١) بن شعيب ] بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي أبو إبراهيم ، ويقال أبو عبد الله المدني ، ويقال الطائفي ، قال أبو حاتم : سكن مكة ، وكان يخرج إلى الطائف ، قال صدقة بن الفضل : سمعت يحيى القطان يقول : إذا روى عنه الثقات فهو ثقة محتج به ، وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد : حديثه عندنا واه ، وقال علي عن ابن عينة : حديثه عندنا فيه شئ ، وقال أبو عمرو العلاء : كان يعاب على قتادة وعمرو بن شعيب أنهما كانا لا يسمعان شيئاً إلا حدثا به ، وقال الميموني : سمعت أحمد بن حنبل يقول : له أشياء منكر وإنما يكتب حديثه ويعتبر به فأما أن يكون حجة فلا ، وقال أبو داود عن أحمد بن حنبل : أصحاب الحديث إذا شأوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وإذا شأوا تركوه ، وقال البخاري : رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين ، قال البخاري : من الناس بعدهم ، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كتاب ، ومن هاهنا جاء ضعفه ، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء ، وقال الآجري : قلت لأبي داود : عمرو بن شعيب عندك حجة ؟ قال : لا ، ولا نصف حجة ، وقال العجلي والنسائي : ثقة ، وقال أحمد بن سعيد الدارمي : ثقة ، وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري : صحيح سماع عمرو عن أبيه وصح سماع شعيب عن جده ، وقال ابن عدى : روى عنه أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء إلا أن أحاديثه عن جده مع احتمالهم إياه لم يدخلوها في صحاح ماخرجوا

(١) و لم يخرج له الشيخان لأن غالب رواياته عن أبيه عن جده .



و قال : هي صحيفة .

قلت : عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقاً ، ووثقه الجمهور وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب ، ومن ضعفه مطلقاً فحمول على روايته عن أبيه عن جده ، أما روايته عن أبيه فربما دلس مافي الصحيفة بلفظ عن فاذا قال حدثني أبي فلأرب في صحتها ، وأما رواية أبيه عن جده فأنما يعنى بها الجدد الأعلى عبدالله بن عمرو (١) لا محمد بن عبد الله ، و قد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن و صح سماعه منه كما تقدم ، و قال الشافعي : في ما أسنده البيهقي في المعرفة تحته يخاطب الحنفية حيث احتجوا عليه بحديث عمرو بن شعيب ، عمرو بن شعيب قد روى أحكاماً توافق أقوالنا وتخالف أقوالكم عن الثقات فرددتوها و نسبتموه إلى الغلط فأنتم محجوجون إن كان ممن ثبت حديثه فأحاديثه التي وافقناها و خالفتموها أو أكثرها و هي نحو ثلاثين حكماً حجة عليكم وإلا فلا تتحجوا به ، ولا سيما إن كانت الرواية عنه لم تثبت ، و قال الذهبي : كان أحد علماء زمانه ، وقال : قيل : إن محمداً والد شعيب مات في حياة أبيه فرباه جده ، قال خليفة و غيره : مات سنة ١١٨ هـ (٢) هذا كله من « تهذيب التهذيب » للحافظ .

قلت : وقال الحلبي في شرحه الكبير بعد نقل هذا الحديث : هو حديث صحيح رواه ثقات إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأن المراد بجده على الإطلاق

---

(١) و سيأتي في « باب في الغسل للجمعة » رواية عنه مصرحة باسمه ، و قال ابن القيم في أعلام الموقعين أنه احتج به الأئمة الأربعة و الفقهاء قاطبة ، و قال ابن العربي في العارضة صح سماع بعضهم عن بعض إلى آخر ما قال (٢) قال الزبلي : فعمره له ثلاثة أجداد ، محمد و روايته مرسله ، لأنه تابعي ، و عمرو بن العاص صحابي و روايته منقطعة لأنه لم يدرك عمرواً قطعاً ، و عبد الله وهو أيضاً صحابي إلا أن روايته عنه تحتاج إلى معرفة السماع و صرح الترمذي بسماعه عنه ، بسطه صاحب الغاية ، ورجع الاستدلال به ، انتهى .

عن جده قال إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله كيف الطهور فدعا بماء في إناء فغسل كفيه ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم مسح برأسه وأدخل (٥) أصبعيه السباحتين في أذنيه ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطن أذنيه ثم غسل رجله ثلاثاً ثلاثاً ثم قال

جده أبو أيه وهو عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما [عن أبيه] هو شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص الحجازي السهمي وقد ينسب إلى جده ، ذكر البخاري و أبو داود وغيرهما أنه سمع من جده و لم يذكر أحد منهم أنه يروى عن أبيه محمد و لم يذكر أحد لمحمد هذا ترجمة إلا القليل ، قلت : قال ابن حبان : في التابعين من الثقات ، يقال إنه سمع من جده عبد الله بن عمرو و ليس ذلك عندى بصحيح ، و قال في الطبقة التي تليها : يروى عن أبيه و لا يصح سماعه من عبد الله بن عمرو ، قلت : وهو قول مردود [ عن جده ] الضمير (٦) في جده يرجع إلى أبيه و هو شعيب لا إلى عمرو ، فحاصله أن والد عمرو وهو شعيب يروى عن جده فالمراد بالجد عبد الله بن عمرو بن العاص [ قال : إن رجلاً ] أى أعرباً (٢) [ أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله كيف الطهور ] أى سأل عن كيفية الطهور فأجابته ﷺ بالفعل لأنه أبلغ من القول لقربه من الضبط [ فدعا بماء في إناء فغسل كفيه ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ] أى مع المرفقين [ ثلاثاً ثم مسح برأسه ] أى مرة [ و أدخل أصبعيه السباحتين ] أى اليمنى و اليسرى ، و أما إطلاق السباحة

(١) قال في مرآة الصعود : لاتعلق لمحمد في روايات الحديث إلا في رواية واحدة وهي التي أخرجه ابن حبان في صحيحه برواية عمرو عن أبيه عن محمد عن عبدالله مرفوعاً « ألا أحدنكم بأحبكم إلى و أقربكم إلى يوم القيامة » ، الحديث ، كذا في الحاشية (٢) كما في رواية النسائي « ابن رسلان » (٥) و في نسخة : فأدخل .

## هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم

على اليسرى مع أنه لا يبيح بها ، إنما هو على التغليب [ في أذنيه ] أى فى صماخهما [ و مسح بابهاميه على ظاهر أذنيه ] أى على الرأس [ وبالسباحتين باطن أذنيه ] أى على الوجه [ ثم غسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال ] أى رسول الله ﷺ [ هكذا الوضوء ] أى الكامل [ فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء ] أى بترك السنة [ و ظلم ] أى نفسه بمخالفة النبي ﷺ ، أو لأنه أتعب نفسه فيما زاد على الثلاثة من غير حصول ثواب له أولاً لأنه أتلف الماء بلا فائدة ، قال الشوكاني فى النيل : وقد أشكل ما فى رواية أبى داود من زياده (١) لفظ أو نقص على جماعة ، قال الحافظ فى التلخيص : تنبيه ، يجوز (٢) أن تكون الاساءة والظلم وغيرهما بما ذكر مجموعاً لمن نقص و لمن زاد ، و يجوز أن يكون على التوزيع ، فالاساءة فى النقص و الظلم فى الزيادة و هذا أشبه بالقواعد ، والأول أشبه بظاهر السياق ، انتهى ، ويمكن توجيه الظلم فى النقصان بأنه ظلم نفسه بما فوتها بالثواب الذى يحصل بالثلث ، وكذا الاساءة لأن تارك السنة مسيئ ، و أما الاعتداء فى النقصان فشكل ، فلا بد من توجيهه إلى الزيادة ، و لهذا لم يجتمع ذكر الاعتداء و النقصان فى شئ من روايات الحديث و لا خلاف فى كراهة الزيادة على الثلاث ، قال ابن المبارك : لا آمن إذا زاد فى الوضوء على الثلاث أن يأثم ، و قال أحمد و إسحاق : لا يزيد على الثلاث (٣) إلا رجل مبتلى ، انتهى كلام الشوكاني ، و ذكر الحنفية فى سنن الوضوء ثلثت الغسل

(١) قال ابن رسلان : و أكثرهم اقتصروا على قوله نقص ، و كذا رواه ابن خزيمة وغيره . ابن رسلان . و كذا أنكر مسلم هذه الزيادة على عمرو و قال ابن العربى : الحديث لا يثبت (٢) وقيل : هذا بجمل والصواب الزيادة على الثلاث والنقص عن الواحدة كما هو مصرح فى مرسل عن نعم بن حماد . الغاية . (٣) و الوجه الثالث فى الروضة أنه حرام . ابن رسلان . و من الغرائب ما حكاه أبو حامد الاسفرائنى عن بعض العلماء أنه يفسد الوضوء بالزيادة قياساً على الصلاة . الغاية .

أو ظلم وأسأ . ( باب في الوضوء مرتين ) حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا زيد يعنى ابن الحباب قال حدثنا

المستوعب فلو غسل في المرة الأولى وبقى موضع يابس ثم في المرة الثانية أصاب الماء بعضه ثم في الثالثة أصاب الجميع لا يكون غسل الأعضاء ثلاثاً ، وقالوا : و لو زاد لطمأنينة القلب أو لقصد الوضوء على الوضوء لأبأس به ، وحديث : فقد تعدى ، يحمل على اعتقاد السنية و مع اعتقاد سنية الثلاث لا كراهة في الزيادة و النقصان فلهاذا قالوا : لو زاد لقصد الوضوء على الوضوء أو لطمأنينة القلب عند الشك أو نقص الحاجة لا أبأس به ، و اعترض عليه على القارى في شرحه على المشكاة .

قلت : أما قوله لطمأنينة القلب عند الشك فيه أن الشك بعد التلث ( هكذا في النسخة المطبوعة (١) بمصر ، و الظاهر قبل التلث والله أعلم ) لا وجه له وإن وقع بعده فلا نهاية له ، و هو الوسوسة ، وأما قوله « أو بذية وضوء آخر » ففيه أن قبل الاتيان بعبادة بعد الوضوء لا يستحب له التجديد مع أنه لا يتصور التجدد إلا بعد تمام الوضوء لا في الأتساء [ أو ظلم و أسأ ] شك من الراوى في تقديم أحد اللفظين على الآخر .

[ باب في الوضوء مرتين ] أى يغسل أعضاء (٢) الوضوء مرتين [ حدثنا

محمد بن العلاء قال حدثنا زيد يعنى ابن الحباب (٣) ] بضم المهملة و مؤحدين مع خفة الأولى أبو الحسين العكلى بطن من تميم ، الكوفي أصله من خراسان ورحل في طلب العلم فأكثر منه وسكن الكوفة ، قال على بن المدبني و العجلي : ثقة . وكذا

(١) هكذا في الأصل و الظاهر أن لفظ بعد التلث صحيح و المعنى أن الشك بعد

الثلاث لا وجه له و لو وقع فلا غاية له (٢) قال في عارضة الأحوذى : لا

يخلو إما أرادوا الغرفات أو استيعاب العضو في كل مرة (٣) قال ابن رسلان :

زيد بن حسان و رواية الخطيب زيد بن الحباب .

## عبد الرحمن بن ثوبان قال حدثنا عبد الله بن الفضل الهاشمي

قال عثمان عن ابن معين ، و قال أبو حاتم : صدوق صالح ، و قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : زيد بن حباب كان صدوقاً لكن كان كثير الخطأ ، و قال المفضل بن غسان الغلابي عن ابن معين : كان يقلب حديث الثوري و لم يكن به بأس ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال : يخطئ يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير ، و أما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير ، و قال ابن خلفون : وثقه أبو جعفر السبكي و أحمد بن صالح ، و قال الدارقطني و ابن مأكولا : ثقة ، و قال ابن شاهين : وثقه عثمان بن أبي شيبة ، قال ابن عدى : هو من أثبات مشايخ الكوفة عن لايشك في صدقه والذي قاله ابن معين عن أحاديثه عن الثوري إنما له أحاديث عن الثوري يستغرب بذلك الاسناد و بعضها ينفرد برفعه ، و الباقي عن الثوري ، و غير الثوري مستقيمة كلها ، مات سنة ٢٠٣ [ قال حدثنا عبد الرحمن بن ثوبان ] هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان منسوب إلى جده العنسي بفتح المهملة و سكون الثون و في آخرها مهملة أبو عبدالله الدمشقي الزاهدي ، قال الأثرم عن أحمد : أحاديثه مناكير ، و قال محمد الوراق عن أحمد : لم يكن بالقوى في الحديث ، و عن ابن معين : صالح و مرة عنه : ضعيف ، و قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : لا شئ ، و قال يعقوب بن شيبة : اختلف أصحابنا فيه : فأما ابن معين فكان يضعفه ، و أما علي فكان حسن الرأي فيه ، و قال النسائي : ضعيف ، و قال مرة : ليس بالقوى ، و قال مرة : ليس بثقة ، و قال ابن عدى : له أحاديث سالحة ، و كان رجلاً صالحاً و يكتب حديثه على ضعفه ؛ و قال عثمان الدارمي عن دحيم : ثقة يرمى بالقدر ، و قال أبو حاتم : ثقة يشوبه شئ من القدر ، و تغير عقله في آخر حياته و هو مستقيم الحديث ، و قال أبو داود : كان فيه سلامة ، و ليس به بأس ، و كان مجاب الدعوة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ١٦٥ و هو ابن تسعين سنة [ قال حدثنا عبد الله بن الفضل الهاشمي ] هو عبد الله بن الفضل بن عباس بن ربيعة بن الحارث بن

عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين .  
حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا محمد بن بشر قال  
حدثنا هشام بن سعد قال حدثنا زيد عن عطاء بن يسار

عبد المطلب بن هاشم المدني ، قال حرب عن أحمد : لا بأس به ، قال ابن معين  
و أبو حاتم و النسائي و ابن المديني و العجلي : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات  
[ عن الأعرج ] هو عبد الرحمن بن هرمز [ عن أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ  
مرتين مرتين (١) ] أى غسل أعضاء الوضوء لبيان الجواز و لبيان أوسط مراتب  
الغسل .

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا محمد بن بشر [ بن القرافضة بن المختار  
الحافظ العبدى أبو عبد الله الكوفي ، قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال  
النسائي و ابن قانع : ثقة ، و قال عثمان بن أبي شيبة : محمد بن بشر ثقة ثبت إذا  
حدث من كتابه ، و قال الأجرى عن أبي داود : هو أحفظ من كان بالكوفة ،  
مات سنة ٢٠٣ هـ ] قال حدثنا هشام بن سعد [ المدني أبو عباد ، و يقال أبو سعد  
القرشي مولاهم عن أحمد لم يكن هشام بالحافظ و عنه ليس هو بحكم الحديث ، و عن  
ابن معين ضعيف ، و عنه ليس بذلك القوى ، و عنه ليس بشئ و عنه صالح ليس  
بمتروك الحديث ، و كان يحيى بن سعيد لا يتحدث عنه ، وقال العجلي : جازئ الحديث  
حسن الحديث ، و قال أبو حاتم : يكتب حديثه و لا يحتج به ، و قال الأجرى  
عن أبي داود : هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم ، وقال النسائي : ضعيف ،  
و قال مرة : ليس بالقوى ، و قال ابن سعد : كان كثير الحديث يستضعف ، و كان  
متشيعاً ، و عن علي بن المديني صالح ، وليس بالقوى ، و ذكره يعقوب بن سفيان في  
الضعفاء ، و قال الحاكم أخرج له مسلم في الشواهد ، مات سنة ١٦٠ ] قال حدثنا

(١) منصوب على أنه مفعول مطلق لبيان العدد « الغاية » .

قال قال لنا ابن عباس أتحبون أن أريكم كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ فدعا باناء فيه ماء فاغترف غرفة بيده اليمنى فتمضمض واستنشق ثم أخذ أخرى فجمع بها يديه ثم غسل وجهه ثم أخذ أخرى فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ أخرى فغسل بها يده اليسرى ثم قبض قبضة (١)

[ زيد ] هو زيد بن أسلم العدوي أبو أسامة ، و يقال أبو عبد الله المدني الفقيه مولى عمر ، قال أحمد و أبو زرعة و أبو حاتم و محمد بن سعد و النسائي و ابن خراش : ثقة ، و قال يعقوب بن شيبة : ثقة من أهل الفقه و العلم و كان عالماً بتفسير القرآن و قال ابن عينة : كان زيد بن أسلم رجلاً صالحاً ، و كان في حفظه شئ ، و ذكر ابن عبد البر في مقدمة التمهيد ما يدل على أنه كان يدلس ، كان علي بن الحسين يجلس إلى زيد بن أسلم و يتخطأ بجالس قومه ، فقال له نافع بن جبير بن مطعم : تتخطأ بجالس قومك إلى عبد عمر بن الخطاب ، فقال علي : إنما يجلس الرجل إلى من ينفعه في دينه ، مات سنة ١٣٦هـ [ عن عطاء بن يسار ] الهلالي أبو محمد المدني القاص و يكنى أهل الشام لما قدمهم بأبي عبد الله ، و أهل مصر لما قدمها بأبي يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ ، قال ابن معين و ابن زرعة و النسائي و ابن سعد : ثقة ، مات بالاسكندرية سنة ١٠٤ أو ١٠٣هـ [ قال قال لنا ابن عباس أتحبون أن أريكم كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ] و كان غرضه رضى الله تعالى عنه أن يريهم أدنى مراتب الغسل التي تجزئ [ فدعا باناء فيه ماء فاغترف غرفة (٢) بيده اليمنى فتمضمض واستنشق ] أى جمع المضمضة و الاستنشاق في غرفة واحدة [ ثم أخذ

(١) و في نسخة : قبضة أخرى .

(٢) بالفتح على المصدر و بالضم على المعروف « الغاية » .

من الماء ثم نفض يده ثم مسح بها رأسه وأذنيه ثم قبض قبضة أخرى من الماء فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيديه يد فوق القدم ويد تحت النعل ثم صنع

أخرى [ أى غرفة أخرى ] لجمع بها يديه [ باضافة اليسرى إلى اليمنى ] ثم غسل وجهه [ ولقطة «ثم» هذه بمعنى الفاء [ ثم أخذ أخرى ] أى غرفة أخرى [ ففعل بها يده اليمنى ثم أخذ أخرى ] أى غرفة أخرى [ ففعل بها يده اليسرى ثم قبض قبضة ] والمراد بالقبضة الغرفة ، كما تدل عليه الرواية التى أخرجها البيهقي بسنده عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ، وفيها : ثم غرف غرفة فمسح رأسه وأذنيه ، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليمنى ، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليسرى ، ولأن الماء لا يقبض بل يغرف [ من الماء ثم قبض (١) يده ثم مسح بها رأسه وأذنيه ] وهذا بظاهره يدل على أن مسح الرأس والأذنين كان يد واحدة و يحتمل أن يكون باليدين ، فيكون التقدير ثم قبض قبضة من الماء يده اليمنى وأضاف إليها اليسرى ، ثم نفض يده اليمنى واليسرى . ويؤيد ذلك الاحتمال الثانى رواية البيهقي [ ثم قبض قبضة أخرى من الماء فرش على رجله اليمنى ، وفيها النعل ، ثم مسحها بيديه يد فوق القدم ويد تحت النعل (٢) ] معناه أنه رضى الله عنه صب على رجله اليمنى قبضة من الماء ، ثم غسلها بصب الماء عليها باليد اليمنى وبإصبع الماء عليها جميعها مستوعباً يده اليسرى غسلها خفيفاً والحال أن الرجل كانت فى النعل ولما كانت نعال العرب ليس فيها غير الشراك والجلدة ، فلا يتعسر إصصال الماء إلى جميع الرجل وإن كانت الرجل فى النعل ، كما يدل عليه صنيع البخارى فى صحيحه فإنه عقد باب غسل الرجلين فى النعلين وأورد لها حديث ابن عمر وفيه : وأما

(١) يشكل عليه ما فى الأنوار لأعمال الأبرار ، إن النفض مكروه .

(٢) وفى التقرير معنى قوله تحت النعل أى بينه وبين القدم ووجهه بأحسن التوجيه .



التعال السبئية ، فأتى رسول الله ﷺ يلبس التعال التى ليس فيها شعر ويتوضأ فيها ، قال العنبي : ظاهره كان عليه الصلاة والسلام يغسل رجله ، وهما فى نعلين لأن قوله : فيها أى فى التعال ظرف لقوله : يتوضأ ، فإن قلت قوله : يد فوق القدم ويد تحت النعل يأتى عنه ، قلت : كون اليد فوق القدم فى وقت لا يأتى أن يفضيها تحت القدم فى النعل بعد أن كان فوق القدم ، فالمسح فى قوله : ثم مسحها بمعنى الغسل ، كما تدل عليه الرواية التى أخرجه البخارى فى صحيحه فى باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة بسنده عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ، وكما تدل عليه الرواية المذكورة التى أخرجه البيهقي ، و الرواية الثانية التى أخرجه البيهقي فى باب غسل الوجه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ، وفيها : ثم أخذ غرفة من ماء ، ثم رش على رجله اليمنى حتى غسلها ، ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله اليسرى ، وهكذا أخرج الامام أحمد فى مسنده وأيضاً تدل عليه رواية النسائي ، فإنه أخرج بسنده عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ، وفيها ثم غرف غرفة فغسل رجله اليمنى ، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليسرى فأبىد التى فوق القدم هى الغاسل لها بإصال الماء عليها كلها ، ولذلكها وإلا فالغرفة الواحدة لا يمكن أن تستوعب القدم ، وأما اليد الأخرى التى كانت تحت النعل ، فلا مدخل لها فى الغسل إلا أنها كانت تحمل القدم وترفعها ، ولكن ظن الراوى أنها ماسحة أيضاً ، فلا حاجة إلى ما قال الشوكاني فى النيل : وأما قوله : تحت النعل فإن لم يحمل على التجوز عن القدم ، فهى رواية شاذة وراويها هشام بن سعد لا يحتج بما تفرد به فكيف إذا خالف ، قاله الحافظ ، وما قال صاحب مرقاة الصعود هذا مؤول بأنه مسح على الخف فبعد جداً بل لا يكاد يصح ، فإن الروايات التى أخرجهما البيهقي والنسائي و البخارى مصرحة بالغسل ، فلا معنى لخله على المسح من غير دليل ولا قرينة ، وقد أخرج الطحاوى هذا الحديث فى باب فرض الرجلين فى وضوء الصلاة بسنده عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ، قال : توضأ رسول الله ﷺ فأخذ ملء كفه ماءً

باليسرى مثل ذلك .

( باب الوضوء مرة مرة ) حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ فتوضأ مرة مرة .

( باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق ) حدثنا حميد

فرش به على قدميه ، وهو متعل ، والحديث لا مناسبة له بترجمة الباب ، فإنه ليس فيه ذكر غسل أعضاء الوضوء مرتين بل لو ذكر في الباب (١) الآتي باب الوضوء مرة لكان أنسب ، و يمكن أن يوجه للناسبة بين الحديث ، وترجمة الباب بأن الغسل مرة مرة ، و هي أدنى المراتب تدل بالأولى على جواز الغسل مرتين مرتين ، واستجابه بالأولوية ، والله أعلم [ ثم صنع باليسرى مثل ذلك ]

[ باب الوضوء مرة مرة ، حدثنا مسدد [ بن مسهر ] قال حدثنا يحيى [ بن سعيد بن فروخ القطان ] عن سفيان [ وهو الثوري (٢) : فان الترمذى (٢) صرح برواية الثوري : عن زيد بن أسلم عن عطاء بن ابن عباس ، وكذلك صرح الحافظ : في فتح الباري ، فقال : و سفيان و هو الثوري : ثم قال : و صرح أبو داود : والاسماعيلي في روايتهما بسلم سفيان له من زيد بن أسلم [ قال حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ فتوضأ مرة مره (٤) ] وكان هذا البيان أدنى مراتب الغسل ، وأدنى ما يجوز في الغسل ، وأفضل منها مرتين مرتين ، وأفضل المراتب كلها ثلاثاً ثلاثاً .

(١) ولذا أبواب البخارى والترمذى والنسائى على الحديث « الوضوء مرة مرة » .  
الغاية . (٢) وبه جزم « ابن رسلان » . (٣) و تردد فيه الكرمانى قاله المنذرى .  
الغاية . (٤) والحديث جزء من الحديث المتقدم . الغاية .

بن مسعدة قال حدثنا معتمر قال سمعت ليثا يذكر عن طلحة عن أبيه عن جده قال دخلت يعني على النبي ﷺ وهو يتوضأ والماء يسيل من وجهه و لحيته على صدره فرأيتُه يفصل بين المضمضة والاستنشاق .

(باب في الاستئثار ) حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك

[ باب في الفرق (١) بين المضمضة والاستنشاق ] والمراد بالفرق الفصل بينهما بأن يضمض أولاً ثم بعد الفراغ منها يستشق [ حدثنا حميد بن مسعدة ] بمفتوحة وسكون سين مهمله بعدما عين مهمله ابن المبارك السامى بالمهمله ، الباهلي البصرى ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال السائى فى أسماء شيوخه : ثقة ، و ينظر كيف يجتمع الباهلى والسامى مات سنة ٢٤٤ [ قال حدثنا معتمر قال سمعت ليثا ] بن أبى سليم [ يذكر عن طلحة ] بن مصرف [ عن أبيه ] هو مصرف [ عن جده ] هو كعب بن عمرو أو عمرو بن كعب [ قال دخلت يعني على النبي ﷺ ] قائل لفظ يعني على النبي ﷺ إما مصرف أو غيره من الرواة [ وهو يتوضأ ] جملة حالبة . والضمير يرجع إليه ﷺ [ والماء يسيل (٢) من وجهه ولحيته على صدره ] ﷺ [ فرأيتُه ] ﷺ [ يفصل (٣) بين المضمضة والاستنشاق ] .

[ باب في الاستئثار (١) حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك ] بن أنس [ عن

(١) ورجحه ابن العربى فقال الأفضل فصلهما . إلخ - (٢) فيه طهارة الماء المستعمل . ابن رسلان . (٣) وبه استدل ابن قدامة فى المغنى على جواز الفصل . وحسنه ابن الصلاح و ابن الهمام كما فى العرف الشذى . وأوله ابن رسلان أنه تمضمض بفرقة ثلاثاً واستشق ثلاثاً وأبى عنه رواية الدارقطنى بهذا السند فتمضمض ثلاثاً واستشق ثلاثاً يأخذ لكل ماء جديداً . وأصرح منه ما فى آثار السنن من فعل على و عثمان و غيرهم . (٤) قيل بوجوبه والثرة طرف الألف فالاستئثار إخراج ما فى الثرة أو تحريكها . ابن رسلان .

عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر (٥) . حدثنا إبراهيم بن موسى قال حدثنا وكيع قال حدثنا ابن أبي ذئب عن قارظ عن أبي غطفان عن ابن عباس قال

أبي الزناد [ عبد الله بن ذكوان [ عن الأعرج [ عبد الرحمن بن هرمز [ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه (٧) ماء ثم لينثر . [ حدثنا إبراهيم بن موسى قال حدثنا وكيع [ بن الجراح [ قال حدثنا ابن أبي ذئب [ هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، واسمه هشام القرشي العامري أبو الحارث المدني : ثقة ، فقيه ، قال أحمد بن سعيد بن أبي مرزوق : عن ابن معين : ابن أبي ذئب ثقة ، وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة ، إلا أبا جابر البياضي ، وكل من روى عنه مالك ثقة ، إلا عبد الكريم أبا أمية ، وقال يعقوب بن شيبة : ابن أبي ذئب ثقة ، صدوق ، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلم فيها بعضهم بالاضطراب ، وقال النسائي : ثقة ، وقال الواقدي : كان من أورع الناس وأفضلهم وكانوا يرمونه بالقدر ، وما كان قدرياً ، لقد كان يتق قولهم ويعيه ولكنه كان رجلاً كريماً يجلس إليه كل واحد ، وقال الخليلي : ثقة ، أنشئ عليه مالك : فقيه من أئمة أهل المدينة ، حديثه مخرج في الصحيح ، إذا روى عن الثقات ، و شيوخه شيوخ مالك ، لكنه قد يروى عن الضعفاء ، وقد بين ابن أخي الزهري ، كيفية أخذ

(١) قال ابن رسلان أكثر روايات البخاري بإسقاط لفظ ماء واختلف رواة المؤطا وهو ثابت عند مسلم . ثم ذكر اختلاف الرواة في قوله لينثر بالبسط ثم قال والحديث وما بمعناه من الأوامر دليل لمن قال بوجوبه كأحمد وإسحاق وأبي ثور : واستدل الجمهور على أن الأمر للذهب بما حسنه الترمذي : توضأ كما أمرك الله وليس فيه ذكرهما . انتهى . قلت : لكن ليس فيه ذكر التنية والتسمية أيضاً . (٥) و في نسخة لينثر .

## قال رسول الله ﷺ استمثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً .

ابن أبي ذئب عن عمه : قال إنه سأل عن شئ فأجاباه فرد عليه ، فتقاولا خلف الزهري أن لا يحدثه ، ثم ندم ابن أبي ذئب : فسأل الزهري أن يكتب له أحاديث ، من حديثه فكتب له ، قال ابن سعد : قال محمد بن عمر كان ابن أبي ذئب يفتى بالمدينة وكان عالماً ثقة ، فقيهاً ورعاً عابداً فاضلاً ، وكان يرى بالقدر ، وقال ابن حبان في الثقات : كان من قضاة أهل المدينة وعبادهم ، وكان من أقول أهل زمانه للحق ، وكان مع هذا يرى القدر ، وكان مالك يهجره من أجله مات سنة ١٥٨ هـ [ عن قارظ (١) ] بن شيبه بن قارظ الليثي المدني ، حليف بنى زهرة ، قال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن سعد : يكنى أبا سلسة قيل مات سنة ١٣٠ هـ [ عن أبي غطفان (٢) ] بن طريف ويقال ابن مالك المروى بالراء المدني قيل : اسمه سعد : قال النسائي في الكنى : أبو غطفان ثقة ، وقال الدوري عن ابن معين : أبو غطفان ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وكان قد لزم عثمان وكتب له وكتب أيضاً لمروان ، وقال الدوري : عن أبي بكر بن داود : أبو غطفان مجهول [ عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ استمثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً (٣) ] أى نظفوا الأنف بأخراج الماء عنها بعد الإدخال مرتين أو ثلاثاً بالمباغة ، وقوله : أو ثلاثاً إما للتويع (٤) فكون من قول رسول الله ﷺ أو شك من الراوى فيكون من قول بعض الرواة .

(١) باللقاف والطاء المعجمة . « ابن رسلان » (٢) كان له دار بالمدينة عند دار عمر بن عبد العزيز . « ابن رسلان » . (٣) قيل لم يقيد الثلاث بالمباغة لأن الثالث قام مقام المباغة . كذا في الغاية . وأنت خير بأن كلام الشيخ يقتضى تقييده به . انتهى (٤) وفي الدرجات شك أو للتقسيم أى ثلاثاً مطلقات أو للتخير قال النووي : والآخر هو الظاهر . انتهى .

حدثنا قتيبة بن سعيد في آخرين قالوا : حدثنا يحيى بن سليم عن إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه لقيط بن صبرة قال كنت وافر (١) بنى المنتفق أو في

[ حدثنا قتيبة بن سعيد ] و هو داخل [ في آخرين ] من الشيوخ الذين حدثونا بهذا الحديث [ قالوا ] أى قتيبة والشيوخ الذين حدثونا كل واحد منهم [ حدثنا يحيى بن سليم ] القرشى الطائفي ، يقال أبو محمد و يقال أبو زكريا الخزاز قال ابن سعد : طائفي سكن مكة ، و قال البخاري عن أحمد بن محمد بن القاسم مكي كان يختلف إلى الطائف ، فنسب إليه ، قال الدورى عن ابن معين : ثقة ، و قال ابن سعد كان ثقة ، كثير الحديث ، و قال العجلي : ثقة ، و قال أبو حاتم : شيخ صالح محله الصدق ، ولم يكن بالحافظ ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، و قال النسائي : ليس به بأس و هو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، و قال الدولابي : ليس بالقوى ، و قال النسائي في الكنى : ليس بالقوى ، و قال العجلي : قال أحمد بن حنبل : أتيته فكتبت عنه شيئاً فرأيت يخط في الأحاديث فتركته و فيه شئ ، و قال أبو أحمد الحاكم : ليس بالحافظ عندهم ، و قال الدارقطني : سبى الحفظ مات سنة ١٩٣ هـ أو بعدها [ عن إسماعيل بن كثير ] الحجازي ، أبو هاشم المكي ، قال أحمد والنسائي : ثقة ، و قال ابن سعد : ثقة ، كثير الحديث ، و قال يعقوب بن شيبة ، و يعقوب بن سفيان والعجلي : مكي ثقة ، و صحح حديثه في الوضوء ابن خزيمة و ابن الجارود و الترمذى و ابن حبان و الحاكم ، وغيرهم [ عن عاصم بن لقيط بن صبرة ] بفتح المهملة و كسر الموحدة العقلي حجازي ، قال البخاري : هو ابن أبي رزين العقلي ، و قيل هو غيره ، قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، له عندهم حديث (١)

(١) أخرجه البخاري في الأدب ، و الباقون سوى مسلم فالترمذى في الصيام و ابن ماجة في الطهارة و النسائي فيه وفي الوليمة . كذا قال ابن رسلان .

(٢) و في نسخة وافر .

## وفد بني المنتفق إلى رسول الله ﷺ قال فلما قدمنا على

واحد في المبالغة في الاستشاق وغير ذلك [ عن أبيه لقيط بن صبرة ] هو لقيط بفتح لام و كسر قاف و طاء مهملة ، ابن صبرة بن عامر بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق بن عامر بن عقيل أبو رزين العقيلي ، و قيل : هو لقيط بن عامر بن صبرة ، قال ابن عبد البر : و قد قيل إن لقيط بن عامر غير لقيط بن صبرة ، و ليس بشئ و قال : عبد الغنى بن سعيد : أبو رزين العقيلي ، هو لقيط بن عامر بن المنتفق ، و هو لقيط بن صبرة ، و قيل إنه غيره ، و ليس بصحيح ، و قد جعلهما ابن معين : واحداً ، و قال ما يعرف لقيط غير أبي رزين و كذا حتى الأثرم عن أحمد بن حنبل وإليه نحا البخاري ، و تبعه ابن حبان و ابن السكن : و أما علي بن المديني و خليفة بن خياط و ابن أبي خيثمة و ابن سعد و مسلم و الترمذي و ابن قانع و البغوي ، و جماعة يفعلونها اثنين ، هذا خلاصة ما في تهذيب التهذيب ، و قال الحافظ في الاصابة : و الراجع في نظري أنهما اثنان لأن لقيط بن عامر معروف بكنيته و لقيط بن صبرة لم يذكر كنيته إلا ما شذ به ابن شاهين ، فقال : أبو رزين العقيلي أيضاً ، و الرواة عن أبي رزين جماعة ، و لقيط بن صبرة لا يعرف له راو إلا ابنه ، و إنما قوى كونهما واحداً ، عند من جزم به لأنه وقع في صفة كل واحد منهما أنه وافد بني المنتفق ، و ليس بواضح إلى آخر ما قال ، قلت : صنع الامام أحمد في مسنده يدل دلالة واضحة على أنهما اثنان عنده فإنه أفرد عنوان حديث أبي رزين العقيلي ، لقيط بن عامر بن المنتفق رضي الله تعالى عنه ، و ذكر تحت ذلك العنوان أحاديث متعددة مختلفة ثم أفرد عنوان حديث لقيط بن صبرة رضي الله تعالى عنه و لم يذكر تحته إلا حديث الوضوء مختصراً و مطولاً ، و لم يروه عنه إلا ابنه عاصم و عنه إسماعيل بن كثير و لم يذكر فيمن روى عن أبي رزين لقيط بن عامر العقيلي ، عاصماً ، و لا حديث الوضوء فهذا يدل على أنهما عند الامام متحدين ، فما حكى الأثرم عن

رسول الله ﷺ فلم نصادفه في منزله وصادفنا عائشة أم المؤمنين قال فأمرت لنا بخزيرة فصنعت لنا قال وأتينا

الامام لا نعرف له وجها [ قال كنت وافد بنى المتفق (١) أو في وفد بنى المتفق إلى رسول الله ﷺ ] الوفد قوم يجمعون ويردون البلاد ، الواحد وافد (٢) والذين يقصدون الأمراء بالزيارة والاسترفاد والانتجاع وهم الوفد والوفود فأما الوفد فاسم للجمع وقيل جمع ، وأما الوفود فجمع وافد ، قال الجوهري : وفد فلان على الأمير ، ولفظ ، أو في قوله أو في وفد بنى المتفق ، للشك والأول يدل على انفراده أو على كونه زعيم الوفد ، وفيه دليل على أنه لا تجب الهجرة على كل من أسلم ، لأن بنى المتفق وغيرهم لم يهاجروا بل أرسلوا وفودهم . وهو كذلك إذا كان في موضع يقدر على إظهار الدين فيه « مجمع » [ قال فلما قدمنا على رسول الله ﷺ فلم نصادفه ] أى لم نجده يقال صادفت فلاناً أى لاقيته ووجدته [ في منزله وصادفنا عائشة أم المؤمنين ] رضى الله تعالى عنها [ قال فأمرت (٣) ] عائشة رضى الله عنها [ لنا بخزيرة (٤) ] هو لحم يؤخذ فيقطع صفاراً في القدر ثم يطبخ بالماء الكثير والمالح فاذا نضج ذر عليه الدقيق فعصده به ثم أدم بأى أدام شئ ، ولا تكون الخزيرة إلا وفيها لحم فاذا لم يكن فيها لحم فهي عصيدة ، وقيل إذا كان من دقيق فهو حريرة وإذا كان من نخالة فهي خزيرة ، ولعلها أمرت جارتها بطبخها وصنعها [ فصنعت ] بصيغة المجهول أى الخزيرة [ لنا قال وأتينا ] بصيغة المجهول أى قدم إلينا [ بقناع ] القناع الطبق الذى يוכל فيه الطعام ويجعل فيه الفاكهة [ ولم يقل ]

(١) بضم الميم وسكون النون وفتح المثناة الفوقية وكسر القاف بعدها فاء « ابن رسلان » . (٢) كركب وراكب كذا في ابن رسلان . (٣) فيه أن الضيف إذا قدم ولم يجد صاحب المنزل فيستحب للزوجة ومن يقوم مقامها من يتولى أمر المنزل أن يبرأ له طعاماً . « ابن رسلان » . (٤) بفتح الخاء المعجمة وكسر الزاء وسكون المثناة تحت بعدها راء فناء تانيث . « ابن رسلان » .



بقناع و لم يقل قتيبة القناع و القناع الطبق فيه تمر ثم  
جاء رسول الله ﷺ فقال أصبتم شيئاً أو أمر لكم بشئ  
قال فقلنا نعم يا رسول الله قال فينا نحن مع رسول الله ﷺ  
جلوس إذا دفع ★ الراعى غنمه إلى المراح ومعه سحلة تيعر فقال

وفي نسخة لم يفهم ، وفي نسخة لم يقم (١) [ قتيبة القناع ] فعلى النسخة الأولى معناها  
لم يتلفظ قتيبة بلفظ القناع (٢) بل قال وأتينا بتمر أو أطعمنا تمرًا ، وأما الآخرون  
فقالوا أتينا بقناع فيه تمر ، وأما على النسختين الآخرين فعناه أن قتيبة لم يتلفظ بلفظ  
القناع تلفظاً واضحاً مفهماً بل تكلم به بحيث لم أفهمه جيداً (٣) [ والقناع الطبق (٤) ]  
وهذا تفسير معترض من المصنف أو من بعض الرواة [ فيه تمر ] صفة لقناع [ ثم  
جاء رسول الله ﷺ فقال أصبتم شيئاً أو أمر لكم بشئ ] و في نسخة هل أصبتم  
شيئاً ، و «أو» هاهنا للشك من الراوى [ قال قلنا نعم يا رسول الله ] .

[ قال فينا نحن مع رسول الله ﷺ جلوس ] جمع جالس [ إذا دفع ] أى  
ساق ورد [ الراعى غنمه إلى المراح ] بالضم أى مأواها ، قال فى النهاية : المراح  
بالضم الموضع الذى تروح إليه الماشية أى تأوى إليه ليلاً ، وأما بالفتح فهو الموضع  
الذى يروح إليه القوم أو يروحون منه كالمغدى للموضع الذى يغدى منه [ و معه ]  
أى الراعى [ سحلة ] يقال لولد الغنم ساعة تضعه أمه من الضان والمعز جميعاً ذكر  
كان أو أنثى سحلة ثم هى البهمة للذكر والأنثى و اجمع بهم [ تيعر ] أى تصوت

(١) أى لم يتلفظ بتلفظ صحيح «ابن رسلان» (٢) وقيل : لم يقله معروفاً بل قاله  
منكرآ و يقال إنه لم يقله واضحاً كما يدل عليه النسختان الأخريان ، كذا فى التقرير  
مبسوطاً (٣) قاله النووى ، كذا فى ابن رسلان (٤) سمى به لأن أطرافه قد أقرعت  
أى عطف إلى داخل «ابن رسلان» ★ وفى نسخة : قلنا نعم يا رسول الله قال  
فيما نحن مع رسول الله ﷺ جلوس إذ رفع .

ما ولدت يا فلان قال بهمة قال فاذبح \* لنا مكانها شاة ثم  
قال لا تحسبن و لم يقل لا تحسبن إنا من أجلك ذبحناها

و تصيح يقال بعرت العنز تيعر بالكسر ، و قيل بالفتح يعاراً بالضم (١) صاحت  
والبعار صوت الغنم ، و قد صوت المعزى ، و قيل هو الشديد من أصوات الشاة  
[ فقال ما ولدت ] قال الخطابي : هو بتشديد لام وفتح تاء خطاباً للراعي ، وأهل  
الحديث يخففون اللام و يسكنون التاء . و الشاة فاعلة و هو غلط من ولدت الشاة  
توليداً إذا حضرت ولادتها فعاالجتها حين تدين الولد منها ، والمولدة القابلة ، والمحدثون  
يقولون ما ولدت يعنون الشاة والمحفوظ التشديد بخطاب الراعى [يا فلان] كناية عن  
اسم الراعى لم يعرف اسمه .

[ قال بهمة ] بفتح الباء المؤحدة و سكنون الهاء أى قال الراعى الذى ولدت  
بهمة فيكون مرفوعاً ، أو تقديره ولدت بهمة ، فعلى هذا يكون منصوباً وهو المحفوظ  
رواية كما صرح به الشارح ، و البهمة ولد الضأن و المعز الذكر و الأنثى ولكن هذا  
الحديث يدل على أن البهمة (٢) هاهنا اسم للأنثى لأنه إنما سأله (٣) ليعلم أذكر ولد  
أو أنثى و إلا لقوله أحدهما كان معلوماً (٤) [ قال فاذبح لنا مكانها شاة ثم قال ]  
رسول الله ﷺ [ لا تحسبن و لم يقل لا تحسبن ] وهذا من كلام لبيط بن صبرة  
أو من بعض الرواة ، والغرض منه إظهار كمال حفظه ببيان أن رسول الله ﷺ نطق  
بهذا اللفظ بكسر السين و لم ينطق بفتحها و أنه على يقين من ذلك [ أنا من أجلك  
ذبحناها ] يعنى لا تظن أنت أن الشاة التى ذبحناها من أجلك ذبحناها ، وهذا من مكارم

(١) قال ابن رسلان: والفتح غلط لأنه اسم مكان، والمكان وغيره من الأفعال بالضم.  
(٢) و فى التقرير أن الأصل فيه الأنثى ثم أطلق على الذكر أيضاً (٣) قال  
السيوطى ويحتمل أنه سأل ليعلم هل المولود واحد أو أكثر لينبج بقدره من الشاة،  
كذا فى الغاية ، ويحتمل أنه مجرد تقرير للسؤال ، وكذا فى التقرير (٤) و كذا  
قال ابن رسلان ، و الأوجه عندى ما قاله السيوطى . \* و فى نسخة : اذبح .

لنا غنم مائة لا نريد أن تزيد فإذا ولد الراعى بهمة ذبحنا مكانها شاة قال قلت يا رسول الله إن لى امرأة وإن فى لسانها شيئاً يعنى البذاء قال فطلقها إذا قال قلت يا رسول الله إن لها صحبة ولى منها ولد قال فرها يقول عظمها فان يك فيها خير فستفعل ولا تضرب ظعنيتك كضربك أميتك

أخلاقه ﷺ ، و لعل الغرض من هذا التنى دفع الخجل الذى يحصل له من أن يظن أن الذبح كان لأجله بل وجه الذبح أن [ لنا غنم مائة لا نريد أن تزيد ] أى على المائة ، و هذا من باب الاكتفاء على ما يحتاج إليه ، والاجمال فى طاب الدنيا [ فإذا ولد الراعى بهمة ذبحنا مكانها شاة ] لثلا تزيد على العدد المائة الذى نريد [ قال قلت يا رسول الله إن لى امرأة و إن فى لسانها شيئاً يعنى البذاء ] و هذا تفسير للفظ الشئ ، والبذاء الفحش فى القول [ قال ] أى رسول الله ﷺ [ فطلقها إذا ] أى إذا كان (١) فى لسانها بذاء فطلقها [ قال قلت يا رسول الله ﷺ إن لها صحبة ] أى قديمة و حق الصحبة يأبى عن مفارقتها [ و لى منها ولد ] أى و المانع الثانى من الطلاق أن لى منها ولداً فإذا طلقها يضيع الولد و لا يبق من يكفله [ قال فرها يقول عظمها (٢) ] و هذا تفسير من بعض الرواة معناه مرها بكف لسانها و عظمها أن لا تبذو [ فان يك فيها خير فستفعل ] هكذا فى مسند الامام ، و قال الشارح فى رواية الشافعى و ابن حبان فى صحيحه فستقبل [ و لا تضرب ظعنيتك ] و الظعنينة المرأة السائرة فى الهودج ، والمراد هاهنا الزوجة أى لا تضرب امرأتك [ كضربك (٣) ]

(١) وفى التقرير أمر به لما رأى فى الصحبة من المضرة الدينية ثم لما علم فى المفارقة أشد المضرة كما بسطه فى التقرير أمره أن يعظمها (٢) قال ابن رسلان يعنى عظمها بكتاب الله و رسوله من حسن الصحبة و حسن المعاشرة (٣) أى مثلها و إلا فأصل الضرب مأذون قال تعالى « واضربوهن » ابن رسلان . و قيل منع مطلقاً و التشبيه للتقيح « ابن رسلان » :

فقلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء قال سبغ الوضوء  
و خلل بين الأصابع و بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون  
صائماً . حدثنا عقبه بن مكرم قال ثنا يحيى بن سعيد  
قال حدثنا ابن جريج قال حدثني إسماعيل بن كثير عن  
عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه وافد بنى المنتفق أنه أتى

أميتك [ تصغير الأمة ، وفي رواية المسند أمتك ] فقلت يا رسول الله أخبرني عن  
الوضوء [ أى الوضوء (١) الكامل ] قال أسبغ الوضوء [ بإيصال الماء إلى أعضاء  
الوضوء مستوعباً ثلاثاً و المسح بجميع الرأس و الأذنين و إزالة الأوساخ ] و خلل  
بين الأصابع (٢) [ أى بين أصابع اليدين والرجلين (٣) ] و بالغ في الاستنشاق إلا  
أن تكون صائماً (٤) [ لأنه مظنة إفساد الصوم .

[ حدثنا عقبه بن مكرم ] بضم الميم وإسكان الكاف وفتح الراء (هـ) ابن أفلح  
العبي و العم بطن من تميم ، أبو عبد الملك الحافظ البصرى ، قال أبو داود عقبه بن  
مكرم ثقة ، ثقة من ثقات فوق بشار في الثقة عندى ، و قال النسائى : ثقة ، قال  
ابن قانع : مات بالبصرة سنة ٢٤٣ [ قال ثنا يحيى بن سعيد ] القطان [ قال حدثنا  
ابن جريج ] عبد الملك [ قال حدثني إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط بن صبرة

(١) و يظهر من الجواب أن مقصود السؤال لم يكن استيعاب كيفية الوضوء بل  
كان السؤال عن معظمه أو ما خفى منه «الغاية» (٢) ظاهره أن يشبك بينها لكن  
ورد المنع عن التشبيك في الوضوء ، بسطه ابن رسلان ، و تحريك الحاقم الضيق  
مستحب (٣) استدلل صاحب الغاية بالأمر على الوجوب و بسط الروايات في  
التخيل ، وقال فى المنع : هو سنة لهذه الروايات ، وكذا قال ابن رسلان ، ونقل  
الاختلاف فيه صاحب المعارضة كما سيأتى (٤) و يأتى الكلام على هذه الكلمة في  
الصوم فإن المصنف أعاده هناك مختصراً ، و سيأتى أيضاً أن المنع للصائم يختص  
بالاستنشاق أو يعم المضمضة أيضاً انتهى (هـ) وقال ابن رسلان بكسر الراء .

عائشة فذكر معناه قال فلم ننسب أن جاء النبي (ﷺ) يتقلع يتكفأ و قال عصيدة مكان خزيمة . حدثنا محمد بن يحيى بن فارس قال حدثنا أبو عاصم قال حدثنا ابن جريج بهذا الحديث قال فيه إذا توضأت فمضمض .

عن أبيه [ هو لقيط بن صبرة ] و افد بنى المشتق [ من غير شك ] [ أنه أتى عائشة ] رضى الله تعالى عنها [ فذكر معناه ] يعنى ذكر ابن جريج معنى حديث يحيى بن سليم فهما متجانان معنى لا لفظاً [ قال ] أى قال ابن جريج قال إسماعيل [ فلم ننسب ] أى لم نلبث ، و فى نسخة بالياء التحتية ، قال الشيخ ولى الدين المحفوظ بالنون [ أن جاء النبي (ﷺ) يتقلع يتكفأ ] حالان من النبي (ﷺ) أراد قوة مشيه كأنه يرفع رجله من الأرض رفعاً قوياً لا كمن يمشى اختيالا و يقارب خطاه تبعاً فإنه من مشى النساء ، يجمع ، أو يميل يميناً و شمالاً كالسفينه و خطئى بأنه صفة المختال بل معناه أنه يميل إلى سنه و قصد مشيه ، قال القاضى : هذا لا يقتضيه اللفظ ، و إنما يكون مذموماً إذا قصده لا ما كان خلقه و ظهر منه أن يتكفأ ليس تفسيراً ليتقلع بل جلتان حالتان و لم يعطف لعدم التناسب و روى عن بعض المحدثين أنه ينبغى لطالب الحديث أن يكون سريع المشى و القراءة و الكتابة و ورد فى الحديث كان إذا مشى تكفأ تكفأ ، و أيضاً ورد كأنما ينحط من صب ، أى فى صب معناه أنه (ﷺ) يتأيل فى المشى إلى قدام ، و الأولى هاهنا أن يكون معنى قوله يتكفأ أى يميل إلى قدام ، و هذا اللفظ لم يكن فى رواية يحيى بن سليم [ و قال ] أى ابن جريج [ عصيدة مكان خزيمة ] و العصيدة دقيق يلت بالسن و يطبخ .

[ حدثنا محمد بن يحيى بن فارس قال حدثنا أبو عاصم ] التيل ضحاك بن مخلد [ قال حدثنا ابن جريج بهذا الحديث قال فيه ] أى قال ابن جريج فى هذا الحديث الذى روى عنه أبو عاصم [ إذا توضأت فمضمض ] فزاد أبو عاصم عن ابن جريج

في هذا الحديث ذكر المضمضة ولم يذكر يحى القطنان عن ابن جريح المضمضة و  
أحاديث الباب تدل على أن الاستنثار واجب ، وكذا المضمضة ، قال الشوكاني في  
التلخيص : واختلف في وجوبها وعدمه فذهب أحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور  
و ابن المنذر إلى وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار ، وبه قال ابن أبي ليلى ،  
و حماد بن سليمان ، و قال النووي في شرح مسلم : إن مذهب (١) أبي ثور و أبي  
عبيد و داود الظاهري و أبي بكر بن المنذر ، و رواية عن أحمد : أن الاستنشاق  
واجب في الغسل و الوضوء ، و المضمضة سنة فيها ، واستدلوا على الوجوب بأدلة .

منها أنه من تمام غسل الوجه فالأمر بغسله أمر بها و بحديث أبي هريرة ،  
المتفق عليه ، إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر و بحديث سلة بن قيس  
عند الترمذي و النسائي بلفظ إذا توضأت فانتثر و بحديث لقيط بن صبرة المذكور  
فيه : و بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً ، و في رواية عنه إذا

توضأت فمضمض و بحديث أبي هريرة عند الدارقطني و لفظه : أمر رسول الله ﷺ  
بالمضمضة و الاستنشاق ، و ذهب مالك و الشافعي و الأوزاعي و الليث و الحسن  
البصري و الزهري و ربيعة و يحيى بن سعيد و قتادة و الحكم بن عتيبة ، و محمد بن  
جرير الطبري إلى عدم الوجوب و ذهب أبو حنيفة و أصحابه و الثوري إلى أنها  
فرض في الجنابة و سنة في الوضوء ، انتهى مختصراً ، و استدلت الشافعية بأن الأمر  
بالغسل عن الجنابة يتعلق بالظاهر دون الباطن و داخل الأنف و الفم من البواطن  
فلا يجب غسله ، و استدلت الحنفية بأن الواجب في باب الوضوء غسل الأعضاء الثلاثة  
و مسح الرأس ، و داخل الأنف و الفم ليس من جملتها ، أما ما سوى الوجه فظاهر  
و كذا الوجه لأنه اسم لما يواجه إليه عادة و داخل الأنف و الفم لا يواجه إليه  
بكل حال فلا يجب غسله بخلاف باب الجنابة لأن الواجب هناك تطهير البدن بقوله

(١) قال ابن رسلان: ذهب أحمد وأبو ثور إلى أن الاستنثار واجب دون المضمضة

لورود الأمر فيه دون ذلك .

( باب تحليل اللحية ) حدثنا أبو توبة يعني ربيع بن نافع قال ثنا أبو المليلح عن الوليد بن زوران (١) عن أنس

تعالى: «إن كنتم جزأ فاطهروا» أى طهروا أبدانكم فيجب غسل ما يمكن غسله من غير حرج ظاهراً كان أو باطناً و مواظبة النبي ﷺ عليهما في الوضوء دليل السنية دون الفرضية فإنه كان يواظب على سنن العبادات ، وأما الأحاديث التى استدلت بها القائلون بالوجوب فأجاب الجمهور عنه أن الأمر للندب بدليل ما رواه الترمذى محسناً ، والحاكم مصححاً من قوله ﷺ : توضأ كما أمرك الله فاغسل وجهك ويديك وامسح رأسك واغسل رجليك ، و لم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق فهو نص على أن المراد كما أمرك الله فى خصوص آية الوضوء لا ما هو أعم من آية الوضوء فهو دليل صريح على أن المضمضة و الاستنشاق ليسنا بواجبتين و أن صيغة الأمر التى ورد فيها هى للندب ، و أيضاً يمكن الاستدلال على عدم الوجوب فى الوضوء بحديث : عشر من سنن المرسلين وذكر فى المضمضة ، وأيضاً بحديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ : المضمضة و الاستنشاق سنة رواه الدارقطنى ، و قال الحافظ فى الفتح : و ذكر ابن المنذر أن الشافعى لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا بكونه لا يعلم خلافاً فى أن تاركه لا يعيد ، انتهى .

[ باب تحليل اللحية (١) ، حدثنا أبو توبة يعني ربيع بن نافع قال ثنا أبو المليلح ]

الحسن بن عمر أو عمر بن يحيى الفزارى . و لاهم أبو المليلح الرقى ، قال أبو زرعة :

(١) قال فى عارضة الأحوذى : للعلماء فيه أربعة أقوال ، لا يستحب به ، قال مالك فى العتية ، ويستحب به قال ابن حبيب ، الثالث إن كانت كثيفة لم يجب وإلا يجب إيهال الماء ، والرابع يغسل وجوباً ما قابل الذقن و ما تحته استجباً و ذكر قولين فى الغسل لإيجابه وعدمه و ذكر الاختلاف العينى ، و أما عند الحنفية فثمانى روايات كما فى الشامى ، والمرجح أن غسل جميع اللحية و هى ما يحاذى الحدين و الذقن واجب ومسح المسترسل ، كذا فى الكوكب . (٢) و فى نسخة : زروان .

بن مالك أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي.

ثقة ، و قال أبو حاتم : يكتب حديثه وصحح الدارقطني أن اسم أبيه عمر بضم العين قال : وهو ثقة ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ١٨١ هـ [ عن الوليد بن زوران ] بزاز ثم واو ثم راء وقيل بتأخير الواو السلي الرقي ، قال أبو داود لاندري سمع من أنس أو لا ، وذكره ابن حبان في الثقات ، و قال الحافظ في التريب : لين الحديث [ عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته ، و قال هكذا أمرني ربي ] و الحنك بفتح ميملة و نون ما تحت الذن ، قال في النيسل : الحنك هو باطن أعلى الفم و الأسفل من طرف مقدم اللحيين وقد اختلف الناس في ذلك ، فذهب إلى وجوب ذلك (١) في الوضوء و الغسل الحسن بن صالح و أبو ثور و الظاهرية ، و ذهب مالك و الشافعي و الثوري و الأوزاعي إلى أن تخليل اللحية ليس بواجب في الوضوء ، قال مالك و طائفة من أهل المدينة : ولا في غسل الجنابة ، و قال الشافعي و أبو حنيفة و أصحابهما و الثوري و الأوزاعي و الليث و أحمد بن حنبل و إسحاق و أبو ثور و داود و الطبري و أكثر أهل العلم أن تخليل اللحية واجب في غسل الجنابة و لا يجب في الوضوء هكذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس ، قال وأظنهم فرقوا بين ذلك ، والله أعلم بقوله ﷺ « تحت كل شعرة جنابة فلبوا الشعر وانقوا البشر » والانصاف أن أحاديث الباب بعد تسليم اتهاضها للاحتجاج لاندل على الوجوب لأنها أفعال وما ورد في بعض الروايات من قوله ﷺ هكذا أمرني ربي لا يفيد الوجوب على الأمة لظهوره في الاختصاص به ، انتهى ملخصاً (٢) «نيل» .

(١) محتجين بهذا الحديث لكن فيه مجهول ، قاله ابن دقيق العيد (٢) قال ابن رسلان : و الصحيح عدم الوجوب لأنه عليه الصلاة والسلام لم يأمره في حديث الأعرابي المتقدم ( و هو حديث الترمذي : توضأ كما أمرك الله ) .



(باب المسح على العمامة<sup>(١)</sup>) حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال حدثنا يحيى بن سعيد عن ثور عن راشد بن سعد عن ثوبان قال بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البرد

قلت : ظاهر هذا الحديث يدل على أن هذه الغرفة التي أخذها ﷺ و دخل بها لحيته كانت زائدة على الغرفات الثلاث التي غسل بها وجهه ، فيمكن أن يستدل بها على جواز الزيادة على الثلاث إذا كان للتكبير .

[ باب المسح على العمامة (٢) حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد [ القطان ] عن ثور [ بن يزيد ] عن راشد بن سعد [ المقرئ ] بضم الميم ، وفي التقريب بفتحها و سكنون القاف وفتح الراء ، ثم ياء النسبة ، نسبة إلى مقرى قرية بدمشق ، و يقال الجبراني : بضم المهملة و الباء المعجمة بواحدة والراء المهملة والثون نسبة إلى جبران بن عمرو بن قيس من اليمن ، عن أحمد : ، لا بأس به ، وعن ابن معين : ثقة ، وكذا قال أبو حاتم والعجلي ويعقوب بن شيبة والنسائي ، وقال ابن سعد : كان ثقة ، وقال الدارقطني : لا بأس به إذا لم يحدث عنه متروك ، وله ذكر في الجهاد من صحيح البخارى ، وذكر الحاكم أن الدارقطني ضعفه وكذا ضعفه ابن حزم ، مات سنة ١٠٨ [ عن ثوبان ] ، مولى رسول الله ﷺ [ قال بعث رسول الله ﷺ سرية (٣) ] والسرية بفتح المهملة وكسر الراء و تشديد التحتانية هي التي تخرج بالليل والسارية التي تخرج بالهار ، و قيل : سميت بذلك لأنها تخفى ذهابها ، و هذا يقتضى أنها أخذت من السر و لا يصح لاختلاف المادة ، و هي قطعة من الجيش

(١) صرح في فروع الشافعية أن سنة الاستيعاب في المسح تحصل بالعمامة و ذكر في الروضة له أربعة شرائط . (٢) بكسر العين . الغاية ، قال ابن العربى أحاديث المسح على العمامة صحيحة لا غبار عليها ، قلت : وبين ابن قتيبة في التأويل سبب عدم الأخذ بها . (٣) و في الغاية سرية بدون الضمير .

فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم أن يمسخوا على العصائب والتساخين .

تخرج منه و هي من مائة إلى خمس مائة فما زاد على خمس مائة ، يقال له : منسر بالتون والمهمله ، فان زاد على الثمان مائة سمي جيشاً و ما بينهما تسمى هبطه فان زاد على أربعة آلاف تسمى جحفلاً ، فان زاد لجيش جراء والخيس الجيش العظيم ، وما افترق من السرية يسمى بعثاً ، فالعشرة فما بعدها تسمى حفيرة ، والأربعون عصبة وإلى ثلاث مائة مقبب بقاف ونون ثم موحدة ، فان زاد سمي جرة ، والسكنية ما اجتمع ولم ينتشر قاله الحافظ في الفتح ، قال في المجمع : سمو به لانهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم من الشئ السرى النفيس [ فأصابهم البرد ، فلما قدموا على رسول الله ﷺ ] أى وشكوا إليه ما أصابهم من البرد ، كما في رواية أحمد [ أمرهم ] أى رخص لهم [ أن يمسخوا على العصائب ] أى العمام (١) لأن العمامة ثوب يعصب به الرأس ، والتساخين (٢) كالتائب جمع تسخان بفوقية فسين مهمله غطاء منقوطة فتون كعمران وهي الخفاف ، وقال الجوهرى لا واحد له من لفظه ويقال أصله كل ما سخن به قدم كخف وجورب ، قال الشوكاني (٣) في النيل : قد اختلف الناس في المسح على العمامة فذهب إلى جوازه (٤) الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور و داود بن علي ، و اختلفوا هل يحتاج الماسح على العمامة إلى لبسها على طهارة (٥) أو لا يحتاج ، فقال أبو ثور (٦)

(١) كذا فسره أبو عبيد اللغوى سمي به لأن الرأس يعصب به « الغاية » وكذا في التقرير لتبويب المصنف و بسطه ، و قال : جعل تعالى في النائب أيضاً بركة ثم بسطه أشد البسط . (٢) وذكر ابن حجره الأصمباني أنه مغرب ، اسم غطاء من أغطية الرأس و هم يأخذونه على الرأس خاصة دون غيره ، انتهى . (٣) وقال ابن العربي للعلماء فيه خمسة أقوال ثم بسطها . (٤) و بسط ابن رسلان أحسنه جماعة قالت به . (٥) و بسط ابن رسلان في شرائط جوازه عند من قال به . (٦) و به قالت الحنابلة كما في المغنى و هامن السكوكب .

لا يمسح على العمامة إلا من لبسها على طهارة قياساً على الحفنين ، ولم يشترط ذلك الباقون ، وكذلك اختلفوا في التوقيت ، فقال أبو ثور : إن وقته كوقت المسح على الحفنين وذهب الجمهور ، كما قاله الحافظ في الفتح إلى عدم جواز الاختصار على مسح العمامة ، قال الترمذى وقال : غير واحد من أصحاب النبي ﷺ لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح (١) برأسه مع العمامة ، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعى ، وإليه ذهب أيضاً أبو حنيفة واحتجوا بأن الله فرض المسح على الرأس ، والحديث في العمامة محتمل التأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل والمسح على العمامة ليس يمسح على الرأس ورد بأنه أجزأ المسح على الشعر ، ولا يسمى رأساً فإن قيل يسمى رأساً مجازاً لعلاقة المجاورة ، قيل : والعمامة كذلك بتلك العلاقة ، فإنه يقال قبلت رأسه والتفيل على العمامة ، انتهى .

قلت : قال الامام محمد بن الحسن في المؤطا : وبهذا نأخذ ، لا يمسح على الخمار ولا على العمامة بلغنا أن المسح على العمامة كان قترك ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قهائنا ، قال مولانا عبد الحى فى تعليقه اختلفت فيه الآثار فروى عن النبي ﷺ أنه مسح على عمامته (٢) من حديث عمرو بن أمية الضمري وابن مغيرة بن شعبة وأنس وكلها معلولة ، انتهى ، والحجة ظاهر قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » فإن من مسح على شعور رأسه يكون ماسحاً على الرأس ، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ كان يمسح على شعر رأسه ، وكان كثير الشعر والمسح على العمامة ليس مسحاً على الرأس عرفاً وإنكاره مكابرة ، فإن قيل : والعمامة كذلك ، فإنه يقال : قبلت رأسه والتفيل على العمامة ، قلنا كون تفيل العمامة تفيلاً على الرأس

(١) قال ابن رسلان أما فى مذهب الشافعى لا يجوز الاختصار على العمامة بلا خلاف عند أصحابه وأجابوا من الحديث بأنه وقع فيه الاختصار والمراد مسح الناصية والعمامة ، كما يدل عليه حديث المغيرة ، فإن قيل كيف يظن بالراوى حذف مثلها يقال لأنه كان معلوماً عندهم ، انتهى . (٢) بسط طريقه صاحب الغاية .

## حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا ابن وهب قال حدثني

عرفاً لا يستلزم أن يكون حكم العرف في المسح كذلك ، بل حكم المسح على خلاف ذلك ، فإن المسح على العمامة ليس مسحاً على الرأس (١) .

[ حدثنا أحمد بن صالح ] المصرى أبو جعفر الحافظ المعروف بابن الطبرى ، قال البخارى : ثقة صدوق ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة ، كان أحمد بن حنبل وعلى وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح ، و كان يحيى يقول : سلوا أحمد فانه أثبت ، وقال العجلي : ثقة صاحب سنة ، وقال أبو حاتم : ثقة كُتبت عنه ، وقال النسائي : ليس بثقة و لا مأمون ، وقال أبو سعيد بن يونس : ذكره النسائي فرماه وأساء الثناء عليه ، وقال : ثنا معاوية بن صالح سمعت يحيى بن معين يقول أحمد بن صالح كذاب يتفلسف ، وقال عبد الكريم بن النسائي عن أبيه : ليس بثقة ولا مأمون ، تركه محمد بن يحيى ورماه يحيى بالكذب ، وقال ابن معين : كان النسائي سيئ الرأي فيه وينكر عليه أحاديث ، قال ابن عدى : وكلام ابن معين فيه تحامل ، وأما سوء ثناء النسائي عليه فسمعت محمد بن هارون البرقي يقول : هذا الخراساني يتكلم في أحمد بن صالح وحضرت مجلس أحمد فطرده من مجلسه فحمله على ذلك أن يتكلم فيه ، وقال الخطيب : احتج بأحمد جميع الأئمة إلا النسائي وبقال كان آفة أحمد الكبير ونال النسائي منه جفاء في مجلسه فذلك السبب الذى أفسد الحال بينهما ، قال ابن حبان : كان أحمد بن صالح في الحديث و حفظه عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أهل العراق ، ولكنه كان صلفاً ( ) تهاها والذى يروى عن يحيى بن معين أن أحمد بن صالح كذاب فان ذلك أحمد بن صالح الشموى

(١) قال العيني أوله بعضهم بأن المراد منه ما تحسه و أوله بعضهم بأن الراوى كان بعيداً و أوله عياض بأنه يحتمل كان كالجيرة لمرض ، إلخ ، و مسح العمامة كالجيرة جائز عند مالك ، كما فى الشرح الكبير ، وأجاب عنه ابن رشد فى البداية بعدم الاشتهار فى المدينة . (٢) هو بالتحريك التكلم بما يكرهه صاحبك و التمدح بما ليس فىك والادعاء فوق ذلك تكبراً . قاموس .

معاوية بن صالح عن عبد العزيز بن مسلم عن أبي معقل عن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده (١) من تحت العمامة فمسح مقدم

شيخ كان بمكة يضع الحديث سأل معاوية عنه يحيى و يقوى ما قاله ابن حبان أن يحيى بن معين لم يرد صاحب الترجمة ما تقدم عن البخارى أن يحيى بن معين ثبت أحد بن صالح المصرى صاحب الترجمة ، مات سنة ٢٤٨ [ قال حدثنا ابن وهب ] هو عبد الله بن وهب بن مسلم [ قال حدثني معاوية بن صالح ] بن حدير [ عن عبد العزيز بن مسلم ] الأنصارى مولى آل رفاعة المدينى ذكره ابن حبان فى الثقات روى له أبو داود و ابن ماجه حديثاً واحداً فى المسح على العمامة [ عن أبي ] معقل (٢) عن أنس بن مالك فى المسح على العمامة ، وعنه عبد العزيز بن مسلم الأنصارى ، قال أبو على السكنى : لا يثبت اسناده ، وقال ابن القطان (٣) أبو معقل مجهول ، وكذا نقل ابن بطلان عن غيره [ عن أنس بن مالك قال : رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية ] قال فى النهاية : تحت قوله كان متوشحاً بثوب قطرى هو ضرب من البرود فيه حمرة ولها أعلام فيها بعض الخشونة ، وقيل حلل جياد تحمل من قبل البحرين ، وقال الأزهري : فى أغراض البحرين قرية يقال لها قطرو أحسب الثياب النظيرة نسبت إليها فكسروا القاف للنسبة وخففوا وفى المجمع عن التوسط ومنه توضأ و عليه عمامة قطرية هو بكسر قاف فسكون طاء واستدل به على التعمم بالحمرة و فيه إبقاء العمامة حال الوضوء ، و هو يرد على كثير من الموسوسين يزعمون عمامتهم عند الوضوء ، و هو من التعمق المنهى عنه وكل ، الخير فى الانتاع وكل الشر فى الابتداع

(١) و فى نسخة : يديه . (٢) و فى العرف عن ابن الهمام أن اسمه عبد الله

بن معقل ، إنتهى ، وهكذا سماه صاحب الأطراف كما فى أسماء التهذيب .

(٣) و قال ابن عبد البر مجهول وليس بالتسملى « ابن رسلان » .

## رأسه فلم (١) ينقض العمامة .

قلت : و هذا الذى قاله فى التوسط من أن كل الخير فى الاتباع وكل الشر فى الابتداع على الرأس والعين ، و أما الذى قاله من أن نزع العمامة عند الوضوء من التعمق المنهى عنه فقير مسلم ، أما أولاً فإن الحديث الذى يستدل بها على إبقاء العمامة على الرأس عند المسح فى الوضوء حديث ضعيف لا يحتج به ، و أما ثانياً فإن الذين يزعمون عمامتهم عند الوضوء غرضهم استيعاب الرأس بالمسح ، وهو مأثور به و مطلوب و مندوب إليه شرعاً فكيف يكون ابتداءً و تعمقاً منياً عنه ، و أما الذى فعله عليه السلام من إبقاء العمامة على رأسه عند مسحه ، فكان مسحه عليه السلام لبعض الرأس ، كما يدل عليه آخر هذا الحديث من قوله فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ، و هذا يدل ظاهراً على أنه عليه السلام لم يستوعب الرأس بالمسح فلا يدل على أن إبقاءه عليه السلام العمامة على الرأس عند المسح كان لوجوبه بل كان لبيان الجواز و الذين يزعمون عمامتهم عند المسح لا يوجبون النزاع ، فليت شعرى كيف يكون هذا تعمقاً و ابتداءً فى الدين و كيف يخرج هذا من الاتباع بل هو عين الاتباع فلا يفتقر بما قاله صاحب التوسط و نقل عنه ابن طاهر صاحب « المجمع » ، و عنه صاحب غاية المقصود ، والله ولى التوفيق [ فأدخل يده من تحت العمامة فمسح (٢) مقدم رأسه فلم ينقض العمامة ] أى لم يحلها (٣) و هذا الحديث يدل على أنه عليه السلام مسح على بعض

(١) وفى نسخة : ولم . (٢) فيه إكتفاء بعض الرأس و فى عارضة الأحوزى فيه أحد عشر قولاً للعلاء و لم يفصلها قال ابن رسلان فيه دليل على الاجزاء بالناسية ، و من قال بمسح البعض الحسن و الثورى ، و الأوزاعى ، و الشافعى ، و أصحاب رأى و الظاهر عن أحمد فى حق الرجل وجوب الاستيعاب و فى حق النساء اجزاء البعض ، و قال أبو الحارث : قلت : لأحمد فإن مسح برأسه وترك بعضه ، قال : يجوزوه ، ثم قال : ومن يمكنه أن يأتى الرأس كله ، انتهى . (٣) وفى التقرير ، لعل غرض المصنف بإيراده توجيه الروايات السابقة بأن المراد فيها هو ذاك .

( باب (٥) غسل الرجل ) حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو عن أبي عبد الرحمن الحبلي

رأسه و لم يستوعب الرأس بالمسح و لم يمسح على العمامة .

[ باب غسل الرجل ] وفي نسخة : الرجلين (١) ومراده غسلها بالاستيعاب ، وفي نسخة : باب تخليل أصابع الرجلين [حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا] عبد الله [ بن لهيعة ] بفتح اللام و كسر الهاء ، ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الفقيه القاضى ، قال الترمذى فى سننه : و ابن لهيعة ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره ، وقال أبو داود عن أحمد : و من كان مثل ابن لهيعة بمصر فى كثرة حديثه و ضبطه و إتقانه ، و قال البخارى عن يحيى بن بكير ، احترقت كتب ابن لهيعة سنة سبعين و مائة ، وكذا قال يحيى بن عثمان بن صالح عن أبيه ، و لكنه قال لم تحترق بجميعها إنما احترق بعض ما كان يقرأ عليه ، وما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصله ، وقال أبو داود : قال ابن أبي مريم : لم يحترق ، و عن زيد بن الحباب سمعت الثورى يقول : حججت حججاً لآلئ ابن لهيعة ، و قال يعقوب بن مغيان : سمعت أحد بن صالح و كان من خيار المتقين يثنى عليه ، و قال : إنما كان أخرج كتبه فأملئ على الناس حتى كتبوا حديثه إملاءً فمن ضبط كان حديثه حسناً إلا أنه كان يحضر من لا يحسن و لا يضبط و لا يصحح ثم لم يخرج ابن لهيعة بعد ذلك كتاباً و لم يرله كتاب و كان من أراد السماع منه استنسخ من كتب عنه و جاء قراً عليه فمن وقع على نسخة صحيحة لحديثه صحيح و من كتب من نسخة لم يضبط جاء فيه خلل كثير ، وكل من روى عنه عن عطاء بن أبي رباح فإنه يسمع من عطاء و روى عن

(١) فيه ثلاثة مذاهب : إيجاب المسح كما تقدم ، و التخيير و قول الجمهور : الغسل قال ابن رسلان : قال ابن أبي ليلى أجمع أصحابه عليه السلام على غسل القدمين .  
(٢) و فى نسخة : باب تخليل أصابع الرجلين .

رجل عن عطاء و عن رجلين عن عطاء و عن ثلاثة عن عطاء فتركوا من بينه وبين عطاء وجعلوه عن عطاء، قال يعقوب : وقال لى أحد: مذهبي في الرجال أنى لا أترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصر على ترك حديثه، و سئل ابن معين عن رشدين فقال ليس بشئ و ابن لهيعة أمثل منه ، وابن لهيعة أحب إلى من رشدين قد كتبت حديث ابن لهيعة و مازال ابن وهب يكتب عنه حتى مات، روى له مسلم مقروناً بعمرو بن الحارث ، و روى البخارى في الفتن من صحيحه وفى الاعتصام و فى تفسير سورة النساء ، و فى آخر الطلاق ، و فى عدة مواضع هذا مقروناً و لا يسميه وهو ابن لهيعة لاشك فيه ، قال الحاكم : استشهد به مسلم فى موضعين ، و قال عبد الغنى بن سعيد الأزدى و الساجى وغيره : إذا روى العبادة عن ابن لهيعة فهو صحيح ابن (١) المبارك و ابن وهب و المقرئ ، و حكى ابن عبد البر أن الذى فى الموطأ عن مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فى الغربان هو ابن لهيعة ، وقال ابن قتيبة : كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه يعنى يضعف بسبب ذلك ، و قال عبد الكريم بن عبد الرحمن النسائى عن أبيه ليس بثقة ، و قال ابن معين : كان ضعيفاً لا يحتج بحديثه ، وقال ابن شاهين : قال أحمد بن صالح بن لهيعة : ثقة ، وما روى عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط ، و قال مسعود عن الحاكم لم يقصد الكذب و إنما حدث عن حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ ، و قال ابن أبي حاتم سألت أبى وأبازرعة عن الأفریقی وابن لهيعة فقالا جميعاً ضعيفان ، وابن لهيعة أمره مضطرب ، قال عبد الرحمن : قلت لأبى : إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك فابن لهيعة يحتج به قال : لا ، وقال محمد بن سعد كان ضعيفاً و من سمع منه فى أول أمره أحسن حالا فى روايته عن سمع منه بآخره ، و قال مسلم فى الكنى : تركه ابن مهدي و يحيى بن سعيد و وكيع ، و قال ابن حبان : سبوت أخباره فرائبه يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رأهم ، ثم كان لا يزال ما دفع إليه قرأه



## عن المستورد بن شداد قال رأيت رسول الله ﷺ إذا

سواء كان من حديثه أو لم يكن فوجب التكسب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدللة عن المتروكين ووجب ترك الرواية عن المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه ، وقال أبو جعفر الطبري : اختلط عقله في آخر عمره ، مات سنة ١٧٤ [ عن يزيد بن عمرو ] المعافري المصري ، قال أبو حاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن يونس : ولي العراقة ، وقال الحافظ في التقریب : صدوق [ عن أبي عبد الرحمن الحلي ] بضم الحاء المهملة والباء المقبوطة بواحدة ، قال أبو علي البغدادي في كتاب التاريخ : قيل : إن الحلي منسوب إلى حمى من العيين من الأنصار والمشهور بهذه النسبة أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الحلي من تابعي أهل مصر ، قاله السمعاني في الأنساب ، وأما ما نقل صاحب غاية المقصود فقال : قال في القاموس : الحلي لقب سالم بن غنم بن عوف لعظم بطنه ومن ولده بنو الحلي بطن من الأنصار ، وهو حبلى بالضم وكجنى ، انتهى ، فليس في محله ، فإن السمعاني فرق بين الحلي المضمومة الحاء والباء الذي فيه نسبة إلى حمى من العيين من الأنصار وذكر فيها أبا عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الحلي فذكر على حدة والحلي بضم الحاء وتسكين المؤحدة وإمالة اللام وذكر أن هذه اللفظة لقب سالم بن غنم فذكره على حدة ، فهذا يدل على أن النسبتين متغايرتان فادخال أحدهما في الأخرى غير صحيح فإن عبد الرحمن هذا منسوب إلى الأول لا إلى الثاني قال في لسان العرب : وبنو الحلي بطن ، السبب إليه حلي على القياس وحلي على غيره انتهى ، وهو عبد الله بن يزيد المعافري بفتح الميم والعين وكسر القاء والراء ، المصري ، عن ابن معين : ثقة ، وقال ابن سعد والعجلي : ثقة ، بعثه عمر بن عبد العزيز إلى أفريقيا ليفقههم فبث فيها علماً كثيراً ، ومات بها ودفن بباب تونس [ عن المستورد بن شداد ] بن عمرو القرشي الفهري الحجازي نزل الكوفة له ولأبيه حجة مات بمصر

## توضاً بذلك أصابع رجله بخنصره .

في ولاية معاوية سنة ٤٠٤ [قال رأيت رسول الله إذا توضأ بذلك (١)] أى يخل (٢)  
[أصابع رجله بخنصره] أى يخنصر يده اليسرى أى يبالغ في إيهال الماء في داخل  
أصابعه لحصول الاستيعاب ، ومناسبة الحديث للترجيتين ظاهرة فإن ذلك الأصابع  
و تخليلها يقتضى غسل الرجلين مستوعباً .

ثم الجزء الأول وبليه الجزء الثانى وأوله « باب المسح على الخفين »

(١) ولفظ ابن ماجة يخل بدل يدل (٢) قال في العارضة أنه واجب في الدين  
واختلف في الرجلين فقال أحد و إسحاق : يخل في الوضوء وقال مالك في العتية  
لا يلزم ذلك لأنها ملاسقة نعم يجب في الجنابة ، ثم قال : و إذا كانت أصابع  
الدين والرجلين ملاسقة سقط ذلك كله ولم يلزم فصلها . انتهى ، الحديث تكلم عليه  
الترمذى و أحاب عنه صاحب الغاية ، وفي العارضة : حسن غريب .

## فهرس الكتاب

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٦٤	باب الرجل يبول بالليل	١	تقديم الكتاب
٦٧	باب المواضع التي نهى عن البول فيها		ترجمة المؤلف من نزهة الخواطر وبهجة
٧٠	باب البول في المستحم	٢١	المسامح و التواظر
٧٥	باب النهي عن البول في الجحر	٢٥	ترجمة المؤلف
٧٥	باب مايقول الرجل إذا خرج من الخلا	٣٥	رسالة الامام أبى داود
٧٧	باب كراهة مس الذكر باليمين في الاستبراء	٣٨	مقدمة بذل المجهود
٨٣	باب في الاستنار في الخلا	١	كتاب الطهارة
٨٩	باب ما ينهى عنه أن يستنجى به	٠	باب التخلي عند قضاء الحاجة
٩٧	باب الاستنجاء بالأحجار	٥	باب الرجل يتبوأ لبوله
١٠١	باب الاستبراء	٨	باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلا
١٠٣	باب في الاستنجاء بالماء	١٤	باب كراهة استقبال القبلة عند قضاء الحاجة
	باب الرجل يد لك يده بالأرض إذا	٢٩	باب الرخصة في ذلك
١٠٨	استنجى	٣٤	باب كيف التكشف
١١٢	باب السواك	٣٧	باب كراهية الكلام عند الخلا
	بحث السواك عند الصلاة أو الوضوء	٤٠	باب في الرجل يرد السلام وهو يبول
١٢١	باب كيف يستاك	٤٦	باب الرجل يذكر الله على غير طهر
	ذكر الوهم في حديث الاستعمال	٤٨	باب الخاتم يكون فيه ذكر الله
١٢٤	باب في الرجل يستاك بسواك غيره		ذكر حديث وضع الخاتم منكر وتعريف
١٢٦	باب غسل السواك	٠	المكر
١٢٨	باب السواك من الفطره	٥٢	باب الاستبراء من البول
١٣٩	باب السواك لمن قام بالليل	٦٢	باب البول قائماً

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٤٨	باب الاسباغ في الوضوء	١٤٦	باب فرض الوضوء
٢٥٠	باب الوضوء في آية الصفر		ذكر الصلاة بغير طهور وفاقده الطهورين
٢٥٤	باب في التسمية في الوضوء		بحث تحريمها التكبير و تحليلها التسليم
٢٥٨	باب الرجل يدخل يده الاناء قبل الغسل	١٥٨	باب الرجل يحدد الوضوء
٢٦١	باب يحرك يده في الاناء قبل أن يغسلها	١٦١	باب ما ينجس الماء
٢٦٢	باب صفة وضوء النبي ﷺ		بحث القلتين
	بحث تكرار المسح	١٧٠	باب ما جاء في بر بضاعة
	بحث لطم الوجه بالماء	١٧٧	باب الماء لا يجنب
	بحث مسح باطن الأذنين	١٨٠	باب البول في الماء الراكد
٣٣١	باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً	١٨٤	باب الوضوء بسور الكلب
	ذكر عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده		بحث غسل الاناء من ولوغ الكلب
٣٣٦	باب الوضوء مرتين	١٩٤	باب سور الهرة
٣٤٢	باب الوضوء مرة مرة	٢٠٢	باب الوضوء بفضل طهور المرأة
	باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق		تحقيق لفظ جنب
٣٤٣	باب في الاستنثار	٢٠٨	باب النهي عن ذلك
	حكم الوضوء والاستنشاق	٢١٢	باب الوضوء بماء البحر
٣٥٥	باب تحليل اللحية		بحث حل ميتة البحر
٣٥٧	باب المسح على العمامة	٢١٧	باب الوضوء بالنبيذ
٣٦٣	باب غسل الرجل	٢٢٦	باب أ يصل الرجل وهو حافن
٣٦٧	فهرس الكتاب		بحث الصلاة عند حضرة الطعام
		٢٣٧	باب ما يجزى من الماء في الوضوء
		٢٤٥	باب الاسراف في الوضوء
			بحث الاعتداء في الدعاء

